الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة الافتتاحية	1	الثلاثاء 7 أكتوبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 2
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 2
3- الإعلان عن افتتاح الدورة النيابية العادية الرابعة 2025-2026..... 2
4- الإعلان عن سد شغور وآداء اليمين الدستورية..... 2
5- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الدورة العادة الثالثة 2024-2025..... 3
6- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027..... 5
7- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 21
8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 49
9- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب حول غزة وأسطول الصمود..... 54
10- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 59
11- رفع الجلسة..... 67
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 67

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لافتتاح الدورة النيابية العادية الرابعة 2025-2026 ثم الإعلان عن سد شغور في الجزء الأول من الجلسة ثم في جزئها الثاني عرض ومناقشة مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني في مستهل هذه الجلسة العامة الأولى لمجلسنا الموقر في مفتتح هذه الدورة النيابية العادية الرابعة 2025-2026 أن أعرب لكم عن أصدق التمنيات بموفور الصحة والسلامة، سائلا المولى عز وجل أن يمدنا بعونه ويوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح لتونسنا العزيزة.

وقبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب، وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت: الحضور 125 إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

أجدد لكم التحية،

عملا بالفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أتلو على مسامعكم جدول أعمال هذه الجلسة العامة الافتتاحية الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 18 سبتمبر 2025 والذي يتضمن على التوالي:

1- الإعلان عن افتتاح الدورة الجديدة،

2- أداء عضوين جديدين اليمين عملا بأحكام الفصل 80 من النظام الداخلي،

3- النظر في مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027 (عدد 2025/20).

هذا وقد تم تقديم طلب لتعديل جدول الأعمال في الحقيقة تم تقديم طلبان عملا بأحكام الفصل 98 من النظام الداخلي وسنعرضه وفقا للإجراءات المبينة بهذا الفصل بعد أداء العضوين الجديدين اليمين.

الطلب الأول من كتلة الخط الوطني السيادي أمضاه نائب الرئيس السيد عبد الرزاق عويدات حول تعديل جدول أعمال الجلسة العامة ليوم 7 أكتوبر 2025.

وتتشرف كتلة الخط الوطني السيادي بأن تتقدم إليكم بطلب تعديل جدول أعمال الجلسة العامة ليوم 07 أكتوبر 2025 بإضافة نقطة للتداول تتعلق بالذكرى السنوية الثانية لطوفان الأقصى وأسطول الصمود الذي تم اختطاف الناشطين فيه ومن بينهم عضو مجلس نواب الشعب النائب محمد علي سليمان علما وأنه حسب ما استفدنا اليوم في الصباح أنه وقع الافراج عن باقي الموقوفين وهم الآن بعاصمة الأردن عمان.

الطلب الثاني وقع تقديمه من طرف أربعة رؤساء كتل وهم السادة والسيدة: فخري عبد الخالق، صابر المصمودي، أمال المؤدب وعماد أولاد جبريل من رئيس كتلة الأمانة والعمل ورئيس كتلة الأحرار ورئيس كتلة صوت الجمهورية ورئيس الكتلة الوطنية المستقلة فحواه: عملا بأحكام الفصل 98 من النظام الداخلي نقترح إضافة نقطة في جدول أعمال الجلسة لليوم للتداول بخصوص غزة والمد العالمي لتحرير فلسطين.

أقترح عليكم ضم هذين المطلبين لأنهما يتعلقان بنفس الموضوع وسنعرضه على الجلسة العامة للمصادقة عليه بعد الإذن للزميلين بأداء اليمين.

الإعلان عن افتتاح الدورة النيابية العادية الرابعة 2025-2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأفاضل،

في إطار أحكام الفصل 71 من الدستور والفصل 77 من النظام الداخلي وعملا بقرار مكتب المجلس بتاريخ 18 سبتمبر 2025 الذي ضبط يوم 7 أكتوبر 2025 كموعد لافتتاح هذه الدورة النيابية العادية الرابعة، نعلن رسميا عن افتتاح هذه الدورة الجديدة التي نرنو جميعا إلى أن تكلل بالتوفيق والسداد لما فيه خير ونماء للبلاد وبما يحقق المصلحة العليا للوطن.

الإعلان عن سد شغور وآداء اليمين الدستورية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وباسمكم جميعا أرحب بالزميلين الجديدين اللذين أدعوهما تباعا للتفضل بأداء اليمين عملا بأحكام الفصل 80 من النظام الداخلي،

أولا، السيد المحترم عدنان العلوش، النائب عن الدائرة الانتخابية بنزرت الشمالية ولاية بنزرت، فليتفضل لأداء اليمين.

(تم أداء اليمين من قبل النائب عدنان العلوش: "أقسم بالله العظيم أن أبذل كل ما في وسعي في إخلاص وتفاني لأقوم بالواجب الوطني ولأضطلع على خير وجه بمسؤولياتي رائدي الأسمى في ذلك مصلحة الوطن العليا في كنف احترام دستور البلاد وقوانينه").

ثانيا، السيد حمزة بن عثمان بضيافي، النائب عن الدائرة الانتخابية دقاش-حامة الجريد-تمغزة من ولاية توزر، فليتفضل لأداء اليمين.

(تم أداء اليمين من قبل النائب السيد حمزة بن عثمان بضيافي: "أقسم بالله العظيم ان ابذل كل ما في وسعي في إخلاص وتفاني لأقوم بالواجب الوطني ولأضطلع خير وجه بمسؤولياتي رائدي الأسمى في ذلك مصلحة الوطن العليا في كنف احترام دستور البلاد وقوانينه").

أجدد الترحيب بالزميلين المحترمين، متمنيا لهما التوفيق والنجاح في مهامهما.

ونمر الآن إلى استكمال الإجراءات المتصلة بالطلبين المقدمين لتعديل جدول الأعمال:

إذن وقعت تلاوة فحوى الطلبين والآن النظام أن نعطي الكلمة لمن يمثل كل طلب لتقديمه أو عرضه للتصويت مباشرة وأنا شخصيا من رأيي أن نمرره على التصويت مباشرة.

نعرض على التصويت مسألة إضافة نقطة لجدول الأعمال.

الانطلاق في عملية التصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 119 موافقون ومحتفظ وحيد المجموع 120 صوت، وقعت المصادقة على إضافة نقطة رابعة لجدول الأعمال.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الدورة النيابية العادية الرابعة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

على بركة الله ننطلق في هذه الدورة العادية الرابعة من المدة النيابية الأولى لمجلسنا الموقر، أول مؤسسة دستورية منبثقة عن دستور 25 جويلية 2022 ونابعة من الإرادة الشعبية التي نادت وطالبت بالقطع مع الحيف والظلم وكل أشكال الفساد والتبعية وبتغليب الروح الوطنية الصادقة وإعلاء المصلحة الفضلى للبلاد واسترجاع الدولة وإنقاذها من التفكك والانهيار وإعادة الاعتبار لمؤسساتها والذود عن راية الوطن وكرامة بناته وأبنائه.

ونحن في هذا المسار ثابتون في أداء مهامنا وصون الأمانة، مسلحون بالثقة في النفس وبالتفاؤل المفعم بمشاعر الطمأنينة على حاضر تونس ومستقبلها في ضوء ما أثبتته خيارات التعويل على الذات وتكريس مبدأ السيادة للشعب من وجاهة وجدوى، وما أظهره الشعب التونسي من وعي وعزم للتخلص من أدران الماضي ومكبلاته، وإرادة قوية لا تتزعزع من أجل البناء والنماء وإعلاء الراية الوطنية.

وإن مجلس نواب الشعب، الذي أنتم زميلاتي زملائي الأعزّاء عماده، سيواصل الاضطلاع بمهامه بكلّ ثبات وسيتعاطى مع انشغالات المجتمع وانتظاراته بكل مسؤولية وكذلك مع ما يفرضه السياق الوطني والدولي من تحديات ورهانات.

وبعون الله وبفضل عزيمتكم ومثابرتكم، سيواصل مجلسنا، دونما شك، الاشتغال بالجدية المطلوبة على ما هو معروض علينا وعلى كّل ما يمكن إنجازه وفقا لمقتضيات الدستور والقانون، بمزيد من العزم والمثابرة حتى نجعل من جميع أعمالنا منتجة للأثر وللمردود المرتقب على ظروف عيش المواطن على وجه الخصوص وعلى أداء مختلف المرافق العمومية، وهو ما يُؤكّد الانخراط الفاعل لمجلسنا في الأهداف الجامعة لمؤسسات الدولة من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية في كل ربوع البلاد، فالمواطن ينبغي أن يلمس قولا وفعلا بأنه محور الخيارات وجوهر السياسات ما بعد 25 جويلية.

ومن هذا المنطلق فإننا مدعوون إلى مواصلة البذل والعطاء، وتأكيد الحرص على تقدير المسؤولية والأمانة التي تحملناها، محافظين على ما يتميز به مجلسنا من مناخ للفعل الديمقراطي ولحرية الرأي واحترام الاختلاف وليظل عملنا قائما على وضع تونس فوق كل اعتبار، مؤمنين في ذلك بأن وحدتها واستقرارها وسيادة شعبها واستقلال قرارها خيارات والتزامات نذود عنها صفا واحدا إلى جانب مختلف وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية.

وعلينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، أن نرتب أولوياتنا وأن نستحضر مصالحنا الوطنية الحيوية من جهة وأن نعول على ما تزخر به بلادنا من قدرات للبناء ورافعات للتصدي لمختلف الصعاب، من جهة أخرى.

ولن يثنينا التركيز على قضايانا الوطنية عن الانشغال بما يتعرّض إليه أبناء الشعب الفلسطيني في غزة وفي الضفة الغربية من أبشع جرائم التقتيل والتشريد والتنكيل وذلك في مشاهد موثقة ستظل وصمة عار على جبين الإنسانية جمعاء.

وفي هذا الصدد فإننا وإذ نجدد تضامننا ووقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الصامد في مواجهة حملات الإبادة والتجويع التي يقترفها الكيان الصهيوني، فإننا نعبر عن إدانتنا بأشدّ العبارات واستنكارنا لما تعرّض له النشطاء المشاركون ضمن أسطول الصمود سواء من تونس ومنهم عضو مجلس نواب الشعب ورئيس لجنة الحقوق والحريات النائب السيد محمد علي، ومن عدة جنسيات أخرى، من قرصنة واحتجاز غير قانوني من طرف قوات الكيان الغاشم والجائر في المياه الدولية. ونؤكد مساندتنا ودعمنا لكلّ الجهود الرامية إلى ضمان سلامة وعودة بقيّة التونسيّين الذين اختطفتهم واحتجزتهم قوات هذا الكيان الهمجي في أسرع الآجال.

كما ننوه بالهبة العارمة والتحركات المختلفة للعديد من الشعوب والحكومات، ونجدد تأكيد الثوابت والمبادئ التي يقوم عليها موقف بلادنا والتي أساسها استعادة الشعب الفلسطيني لكل حقوقه الوطنية المشروعة، ودعوتنا إلى جميع أحرار العالم وإلى المجالس والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية لتكثيف الضغوطات والتدخلات العملية من أجل انهاء هذه المأساة الإنسانية ومحاسبة المجرمين الصهاينة وإرجاع الحق المسلوب إلى أصحابه الأصليين والشرعيين.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إنكم تدركون جيدا أهمية المجهود الذي بذلته مختلف هياكل المجلس دون استثناء خلال الفترة المنقضية من هذه العهدة النيابية التي تميزت بتنوع وثراء في العمل النيابي على جميع الأصعدة. ويبرز ذلك من خلال المعطيات الإحصائية التي تم استعراضها عند اختتام الدورة الفارطة وهي مؤشرات إيجابية ننطلق منها للقيام بالتقييم المطلوب ولاستشراف الخطوات اللاحقة.

وفي هذا الإطار وعلى المستوى التشريعي فقد تمكنا من بلوغ منجز هام حيث تمت المصادقة على 81 قانونا، من ذلك على وجه الخصوص ثلاث مبادرات تشريعية للنواب في مجالات هامة عجزت البرلمانات السابقة على تحقيقها وهي على التوالي تلك المتعلّقة بحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية، هذه المبادرة التي جاءت لسدّ فراغ تشريعي في هذا المجال الحيوي.

وأيضا المبادرة المتعلقة بتنقيح وإتمام القانون الانتخابي وهي مبادرة نيابية أكد من خلالها نواب الشعب تحمّلهم للمسؤولية في

لحظات مفصلية تتطلب الفطنة والمواكبة بكل يقظة لمختلف الأحداث والتطورات على الساحة الوطنية واستشعار المخاطر المحتملة والقيام دون تردد أو مواربة بما يمليه عليهم الواجب الوطني المقدس.

وفيما يتصل بالمبادرة الثالثة فهي تتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة الجزائية وخاصة الفصل 96 وهي في الواقع منطلق لثورة إدارية وتشريعية حقيقية ترمي إلى رفع المكبلات وتطوير أساليب تسيير المرافق العمومية، مع المحافظة على التوازن المطلوب بين مجابهة الفساد ومكافحته وتوفير الضمانات الضرورية لممارسة الموظف والمسؤول الإداري لمهامه في أفضل الظروف.

وفيما يخص المهام الرقابية، فإن ما تحقق على امتداد الفترة المنقضية هام ويدعو إلى التعزيز وإلى مزيد إحكام التنسيق بغاية بلوغ نتائج ملموسة وبالنجاعة المرجوة.

ولا بد من التأكيد على أنّ ما حققتموه من نتائج إيجابية في الاضطلاع بدوركم الرقابي وممارستكم لهذه الوظيفة عبر الآليات المتاحة والذي أثبتته الاحصائيات المتعلّقة بالأسئلة الكتابية والشفاهية وكذلك الزيارات الميدانية التي شملت العديد من جهات الجمهورية وسائر القطاعات ومكنت من الاطلاع عن قرب على سيرها والتحاور مع العاملين فيها والمشرفين عليها في إطار التعرّف على الاشكالات والصعوبات بهدف إبلاغها إلى الجهات المعنية. ولابد من مواصلة العمل خلال هذه الدورة على مزيد إحكام توظيف هذه الآليات لبلوغ الأهداف المنشودة وتحقيق مزيد من النجاعة.

هذا، وقد أضحت الديبلوماسية البرلمانية من الجوانب الأساسية التي نعمل على إثرائها وتطويرها باعتبار دورها الفاعل في دعم اشعاع تونس في الخارج وتعزيز علاقاتها الخارجية ويجدر التنويه في هذا المجال بالعدد الهام من الشخصيات والوفود البرلمانية التي استقبلناها في رحاب مجلسنا، إضافة إلى حضورنا النشيط في مختلف المنابر والتظاهرات والمؤتمرات البرلمانية العربية والاقليمية والدولية. وقد مكّن هذا النشاط من إبراز مواقف بلادنا الثّابتة من مجمل القضايا ومن التعريف بإنجازاتها وسيرها على درب التقدّم والرقي، فضلا عن المساعي إلى كسب الصداقات في اتجاه توثيق التعاون على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

ولقد شرعنا في تجسيم توصيات فريق العمل المكلف بتقييم الديبلوماسية البرلمانية للارتقاء بالأداء في هذا المجال، وذلك عبر تكوين ست (06) مجموعات للتعاون البرلماني مع الدول الشقيقة والصديقة، عقدت عدة اجتماعات تحضيرية وتشاورية، وشرعت في نشاطها خاصة في مجال تبادل الزيارات. وفي هذا الإطار، أدى وفد من مجموعة الصداقة البرلمانية التونسية الجزائرية المنبثق عن مجموعة التعاون البرلماني مع البلدان العربية زيارة إلى الجزائر الشقيقة من 1 الى 4 أكتوبر الجاري. وستتواصل هذه الزيارات على مستوى بقية المجموعات قصد مزيد التواصل وربط الصلة مع مختلف البرلمانات.

ونحن مدعوون الى استنباط آليات تعزيز دور الديبلوماسية البرلمانية في تأكيد ثوابت سياستنا الخارجية وتمسّكنا بسيادتنا الوطنية والتعامل بنديّة، مع رفضنا المطلق لكل الاملاءات والتدخّلات في شأننا الوطني.

وتزداد في هذا المضمار مسؤولياتنا كبرلمانيين في التعريف بالمنجز التونسي خاصة في مجال دعم أسس البناء الديمقراطي وإرساء دولة القانون والمؤسسات. وفي هذا الاتجاه يجب أن تتعزّز مبادراتنا ومساعينا مع مواصلة إبراز مواقفنا المبدئية الثابتة من مجمل القضايا وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني العادلة وما يتعرّض له من جرائم ضدّ الإنسانية ومن إبادة وتجويع وتشريد على يد الكيان الصهيوني الغاصب.

وأمام أهمية هذا المنجز لم نغفل عن ضرورة التقييم واستشراف سبل التطوير ومواصلة الاعتماد على المنهج التشاركي الذي نسلكه من أجل مزيد الارتقاء بجودة أعمالنا. وفي هذا الإطار سيتمّ الاستئناس بتوصيات ومخرجات الفرق التي عُهد لها بالعمل على تقييم أداء المجلس في المجالات التشريعية والرقابية والديبلوماسية البرلمانية.

وعلى مستوى آخر من عملنا النيابي، يتواصل سعينا إلى تعزيز النشاط الأكاديمي والفكري الذي اكتسى منزلة متميزة بالنّظر إلى أهميته في مساندة عمل المجلس خاصة في جانبه التشريعي. ونظّمت الأكاديمية البرلمانية سلسلة من الأيام الدراسية جسّمت عبرها انفتاح المجلس، بما مكّن من التحاور مع إطارات الدولة والخبراء حول عديد المواضيع ذات الصبغة المالية والاقتصادية والاجتماعية، مع تدقيق المسائل التقنية والفنية ذات العلاقة بالتشريعات المعروضة، بما أتاح الفرصة لتعميق النظر في المبادرات التشريعية قبل عرضها على الجلسة العامة.

وما من شك في أننا سنواصل على هذا المنهج الذي أثبت جدواه، وسنحرص على مزيد تعزيز هذا العمل الأكاديمي والفكري الذي سعينا إلى توثيقه في إصدارات خاصة ستبقى وثائق مرجعية لكل النواب وللباحثين والدارسين في مجالات العمل التشريعي.

كما تعهدت الأكاديمية البرلمانية في إطار وحدة التكوين بتقديم المساندة المستمرة من أجل تحسين وتجويد أداء العمل البرلماني من خلال تعزيز قدرات أعضائه وأعوان إدارته البرلمانية في كل المجالات المتصلة بالعمل البرلماني.

علاوة على كل ما سبق تقدم وحدة البحوث والاسناد البرلماني الدعم الأكاديمي للسادة أعضاء مجلس نواب الشعب من خلال إعداد الدراسات والبحوث الضرورية في مختلف المجالات المالية الاقتصادية والاجتماعية في كنف الحياد.

وفي ضوء ما سبق بيانه، ستظل عزيمة جميع السيدات والسادة النواب وسعيهم المشترك لتحسين الأداء ومزيد تجويده نقاطا إيجابية تُحسب لمجلسنا وأرضية صلبة لتحقيق الأهداف التي نرمي إلى بلوغها.

وأود في هذا المقام أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى كافة السيدات والسادة النواب وإلى اللجان القارة، رؤساءً ومكاتبَ وأعضاء، هذه اللجان التي اشتغلت على مشاريع النصوص التي صادقنا عليها وكذلك النصوص المعروضة علينا وبذلت مجهودات مقدرة لتكون في الموعد والتوقيت المطلوب. كما أشكر أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الكتل وأعضاء الحكومة وكافة الإطارات العليا الذين حضروا معنا بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين أو للحوار أو للإجابة على الأسئلة الشفاهية والشكر موصول ومضاعف إلى كافة أعوان وإطارات مجلس نواب الشعب على ما يبذلونه من جهد محمود ومستمر من أجل تيسير ومعاضدة مهام السيدات والسادة النواب، على مستوى مختلف الهياكل النيابية وفي جميع أوجه العمل الإداري.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى مؤسسة التلفزة الوطنية والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وكل المؤسسات الإعلامية والصحفية التي تواكب أشغالنا، وإلى كلّ من يتولى السهر على أمن وسلامة المجلس ومحيطه.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

إننا مقدمون على دورة جديدة من المرتقب أن تشهد برنامج عمل هام، فنحن مقبلون على جملة من الاستحقاقات الوطنية في مقدمتها النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2026 وتأكيد الحرص على أن تكون أحكامه أداة للاستجابة لتطلعات مختلف فئات وشرائح المجتمع وأن تمكّن من بلوغ التوازن المنشود بين الدور الاجتماعي للدولة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، فضلا عن النظر في مشروع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 الذي نأمل أن يكون متسقا مع الخيارات الوطنيّة في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في مختلف الجهات.

ودونما شك، فإننا سنواصل على نفس القدر من الجهد والعمل الجاد من أجل تأكيد العزم على الاستجابة لانتظارات التونسيات والتونسيين وتجسيدها على أرض الواقع ودحض كلّ المحاولات والمزاعم التي لا تريد بالبلاد خيرا.

وفي جانب آخر، فإننا سنولي فيما تبقى من هذه العهدة بالغ الاهتمام بجميع المشاريع والمبادرات خاصة تلك التي ترمي إلى تكريس الثورة التشريعية الحقيقية التي نرنو إليها جميعا، والتي يتمّ ترجمتها إلى نصوص تُجسّم، في المقام الأوّل، مبادئ الدستور الرامية إلى تجسيد الحق في الكرامة وفي العدالة وتكافؤ الفرص في كلّ المجالات، وأيضا نصوصا مجدّدة بتصوّرات مبتكرة تتيح خلق مناخ محفّز على الاستثمار والابتكار والإبداع.

ولا بد من تكثيف وعينا في هذا الصدد بأهمية تسريع النسق ومزيد إحكام تنظيم العمل في المجال التشريعي الذي يتطلب التدقيق وتعميق النظر والاستنارة بمختلف الآراء بما في ذلك الخبراء والمختصّين بغية الوصول إلى نصوص قانونية في مستوى الانتظارات. ولن يكون ذلك بالأمر الصّعب ما دمنا نعتمد مبادئ الحوار والتشاركية والانفتاح شعارا أساسيا في عملنا البرلماني.

وسيتواصل سعينا إلى مزيد العمل على تذليل مختلف الصعوبات التي تعترض نواب الشعب في ممارستهم لمهامهم سواء على مستوى دوائرهم أو على الصعيد الوطني، بما يعود بالنفع على المواطنين وتحقيق المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار، نحن حريصون على تحقيق أهداف المسار الإصلاحي وعلى جعل مجلسنا، كما كان دائما، إطارا وفضاء لمعالجة مختلف الإشكاليات المطروحة ولمناقشة أهم المسائل المثارة والعمل على تقديم الإضافة واقتراح البدائل والحلول من موقعنا الدستوري والمؤسساتي، في تكامل وتعاون وتناغم مع بقية الوظائف والمؤسسات، فهاجسنا الأكبر استعادة الثقة واسترجاع الأمل وترسيخ ثقافة العمل والبذل وهدفنا الأسمى عزّة تونس ومناعتها وخدمة المصلحة العليا للبلاد والذود عن سيادتها واستقلالية قرارها وكرامة شعبها.

عاشت تونس حرة أبيّة مستقلة أبد الدهر،

عاشت الجمهورية،

والله ولي التوفيق.

(تم أداء النشيد الرسمي الوطني للجمهورية التونسية)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نرفع الجلسة مقتا ونستأنفها على الساعة الثانية عشر

(كانت الساعة العاشرة وأربعون دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027

(كانت الساعة الحادية عشر وعشرون دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل، نستأنف أشغال جلستنا ونرحب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

ونمر إلى النقطة الثالثة في جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027 عدد 2025/20.

يجدر التذكير بأن نظرنا في مشروع هذا القانون يخضع لجميع الترتيبات الجاري بها العمل خلال جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفقا لأحكام الفصلين 67 و74 من النظام الداخلي، فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية، أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المتواصل.

الكلمة للجنة المالية والميزانية لتستعرض تقريرها حول مشروع القانون عدد20 لسنة 2055.

المصدح للجنة.

السيد عبد الجليل الهاني، رئيس لجنة المالية والتخطيط

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد لرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

مرحبا بالسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

أتمنى لكم سنة برلمانية أو دورة برلمانية موفقة للجميع.

في مستهل هذه الجلسة السيد الرئيس اسمح لي أن أحيط الزملاء النواب وكافة الحضور على أشغال لجنة المالية خلال الفترة السابقة، ومنذ ورود التقرير والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لميزانية الدولة لسنة 2026، وتنفيذ الميزانية إلى موفى شهر جوان 2025.

كان قد ورد هذا على مجلس نواب الشعب بصفة متأخرة من الحكومة وحاولنا عقد جلسة لتدارس وتداول ما ورد به من معطيات مع الحكومة ومع وزارة المالية إلا أنه تعذر تحديد موعد لذلك لكن لجنة المالية عقت جلسة نظرت فيها في مقترحي قوانين ووقعت المصادقة عليها واحالتها إلى مكتب المجلس.

بهذه المناسبة أود أن أشكر كافة أعضاء لجنة المالية على حضورهم وتفاعلهم لعقد هذه لجلسة وكان من المفترض أن تكون هناك جلسات عديدة للنظر والتداول في كل ما ورد في التقارير من معطيات واردة على مجلس نواب الشعب. لم يتسن لنا ذلك ونحن نطلب من الطرف الحكومي مراسلة أخرى في هذه الأيام لتحيين المعطيات إلى موفى شهر سبتمبر حتى نتمكن من الحصول على المعطيات الشافية والضافية وخاصة المعطيات التفصيلية والدقيقة لما ورد في التقرير من تحقيق الميزانية وتحقيق الموارد وكذلك النفقات ودعم الاستثمار وإنجاز ما صادقنا عليه في قانون المالية لسنة 2025 من فصول ومن قرارات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

بهذه المناسبة أود أن أذكر أن نسبة النمو التي حققت في الثلاثي الثاني إن شاء الله ستكون هناك نسبة نمو أخرى موازية لها تكون بنفس الصفة وتحقق موارد أكثر لهذا أردنا اليوم أن تكون لدينا المعطيات الكافية، نتمنى أن ترد علينا هذه المعطيات في القريب العاجل من الطرف الحكومي ويكون التفاعل بأكثر إيجابية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن المصدح للسيد المقرر تفضل.

السيد محمد بن حسين، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

أجدد الترحيب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له وكافة الزملاء المحترمين،

الحمد لله على سلامة زميلنا محمد علي وكافة الصامدين في أسطول الصمود، تمنياتنا بالتحرر لكل أهالينا الصامدين بغزة.

سنة برلمانية موفقة لكل السادة الزملاء،

تقرير المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 ـ 2027 (عدد 2025/20)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض الى الموافقة على الترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 ـ 2027.

وقد تمّت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والأربعين المنعقدة بروما يومي 14 و15 فيفري 2024. إذ جرت العادة بأن تجتمع الدول الأعضاء كل ثلاثة أعوام قصد استعراض نتائج التدخلات السابقة للصندوق والاتفاق حول توجهاته وأولوياته المستقبلية وأيضا حول الدعوة لتجديد موارده.

1 ـ تقديم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)خلال سنة 1977وهو وكالة من وكالات الأمم المتحدة مختصة في تمويل المشاريع في مجالات التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي. وتهدف تدخلات الصندوق بالأساس الى تحسين مستوى عيش الفئات الأكثر هشاشة في مختلف بلدان العالم ومقاومة الفقر والتهميش والمحافظة على الأمن الغذائي لهذه الفئات.

ـ **تركيبته:** يضم الصندوق حاليا 178 دولة عضوا من البلدان الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة تتوزع الى البلدان ذات الدخل المرتفع، وهي المساهمة الأساسية في موارد الصندوق، والبلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس والبلدان في طور النمو.

ـ القروض المسندة من قبل الصندوق: تعتبر القروض المسندة من قبل الصندوق من القروض الأكثر تفاضلية بين مختلف الجهات المانحة. وتختلف شروط الإقراض ومعايير التمويل المعتمدة من قبله من بلد الى آخر مستندة في ذلك على معدل الدخل الفردي الخام بهذه البلدان. وتنقسم هذه الشروط الى:

- شروط ميسرة للغاية وتخص البلدان الأكثر فقرا،
- شروط مختلطة،
- شروط اعتيادية وتخص البلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس، وتتمثل أساسا في نسب فائدة تفاضلية الى جانب معدل مدة سداد تناهز 20 سنة وفترة إمهال تصل الى حدود 7 سنوات.

ـ تعبئة موارد الصندوق: طبقا لمقتضيات المادة عدد 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، تتكون موارد الصندوق من مساهمات أولية ومساهمات إضافية وأيضا من مساهمات خاصة من قبل الدول غير الأعضاء. حيث تمّ التنصيص على إمكانية دعوة البلدان الأعضاء الى تقديم مساهمات إضافية أو الزيادة في مبلغ مساهماتهم إذا ارتأى مجلس محافظي الصندوق ضرورة لذلك، ضمانا لاستمرارية عمليات الصندوق.

وفي هذا الإطار، قامت هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق المنعقدة في إطار الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق سالفة الذكر، بالموافقة على دعوة البلدان الأعضاء الى تقديم مساهمات جديدة للصندوق قصد الترفيع في موارده بعنوان الفترة (2025 ـ2027). وستمكّن هذه المساهمات من تأمين برنامج عمل للصندوق يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة والترفيع من حجم القروض والهبات لفائدة البلدان الأعضاء به.

2 ـ التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

انطلق التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال سنة 1980، وتقدر جملة التمويلات المسندة لتونس منذ ذلك التاريخ بحوالي 215 مليون دولار أمريكي تم من خلالها تمويل أربعة عشر (14) مشروع تنمية فلاحية وريفية منها 12 مشروعا تم تنفيذها بالكامل، على غرار "مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي" (ولايتي تطاوين وقبلي) ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة.

هذا وقد تم خلال سنة 2018 ابرام إطار استراتيجي للتعاون مع الصندوق تحت عنوان "برنامج الفرص الاستراتيجية " (COSOP) Programme d'options stratégiques pour le pays "وهو يتعلق بالفترة 2019 ـ 2024، علما بأنه تم تمديده الى غاية موفى شهر ديسمبر 2026.

ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاثة أهداف استراتيجية وهي على التوالي:

- تحسين البنية التحتية والإنتاجية الفلاحية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،
- إدراج الفئات الريفية الأكثر فقرا في سلاسل القيمة الفلاحية،
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب بالمناطق الريفية.

هذا وقد تم الى حد الآن تمويل مشروعين جديدين في إطار هذا البرنامج، وهما على التوالي:

ـ مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان: المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 والمموّل من خلال قرض بقيمة 20.75 مليون أورو إلى جانب هبة بقيمة 0.63 مليون أورو.

ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة أفراد العائلات المعوزة والمحدودة الدخل لا سيما النساء والشباب منهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق تمكنهم من تجاوز عتبة الفقر وتجعلهم مستقلين ماليا.

ـ "المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي DINAMO"، والذي يهدف الى المساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة ـ جندوبة ـ الكاف سليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت)، إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين بهذه المناطق على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية. هذا، ومن المتوقع أن ينتفع بهذا المشروع سكان 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بالولايات المذكورة وسيتم تمويله بقرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحوالي 30 مليون دولار.

3 ـ دوافع الاكتتاب في التجديد الثاني عشر:

ـ على الصعيد الدولي: يمثل التجديد الثالث عشر دعما هاما لمساهمة الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في تعزيز التحول الريفي المستدام إلى موفى سنة 2030، لا سيما في ظل التحديات الحالية التي يشهدها العالم على غرار آثار تغييرات المناخية. وستمكن هذه الزيادة في المساهمات من تأمين برنامج أكبر من القروض والهبات للبلدان الأعضاء.

ـ على الصعيد الوطني: سيمكن هذا التجديد من رفع حصة تونس من التمويلات المقدمة من قبل الصندوق لاسيما من الهبات ومن المساعدات الفنية وأيضا من القروض الميسرة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، حيث تعتبر القروض الممنوحة من قبل الصندوق من أكثر القروض تفاضلية.

هذا، الى جانب ما يعبّر عنه هذا الترفيع من دعم للتعاون مع الصندوق والتزام بلادنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يمثل فرصة لتثمين مشاريع الصندوق على مستوى الجهات الداخلية للبلاد والتي لها أثر إيجابي في دعم الفئات الهشة في المناطق الريفية لاسيما من النساء والشباب العاطلين عن العمل.

وفي هذا الإطار، تم تحديد مبلغ مساهمة الدولة التونسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمليون ومائتين وخمسين ألف دولار امريكي (1 250.000) وهو نفس مبلغ مساهمة بلادنا في التجديد السابق لموارد الصندوق للفترة 2022 ـ 2024. هذا، وسيتم دفع هذه المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 16 جويلية 2025 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والتخطيط والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون وذلك استنادا إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون.

وفي بداية الجلسة، تولى ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم معطيات بينوا من خلالها أنّه تمت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والأربعين المنعقدة يومي 14 و15 فيفري 2024. وبيّنوا في هذا الخصوص أنّ هذا التجديد اختياري، وقد تم الاكتتاب فيه نظراً لاختصاص الصندوق في تمويل مشاريع هامة في مجالات التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي، بما يهدف إلى تحسين مستوى عيش الفئات الهشة، والحدّ من الفقر والتهميش، وتعزيز الأمن الغذائي لهذه الفئات.

وفي ذات السياق، أفادوا أنّ التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية انطلق منذ سنة 1980، بحجم تمويلات يقدّر بـ 215 مليون دولار أمريكي، تمّ توجيهها للتدخّل في المناطق الأقلّ نمواً لإحداث مشاريع مثمرة. موضحين أنه تم تمويل 14 مشروعاً في مجال التنمية الفلاحية والريفية، منها 12 مشروعاً تم تنفيذها بالكامل، على غرار مشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة، ومشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي بولايتي تطاوين وقبلي، والذي حقّق نتائج هامة.

كما أشاروا إلى أنّه سيتم الانطلاق في المحادثات بخصوص التعاون للفترة الممتدة بين 2026 و2030 بالتوازي مع إعداد المخطط التنموي. وأوضحوا أنّه تمّ الترفيع في مبلغ الاكتتاب من 1 مليون دولار إلى 1,250 مليون دولار، بهدف تعزيز حصة تونس من التمويلات المقدّمة، ولا سيما الهبات والمساعدات الفنية، إضافة إلى القروض الميسّرة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، والتي تمتدّ آجال سدادها إلى 25 سنة مع فترة إمهال تقدّر بـ 8 سنوات. مؤكدين أنّ القروض التي يسندها الصندوق تعد الأكثر تفاضلية مقارنةً ببقية الجهات المانحة.

ومن جهتهم، بيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه تمّ تمويل نحو 65 مشروعاً في إطار التعاون الدولي شملت قطاعات متعدّدة، من بينها 10 مشاريع تخصّ التنمية الفلاحية المندمجة بقيمة 1200 مليون دينار. كما أفادوا أن هناك 3 مشاريع تندرج ضمن برامج التنمية الزراعية، وهي تمثّل إحدى أهم

خصوصيات الصندوق المذكور، باعتبار أنّ تدخلاته تقوم على الطابع الاندماجي وإدراج الفئات الريفية الأكثر فقراً ضمن سلاسل القيمة الفلاحية من خلال أنشطة مدرّة للدخل، فضلاً عن توفير الإحاطة الفنية، وإنجاز الدراسات، وتأمين مرافقة لهذه الفئات بما يضمن إدماجها الفعلي في الدورة الاقتصادية.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط

وقدم ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بيانات حول أهم المشاريع المنجزة بعدد من الولايات، على غرار مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي، ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة بتمويل قدره 34,2 مليون دينار، منها 0,5 مليون دينار في شكل هبة، والذي يهدف إلى تثمين التنمية المحلية وتحسين ظروف عيش متساكني خمس معتمديات بالولاية، فضلاً عن تثمين سلاسل القيمة لبعض المنتوجات الفلاحية. وتعرضوا إلى مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان، الذي خصص له تمويل قدره 20,75 مليون أورو من الصندوق، وهبة بقيمة 0,63 مليون أورو، والذي يهدف أساسا إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للعائلات محدودة الدخل والارتقاء بمؤشرات التنمية.

كما تطرّقوا إلى المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي، وبينوا أنه تم تمويله عن طريق قرض بقيمة 30 مليون دولار من الصندوق وذلك تحت إشراف ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، بالنظر إلى خبرته في مجال التنمية المحلية والجهوية. وأفادوا في هذا الخصوص أن هذا المشروع يستهدف 1937 عائلة موزعة على 15 معتمدية، وسيمتدّ على فترة 8 سنوات، على أن يتم فتح طلب العروض خلال السنة الجارية.

وخلال النقاش، ثمّن النواب تدخلات الصندوق، معتبرين أنّ القروض المسندة في هذا الإطار تفاضلية بالنظر إلى شروطها الميسّرة. كما طلبوا مدهم بمعطيات حول مبالغ الاكتتابات السابقة ونسب الفائدة المعتمدة في مختلف التمويلات. وتساءلوا بخصوص الجهة المخوّل لها تحديد قيمة اكتتاب الدولة والمعايير المعتمدة في ذلك، فضلاً عن استفسارهم حول آليات حوكمة هذه المشاريع وسبل ضمان تنفيذها بالنجاعة المطلوبة.

وأشاروا في هذا السياق إلى وجود عدد من المشاريع الفلاحية المعطّلة، ولا سيما تلك المتعلّقة بالمجامع المائية وبالماء الصالح للشرب. وتساءلوا في هذا الإطار عن المناطق التي لم تُنفّذ فيها بعد مشاريع في إطار التنمية الفلاحية والريفية، وعن الجهة المكلّفة باختيار المشاريع ذات الأولوية، خصوصاً تلك المرتبطة بالتنمية المندمجة.

وأكّد النواب أهمية تقييم ومتابعة تنفيذ مثل هذه المشاريع في إطار مكافحة الفساد وتعزيز مقوّمات الحوكمة الرشيدة، وذلك عبر إعداد الدراسات اللازمة خاصة في القطاعات الاستراتيجية، واعتماد مؤشرات فعّالة تتيح المتابعة الدقيقة، مع ضرورة إرفاق كل قرض بإحصائيات تفصيلية ودراسات جدوى.

وفي تفاعلهم مع استفسارات ومقترحات النواب، أكد ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّه سيتم مدّ اللجنة بجدول تفصيلي يبيّن مختلف الاكتتابات، موضحين أنّه يتم الترفيع في قيمة هذا الاكتتاب بصفة دورية كل عشر سنوات تقريبًا، وذلك استنادًا إلى المخطط الاستثماري للصندوق في إطار مجلس محافظيه، باعتبار أنّ هذه المساهمات ذات صبغة اختيارية.

وأفادوا بأنّ حجم تدخلات الصندوق بلغ ما قدره 1,4 مليار دولار أمريكي على مستوى جميع الدول الأعضاء. وأشاروا إلى أنّ إنجازات الصندوق تخضع لتقييمات دورية شاملة، حيث تمّ سنة 2018 إنجاز تقييم يغطي الفترة العشرية السابقة قصد الوقوف على أبرز النجاحات وتحديد النقائص المسجلة قصد تلافيها. وبيّنوا في السياق ذاته أنّه يتم كذلك إعداد تقييم ذاتي على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري يخصّ جميع التدخلات ذات الطابع الفلاحي، بما يتيح تعزيز النجاعة وتحسين توجيه الموارد المخصصة.

وفيما يتعلّق بنسبة الفائدة المعتمدة من قبل الصندوق، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّه يتم اعتماد مؤشر الأوريبور لستة أشهر كأساس، مع إضافة هامش متغيّر يرتبط بخصوصية كل قرض من حيث مدّة السداد وفترة الإمهال، حيث تتراوح النسبة عمومًا بين 1% و4%. وبيّنوا أنّ هذه الشروط تُعدّ اعتيادية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط، ومنها تونس، حيث تُمنح قروض بنسب فائدة تفاضلية مع آجال سداد تصل إلى 25 سنة وفترات إمهال قد تمتد إلى 7 سنوات. كما أشاروا إلى أنّ المشاريع القادمة ستستفيد من نسب فائدة أكثر تفاضلية.

أمّا بخصوص أولويات التمويل، بيّنوا أنّ لكل ممول خصوصية في برامجه حسب معايير النجاعة، وأنّ تمويلات هذا الصندوق تبقى محدودة نسبيًا وتوجَّه أساسًا، عبر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وفق صيغ تدخل محدّدة. وأضافوا أنّ المشاريع المتعلقة بمياه الري والمياه الصالحة للشرب تُعتبر من أولويات الوزارة، غير أنّه غالبًا ما يتم إسنادها إلى ممولين ذوي قدرة تمويلية أرفع، على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية.

كما أكّدوا أنّ ضبط الأولويات يتم على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط، وفق البرامج التنموية للفترة المعنية وبناءً على حاجيات الجهات، وذلك في إطار تنسيق محكم مع كل من الوزارة المكلّفة بالفلاحة ووزارة المالية.

ومن جهتهم، بين ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ مشاريع التنمية المندمجة تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط في عدد من القطاعات، موضحين أن وزارة الفلاحة تتولى الإشراف المباشر على مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة. وهي مشاريع تستهدف بالأساس الأنشطة المدرة للدخل، مع إرفاقها ببرامج للتكوين الإداري والمالي وتدريب المستفيدين على أساليب التسيير. كما أشاروا إلى أنّ الإشراف الميداني على هذه المشاريع يُسند إلى الإدارات الجهوية للتنمية، غير أنّ هذه الأخيرة تعاني من محدودية في الموارد البشرية، لاسيما في الجوانب التقنية، وهو ما ينعكس سلبًا على استمرارية المشاريع وضمان متابعتها بالنجاعة المطلوبة.

وبيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه كان يتم في السابق اعتماد منظومة تشاركية مندمجة، تقوم على إنجاز استبيانات ميدانية بالتعاون مع المواطنين، يتم على ضوئها ضبط المؤشرات الاقتصادية لمناطق التدخل، ثم إعداد الدراسات اللازمة وإحالتها لاحقًا إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد توفير التمويلات الضرورية. وأفادوا أنّه، ومع إقرار العمل بالميزانية حسب الأهداف، أصبحت مشاريع التنمية المندمجة موزّعة على عديد القطاعات وفق

برامج محدّدة، يشرف على كل منها مسؤول عن البرنامج، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات مضبوطة يتم إعدادها مسبقًا لغايات التقييم والمتابعة.

وفيما يتعلّق بديمومة المشاريع، أوضح ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّه يتم ضبط خطط متابعة لإنجاز المشاريع عبر تقارير خاصة تُعدّ للغرض. وأكّدوا أنّ ضعف الموارد البشرية على مستوى الإدارات الجهوية يحدّ من نجاعة المتابعة والتقييم، الأمر الذي استوجب اللجوء إلى مكاتب دراسات لتوفير المراقبة الفنية اللازمة. كما بيّنوا أنّ الصندوق يقدّم الإحاطة الضرورية للمشاريع بهدف الرفع من نسب الأداء، ويتولّى متابعة دورية نصف سنوية ميدانيًا ومركزيًا من خلال مراقبة نسب تقدّم الإنجاز، وتحليل نقاط القوة والضعف، وضبط أهم المراحل المقبلة. وأضافوا أنّ التدخل يتم أيضًا عبر إعداد دليل إجراءات واعتماد معايير موضوعية على مستوى اللجان الجهوية لتحديد الفئات المستهدفة. وفي ذات السياق، بيّن ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ التقييم النهائي للمشاريع يتم على المستويين الجهوي والمركزي وبالتنسيق مع المموّل، مع مراعاة خصوصيات الفئات المستهدفة.

كما قدّموا معطيات بينوا من خلالها أن حجم القروض الموجّهة للقطاع الفلاحي يمثّل حوالي50% من ميزانية التنمية المخصّصة للوزارة، في حين ستتخذ المشاريع المرتبطة بالمياه منحىً تصاعديًا لتبلغ حوالي65 % من ميزانية التنمية، خاصة تلك المتعلّقة بتحسين جودة المياه المستعملة.

وأضافوا أنّ تحديد الأولويات في اختيار المشاريع يتم بالاستناد إلى مخططات التنمية، حيث تُدرَس هذه المشاريع بدايةً على مستوى وزارة الفلاحة في إطار لجنة فنية تعنى بتحديدها، قبل أن توجّه في مرحلة لاحقة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط مرفقة بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات الضرورية للتقييم. وتتكفّل لجنة مشتركة تضمّ مختلف الوزارات المعنية بالنظر فيها واعتمادها. مؤكدين أن إعداد وثيقة المشروع يتم في إطار تشاركي مع المموّل قصد ضبط مؤشرات النجاعة، بما يمكّن لاحقًا من صياغة اتفاقية التمويل.

وفي ختام الأشغال، شدّد النواب على ضرورة تمكين اللجنة من جدول مفصّل بجميع الاكتتابات السابقة، مرفقا بتقييم لمؤشرات الأداء وفق البرامج المعتمدة في تمويلات الصندوق، إضافةً إلى مدّها بإحصائيات دقيقة حول مختلف المشاريع المنجزة، وخاصة تلك الموجّهة للأنشطة المدرة للدخل لفائدة الفئات الهشّة والمهمّشة.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أشكر اللجنة على عملها القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية تضم كل من السيدات والسادة النواب المحترمين: محمد اليحياوي وهشام حسني ونبيل الحامدي وعبد القادر بن زينب وفخر الدين فضلون وبسمة الهمامي والطاهر بن منصور وصابر الجلاصي وعواطف الشنيتي وأيمن نقرة.

المصدح للنائب المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل المقعد 29، له ست دقائق فليتفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير واطارات الوزارة،

نرحب بالسيدات والسادة نواب المجلس ونتمنى سنة برلمانية جديدة موفقة، كما نرحب بالزميلين الذين انضما إلى المجلس.

أولا، أتمنى خلال هذه المدة النيابية أن نقوم بتطوير العمل البرلماني والارتقاء بالأداء على المستوى التشريعي، وخاصة المشاريع المقترحة من قبل الزملاء لحلحلة بعض الأوضاع على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي.

ثانيا، أمام الاعتداءات المتكررة للكيان الصهيوني وما جدّ مع أسطول الصمود وفك الحصار عن غزة، نحن ندين هذا الاعتداء الوحشي، واليوم تبيّن اليوم بالكاشف أن هذا الكيان هو فوق القانون الدولي ولا يخضع إلى القوانين الدولية ولهذا ندعو جميع الدول العربية إلى ضرورة عزلة هذا الكيان من خلال مراجعة مشاريع التطبيع مع الكيان الصهيوني إضافة إلى عقوبات تجارية وعدم التعامل معه حتى يكون في عزلة دولية حقيقية.

أولا على مستوى الاكتتاب بالنسبة إلى هذا المشروع، نحن ندعم مثل هذه المشاريع خاصة لانعكاساتها على المستوى التنموي، لكن السيد الوزير نحن نعلم أنها تعالج بعض المشاكل على مستوى الأرياف والفئات الهشة سواء بالنسبة إلى المرأة العاملة أو بالنسبة إلى الشباب.
لكن هناك نوعا من التشعب داخل القروض المسندة لهذه الفئات بين عدة وزارات سواء وزارة الفلاحة أو وزارة المرأة أو الشؤون الاجتماعية ووزارة التكوين ولكن هناك نقص في اعتقادي على مستوى الإعلام والترويج لهذه المشاريع في الأوساط الريفية.

نحن في زياراتنا المتكررة العديد من الشباب والعديد من النساء لا علم لهم بخطوط التمويل هذه ويجدون صعوبة في الولوج إلى هذه الوزارات للتمتع بهذه المشاريع.

النقطة الثانية التي فيها صعوبة أيضا على مستوى المراقبة وعلى مستوى المتابعة من قبل هذه الوزارات مع هؤلاء الشباب، وهذا ما يفسر ربما بعض الفشل في بعض المشاريع الموجودة على مستوى الجهات وعلى مستوى المناطق الريفية المهمشة.

أيضا لا بد من القيام بحملة على مستوى الإعلام وإيصال هذه المشاريع وهذه البرامج التنموية لهذه الأرياف ولهؤلاء الشباب. أيضا لا بد أن نقوم ربما بمراجعة الثقافة الموجودة لدى الأوساط الشبابية في التعويل على التمتع بمنحة الشؤون الاجتماعية وبطاقة علاج مجانية دون الولوج إلى هذه المشاريع التي يمكن أن تكون مشاريع تنموية واعدة إذا تمكننا من مراقبتها ومرافقتها حتى ندعم هذا الشباب.

أيضا أتساءل سيدي الوزير على الجانب الموجه إلى السكن الاجتماعي، في أريافنا في جهة طبرقة عين السنوسي وفي جهة عين

دراهم، هناك حالات اجتماعية ربما لا تزال تعيش في أواسط الستينات على مستوى الأكواخ أو البناءات بالقصدير إلى غير ذلك. متى سنقوم بمراجعة هذه السياسة السكنية في هذه المناطق الريفية وتمكين هذه العائلات الفقيرة من السكن اللائق ولا بد من الاهتمام به لأنه موضوع كبير جدا.

على مستوى الوضع العام السيد الوزير، نحن اليوم ربما في مناقشة السياسات العمومية والتوجهات على مستوى الحكومة، هناك نقص كبير جدا على مستوى العلاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان.

السيد رئيس الحكومة يكتفي بزيارة وحيدة أثناء تلاوة إعلان الميزانية، في حين أن السياسات العمومية لا تناقش اليوم وضرورة أن هذه السياسات لا بد أن تطرح للمناقشة سواء في البرلمان أو في الإعلام حتى نعرف التوجهات الكبرى للميزانية، لأنه في كل سنة نحن نطرح هذا ولكن تمر الميزانية دون أن نرى السيد رئيس الحكومة مرة ثانية لطرح هذه السياسات وهذه الاختيارات على مستوى المجلس.

أيضا هناك ضعف على مستوى متابعة المشاريع المعطلة في الجهات، اليوم إذا كان لدينا مشروع مثلا فج الأطلال في جهة عين دراهم السيد الوزير، في عشر سنوات يمكن أن يشيدوا ثلاثة أو أربع مدن لا يمكن أن يحل مشروع معطل فهذا على عاتق الحكومة ولا بد من ضرورة معالجة المشاكل الكامنة وراء هذا التعطيل.

لدينا مشكل آخر وهو أمثلة التهيئة الحضارية في البلديات، مثال تهيئة لم تتم مراجعته منذ سنة 1991، اليوم أصبح معرقلا للاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص في الجهات، في مدينة طبرقة لدينا ربما أكثر من 500 مليون دينار حاليا وربما ستكون في حدود 1 مليار دينار في نهاية السنة القادمة، اليوم جميع هذه المشاريع معطلة لأن أمثلة التهيئة العمرانية لم تراجع منذ سنة 1991، فلا بد من حلحلة هذه المواضيع حتى ندعم الاستثمار الخاص لأنها القاطرة الحقيقية للتنمية على مستوى الجهات.

هناك نقطة ثالثة أيضا من المشاكل التي لا بد أن نعطيها الاهتمام هي المقاطع الإنشائية سواء المقاطع التقليدية أو المقاطع الصناعية. اليوم كامل البلاد معطلة السيد الوزير، إذا كنا في جندوبة لا نملك مقطع فمن أين ستأتي المشاريع العمومية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتم المقعد 217، له ثلاث دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نتمنى دورة موفقة للجميع،

مرحبا بالزميلين الجديدين.

للأسف الشديد اختتمنا الدورة السابقة بقرض ونفتتح الدورة الحالية باكتتاب أو بقرض، للأسف الشديد هذه هي سياسة الدولة، لم يكذبوا من أطلقوا علينا اسم مجلس القروض، منذ دخولنا لهذا المجلس ونحن بلغنا الدورة الرابعة، ونحن ننتظر مجلة الاستثمار، ننتظر مجلة الصرف، ننتظر في التخلي على التراخيص المسبقة، ننتظر في دفع للتنمية، لكن للأسف الشديد لا شيء فقط النوايا الحسنة.

الدولة لا تدار بالنوايا الطيبة، بل بالإنجازات الطيبة، لم نر الإنجازات، بطء شديد، صحيح نواياكم صادقة، نواياكم جيدة، لكن أين الإنجاز؟ أين التنفيذ؟ أين النصوص؟

نسمع وعودا متعلقة بمجلة الاستثمار، وبالتخلص من التراخيص ودفع الاستثمار، سترد علينا ميزانية وقانون المالية، نريد قانون مالية اجتماعي، كيف سننجزه؟ بالموارد المتاحة؟ نحن نعاني من شح في الموارد ومن أين سنتحصل على الموارد؟ من خلق الثروة والثروة كيف سنخلقها؟ عندما نشجع الاستثمار وندفعه لكن إدارتنا بقيت مكبلة بقوانين قديمة أثبتت فشلها، يعني إذا حاولنا المحافظة على نفس المنوال الاقتصادي سيؤدي إلى نفس النتيجة والنتيجة نعرفها جميعا، النتيجة الحاصلة منذ عقود نعرفها، نريد منك توضيحا السيد الوزير هل حققت جملة القروض أهدافها في تحسين عيش المواطن التونسي وما هو مصيرها، صحيح تم توظيفها، لكن هل حققت الأهداف المرجوة منها؟ نأخذ قروضا، الشعارات كبيرة والخطابات توحي أننا سنصبح دبي أو سنغافورة لكن الواقع أن مستوى عيش الموطن التونسي يتردى، لماذا؟ لأننا نعول على النوايا فقط.

نتمنى منك أن تبشرنا اليوم وتقول لنا لدينا قوانين ونصوص قادمة في القريب العاجل، نتمنى أن تكون الجلسة العامة القادمة لمناقشة نص تشريعي يكون فيه ثورة تشريعية للنهوض بالاستثمار في البلاد لخلق الثروة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية المقعد 64، له سبع دقائق.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الطاقم الفريق المرافق له،

تحية إلى قافلة الصمود وتحية إلى زميلنا الذي مثلنا ومثل الشعب العربي والشعب التونسي، وإن شاء الله يعود إلينا سالما.

بداية السيد الوزير، سأحدثك عن نقطتين مهمتين قبل الحديث عن هذا المشروع، النقطة الأولى هي أن لدينا مشروعا للتنمية المندمجة منذ سبع سنوات في منطقة السبيخة الحمارنية سيمرر على لجنة القيادة يوم 14 جانفي وإن شاء الله نبشر الشعب هناك أن هذا الطريق سينجز وسيفعل، هذه حقيقة السيد الوزير. ثم سأمر وأتحدث عن مشروع القانون والتدخلات في هذه المناطق، بداية بالمخطط 30/26 هذا المخطط يشمل كل الطرقات التي تمت برمجتها من طرف هذه المجالس، ولكن السيد الوزير من خلالكم، اليوم في معتمدية السبيخة في عمادة عين بومرة والسرديانة والشرفة والشقافية وسيدي مسعود لم يتطرقوا إلى حذف هذه المشاريع من برنامج "FIDA".

تتحدثون عن المشروع وعن القانون، هذه الطرقات مبرمجة والطرقات تم حذفها لأن التمويلات لا تكفي لإكمال هذه المشاريع، كيف تريدني اليوم أن أصوت على هذا المشروع؟ المواطنون ينتظرون منذ سنة 2019 و2021 وها نحن اليوم في سنة 2025. هل تعلم سيدي الوزير أنهم بدأوا منذ شهر فقط في الدراسات، لماذا تمثلون على هذه الشعوب وهذه الطرقات لن تنجز؟ لماذا تصرف الأموال اليوم في دراسات والطرقات لن تنجز؟

السيد الوزير، أرجو أن يكون المسؤولون الذين أشرفوا على هذه الدراسات واعين حتى تتقدم تونس، فالمشاكل الحقيقية ليست في الدراسات، الزمن هو الكفيل لكشف الفساد الموجود في الإدارات التونسية.

أود أن أتحاور معك السيد الوزير حول المشاريع التنموية الفلاحية، والهدف من الاكتتاب والهدف من هذه القروض هو تحسين وضعية ومعيشة أبنائنا الموجودين في الأرياف وخاصة في الأرياف التي أمثلها اليوم وهي أرياف عين جلولة والوسلاتية والسبيخة.

السيد الوزير، لماذا الدولة الاجتماعية التي نتحدث عنها جعلت المواطن اليوم يترقب المساعدات من الدولة دون أن يعمل؟ لماذا نمنحه عشرة نعاج وكبش والطريق غير معبد؟ لماذا نمنحه عشر نعاج وكبش والأعلاف غير متوفرة؟ سيلتجئ هنا إلى بيع هذه الحيوانات وينتهي المشروع.

السيد الوزير، هناك مشاريع الصهاريج، اليوم تُوزع الصهاريج على الأرياف لماذا؟ من أجل الحصول على الماء، ولكن لا يمكنهم استعمالها إلا إذا كانت هناك بنية تحتية صحيحة تسهل نقل المياه من منطقة إلى أخرى وهذا هو الفشل في الدراسات، فالنجاح في هذه المشاريع يكون من خلال توفير البنية التحتية الحقيقية التي نطمح إليها.

هناك مشاريع أيضا في الوسلاتية وعين جلولة، وهي ضمن برنامج "FIDA"، فهل حققت السيد الوزير نتائج إيجابية أم لا؟ اليوم بعد مرور الدراسات بجائحة كورونا وما أدراك ما كورونا جعلت ثمن الطرقات يرتفع من 180 مليون الكيلومتر إلى 340 مليون الكيلومتر، من هو المتسبب في هذا التأخير السيد الوزير؟ نريد أن يعرف المواطن في هذه المعتمديات من هو المتسبب عن تعطيل الطرقات، ولماذا لم تنجز منذ سنة 2021 أو 2022؟ لماذا في سنة 2025 وفي سنة 2026 لا توجد هذه المشاريع؟

كان من المفروض أن يكون السيد وزير الفلاحة موجود معنا إلى جانبك لكي يجيبنا عن المشاريع الفاشلة الموجودة في هذه المناطق. لماذا ينتظر المواطن اليوم؟ ولماذا الدولة لا تفكر إلا في الدور الاجتماعي المتمثل في منح 260 دينار دون عمل؟

السيد الوزير، مخططات التنموية المنجزة التي تم إعدادها اليوم لا نعلم هل هي حقيقة تمثل الشعب التونسي الموجود والأرياف أم لا؟ هل هذه المخططات صارت في جلسات تشاركية تمثل هذا الشعب أم لا؟

هذه المخططات التي تم فيها إقصاء نواب الشعب التونسي هل ستتحقق أم لا؟ لأنه في المستقبل في المرحلة القادمة ستتم المصادقة على المخططات التنموية في مجلس نواب الشعب وإذا لم نكن نحن شركاء في إعداد مخطط تنموي حقيقي ولا نتحدث عن الدستور فقد تجاوزناه، لكن اليوم يجب أن نراجع دور النائب التشريعي والرقابي.

زملائي، الفرصة أمامكم للنظر في تنقيح القانون الانتخابي ليتمكن الجيل القادم أو مجلس النواب القادم من تحقيق تنمية حقيقية للشعب التونسي.

السيد الوزير، الاقتصاد وما أدراك ما الاقتصاد، صحيح أن وزارة الاقتصاد هي المحور الحقيقي للدولة التونسية ووزارة الاقتصاد فيها كفاءات قادرة على دفع تونس نحو تنمية حقيقية. السيد الوزير، رجل تنمية في إحدى مناطق ولاية القيروان حتى مكتبه في المعتمدية لا يزوره ولا يتابع مشاريعه.

يجب أن تقوم السيد الوزير بجولات ميدانية، تتحدث مع الجميع، وتتحقق من البرامج التنموية في كل ولاية وكل معتمدية وكل ريف. برنامج السيد الرئيس مثلما فيه إيجابيات للشعب التونسي، يمكن أيضا أن تحمل سلبيات وهذه السلبيات لا نكتشفها إلا من خلال القيام بنقد ذاتي حقيقي لأنفسنا، لنعرف هل تونس اليوم بخير وهي في طريقها للتعافى أم إلى أين تتجه؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار المقعد 143، له عشر دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

في اعتقادي أن لدي أكثر من عشر دقائق، لا أعلم، سنثبت في الأمر.

قبل كل شيء، أود أن أرحب بجميع الزملاء وإن شاء الله عودة ميمونة ونتمنى أن تكون هذه الفترة النيابية استفاقة للسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

هناك انتظارات كبيرة تنتظرنا وإن شاء الله نكون عند حسن ظن الشعب التونسي والسادة النواب الجدد أدوا اليمين مرحبا بهم وإن شاء الله سيكونون وطنيين ويحبّون البلاد ولم يترشحوا إلا لتحمّل المسؤولية.

في البداية أود أن أشكر الزميل الذي مثل مجلس نواب الشعب في قافلة الصمود ونتمنى أن يعود لنا بخير وكذلك مثل نواب الشعوب العربية بأكملها وإن شاء الله يعود إلينا سالما وقد سمعنا اليوم خبرا مفرحا مفاده أن السيد النائب في الطريق، وإن شاء الله يعودون سالمين جميعا.

ثانيا، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير الداخلية على الاستفاقة الكبيرة التي أظهرها رجال الأمن في مكافحة الجريمة ومحاربة المخدرات وكذلك إلى رجال الديوانة الذين بذلوا مجهودًا كبيرا، وقد كشفوا آلافا وآلافا وملايين من أقراص المخدرات وهذا هو القتل الممنهج، وهذه هي مخططاتهم التي تهدف إلى تدمير هذا الشعب من خلال ضرب الكبد والكليتين وضرب الشباب حتى يصبح هناك انحلال، اليوم السيد الذي يتعاطى أقراص الهلوسة مثلما قال القذافي لن يكون آمنا حتى في عائلته.

الحمد لله اليوم وزارة الداخلية أثبتت نجاعتها وأثبتت مدى وطنيتها والتصدي لهذه الجرائم التي تساهم مساهمة جدية في قتل الشعب التونسي.

مسألة أخرى، الحكم القضائي المستراب وما أدراك ما هذا الحكم الشهير فأبعاده مكشوفة وظاهرة للعيان ولا أظن أن الأستاذ رئيس الجمهورية قيس سعيد، أستاذ القانون سيتدخل ويأمر بوضع شخص تحدث عنه أو تهكم في السجن أو السيدة وزيرة العدل

ستقول هذا الكلام واليوم تدخل السيد رئيس الجمهورية وأصدر قرارا بالإفراج عن السيد المعني وإن شاء الله يعود سالما، لكنني أريد أن أقول دائما أن التسيب والانحلال ليست حرية تعبير، فحريتك تنتهي عندما تبدأ حرية غيرك والتهكم سلوك نابع من أشخاص بلا مستوى ولا ضمير.

مسألة أخرى السيد الوزير، شاهدنا اليوم المخطط التنموي الذي تم اعداده ولم يحضر أي نائب شعب في إعداد هذا المخطط وإلى حد الآن لم يصلنا هذا المخطط ولا نعرف محتواه وما هو مآله.

نريد أن نعرف سبب هذه الانقسامات ونود أن نعلم من الذي يوزع صكوك الوطنية ومن الذي يعتبر نفسه تابعا للمسار ومن الذي يعد ضد المسار.

وأود أن أستغل الفرصة اليوم لأتحدث عن مداخلتي في إذاعة "جوهرة أف أم"، حيث تم توجيه عديد الشتائم والسب من بعض لا أريد القول من جميع أعضاء المجالس المحلية لأن فيهم أصدقاء أحترمهم وأقدرهم لكن من يسب ويشتم فهو مردود عليه.

وأقول أن كلامنا كان واضحا فالسادة الزملاء أعضاء المجالس المحلية هم قوة اقتراح وهذا ورد في الدستور والأوامر الترتيبية وكذلك المناشير الصادرة عن السيد وزير الداخلية ويعتبرون قوة اقتراح، المقترحات تتم فيما بينهم ويحررون محضر جلسة، وهذه هي توجهات رئيس الجمهورية من القاعدة إلى القمة لكن حصل سوء فهم، فالعديد من الوزراء والولاة تقربوا من هؤلاء الأشخاص ظنّا منهم أنهم مشروع السيد الرئيس.

كل ما انبثق عن دستور 2022 هو مشروع الدولة التونسية، صار استفتاء وتمت المصادقة على دستور 2022 لن أقول دستور رئيس الجمهورية، بل دستور الدولة التونسية الذي وقع الموافقة عليه عبر الاستفتاء وكل ما انبثق عنه من سلطة تنفيذية ومن سلطة تشريعية يعتبر تابعا للمسار الجديد وللجمهورية الثالثة التي نريد جميعا أن تنجح.

ولكن ما راعنا أن هناك انتحال صفة وأنا لا أتحدث هنا كنائب فنحن ما زلنا في منتصف المدة النيابية، لا أتحدث بصفتي نائبا فقط، بل لأن المشاريع تدرس على المستوى المحلي، ثم ترفع إلى المجلس الجهوي الذي يعتبر نابعا من المجالس المحلية ثم بالتداول إلى مجلس الجهات والأقاليم. لا علاقة لكم بالبلديات أو بالاحتفالات فهذه أمور أخرى تسير بطبيعتها لكن الأصل في الأصل وحتى في منشور السيد وزير الداخلية الأخير ورد "تكتب آراء المجالس المحلية وتبعث إلى السادة الكتاب العامين للبلديات للاستئناس بها وكلمة "الاستئناس" لا تعني "الاستغناء" وكذلك لا تعني "الإلزام" نحن هنا لتنفيذ القانون والحفاظ على دولة القانون والمؤسسات، كل يقوم بدوره وغدا السادة أعضاء المجالس المحلية يمكنهم الترشح لمجلس نواب الشعب، ومرحبا بهم ومن ينجح نبارك له ونتعامل معه، ولكن بدون فوضى.

لا بأس أن تكون نائب شعب، فهذا لا يزعجنا، ولكن هذه التسمية وجدت بالدستور المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجلس الجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب. نحن جميعا ننضوي تحت قانون العالم ونحظى بمتابعة الجميع وبالتالي لا يمكن أن تتواصل هذه الفوضى وعلى الجهات الساهرة على تنفيذ القانون أن تخرج لتوضح للناس وأنا أعتقد بنسبة 99% أن هؤلاء على حسن نية، لكن وجب علينا أن نوضّح.

منذ عشرين سنة ونحن ندفع الأموال للقناة الوطنية الثانية ونتابع سلسلة "شوفلي حلّ" ولم نجد حلا لأبسط الأمور ومنها أن نخرج ونفسر توجهات رئيس الجمهورية في هذا التمشي الجديد الذي ما زال غير واضح.

ألف مليار مرة شاهدنا سلسلة "شوفلي حل"، لا وجود للومضات الاشهارية، لا وجود للتفسير ومع ذلك نجبر على الدفع فإلى أين نحن ماضون؟

هناك أيضا مسألة أخرى خطرة، السيد وزير الاقتصاد اليوم الفلاحة وما أدراك هل هناك رؤية أو دعم للمجامع المائية التي توقفت بسبب ندرة المياه؟ هل هناك تنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة التجارة لجلب الموز ونحن في موسم وفرة المنتوج التونسي الفلاحي مثل التمور والرمان والتفاح والسفرجل والاجاص و"الكليمنتين والطمسون"؟ هذا عبث. كيف نستورد الموز في وقت نحن في رخاء في منتوجنا والطبيب يأمر بأكل التفاح لكي لا نمرض ولم يقل كلوا الموز.

اليوم لا يوجد تنسيق حقيقي بين الوزارات وهذا جعل العدوى تنتقل من الحكومة إلى المجالس المحلية ولم يعد هناك تنسيق بين السادة الولاة وغيره، والبلاد وصلت إلى مأزق. وأنا أقولها بصدق أنا أشفق على السيد رئيس الجمهورية ليس رميا للورود فأنا منتخب مثلي مثله ولكن من يضع فيه ثقته لا يكون في مستوى الثقة ويبحث فقط عن البهرجة، فهل يعقل بينما نحن نتحدث عن البناء والتشييد نتجه نحو ضرب الاقتصاد؟

الجميع يعلم السيد رئيس المجلس أن سعر شراء البطاطا بـ 1500 مليم وهناك 7 بالمائة نقص ويتم خلاص المبردات وفي النهاية تباع بـ 1600 مليم؟ يعني الفلاح يخسر بقوة القانون وبقوة الأمن وبقوة السلاح غدا سنجد المخازن فارغة ومؤونة الشعب التونسي فارغة بسبب الشعبوية المقيتة التي نمارسها اليوم.

اليوم هل لدينا رؤية اقتصادية؟ لما لا ندعم مخازن الفلاح ونعطيه دعم ونمكنه من منصة لكي يبلغ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذ عبد القادر تعلم جيدا أنني أحترم القانون، لو مكنتك من دقيقتين اضافيتين سيطلب كل نائب إضافة دقيقتين، طلبت عشرة دقائق مكناك منها وفكرتك وصلت.

سأمكنك من دقيقة فقط تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

الفلاحون الذين سنمكنهم من الدعم لوضع التفاح والتمور والبطاطا ونجد مخازن التبريد ملأى في شهر رمضان وفي مواسمنا، عوض بث سلسلة "شوفلي حل" لما لم نبث ومضات اشهارية لمعرفة كيف تتصل وتسجل على المنصة وتبيع منتوجك، وعندما يرغب شخص في استيراد البطاطا والموز نعلمه بما لدينا في المخازن وفي مخازن التبريد وكل ما لدينا من منتوج في التفاح والتمور.

لكن في ظل غياب الدولة نحن لا نعرف إلى أين نتجه، اليوم نجد وزارة التربية في وادي ووزارة الفلاحة في وادي ووزارة التجارة في وادي والنواب في وادي ولا نفهم شيئا، ما هذا؟ إلى أين نتجه وكيف سنتقدم؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة المقعد 151، له خمس دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

التحية والترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

السيد الرئيس في البداية اسمح لي من هذا المنبر وتحت قبة برلماننا الموّقر أن أكرم روح فقيد التربية، فقيد قصر هلال، المناضل المربي الذي كرس حياته خدمة للمتعلمين والذي كرس كل وقته عندما كان بيننا في تسيير مؤسسات تربوية ولم يكن مجرد مسير، بل قائدا هو مدرسة في التسيير والقيادة بمعنى الكلمة. الرحمة لروح فقيدنا المربي الفاضل الحبيب الصباغ، وتعازينا مجددا إلى عائلته الموسعة رحمه الله الفقيد وأسكنه فراديس جنانه.

في البداية أود أن أتقدم بأحر عبارات الشكر والامتنان إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط الذي دعوناه لحضور الندوة الوطنية لواقع وآفاق النسيج بقصر الهلال وحضرها شكرا جزيلا السيد الوزير. يبقى أنه لا بد لنا اليوم السيد الوزير أن نعالج هذه المسألة المعالجة اللازمة خاصة وأنه في هذا القطاع تعقدت الأمور أكثر فأكثر ولا بد لنا من إيجاد الحلول اللازمة لإنعاش جانب صناعة النسيج، هذه الصناعة التي تعتبر لبنة أو أساس استراتيجي حيوي مهم جدا فرجاء المضي في الحلول اللازمة. من ناحية أخرى أود السيد الوزير أن أتناول المسألة البيئية التي تخص خليج المنستير عامة ودائرتي انتخابية معتمدية قصيبة المديوني.

نعلم جميعا أن السيد رئيس الجمهورية زار خليج قصيبة المديوني ووقف على هذه الكارثة البيئية بأتم معنى الكلمة في حين نعلم جميعا أن الحل مرتبط بإحداث المضخة أو إحداث محطة مبرمجة في القطب التكنولوجي بالمنستير يعني كل الدراسات استكملت وكل الإجراءات تمت في انتظار إيجاد مصادر تمويل.

وقد علمنا من مصادرنا الخاصة وخاصة الإخوة في وزارة الصناعة الذين يهمهم الأمر أنه تم إيجاد موارد لإحداث هذا المشروع فلو تتفضلوا فيما بعد السيد الوزير وتطمئنوا أهالي ومتساكني وخليج المنستير على الأقلّ لكي يشعروا بأن هناك حلولا ومساعٍ كفيلة بحل هذا المشكل الكبير.

ومن ناحية أخرى، علمنا من مشاركين في أسطول الصمود مسألة خطيرة جدا أعتقد أنها مهمة جدا ولا بد من البحث فيها، فقد أفاد بعض المشاركين بوجود تونسيين بين جنود الاحتلال، أمر حقيقة غريب وخطير جدا فمن هم هؤلاء التونسيون؟ كيف وصلوا إلى جيش الاحتلال، هذا الكيان الغاشم؟ كيف تمّ استقطابهم؟ إذا كنا اليوم نتحدث بجدية عن وجود تونسيين في هذا الجيش المجرم، هذا الجيش الذي يقوم بإبادة متواصلة للشعب الفلسطيني فإننا نخشى على أبنائنا ونخاف على أجيالنا من الاستقطابٍ فهل هناك متابعة لوضعية الشباب الذين انضموا للكيان الغاشم؟ لا بد أن يكون لدينا متابعة لهذا الموضوع ونبحث عن كيفية استقطابهم وكيف وصلوا إلى هذا الكيان الغاشم.

مساندتي المطلقة للشعب الفلسطيني ولأهالي غزة الذين يتعرضون إلى حرب إبادة وإن شاء الله يكون النصر قريبا. شكرا لكم سيدي الوزير.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالزميلين الجديدين وكذلك نجدد الترحاب بالسيد الوزير وكافة الفريق المرافق له.

نتمنى لكل السادة الزملاء سنة برلمانية موفقة ومثمرة بالتنسيق مع الوظيفة التنفيذية من أجل تحقيق المصلحة العليا للوطن ومن أجل عدالة اجتماعية وتنمية شاملة وعادلة.

لا يفوتني اليوم إلا أن أحيي شجاعة زميلنا محمد علي وكل رفاقه من الصادقين المؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية وبنضال الشعب الفلسطيني.

كذلك لا يفوتني أن أهنئ مصر قيادة وشعبا بذكرى الاحتلال بنصر 6 أكتوبر، هذا النصر الذي نستلهم منه قداسة الوطن والواجب الوطني المقدس في الذود عنه ومن أجل سيادته ومناعته.

أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب لها ثلاث دقائق والمقعد عدد 110. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

عودة برلمانية جديدة موفقة إن شاء الله ترفع من قيمة تونس وتستجيب لانتظارات شعبنا إن شاء الله.

نرحب بالسيد الوزير وبكل الإطارات المرافقة له في هذا اليوم.

اليوم 7 أكتوبر 2025 يذكرنا بـ 7 أكتوبر 2023 الذي لم يكن في تاريخ الإنسانية يوما كبقية أيام السنة، كان يوما كشف غطاء الاحتلال ومنظومة الاستعمار الصهيونية الأمريكية. كان تاريخا غير وجه العالم من حيث مقاومة شعب أعزل إلا من حبه لأرضه وحقه في أرضه، ومن مقاومته في وجه الآلة القمعية المبيدة.

تاريخ صنعه رجال يحملون أجنحة في ظهورهم وسلاحهم بين أيديهم، هبطوا من السماء لينتصروا، وانتصروا لأن المقاومة لم تبق مقاومة شعب أعزل، بل أصبحت مقاومة كل شعوب العالم، كل شعوب العالم خرجت مساندة للشعب الفلسطيني، شعوبا جعلت وفعلت في سنتين ما لم تفعله عديد الحكومات وعديد الخيانات. شكرا وتحية عميقة تليق بتونس سيادة وشعبا، تونس الولادة.

تحية عظيمة تليق بكل أحرار العالم الذين حملوا القضية الفلسطينية في ضميرهم وفي أفعالهم.

تحية عظيمة تليق بأحرار تونس الذين خلقوا من حبهم لفلسطين أشرعة وأجنحة، وغامروا وجعلوا من الفكاهة سلاحا لطمأنة شعبهم.

تحية عظيمة تليق بهم جميعا، تحية عظيمة تليق بالسيد النائب المحترم محمد علي، سلامتكم جميعا.

اليوم نلتقي من أجل مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولن نختلف على وجوبية وضرورة التنمية الشاملة في تونس بأسرها، لكن نختلف في أن غياب الرقابة والجدية والكفاءة

في إنجاز وتنفيذ هذه المشاريع والحرص على نجاحها جعل منها عبئا وعبثا وملفات للفساد.

الشمال الغربي لم يكن أبدا فقيرا وهو غني بموارده، لكن للأسف غياب الدولة وحزمها وغياب الأنظمة التي تنتصر لسليانة وتنتصر للكاف وجندوبة ولباجة وبنزرت وتعين الكفاءات وتلتزم بأحقية الشعب في التنمية، هو الذي جعل الدولة اليوم في وضع غير مريح وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونحيل الكلمة الآن إلى السيد الزميل رياض جعيدان غير منتم له سبع دقائق والمقعد عدد 18. تفضل.

السيد رياض جعيدان

مرحبا بالجميع،

نتمنى أن تكون هذه الدورة النيابية الجديدة مباركة وموفقة،

لا مانع في التصويت لفائدة الترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتبار أن هذا الصندوق كما تعرفون وكالة تابعة للأمم المتحدة متخصصة في تنمية الأنشطة الفلاحية بالمناطق الريفية خاصة لفائدة صغار الفلاحين من أجل رفع إنتاجيتهم ودخلهم وتحسين نوعية حياتهم خاصة في ظل الأزمة المناخية الراهنة التي تهدد سكان الريف وتؤثر سلبا في التنوع البيولوجي والقدرة الإنتاجية للقطاعات الفلاحية في كافة أنحاء المعمورة وتونس وخاصة صغار فلاحيها من أكثر المتضررين من هذه التغييرات المناخية ومن الأجدر أن نستفيد من الآليات للتمويل والدعم الفني التي يوفرها الصندوق.

لكن كنت أود بصراحة اليوم أن نتناقش في هذا الملف فهو متعدد الوزارات المتداخلة، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد كنا نتمنى أن يكون وزير الفلاحة موجودا ووزير الخارجية وهي مسألة منهجية نقولها دوما أنه حين نستمع لوزير واحد في بعض الملفات متعددة الأطراف المتداخلة من ناحية المنهجية غير سليم، لا يجب أن يقتصر النقاش على مشروع القانون فقط، بل يجب أن يشمل تقييم مسار التعاون بين تونس و"FIDA" منذ سنة 1980 واستشراف آفاق الشراكة المستقبلية.

إذا أخذنا حجم جملة التمويلات المسندة لتونس من 1980 حوالي 215 مليون دولار أمريكي وخصصت لتمويل 14 مشروعا فلاحيا وتنمويا في أريافنا التونسية للمقارنة بلدان قريبة منا كالمغرب استفاد من 16 مشروع تقريبا نفس عدد المشاريع بقيمة 1.7 مليار دولار، مصر أكبر قليلا عندها 14 مشروع منذ بدأوا في 1978 استفادوا تقريبا من 1.1 مليار دولار وهذا ما يطرح تساؤلات حول مستوى استثمارنا لهذه الشراكة وكيفية الرفع من مردودها مستقبلا خاصة في مجال الفلاحة الصحراوية والتنمية الريفية المستدامة.

كان من المهم أيضا أن نقيم "COSOP" وهو برنامج الفرص الاستراتيجية المتعلق بالفترة من 2019 إلى 2024 والذي امتد إلى سبتمبر 2026 ويجب أن نعرف أيضا إذا تم إعداد استراتيجية جديدة للفترة الجديدة التي ستكون من 2026 إلى 2030 وماهي ركائزها الأساسية؟ وكيف يتم التنسيق في هذا الإطار مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية.

اليوم تتركز أولوياتنا التي يجب أن نتناقش فيها مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية خاصة على مرافقة صغار الفلاحين الذين يشكون من صعوبات متزايدة اليوم يعرف الجميع يعلم أن هناك منظومة ريعية أربع أو خمس عائلات هي التي تملك المعدات والأعلاف والأسمدة وتعلمون انعكاس ذلك على تكلفة الإنتاج خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين، كذلك اليوم تدني جودة البذور وكثرة الأوبئة الفطرية والحشرية، الحشرة القرمزية والعشبية وسمعتم كلكم عن "la morelle jaune" المتأتية من أمريكا الشمالية وخلقت المجاعة حتى في بعض مناطق العالم فيجب الحذر منها ويبقى المشكل الأساسي خاصة ندرة المياه وهو من أهم المشاكل التي يواجهها صغار الفلاحين هنا بسبب الجفاف وتداعيات التغيرات المناخية.

تونس اليوم مصنفة ضمن أكثر من 25 دولة تضررا من الإجهاد المائي وفق بيانات معهد الموارد العالمية ولهذا نرى أن أغلب مطالب الفلاحين لحفر آبار موجهة لري الأراضي ترفض بدعوى تصنيف المناطق كمناطق حمراء مهددة باستنزاف مواردها المائية ولكن من المفارقات نجد أن عشرات رخص الآبار العميقة تمنح لفائدة شركات تعليب المياه، اليوم ومنذ تقريبا 20 عاما كانت لدينا شركتان أو ثلاث شركات لتعليب المياه اليوم لنا أكثر من 30 شركة موزعة تقريبا على أغلب ولايات الجمهورية وسياسة الكيل بمكيالين تمنع المياه على الفلاح الصغير إلى أن تجف أشجاره في حين تمنح امتيازات ضخمة لكبار المستثمرين في قطاع المياه المعلبة.

ولهذا أنا أستغل اليوم مناقشة المشروع القانون كي أدعو حكومتنا إلى إعلان حالة طوارئ مائية وطنية وأدعو إلى تنفيذ سياسة صارمة لضمان الحق الدستوري في الماء وهو موجود في دستور 2022 وأدعو خاصة إلى الإسراع في إصدار مجلة المياه الجديدة لضمان إدارة رشيدة ومستدامة لمواردنا المائية ولا يجب أن ننسى أن القطاع الفلاحي هو المحرك الأساسي لبقاء سكان الأرياف في أراضيهم ومصدر رزقهم الوحيد وبالتالي هو خط الدفاع الأول ضد النزوح والهجرة الداخلية وحتى الخارجية وحسب رأيي لا بد من استراتيجية وطنية متكاملة للتنمية الريفية تربط بين تمويل المشاريع الصغيرة وحماية الموارد الطبيعية وتشجع على الاستثمار المنتج في الفلاحة وعلى الصناعات التحويلية.

تجديد انخراط تونس في موارد "FIDA" يجب أن ينظر إليه كفرصة لإعادة الاعتبار لصغار الفلاحين خاصة الشباب منهم ولتوجيه التمويلات نحو مشاريع فعالة في خلق الثروة الغذائية ومقاومة الفقر والتصحر وهما من أكبر أسباب الهجرة الداخلية والخارجية غير الشرعية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي له أربع دقائق. تفضل.

السيد طاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

لا يمكنني أن أفتتح هذه المداخلة وهذا اليوم يصادف الذكرى الثانية لطوفان الأقصى دون أن أتوجه بتحية إجلال وإكبار الى المقاتلين في أرض غزة الذين رسموا بدمائهم خطوطا ناصعة البياض في أرض فلسطين ودون أن أتوجه إلى أخي وزميلي محمد علي بتحية اجلال واكبار ودون أن أتوجه الى شوارع العالم اليوم التي أسقطت

السردية الصهيونية التي انبنت على مدى أكثر من ثمانية قرون تحية إجلال وإكبار لكل هؤلاء.

في حديثنا اليوم عن هذه الجلسة عن اتفاقية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اعتمادا على أهداف إنشاء الصندوق في حد ذاته واعتمادا على اتفاقية الإطار الاستراتيجية للتعاون مع الصندوق الموقعة بين تونس والصندوق في 2018 تحت عنوان برنامج الفرص الاستراتيجية التي ضبطت ثلاثة أهداف مذكورة في التقرير وهي:

1.تحسين البنية التحتية والإنتاجية الفلاحية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

2. إدراج الفئات الريفية الأكثر فقرا في سلاسل القيم الفلاحية.

3. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب بالمناطق الريفية.

لماذا قمت بهذه المقدمة؟ هذه المقدمة ستكون لنا مدخلا إلى تقرير مهم جدا صدر منذ حوالي شهر ونصف بالضبط يوم 28 أوت 2025 عن البنك الدولي في شراكة مع مؤسسات بحثية تونسية رسمية وحذر هذا التقرير من مخاطر جدية وأكررها جدية تهدد الواحات وهي ثاني أكبر منتج فلاحي بعد زيت الزيتون في تونس والبيئة التي تنتج أو تعيش فيها هذه الواحات لها خصوصية اجتماعية وحضارية وثقافية وليكن في علمنا أن هذه المنطقة نسبة البطالة فيها 19.5% وهي تقريبا أكبر نسبة على المستوى الوطني وتصل عند النساء إلى حوالي 37% لأن مصادر الشغل ومصادر الحياة تكاد تكون منعدمة في تلك الجهة.

دعا هذا التقرير إلى الإسراع في التدخل لأجل إنقاذ منظومة الواحات وقدم حلين إما ترك هذه المنظومة تنتهي وتموت أو استغلال الفرصة اليوم لتحويلها إلى مختبرات حقيقية للنمو الأخضر ومراكز خلق الثروة وحماية البيئة في الآن.

ونحن اليوم اعتمادا على هذا مطالبين بإصلاح منظومة الحوكمة في الواحات التي تعاني من تزايد الصلاحيات والتدخلات بين وزارات مختلفة وداخل الوزارة الواحدة بين مؤسسات وهياكل مختلفة وهذا كله سيؤدي إلى غياب التنسيق والفوضى وستكون عنده انعكاسات سلبية على منظومة الفلاحة في تلك الجهة.

هذه المنظومة مهددة اليوم بالانهيار ولنا اليوم نتائج اجتماعية كارثية، اليوم هناك نزوح من جهة قبلي نحو الساحل وهناك من باعوا واحاتهم وهناك واحات كاملة قد انهارت وآبار جفت من المياه وهذا كله سينعكس على الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي وحتى الجانب البيئي والجانب الثقافي لا بد من تدخل سريع وناجع وتكون الاتفاقية مع هذا الصندوق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق. غير موجود.

الكلمة إذا للسيدة الزميلة المحترمة عواطف الشنيتي غير منتمية لها ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير،

صباح الصمود والعزة لغزة،

الحمد لله على إطلاق سراح المعتقلين من طرف الكيان الصهيوني وخاصة زميلنا محمد علي الذي اطمأننا أنه بخير مؤخرا.

أولا الصندوق "FIDA" موجود منذ 1980 إلى الآن وحتى حين اطلعت في التقرير السيد الوزير مرحبا بك وبالإطارات، لم أجد ولاية باجة موجودة في تدخلات الصندوق، أريد أن أسأل أيضا في الأخير هناك مشروع "DINAMO" مشروع المناطق الجبلية بالشمال الغربي فماهي المعتمديات التي ستتمتع بهذه الأموال وخاصة معتمديات ولاية باجة؟

كذلك في التقرير الموجود هناك فقرة تخص إقرار العمل بالميزانية حسب الأهداف التي سألت عنها وقالوا لي أنها منذ سنة 2004 وأؤكد لكم صراحة فشل المنظومة حسب الأهداف خاصة حين نرى ارتفاع نسبة الفقر والأمية فحين تتنقل في الأرياف تجد خاصة نساء أميات رغم صغر سنهن وحقا لا يمكن أن نستمر فيها وهل هناك السيد الوزير فكرة جديدة حتى نقترب أكثر من الناس؟

المشكل الآن أننا نصادق في مجلس النواب على عدة قروض اعتقادا منا أنها ستصل إلى الناس، هناك المشاريع التنموية أصبحت مشاريع تابعة لوزارة المرأة وهي رائدات، مشاريع تابعة وزارة الفلاحة، مشاريع تابعة وزارة الشؤون الاجتماعية والمعلومة لا تصل إلى المواطن ولا إلى المرأة البعيدة ولا إلى الشاب البعيد.

سيدي الوزير، رجاء وأنتم تخططون لتونس وما أدراك، نود أن تركز على كيفية وصول المعلومة إلى هؤلاء الناس مثلما كانت في السابق حيث كان العمدة يقوم بهذا الدور ومن له مشكل يتجه الى المعتمدية فيجد الحلول وتصله المعلومة فيعرف ما سيقوم به سواء كان مشروعا فلاحيا أو مشروع تربية أبقار أو أغنام، كل لديه فكرته الخاصة، في السابق يعيش الناس حتى بتربية الدجاج، اليوم أصبح كل شيء صعبا مع الأسف.

سيدي الوزير، العديد من العائلات أيضا في الأرياف ونحن عدنا من عطلة برلمانية نحس بالوجع مما نراه بالنسبة إلى باجة وأنا أصيلة هذه الولاية لدينا نقص في "DAP" وأتصور هناك ممثلون من وزارة الفلاحة فليس لدينا سوى 5% مما نحتاجه حتى نحقق محاصيل وافرة ولا نعتمد على القروض...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلتي، عدد المتدخلين يستوجب وقتا طويلا لذلك نكتفي بالقدر المرصود لكل نائب من الدقائق. إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن نقرة عن صوت الجمهورية له ست دقائق. تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير التخطيط والتنمية والاقتصاد،

نحن في إطار نقدنا وإيصال الحقيقة لكم باعتباركم السلطة التنفيذية دوما نقول بأنه في طرقاتنا وسنتطرق لذلك فيما بعد بين

الحفرة والحفرة هناك حفرة ونحن اليوم أصبحنا بين القرض والقرض نجد قرضا بدأنا في العام الفارط بقرض وهذه السنة نفس الشيء اكتتاب سيليه قرض ولو أن المتأمل سواء من ناحية الأهداف أو النتائج المرجوة منها نفرح بها لكن هذا نظريا طبعا أما تطبيقيا فالأمور ليست متوازنة وهناك خلل كبير هل أن هذه البرامج ناجعة أم لا؟ هل يستوجب هذا تغييرات؟

اليوم نتحدث من ناحية أهداف المشروع عن تحسين مؤشرات التنمية، ولكن لم نر لها تحسنا وأحدثك عن ولاية القيروان التي لم تتجاوز 2% كما هو الحال بكافة البلاد.

تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية وتتحدثون هنا عن المناطق الريفية أقول لكم بأن المدن لا تختلف عن المناطق الريفية فقط تفاوت في الدرجات لا أكثر ولا أقل.

التركيز على فئات الشباب والنساء بماذا سنركز عليهم؟ عذرا هذه المشاريع الموجودة في عديد الوزارات لم تعط أكلها نتحدث على بعض الإعانات أو عشر نعاج وغيره ولم تحقق شيئا فقد تم بيعها، الشباب اليوم إما أنه غادر البلاد خلسة أو أنه وقع فريسة المخدرات الموجودة في البلاد وبعد كل هذا نريد فتح آفاق للشباب ونريده أن يشارك الشاب التونسي يحب بلاده ويعشق ترابها ولكنه لم يجد حظه فيها فقد استعصت عليه الأمور فما هي آفاقكم واستشرافاتكم؟ وما هو التخطيط والتنمية الذي لابد من القيام به حتى نعطي حق هذا الشباب وحق هؤلاء النسوة الكادحات وقد عجزنا اليوم عن سن قانون العاملات الفلاحيات اللاتي تزهق أرواحهن كل يوم فنحزن ساعة وينتهي كل شيء.

من النتائج التي وجدناها تزويد بعض العائلات بالمياه الصالحة للشراب وهناك برامج تم تقديمها ولكن هذا أيضا غير كاف فاليوم ما زال عديد المواطنين في المدن عطشى وأسألك اليوم السيد الوزير عن القيروان هل تعرفون المتبسطة في القيروان؟ وهل تعلمون ضرورة إحداث مسلك فلاحي لأن منطقة المتبسطة كانت مطمورة القيروان في الحبوب قبل فيضانات 1969 اليوم نسينا كل شيء وحين نتحدث عن المسلك الفلاحي القطرانية القديس ومسلك الجبسة في الباطن وفي ذراع التمار طريق السعدية 1.8 كم المتوقف بسبب 100ألف دينار. ونتحدث عن طرقات أخرى على طول 6 كم.

اليوم حين نتحدث عن تحسين الشباب أذكر لك مرة أخرى عمادة المنشية التي يجب أن تعرفونها جيدا وتعرفوا قيمة شبابها وقيمة الذين يعملون فيها وهي اليوم تفتقد لكل شيء.

نتحدث مثلا عن مشاريع مبرمجة مثل منتزه حضري في منطقة المنشية بكلفة 4 مليون دينار على مساحة 2.5 هكتار من سنة 2023 وتوجد اتفاقيات مع وزارة البيئة وبلدية القيروان وهذا كله على الورق فقط ولا يوجد شيء وبعد ذلك نلومهم على ماذا ستلومهم؟ وفر له كل ما يجب ثم طالبه بالنتيجة.

اليوم نتحدث عن مشاريع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 بقيمة 20.75 مليون أورو، سيدي الوزير هذه المشاريع لم نرها على أرض الواقع نريد أن نراها أين هي؟

اليوم طريق القيروان الشبيكة الذي يحصد الأرواح ونتحدث عن التنمية، التنمية منعدمة ونحن نخسر الأرواح يوميا فالدراسات موجودة والتمويل منعدم واكتفينا بإبرام العقود وشخصيا القروض التي لا تشمل ولاية القيروان ولا تحسن البنية التحتية ومؤشرات التنمية لا تلزمني بتاتا.

تتحدث الحكومة عن قيمة التعويضات التي فاقت ألفي مليار وهذه اليوم تعليمات السيد رئيس الجمهورية وهي مواضيع يعمل عليها فلو يتم ضخ هذه الأموال في الميزانية سنرى من خلال نسب مؤشرات التنمية هل أن الحكومة تعمل في تجانس مع قرارات السيد رئيس الجمهورية أم هل هناك تعطيل؟ وأين يكمن التعطيل؟ إذا كانت هناك تعطيلات فقولوا لنا ذلك.

الوقت لا يكفي ربما لسرد عديد المشاكل والمشاريع الموجودة في ولاية القيروان والتعطيلات الموجودة اليوم، وزارة التجهيز تحتقر ولاية القيروان من أجل مبلغ لا يفوق مليارين ونتحدث هنا عن تهيئة الصحابيات والأحياء الشعبية وأحياء منذ أكثر من 40 سنة تتحملون اليوم كل ما يحدث فأنتم السلطة التنفيذية وأنتم تتحملون المسؤولية وأنتم على علم بكل شيء وبلغناكم بالحرف وتعليمات السيد رئيس الجمهورية واضحة، خدمة البلاد واجب عليكم. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق. تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيدة الرئيسة، يؤسفني حقيقة أن نبدأ الدورة البرلمانية الجديدة باكتتاب، ألا يوجد أي قانون جاهز تتم برمجته في جلسة؟ أين قانون الفنان؟ كم مضى من الوقت عل جاهزية قانون الفنان؟ لماذا لم يتم تمريره للآن في جلسة عامة؟ ونعرف أن هناك عدة أصوات تقول لم يحن وقته. لماذا لم يحن وقته؟ يجب تسوية وضعية كل قطاع ويكون لديه نظام أساسي وقانون يحميه لأن حقوق الناس هي واجب علينا وليست منة منا أن نسوي وضعيتهم.

اليوم السيدة الرئيسة لدينا مثل شعبي في تونس يقول "العزري أقوى من سيدو" اليوم تصدر القوانين والمراسيم والأوامر، ولكن لا تطبق، اليوم صحيح أشعر بفخر كبير حين أمر في منطقتي وعدة مناطق ويأتيني عمال المناولة ويقولون "يرحم والديكم" تم ترسيمنا وتم انتدابنا لكن هناك أيضا الآلاف الذين تم طردهم والذين ينتظرون تسوية الوضعية.

اليوم حين أقرأ في التقرير سيدي الوزير ما يلي: "أما بخصوص أولويات التمويل توجه أساسا عبر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري" هل تعلم السيد الوزير أن هذه الوزارة لم تطبق إلى الآن الفصل التاسع من قانون منع المناولة وعمال الأراضي الدولية والمركبات الفلاحية يعانون من المناولة إلى اليوم؟ هل تعلمين السيدة الرئيسة هناك أناس إلى الآن يتقاضون رواتب شهرية 120 دينار ويعملون 12 ساعة إلى الآن؟ هل تعلمين أن هناك شركات بترولية أقوى من الدولة؟ هل تعلمين أن هناك منظمات دولية وسفارات لم تمتثل إلى الآن لقانون منع المناولة؟ ماذا سأقول عن قانون منع المناولة؟ وكيف سنقابل الناس؟ نحن في تواصل دائم معهم ولا تجد حتى الإجابة، الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية، أرسلت ثلاثة مكاتيب للسيد وزير الداخلية ولم يرسل لي أية إجابة لماذا؟

المؤسسات العمومية هي أكثر جهة لم تطبق القانون، الوزارات هي أكثر جهة لم تطبق القانون وهنا أريد أن أشكر السيد وزير الاقتصاد والتخطيط الذي كلما اتصلت به لا يعطيني وعودا إنما يقول لي كل من لديه حق سيأخذه، اليوم أردت أن أشكر السيد فوزي نيابة عن 27 عونا بالمعهد الوطني للإحصاء.

اليوم سيدي الوزير أود أن ترسل لهم رسالة طمأنة بتسوية ملفهم، فمن غير المنطقي اليوم عند انتهاء العقد يوم 30 وفي اليوم الأول من الشهر الموالي يقول السيد المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء لموظفة ماذا تفعلين هنا؟ عودي إلى منزلك، فهل هي موجودة في منزله؟ سيدي الوزير أنت على خلق عالية والإطار الذي وراءك على خلق عالية وهذا ما لمسناه وهذا ليس رمي ورود ويعرف الناس أنني لا أجامل، نود أن يكون كل من يعمل معك واطارات الدولة على نفس الخلق ومن عنده حق يأخذه وليس هبة من أي كان.

هناك شخص اسمه محمد طلال بالعربي من منظوري بالملاسين أدلى له بدعوة زواجه فقال له هذه فرصة لك لقضاء شهر العسل إلى أن تتم تسوية الوضعية، فهل من المعقول أن يصدر هذا الكلام عن مسؤولين في الدولة؟ حقيقة هذا عيب، اليوم ليست مشكلتنا في تونس النصوص، مشكلتنا التطبيق والإرادة السياسية اليوم هؤلاء الناس هم الذين بحثوا عن ملفاتهم في إدارة المصالح المشتركة لإرسالها لرئاسة الحكومة إلى أين نذهب؟ اليوم قبل مناقشة مشروع الميزانية أدعو السادة الزملاء كافة أن يفكروا في الناس لأنه لن يفكر فينا أي أحد في المستقبل سوى هؤلاء الناس فإما أن ينتخبوكم مجددا أو على الأقل لا تخجلون من إلقاء التحية عليهم يوما ما فقفة المواطن أصبحت مكلفة.

في خصوص الطرقات لم أتمكن من غلق أي حفرة في منطقتي ولم أنجز أي شيء في منطقتي لأنني انغمست في التشريعات والمراسلات والاسئلة الشفاهية والكتابية والحمد لله أن المجلس المحلي بصدد العمل في الزهور والسيجومي فكلنا واحد وكلنا في نفس السفينة يكفينا من التخاصم داخل الدولة.

السيد رئيس الجمهورية، ندائي لكم نود أن تكون هناك لجنة على أعلى مستوى لمتابعة تطبيق القوانين، الجواز البيومتري الذي صادقنا عليه منذ دخولنا للبرلمان أين هو؟ شخصيا لم أرد تجديد جواز السفر في انتظار الجواز البيومتري، وضعية أعوان التلفزة إلى يومنا هذا لم تقع تسويتها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد بن سعيد عن كتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للحضور الكريم.

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإدارات المرافقة،

مداخلتي ستكون خارج موضوع الجلسة للأسف وستكون بمثابة النداء للسيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة العدل.

الأسبوع الفارط جد حدثان في المنطقة التي أقطن فيها الحدث الأول والقضية الأولى العثور على جثة الأخ خالد بن سعيد وهو فرد من عائلتي الموسعة، وجد في قربة في منزل متوفي وعديد الأخبار التي تداولت بخصوص هذه القضية هناك من يقول أن السيد يحفر بئرا وهناك من رمى عليه التراب وتوفى وهناك أناس يقولون أنهم يحفرون عن الكنوز وسقط عليه سور وتوفى وآخرون يقولون أنه وقع قتل أخينا خالد. نداء للسيدة وزيرة العدل والسيد وزير الداخلية أن يتوسعوا في هذه القضية ونطلع على جميع ملابساتها ويأخذ أهل المتوفي حقهم ولكن حقيقة ما يؤلم في هذه القضية أن السيد أخرجوه حيا لكن للأسف وضعوا له الأكسيجين وتركوه في المنزل وتهاونوا في نقله إلى المستشفى وانقاذه. هذا السيد هو فار الآن من القضاء ونطلب أن تقع مقاضاته والاطلاع على جميع ملابسات هذه القضية ويتحمل كل من أذنب وشارك في هذه الجريمة مسؤوليته ويجازى ويعاقب حسب القانون.

قضية ثانية، قضية أخينا عماد وهي قضية حقيقة غريبة، هذا مواطن بسيط يعمل فلاحا له ضيعته ومزرعته وعنده أبقار وكلاب بحث عن كلبه منذ يومين في الأثناء وجده جاره ميتا فناداه على أساس أن يأتي لأخذه وبعده لأنه تعفن وتسربت منه الرائحة وبما أن السيد عنده بقرات ويخاف أن يكون حاملا للفيروس وينقل المضرة لها خيّر أن يربط الكلب ويجره لمنطقة بعيدة في المصب الذي يردمون فيه الحيوانات الميتة مثلما يحصل مع بقراته التي يصعب أن يحملوها ويضعوها في الشاحنة إلا أن هناك مواطنا قام بتصويره وبعث بالصور لجمعية الرفق بالحيوان بسوسة والسيدة رئيسة الجمعية صورت فيديو ونشرته ووجهت الرأي العام أن هذا السيد قام بقتل هذا الكلب عن طريق التعذيب والتعليقات كانت بالسب والشتم والدعاء بالإصابة بالأمراض الخبيثة وغيره وعائلته اليوم في حالة يرثى لها.

السيد اليوم موقوف على هذه الخلفية واليوم مواطن بسيط أمي لم يطلع على القانون، صحيح أن العملية هي لا أخلاقية وربما غير لائقة لكن تلك حدود السيد وعن جهل فعل هذا فنكل به بهذه الطريقة وإلى اليوم ما زالت تنشر الفيديوهات ويتفاعل معها الناس ويشتمون المواطن وأنا أعرف ما حدث، فالسيد كلبه مات منذ يومين وهو يرعى كلابه أكثر من صغاره فهل ننكل به بهذه الطريقة؟ نداء إلى السيد وزير الداخلية الفيديوهات تنشر الآن تباعا وتوجه الرأي العام وستحدث مشكلة كبيرة لأن أهل هذا السيد يفكرون في التوجه إلى سوسة وستحصل مشكلة كبيرة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق والمقعد عدد 14 تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الرئيسة،

الزملاء النواب،

اليوم افتتاح السنة البرلمانية الذي يتزامن مع الذكرى الثانية لطوفان الأقصى العظيم، هذا اليوم الفاصل في تاريخ الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإنسانية، اليوم أيها السادة تمر سنتان من الإبادة والتجويع وتمر سنتان من الفداء والبطولة والعطاء الأسطوري للأرض والشرف والمقدسات، لقد جرف الطوفان في مساره كل مشاريع التسوية والاستسلام والتطبيع وأعاد القضية الفلسطينية إلى طبيعتها باعتبارها قضية تحرر وطني لا حل لها إلا بزوال الاحتلال عن أرض فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، اليوم جرف الطوفان النظام الرسمي العربي الذي سقط أخلاقيا وسياسيا وأثبت تخلف هذه الأنظمة وتجاوزنا الشارع في الغرب وفي أمريكا اللاتينية وآسيا وتجاوزتنا برلمانات عالمية.

اليوم أيها السادة، تتم أمام أعيننا فلسطنة العالم وللأسف بعض العرب تصهينوا ولذلك نقول من هنا ألف تحية للإنسانية الحرة في كل مكان وألف تحية لأبطال أسطول الصمود ولكل حر في هذا العالم وبالمناسبة أحيي الأخ والرفيق محمد علي الذي كان المشارك الوحيد من مجلس النواب التونسي ومن كل البرلمانات العربية.

الزملاء النواب،

نفتتح اليوم سنة برلمانية في سنة سياسية صعبة بين انتظارات الشعب وبين وضع دولي يتجه نحو التصعيد وعلينا أن ننتبه في هذا الأمر فالعالم يتجه إلى مواجهة طاحنة وحلفائنا التقليديين الأوروبيين في وضع اقتصادي كارثي وهذا ما سيؤثر علينا بشكل مباشر لأننا تأخرنا في تنويع العلاقات مثلما تأخرنا في كثير من الإصلاحات نتيجة غياب الرؤية ونتيجة ضعف المؤسسات والأخطر هو عدم الانسجام وحتى التضارب أحيانا ولا نعرف مرد هذا الأمر ولذلك أمام ضعف الأداء الحكومي وغياب الرؤية علينا كمجلس نواب الشعب أن نتحمل المسؤولية كاملة تجاه شعبنا في قانون المالية القادم وأن ندافع عن مصالحه لا عن مصالح الأوليغارشية واللوبيات ولا أيضا عن خيارات حكومة لا نعرفها وترفض حتى أن تمدنا ببرنامجها.

رئيسة الحكومة باشرت مهامها منذ مدة ومن الممكن أننا الآن على أبوا ب تحوير حكومي وقد تغادر ولم نسمع لها صوتا لا في البرلمان ولا في القصبة ولا نعرف ما هي أولوياتها وبرنامجها فقط بلاغات الرئاسة، لا مجال للتعاطي مع قانون المالية لهذه السنة مثلما حصل في السابق إما دولة اجتماعية أو دولة اللوبيات والكرتال، إما خيارات وطنية أو استمرار سياسات التقشف لصندوق النقد الدولي بشكل غير مباشر، فالشعارات لن يأكلها الشعب ولن تعالج الشعب وكذلك أمام العجز الحكومي والفشل في الجهاز التنفيذي عموما والذي أصبح حالة مزمنة ومتكررة بالرغم من كل التغييرات والتنقيحات لا بد أن نرفع الصوت عاليا، يجب إيجاد حل جذري لهذا الأمر فالدولة ليست حقل تجارب للهواة والأيادي المرتعشة والتي تتحول بقدرة قادر بعد فشلها وعجزها إلى معارضات خارجية تستدعي احتلال...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، لقد طلب السادة الزملاء ذلك، ولكن لم أضف أي دقيقة لأن القائمة طويلة وفكرتك وصلت بكل وضوح وبكل صراحة.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم بوبكر بن يحي عن الخط الوطني السيادي له ست دقائق والمقعد عدد 114 تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيدة الرئيسة.

جلسة افتتاحية لدورة برلمانية جديدة تتناسب أو تتوافق مع الذكرى الثانية للطوفان الأقصى، هذه العملية النوعية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية المسلحة من أجل افتكاك الأرض المغتصبة وهذه العملية أكدت أن العدو الصهيوني أوهن من بيت العنكبوت فقط هو مدعوم من القوات الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للكيان والداعم الأول لهذه العصابات تحت قيادته.

العصابات الصهيونية دمرت تدميرا شاملا لقطاع غزة بكل أنواع الأسلحة المحرمة دوليا وآخرها سلاح التجويع والعطش وقطع الدواء محاولة منها لاجتثاث هذا الشعب من أرضه إلا أنهم واجهوا شعبا لا يستسلم ولا ينحني بل يموت في سبيل تحرير الأرض والعرض فتحية إكبار إلى كل القوى المقامة الفلسطينية وتحية إجلال وتقدير إلى كل الشعب الفلسطيني الأعزل وخاصة إلى أبناء غزة الذين واجهوا العدو الصهيوني المجرم بصدور عارية إلا من الإيمان بهويتهم والتزامهم الدائم بحقوقهم المشروعة في بناء دولة فلسطين من النهر إلى البحر دون نقصان أو تقسيم.

تحية إلى قوى المقاومة الداعمة من لبنان والعراق واليمن العظيم وكل أبناء الوطن العربي الشرفاء وتحية إلى كل شعوب العالم التي قامت بالضغط على شعوبها لتغيير مواقفهم من قضية فلسطين.

تحية إلى أسطول الصمود وإلى كل المشاركين تحية خاصة إلى الزميل محمد علي نائب شعب بالبرلمان التونسي وتحية له كمناضل حقوقي آمن بالحرية والديمقراطية، تحية خاصة للأخ محمد علي كمناضل عن حركة الشعب قام بما آمن به من أجل فلسطين، فاليوم لا بد وبعد هذه التجربة لأسطول الصمود الذي حاول كسر الحصار عن إخوتنا في غزة بفلسطين والذي حاول بكل ما أوتي من قوة الوصول إلى شواطئ فلسطين وشواطئ غزة في حركة رمزية للإعلان للعالم أن فلسطين دولة عربية وأن فلسطين تعاني القهر وتعاني الإجرام بكل أنواعه محاولة منه فك الحصار.

أريد أن أذكر أن لدينا قانون تجريم التطبيع عرض على الجلسة في 2 نوفمبر 2023 ولم تستكمل هذه الجلسة فاليوم أصبح من الضروري كالتزام بهذا المبدأ الدائم بقضيتنا الأم وقضية الوطن العربي وهي فلسطين، لا بد من إعادة هذا القانون للجلسة العامة كإجراء قانوني وكإجراء سياسي. اليوم مطلوب للتعبير عن هذا الإجرام الذي يقوم به الكيان الصهيوني وهناك تطبيع غير مرئي، لا نتحدث عن التطبيع الرسمي اليوم فمواقف تونس عالية جدا، ولكن نتحدث عن التطبيع غير المرئي على المستوى والرياضي والفني وغيرها من المستويات.

مرحبا بالسيد وزير التنمية ومرحبا بأعضاء الوفد،

اليوم جلسة افتتاحية وأعضاء مجلس نواب أكثر من 130 حضورا ووفدا كبيرا من وزارة التنمية والإذاعة والتلفزة التونسية والصحافيين إلى غير ذلك ونواب تنقلوا من مناطق بعيدة وماذا ننظر أو في ماذا نناقش، نناقش قانون الاكتتاب بمبلغ قدره 1250 ألف دولار أي ما قراب 4 مليارات من المليمات التونسية، وهذه البداية تدل على أن السنة البرلمانية الجديدة أو توجه الوظيفة التنفيذية في

هذا المجال هو لمزيد ضعف الأداء أو الابتعاد أصلا عما سعي بالثورة التشريعية التي لا تبنى بقرض بقيمة 1250 ألف دولار أو بالمؤسسات "microscopique" إن صح التعبير فالدول تبنى بنظرية اقتصادية كاملة وتوجهات عامة للدولة من خلال مؤسساتها الاقتصادية الكبرى كما تستوعب اليد العاملة بكل كفاءاتها وتساهم أيضا بمساهمة فعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني فمن خلالها تبني على مستوى آخر المؤسسات الصغرى وتساندها.

أما البناء والعمل بهذه الطريقة وكما ذكر الزملاء بمنح 10 نعاج وكبش فهذا لا يساهم في تنمية الاقتصاد حتى وإن كان أفقيا يمكن أن ينفع بعض الأفراد ولكنه لن يكون داعما للاقتصاد الوطني ولن يكون داعما للمالية العمومية، اليوم حقيقة وزارة التخطيط والدولة التونسية عليها أن تغير بعض الأفكار وبعض التوجهات العامة للدولة في سبيل بناء اقتصاد حقيقي يرتكز على ثرواتنا الباطنية والخارجية المرئية وهنا أقصد الثروات البشرية الموجودة اليوم ولكنها للأسف تغادر البلاد فعلى الدولة التونسية أن تكون لها القدرة على أن تقول أننا اليوم في موقع لا نحسد عليه، في موقع اقتصادي متدهور وفي موقع اقتصادي متدني في ظروف معيشية صعبة حتى أن قفة المواطن اليوم تدهورت وكما ذكر بعض الزملاء 150 دينار لا تكفيه لخمسة أيام وهناك متقاعدين جرايتهم 260 دينار وأناس يعيشون بـ 100 دينار كمنحة عجز وهناك أشخاص يتقاضون 500 دينار وتبلغ نسبة الفقر حسب المعهد الوطني للإحصاء أكثر من 28 % في تونس، فكيف نواجه كل هذه الأرقام؟ كيف نواجه كل هذه الصعوبات؟ على وزارة التخطيط والدولة أن تقوم بها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل لها خمس دقائق والمقعد عدد 58 تفضلي. غير موجودة.

إذا الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق والمقعد عدد 141 تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة.

تمنياتي لكم ولجميع السادة النواب بدورة برلمانية موفقة.

أود في البداية أن أحيي زميلي محمد علي وكل رفقائه الذي كانوا في أسطول الصمود وأحيي جميع أحرار العالم الذي وقفوا وقفة بطولية من أجل التصدي لجرائم الكيان الصهيوني الغاشم الذي اعتدى على الأرض والعرض لإخواننا في غزة وفلسطين تحية للمقاومة وتحية لشعب تونس قيادة وشعبا الذين كانوا ملتزمين بالقضية وعبروا تعبيرا واضحا على أن هذه القضية لا تسقط بالتقادم وأننا مع إخواننا الفلسطينيين قلبا وقالبا.

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سنتحدث قليلا عن "FIDA" وقد ذكرت الأموال التي رصدت للجنوب التونسي وبالتحديد تطاوين وقبلي والمشروع الذي أثار حينها ضجة كبيرة وهنا نضع سطرا تحت عبارة مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب ونتائجه الهامة.

السيد الوزير، يجب أن تتم مراجعة هذا المشروع لأنه قد شابه الفساد ونعلم جيدا أن به جزء خاص بمنطقة الظهر وغراسة جبال تطاوين بالمياه المعالجة وجزء آخر لمقاومة التصحر وأنا كنت من بين الأشخاص الذي حصلوا على جزء من هذا المشروع ببئر لثلة بمنطقة الواعرة وأعلم جيدا أن هناك عملة يقومون بتسجيل أسماءهم، ولكن بالنسبة إلى العمل فهو غير موجود. أود أن أعلم السيد الوزير هل تم تقييم هذا المشروع الذي صرف في شأنه عديد المليارات وأقول عديد المليارات وهل تم التدقيق في نجاحه وهل هناك متابعة؟ لا أتصور ذلك وأهمل المشروع وإلى حد هذه اللحظة لا من مجيب.

ننتقل الآن إلى التخطيط، أهم مسألة بالنسبة إلى الإستراتيجيات في العالم هو التخطيط، السيد الوزير، أنا أقطن في منطقة شعبية تضم أكثر من 200 ألف ساكن هناك عمادة تابعة لمعتمديتي بسيدي حسين لا يوجد بها سوى مدرسة فقط وهي بدون مستوصف ومتساكنيها يتنقلون لمسافات للمعالجة وتلاميذ منطقة بيرين يقطعون 5 كيلومترات للوصول إلى الإعداديات والمعاهد وقمنا بالمراسلة وطلبنا القيام بزيارة هذه المنطقة المنكوبة.

لدينا مشاكل أخرى في عديد العمادات بالنسبة إلى مسألة المسالك الفلاحية وقد راسلنا في شأنها عديد الوزارات المعنية وإلى حد هذه اللحظة لا من مجيب، كذلك لدينا مشاكل صحية لا يوجد حتى مجرد مستشفى محلي لحل إشكالية العائلات التي أغلبها عائلات معوزة ومحدودة الدخل ويضطرون إلى التنقل إلى المستشفيات الجامعية في حين أنه لا يتوفر لديهم قوت يومهم مع غلاء المعيشة وقفة المواطن يذهب في سيارة أجرة "تاكسي" لكي يحصل على موعد للكشف عند الطبيب أو للقيام بأشعة فإذا تنقل بسيارة أجرة لن يعود بعدها قادرا على الحصول على وجبة الغداء ولهذا نود أن يتوجه التخطيط للدولة الاجتماعية لأن رئيس الجمهورية قال سنتوجه نحو الدولة الاجتماعية، إذا فقد أعطى الأولوية في التوجه نحو هذه الفئات الهشة ونحو المناطق الداخلية، فهؤلاء المواطنين يعتبرون أن تونس أولوية ولكن يجب علينا أن نعطهم حقوقهم، على سبيل المثال هناك أشخاصا يقومون بسرقة الكهرباء بالرغم من أنهم تقدموا بمطالب للحصول على عداد كهرباء فرفضت الدولة تمكينهم من ذلك بتعلة أنهم أقاموا منازلهم في منطقة فلاحية في حين أن منطقة سيدي حسين بأكملها تعتبر منطقة فلاحية وجل أراضيها فلاحية تابعة للدولة ولذا نأمل أن نأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق والمقعد عدد 11 تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

في الحقيقة السيد الوزير استوقفتني جملة في التقرير تتمثل في أن الوزارة تعطي أولوية للماء الصالح للشراب وهذا بطبيعة الحال يتماشى مع ما جاء به دستور 2022 الذي ينص على الحق في الماء

الصالح للشراب وأنه حق دستوري، لكن السيد الوزير، سأعيد للمرة الألف أن هناك أحياء في ولاية سوسة إلى حد اليوم بدون ماء صالح للشراب وأنا أتحدث اليوم عن حي القنانة وحي الزياتين بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة أو حي حمد دار الجربي كذلك تابع لمعتمدية زاوية والقصيبة والثريات.

السيد الوزير، هناك ما يقارب 600 عائلة في ولاية سوسة بدون ماء صالح للشراب العائلات يستعملون اليوم الصهاريج البلاستيكية ولقد أشرنا في عديد الجلسات العامة في رحاب هذا المجلس إلى خطورة الوضع الصحي لهؤلاء العائلات الذين يشربون الماء غير صالح للشراب ومجهول المصدر. السيد الوزير، رجاء إدراج موارد لهذه الأحياء وربطها بالماء الصالح للشراب.

السيد الوزير، إلى جانب مسألة الماء الصالح للشراب اليوم أغتنم الفرصة بما أنك وزير الاقتصاد والتخطيط، هناك أحياء شعبية موجودة بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات تستدعي التدخل العاجل لأنه اليوم في ظل التوسع العمراني الكبير لولاية سوسة هناك أحياء تستوجب التدخل على غرار هنشير الساسي التابع لمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات أو حي واد القوس من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات كذلك مدينة الثريات التي بها العديد من الأحياء ولا تزال إلى اليوم غير مرتبطة بقنوات التطهير، كذلك السيد الوزير، أوجه اليوم دعوة إلى وزارتكم الموقرة ومن خلال وزارتكم إلى وزارة الفلاحة، لماذا يتكبد المواطن اليوم تكاليف الربط بالماء الصالح للشراب فالمواطن لا يقدر على دفع الملايين لربط منزله بالماء الصالح للشراب فبما أن الدولة هي الضامن للحق الدستوري والحق في الماء الصالح للشراب يجب عليها أن تحقق لهم ذلك.

السيد الوزير، هناك ثلاث مسائل أود التطرق إليها بعجالة وهي مسألة المعلمين النواب من خلال المجلس هناك معلمين نواب من ولاية سوسة وقع نقلهم إلى ولاية نابل ومعلمين نواب من ولاية المنستير وقع تعيينهم في ولاية زغوان في الحقيقة هناك عديد الوضعيات العائلية الشائكة مثل تفريق الأزواج وتفريق العائلات ومن خلال هذه الإجراءات هناك عائلات ستتشتت واليوم نتساءل ألا توجد شغورات في هذه الولايات أو أشخاص سيحالون على التقاعد، الرجاء السيد الوزير حل هذا الموضوع.

كذلك السيد الوزير لدي أمانة من المساعدين الصحيين، الرجاء رصد اعتمادات هامة بالنسبة إلى هذا الموضوع والمعطلين عن العمل الذين طالت بطالتهم وكما قال السيد رئيس الجمهورية أننا سنتمشى في هذه الميزانية في مسألة التشغيل والدولة الاجتماعية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق والمقعد عدد 13 تفضل.

غير موجود.

الكلمة إذا للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق والمقعد عدد 206 تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

مرحبا بالجميع،

هذه جملة من الرسائل المختصرة والواضحة: الأولى إلى السيد رئيس الجمهورية، الجدار العالي الذي بني من حولك بينك وبين مجلس نواب الشعب لن يزيد الأزمات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية إلا تعمقا وتصحير الساحة السياسية وسياسة القطب الواحد والرئيس الوحيد والأوحد أدت في تونس على الأقل إلى انقلاب بن علي على بورقيبة وانقلاب الشعب على بن علي وأنهت حكم الإخوان الذين كانوا يخططون لحكم البلاد لمدة 60 سنة فعلى مستشاريك السياسيين رسم خارطة طريق لتونس لا لفرد، خارطة تقوم على الانفتاح والحوار والتفاعل مع كل نفس مؤمن بالسيادة الوطنية وأول الرهانات الضامنة للاستقرار استكمال المؤسسات الدستورية وأنت أستاذ القانون الدستوري وعلى رأسها المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء والشروع دون تأخير في مراجعة منظومة الدعم والرخص وحسم ملف الأملاك المصادرة وطرح ملف ديون تونس الخارجية، ملفا ديبلوماسيا مستعجلا واجتماعيا القطع مع سياسة المن والإعانات التي تعطل مفهوم المواطنة.

وفي علاقة بالمشاريع الكبرى المعطلة المستشفى الجامعي بالقيروان مثلا سيادة الرئيس، إذا كانت الأموال مرصودة فما الذي تعطله؟ تعطله إرادة إدارة، من المسؤول عن التعيينات في الوظيفة التنفيذية هو رئيس الجمهورية، هل يعقل أن يصبح نفوذ المعين أقوى من إرادة الشعب وأنت المنتخب من الشعب؟

رسالة إلى الحكومة، الحكومة المتهربة من جلسة حوار في البرلمان لمدة ستة أشهر، الحكومة التي أقرت في مرجعياتها الميزان الاقتصادي بفشل المنوال التنموي الحالي تعتمد نفس المنوال، الحكومة الخاضعة لحكم العائلات التي تصوغ مشروع قانون الميزانية على مقاسها "كارتال" البنوك والتعليم والسيارات وقطع الغيار والأدوية والفواكه والقهوة، الحكومة التي لم تعرض إلا القليل من مشاريع القوانين.

أين مجلة الصرف ومجلة المحروقات ومجلة المياه والديوانة والبيئة والمشروع المتعلق بقانون الاستثمار والأمر المتعلق بالصفقات العمومية؟ الحكومة مكتفية في دورها التشريعي بعبارات فضفاضة منها ما هو معروض حاليا على جميع الوزارات وأرجع إلى وزارة البيئة، اسمع يا شعب إجابات الحكومة: "يتم حاليا العمل على بلورة الصيغة النهائية وقد بلغ مراحله الأخيرة"، الحكومة التي ترفض الاستماع إلى لجنة التخطيط فيما يخص أهم مقترحات القوانين والقانون عدد 23 لسنة 2023 المتعلق بانتداب من طالت بطالتهم من خرجي التعليم العالي ولن نذكر بمأساتهم، بل سنقول على لسانهم في مجلس نواب الشعب بأن قانونهم سيمر إلى الجلسة العامة أحبت الحكومة ذلك أم كرهت والتعلل بالموازنات المالية للدولة كلمة حق أريد بها باطل راسلنا الحكومة ومراسلاتنا موثقة.

هناك عدة أسئلة: تونس دولة فقيرة أم غنية؟ ما الحجم الحقيقي للتهرب الضريبي؟ هل بإمكان الدولة مراجعة منظومة الدعم؟ متى توحد أجهزة الرقابة في الدولة؟ متى تراجع الحكومة القانون عدد 112 السلك 83 المتعلق بالوظيفة العمومية؟ الشيوخ يتحكمون في مصير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك من أجل استكمال المداخلات. مع الشكر.

(كانت الساعة الواحدة وعشرون دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وأربعون دقيقة بعد الظهر)

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة في حصتها المسائية وأحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أستهل مداخلتي بالترحاب بالزميلين اللذان أديا القسم اليوم وانضموا إلى مجلس نواب الشعب متمنيا لهما التوفيق في مهامهم النيابية الجديدة، كما نشكر الله على سلامة زميلنا النائب المحترم محمد علي وعلى سلامة باقي الوفد التونسي الذين شاركوا في أسطول الصمود متمنيا لهم الرجوع لعائلاتهم سالمين غانمين.

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الطاقم المصاحب له،

نحن ننظر اليوم في مشروع القانون المتعلق بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد صندوق الدولة للتنمية الزراعية بمبلغ قدره 1,25 مليون دولار أي تقريبا ما يعادل 4 مليارات تونسية، الموضوع على أهميته على الرغم من هذا المبلغ الزهيد له أهمية كبيرة جدا للفلاحة التونسية وخاصة للتدخلات في تراب الجمهورية مقارنة بمبالغ القروض والهبات التي بإمكاننا الحصول عليها، هذا إن كان هناك حسن استغلال هذه المبالغ والهبات والقروض لفائدة فلاحينا وشبابنا وللنساء الفلاحيات ولإحداث مواطن شغل، لكن ما نلاحظه هو أنه بالجدول المصاحب أن جميع التدخلات والتي تقدر تقريبا في حدود 17مشروع منذ سنة 1980 إلى حد هذا التاريخ اقتصرت على الشمال وعلى الوسط وعلى الجنوب الغربي في حين وأنه وأنا ابن منطقة الوطن القبلي لم يتحصل على أي مشروع من مشاريع الفلاحة المندمجة وهذا من بين الأضرار التي لحقتنا من التمييز الإيجابي.

فقد أصبحت منطقة الوطن القبلي منطقة منسية في حين وأن الفلاحة لها أهمية كبيرة جدا بمنطقة الوطن القبلي وهنا أعيب على وزارة الفلاحة وعلى مندوبية الفلاحة فالأصل فيه أن الناس كانوا يذهبون من داخل الجمهورية إلى الوطن القبلي للحصول على مواطن شغل فأصبح أبناء الوطن القبلي يتنقلون للبحث عن مواطن شغل، فالفلاحة لم تعد موجودة بكثرة بالوطن القبلي ويفتقد شبابنا للتمويلات اللازمة في حين وأنه إمكانية إحداث مثل هذه المشاريع التي من شأنها أن تشجع أبناء الجهة على البقاء في هذه المناطق لإعادة إحياء الفلاحة وللمساهمة في الأمن الغذائي التونسي بالإضافة إلى المشاريع ذات العلاقة بالجمعيات المائية ونحن في أشد الحاجة لهذا هناك نقص مائي كبير في الوطن القبلي والمشاريع التي يمكن تمويلها من قبل هذا الصندوق لها أهمية في مد شبكات المياه الصالحة للشراب وخاصة بالمناطق الريفية.

كما أنها تمثل فرصة كبرى للتعرف على أهمية هذا الصندوق لفائدة الجمعيات المائية وسنعمل إن شاء الله مع مندوبية الفلاحة على إحداث مثل هذه المشاريع.

اليوم يوم 7 أكتوبر نحي ذكرى 24 شهر تقريبا على انتفاضة الأقصى وأمام الظلم والقهر والإبادة الجماعية لشعبنا الأبي بغزة من قبل الكيان الصهيوني الغاشم في تحد صارخ لجميع المواثيق الدولية والقرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة، أصبحت القضية الفلسطينية مصدر تحرك لعديد الشعوب الغير العربية والإسلامية بما في ذلك دول إفريقية وأوروبية وآسيوية وأعلنوا عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف ونحن نعترض على الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أهالينا بغزة مما أدى إلى سقوط آلاف القتلى من أطفال ونساء ومسنين ومن إطار طبي وشبه طبي ومن صحافيين ومن فاعلين في المجتمع المدني على أيادي القوات الصهيونية ومن تدمير القطاع بأكمله وبالرغم من ذلك، فإن جميع الدول المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة منذ أسبوع قد أخفقوا في تمرير قرار أممي يدين الكيان الصهيوني وفي توظيف عقوبات اقتصادية واجتماعية، لذلك فإن الفرصة الوحيدة المتبقية حاليا لكافة الشعوب العربية والإسلامية وغير العربية، الذين اعترفوا مؤخرا بأحقية قيام الدولة الفلسطينية هو المؤتمر 151 لاتحاد البرلمان الدولي الذي سينعقد إن شاء الله بعد عشرة أيام وهذه تمثل فرصة لتدعيم موقف تونس المبدئي المساند للقضية الفلسطينية، فإنه لابد من تفعيل الدبلوماسية العربية والإسلامية بكثافة ودعوة البرلمان الإفريقي والأوروبي لإصدار قرار يدين الكيان الصهيوني ويسلط عليه عقوبات اقتصادية ويلزمه برفع يده على غزة والتراجع على الاستيطان وعلى إبادة شعبنا بفلسطين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق، تفضل.

السيد المعز بن يوسف

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، تقريبا في أغلب القروض التي وافقنا عليها في البرلمان كانت دائما ولايات الساحل بصفة عامة غائبة وخاصة ولاية سوسة بالرغم من وجود مشاكل كبرى للفلاحة في الولاية وبالرغم من أن سوسة تعتبر من الولايات المنتجة لأنه لا توجد في الولاية سوى السياحة، بل لدينا أيضا الفلاحة التي تعتبر هامة وبالأساس لدينا زراعة الزياتين وبالمناسبة السيد الوزير، أتمنى أن تضع وزارة الاقتصاد في حسبانها ما يتحدث عنه الفلاحين اليوم في الصابة الجديدة واليوم نتحدث عن أسعار الزيتون، ففي بداية الموسم على ما يبدو فإن الفلاحين غير راضين بالأسعار بالإضافة إلى الإشكاليات التي تعرض لها القطاع على مستوى التصدير بالإضافة إلى الخسائر الكبرى فتقريبا أغلب المنتجين للزيت عانوا السنة الفارطة من خسائر كبيرة جدا بالرغم من أن صابة الزيتون في السنة الفارطة

كانت من أفضل صابات الزياتين التي شهدتها البلاد ولكن للأسف الشديد فإن العديد من الفلاحين تعرضوا للخسارة ومن بين هؤلاء الفلاحين من أفلس، لذلك نرجو أن لا تتخلى وزارة الاقتصاد عن الفلاحين في صابة هذه السنة التي تعد أيضا صابة ممتازة.

السيد الوزير، إن ولاية سوسة والعمادات الفلاحية بالأساس لا يوجد بها اليوم تقريبا أي مشروع في التنمية الفلاحية المندمجة، لدينا اليوم مناطق اشتهرت بزراعة الخضر والباكورات كسيدي بوعلي والكندار والقلعة الكبرى، هذه المناطق يعاني فيها الفلاحون من نقص في المياه، لدينا مشكل في الآبار الارتوازية وحتى سد القلعة الكبرى وسد البلعوم بالأساس فقد توقفت الأشغال فيه تقريبا بالرغم من أن نسبة الأشغال بلغت تقريبا 90 % أي أن المشروع قد أشرف على الانتهاء لكن هذا المشروع متوقف منذ أكثر من سنة.

كما تحتاج الولاية أيضا إلى التدخل على مستوى المسالك الفلاحية السيد الوزير لأنه لدينا الآلاف من الناس يشتغلون في الفلاحة ولكن هذه المسالك تقريبا منذ سنوات ومن الثورة ومنذ القيام ببرامج صندوق 26/26 لم تشهد أي تدخل لتحسينها أو لتجديدها أو لإضافة مسالك أخرى لأنه كما تعلمون خلال السنوات الأخيرة عاد عديد المواطنين للعمل بالفلاحة التي تبقى هي الحل الجذري للاقتصاد الوطني، فالرجاء كل الرجاء ووزارتكم هي وزارة الاقتصاد والتخطيط سنقول لك السيد الوزير اليوم، انظروا بعين الرحمة لولاية سوسة لأنه للأسف الشديد تعاني هذه الولاية من عديد المشاكل والتي يجب أن تبقى دائما وأبدا قاطرة أساسية للاقتصاد الوطني ولكن أغلب الوزارات اليوم تقريبا تقوم بتغييب هذه الولاية ونحن لا ندري سبب توجهات الحكومة والحكومات السابقة منذ أكثر من عشر سنوات تقريبا إلى الغاء ولاية سوسة ولا يوجد تقريبا أي برمجة لأي مشروع من المشاريع الكبرى في ولاية سوسة وإلى الآن مازلنا ننتظر إنجاز ميناء النفيضة، منذ عشر سنوات ونحن ننتظر طلب العروض الأول والثاني والثالث ولكن لا يوجد شيء.

هذا المشروع هو مشروع إستراتيجي ولا يمكن للبلاد أن تنهض اقتصاديا إلا بالمشاريع الكبرى لذلك أسأل السيد الوزير ما الجديد في هذا الموضوع؟ ثم اليوم السيد الوزير كيف يكون لديك اقتصاد بدون نقل؟ اليوم إن رأيتم كم المشاكل الموجودة في النقل العمومي في ولاية سوسة، فاليوم العمال يخرجون من عملهم ويبقونا في انتظار وصول الحافلة التي لا تأتي، اليوم لديك تلاميذ ولديك طلبة يعيشون نفس المعاناة لذلك اليوم كامل النسيج الاقتصادي مرتبط بالنقل والنقل تقريبا غائب في ولاية سوسة بالرغم من أن الحافلات على الأقل التي تم اقتناءها في المدة الأخيرة تم توزيعها على عديد الولايات ولكن لم يتم إعطاء نصيب لولاية سوسة، فما معنى أن السيد وزير النقل يقوم اليوم بإلغاء سفرة قطار سوسة -تونس الذي يعد شريان أساسي لنقل المواطنين في ولاية سوسة؟ لماذا السيد الوزير يتم إلغاء هذا القطار بكل برودة دم ولم يأخذ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا زميلي لكنني لم أضف أي دقيقة، التزمنا بالوقت لكل السادة الزملاء النواب.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم السيد عبد الحليم بوسمة، غير منتم له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية لكل الزملاء الزميلات ونسأل الله دورة برلمانية موفقة للجميع لما يستجيب لانتظارات شعبنا.

لا يفوتني إلا أن أضم صوتي إلى صوت كل الزملاء ولكل أحرار العالم في التنديد بالجريمة التي ارتكبها الكيان الصهيوني الغاشم في المياه الدولية ضد أسطول الصمود من أجل كسر الحصار على غزة في ضرب لكل القوانين والمعاهدات الدولية وفي تعدي لا أخلاقي على مبادرة إنسانية هدفنا إيصال مساعدات إلى أهلنا في غزة وننند بجرائم التعذيب المرتكبة ضد كل المشاركين من مختلف الجنسيات وخاصة ضد كل أبنائنا وبناتنا من ناشطين ومن صحفيين ومواطنين وضد زميلنا النائب محمد علي ولابد من ملاحقة الكيان الصهيوني دوليا في كل جرائمه المرتكبة ضد الأسطول وضد كل المشاركين فيه وموقف تونس رئيسا وحكومة وبرلمانا وشعبا سيبقى ثابتا ويتمثل في ضمان حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

سيدي الرئيس، من أولويات الدورة البرلمانية الجديدة النقاط الأساسية التالية:

أولها الاستجابة لانتظارات الشعب التونسي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والتعاطي مع دقة الظرف الإقليمي والدولي الذي لن نكون في معزل عن تداعياته وخاصة التجارية منها ويجب أن تجيب على الأولويات التشريعية على هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي وعدم الانسياق وراء تخمة المبادرات التشريعية فقط لتسجيل المواقف دون فاعلية في تمريرها إلى الجلسة العامة ودون تنسيق داخلي بين النواب والكتل ويجب أن نطرح النظام الداخلي للبرلمان بعد ثلاث دورات للتقييم وللتعديل وسنعود إلى هذا لاحقا وأعتقد أن هذه الدورة البرلمانية يجب أن تعبر عن ثورة تشريعية حقيقية في القوانين الاقتصادية الرجعية التي تكبل الاقتصاد منذ عقود ونأمل أن يكون مشروع المالية لسنة 2026 والمخطط التنموي 2030/2026 بداية التغيير الاقتصادي نحو مناخ تنموي واستثماري قادر على استقطاب الاستثمارات الكبرى وخلق الثروة وامتصاص البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الجهات والفئات، فأداء البرلمانات لا يقاس بعدد المبادرات التشريعية بل بالقدرة على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد انطلاقا من قوانين فاعلة.

وفي وضع اقتصادي حرج بكل مؤشراته وتحدياته في مقدمتها العجز الطاقي، الشح المائي وضعف قدرة المؤسسات على إيجاد مصادر تمويل وأسواق للتصدير يجب الإقرار صراحة بضرورة إطلاق مصالحة اقتصادية ومالية وديوانية شاملة بين الدولة وكل الفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين من أجل تعبئة موارد إضافية للدولة من جهة ومن أجل إعادة إدماج المؤسسات الاقتصادية المعنية في الدورة الاقتصادية وتحفيزها على مزيد الاستثمار وإحداث المشاريع لا يجب أن نتغافل عن التداعيات الوخيمة لبعض القوانين على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وفي الجانب الاجتماعي وبعد النتائج الكارثية التي أبرزها التعداد العام للسكان وللسكنى، يجب أن يكون الإدماج الاجتماعي لكل الفئات ومعالجة ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة والبطالة وهجرة الأدمغة وغيرها من القضايا الاجتماعية ذات الأولوية.

مرة أخرى نسأل الله التوفيق للجميع في كل ما فيه خير لتونس واستقرارها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا، مرحبا بالجميع،

هذه الدورة النيابية الرابعة وأنا أفرغ ما في قلبي، عندما أتحدث عن دولة اجتماعية شعار المرحلة من المفروض أن يكون التعليم العمومي والصحة العمومية والنقل لكن اليوم كله بمقابل لا تعليم ولا صحة ولا نقل.

نمر بعجالة إلى القصرين وهذا الكلام ذكرته سابقا، ولكن لم يتغير شيء: المنطقة الصناعية ميتة، جل المصانع بالمنطقة الصناعية بالقصرين أغلقت أبوابها ولا أحدثكم عن مصانع النسيج بعد اللقاء مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية الذي وعد آنذاك ولكن إلى يومنا هذا أغلقت هذه المصانع أبوابها وأصبح الناس عاطلين عن العمل وجياع ولا بديل، المنطقة الصناعية بالقصرين وأنا أعي ما أقول تحولت إلى حانة أو إلى ملهى في الهواء الطلق وخاصة في المساء.

في ميزانية 2024 تحدثت الحكومة عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية واليوم سأحدثكم عن الشركة الوطنية وليست الجهوية لعجين الحلفاء عندما أتحدث عن الورق فهو ورق المطبعة الرسمية، ورق الكتاب، الكراس كل هذا ورق، إلى يومنا هذا ونحن السيد الوزير وسبق في لقاء في السنة الفارطة أن حدثتك عن هذا المشكل والتي تتمثل في إعادة الهيكلة ولكن إلى يومنا هذا ونحن نقوم بإعادة الهيكلة وكأننا سنعيد هيكلة مفاعل نووي، هذه مؤسسة صغرى معمل الحلفاء يحتاج إلى بعض الآلات التي يتم شراؤها ليتم تشغيل هذه الشركة فالمواطن لم يعد قادرا على اشتراء كراس فقد حان الوقت السيد الوزير لتلتفتوا لهذا الملف، هو ملف وطني فكأنك تتحدث عن الفسفاط أو عن الفولاذ فالورق للجمهورية التونسية وليست للقصرين.

هناك مشروع آخر معطل في القصرين، هو مشروع جنوب الولاية للفلاحة هذا المشروع مبرمج منذ عدة سنوات، هناك نقطة استفهام كبرى تطرح: من يعطل؟ لماذا يعطل؟ وأصبحنا نشك أن هناك أشخاصا تريد التعطيل لكي يبقى هؤلاء الناس متساكني جنوب الولاية جياع، وليبقوا ثوار كما كانوا في عهد البايات وفي عهد علي بن غذاهم.

اقتصاديا، عندما نتحدث عن اقتصاد تونس بخصوص الفلاحة: اليوم نجد وزارة الفلاحة أغلقت الأبواب أمام حفر الآبار السيد الفلاح إن قام بحفر بئر فإنه يتورط منطقة حمراء وإن قام بحفر بئر بطريقة غير قانونية يتورط أي كيف تريد أن تتحرر وطنيا وتريد إنتاج العلف والقمح والشعير ولم تترك الناس يحفرون آبارا للتزود بالماء، ما دمنا نستورد "الباقات" من وراء البحار لا تحدثني عن تحرر وطني فغدا لو يتم قطع القمح من وراء البحار ويأخذنا الجوع لا يمكننا الحديث عن تحرر وطني، العالم يتأهب للحروب والجميع يتأهب للحروب وفي تونس يتم قطع الماء على الفلاح، اتركوا الفلاح يتزود بالماء، امنحوا الأراضي الدولية للشباب العاطل واشترط عليه أن ينتج الحبوب وأن ينتج العلف فعندما يكثر العلف سيصبح المنتوج الحيواني بأسعار مناسبة من البيض والحليب واللحوم وعندما يكثر منتوج القمح ستتحرر في ذلك الوقت حقيقة.

أخيرا والوقت لم يعد يكفي، معتمدية الزهور هي معتمدية الثورة، ولكنها معتمدية منسية لا منطقة أمن ولا وجود لبنوك ولا لمحطة بنزين ولا "CNRPS" ولا " SONEDE" ولا "TELECOM" معتمدية الزهور بالقصرين تستحق الالتفات إليها سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

اليوم وكما تحدثنا سابقا تحت هذه القبة أن مثل هذه المشاريع لن تسمن ولن تغني من جوع أي أنه اليوم السيد الوزير قد ظهر بالكاشف من اجتماع 74 ومن خلال الاجتماع الذي تم عقده بالأمس في قصر قرطاج، أن قصر قرطاج وقصر باردو لهم دراية ويسعون لإيجاد حلول للقطاع الفلاحي أما القصبة ليس لها علم بهذا الإشكال.

اليوم السادة الزملاء،

السيد الوزير وكل من هو في الاستماع إلينا والسيد رئيس الجمهورية هذا البلد لن تنهض اقتصاديا إلا عندما تكون هناك قروض ضخمة موجهة للقطاع الفلاحي، اليوم سنتحدث بالأرقام، السيد الوزير لا أدري هل أنتم على علم أم لا أن العالم بأسره يستهلك في السنة تقريبا 3 مليون طن من زيت الزيتون وهذا غير متاح، فاليوم هناك 2 ملايين و700 طن، تونس اليوم قادرة بأن تجعل العالم يركع لها بهذه الصابة وهذا ليس من أجل سواد أعينها، اليوم إن كنتم لا تعلمون فتونس لديها نصف مليون، سدس ما يستهلكه العالم من زيت الزيتون موجود في تونس وبيولوجي ونحن اليوم بصدد البحث عن القروض.

اليوم لم نر إستراتيجية واضحة وأتحدى أي مسؤول في هذه الحكومة بأن يمدنا بإستراتيجية واضحة للقطاع الفلاحي وإن كنتم لا تعلمون أغلبنا من مناطق شعبية ومن أرياف، سيدي الوزير، الشعب جاع في بطنه ولم يعد يجد ما يأكله، يمكنكم أن تذهبوا إلى الأسواق في آخر النهار ستجدون الناس يجمعون الطماطم المتعفنة والبطاطا المتعفنة إن كنتم لا تعملون فإننا الدولة الوحيدة في العالم والتي في هذه الفترة لديها ثلاث صابات: صابة زيتون وصابة من القوارص وصابة تمور والشعب قد جاع ولا يجد ما يأكله وسأعطيك بالأرقام، المواطن التونسي خمسة عشرة سنة مضت كان معدل استهلاك التونسي الوحيد قرابة 20 كلغ من اللحوم، اليوم التونسي يستهلك أقل من أربع كلغ من اللحوم، التونسي بالمنطق التونسي يأكل لحم الكبش ولحوم الأبقار ولا يستهلك لحوم الدواجن وحتى لحوم الدواجن لم يعد المواطن قادر على شرائها اليوم.

ألا تعلمون أن المواطن التونسي اليوم يشتري بدينارين وبثلاث دينارات قطعة من لحم الدجاج لمجرد إضفاء نكهة للأكل؟ التونسي أصبح غير قادر على توفير أكله ولا نتحدث عن النقل العمومي وعن الرفاهية إلى غير ذلك فالشعب لم يعد يجد ما يأكله وهذا موجود بالأرقام فلماذا نستورد اللحوم من رومانيا ونستورد البطاطا لا أدري من أين واليوم وزير التجارة يبحث عن حل بخصوص الموز وقد نسي بأن لديه صابة قوارص وصابة تمور ستكون موجودة في المدة القادمة. كيف يمكننا النهوض ببلادنا؟ اليوم لدينا الثروات، تونس الوحيدة في العالم التي صنفت الفسفوجيبس كنفايات خطرة والدول الأخرى تبكي على هذه الثروة المهدورة، اليوم الفسفاط موجود لدينا في تونس، أيضا الأسماك والتي تعتبر ثروة موجودة لدينا ونحن لا نحسن باستغلالها.

أعود إلى زيت الزيتون نحن كنواب بذلنا كل جهودنا وقمنا بأكثر ما يمكننا القيام به وقمنا بتقرير عن طريق السيد رئيس مجلس النواب وتم توجيهه إلى السيد رئيس الجمهورية فالفلاح اليوم ينتظر صدور تقارير، لا تقل لي نعمل في صمت، ما هذا الصمت اليوم؟ الإيطاليون والإسبان دخلوا تونس وسيأخذون الصابة ونحن نعمل في صمت، اليوم هناك قرارات وتمنيت بالأمس أن يكون في بيان الرئاسة أن يأمر رئيس الجمهورية الحكومة أن تتخذ قرارات استعجالية منها تحديد تسعيرة زين الزيتون، منها كيف سيتم خزن زيت الزيتون.

حقا زملائي نحن اليوم نتحدث بحرقة، اليوم نصف مليون زيت الزيتون لو تقوم تونس بالمحافظة عليه أقسم بالله كل العالم سيأتي لتونس لأن كل العالم يعي قيمة زيت الزيتون إلا نحن لا نعي قيمته، كل العالم يعلم ما معنى زيت بيولوجي، اليوم إيطاليا وإسبانيا لو تغلق أمامهم تونس زيت الزيتون فستحصل كارثة لديهم لكن نحن مع الأسف لا نعرف قيمتنا.

وفي النهاية وقبل أن أختم أقول بأن تونس تحتاج إلى مسؤول تنموي ولا إلى مسؤول إداري، كنت أظن أنه بعد عيد الإضحى سيتم عقد خلية أزمة لنجد حلا وسيأتي شهر رمضان وفي شهر رمضان الفارط جاء وزير التجارة يتحدث عن البقدونس وعن السلق وعن الموز وسيأتي عيد الإضحى وسنجد أنفسنا في نفس الإشكال. ماذا فعلت الحكومة للشعب التونسي بخصوص الأضاحي التي سيتم جلبها؟ ماذا فعلت الحكومة للشعب التونسي وشهر رمضان على الأبواب؟ ماذا فعلت الحكومة اليوم في منظومة الألبان فالحليب لابد أن يبقى في "stock technique" مدة عشرين يوما واليوم تجده في السوق يومين أو ثلاث أيام فالشعب التونسي لم يعد يطمح في الرفاهية فهو يطمح فقط أن يوفر الأكل له ولأبنائه وأن يعيشوا على الأقل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسين مامي عن الوطنية المستقلة له خمس دقائق، تفضل. غير موجود.

إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالحضور الكريم،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

في البداية لابد من التنويه بالمجهودات التي تبذلها القوى الحرة وكل أحرار العالم لكسر الحصار على غزة وخاصة تحية تقدير لزميلنا السيد النائب بالبرلمان التونسي محمد علي كل الشكر على المجهود من أجل التصدي للعدوان الصهيوني.

السيد الوزير، وزارتكم هي وزارة تعتبر وزارة سيادية لأنها تقوم بدور هام في بلورة مخطط تنموي واقتصادي واجتماعي لابد وأن يتماشى ومتطلبات المرحلة التاريخية التي تستدعي آليات جديدة في مختلف المستويات وخاصة في مستوى التخطيط والتفكير ووضع البرامج والتي نرى أنها من المفروض أن تبنى بسواعد وبأفكار وبكفاءات قادرة على الخلق والإبداع وهي على درجة من المسؤولية ومن الوطنية وهو ما يستدعي إعادة النظر في مختلف التعيينات والمناصب العليا التي طرحناها.

هذه الدعوة إلى السيد رئيس الجمهورية، منذ سنتين خاصة فيما يتعلق بالمسؤولين وبالمسيرين المتعلقين بمتابعة المشاريع وبالإشراف على المخططات وهذا لا يكون إلا بثورة حقيقية داخل المرفق الإداري والهياكل التسييرية التي يبدو أنها تعطل كل مسار للتنمية خاصة وأنه لا يمكن البناء بما هو قديم لأنه لا يمكن أن نعيد المنظومات القديمة وأن نعيد رسكلتها على مستوى الإدارة لأنها قد أثبتت فشلها طيلة سنوات وهنا لابد من إعادة النظر في كل ما يتعلق بالمرفق الإداري وبالمسيرين حتى في مستوى الهياكل خاصة في التفقديات العامة والتي هي من المنظومات القديمة التي لا ننتظر منها أن تقوم بثورة حقيقية في مستوى التشريع أو في مستوى الإدارة أو في مستوى التنمية أو في مستوى التخطيط.

سيدي الوزير، هنالك مقولة شهيرة ونذكرها حينما تحدث السيد رئيس الدولة على أن الفساد هو أقوى من الدولة وأن الفساد من الدولة منذ ثماني سنوات هذه المقولة أثبتت أن الفساد اليوم هو في جزء منه من داخل الدولة وهنا المسؤولية مضاعفة فعلى كل حر وعلى كل وطني أن يتصدى وأن يكافح الفساد الذي أثبت أنه يعطل كل مسار التنمية.

سيدي الوزير، يبدو أن مصيبتنا الكبرى في مستوى هياكل التسيير والإدارة، لا يمكن أن يتحقق مخطط تنموي حقيقي 26-30 بنفس آليات التفكير القديمة وبنفس المنظومات الإدارية الفاسدة وننتظر من السيد رئيس الدولة أن يقوم بإجراءات حقيقية على مستوى الإدارة فأغلب الملفات معطلة في العديد من الوزارات على غرار وزارة التعليم العالي ووزارة التربية ووزارة الفلاحة ووزارة الصناعة وغيرها والدليل أن وزارة التعليم العالي تتستر عن الفساد في كل مستوياته في علاقة بلجان الانتداب والترقية، في علاقة بملف حارق اليوم، اعتصام طلبة داخل جامعة قفصة، طلبة علوم التربية والوزير يتعنت ولا يريد إيجاد الحل مع أن هؤلاء الطلبة ناجحون، قد نجحوا في مناظرة إعادة التوجيه ولكن ترفض الوزارة تمكينهم من تعييناتهم.

أيضا هنالك تعطيل لملف الدكاترة الباحثين على مستوى الوزارة، كل وزارة تتضمن منظومات قديمة لا يمكن أن ننتظر منها خيرا سيدي الوزير، الخطاب موجه إلى السيد رئيس الدولة عليه أن يتدخل وأن يتخذ إجراءات عاجلة، لا يمكن الإصلاح بما هو قديم ولن ننتظر بناء وتشييدا بنفس الأفكار القديمة، ملفات عالقة في وزارة التربية، ملف النواب ما قبل 2006 و2008 هؤلاء النواب لهم الحق في التسوية مثل بقية زملائهم وملفات أخرى عديدة لنا العديد من المقترحات لحلها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمود العامري غير منتم له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

مع انطلاق سنة برلمانية جديدة نجدد الأمل في أن يكون هذا المجلس صوتا صادقا لشعبنا وميدان عمل وإصلاح حقيقي يترجم تطلعات التونسيين إلى واقع أفضل.

حضرات النواب المحترمون،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق له،

في البداية نعبر عن تقديرنا الكبير للمجهودات التي تبذلها الدولة من أجل توفير التمويلات اللازمة من أجل دفع عجلة التنمية وتعزيز نسق النمو الاقتصادي، نناقش اليوم مشروع القانون عدد 20 لسنة 2025 المتعلق بالترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد 13 لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2027/2025 ونحن نعبر في هذا الإطار عن دعمنا لمشروع هذا القانون لما يمثله من أهمية بالغة باعتباره يتعلق بأحد الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني وهو القطاع الفلاحي ولا شك أن هذا التجديد سيسمح لتونس بالرفع من حصتها من التمويلات الموجهة للتنمية الفلاحية والريفية سواء في شكل هبات ومساعدات فنية أو قروض مسيرة.

السيد الوزير، من المعلوم أن تدخلات الصندوق ترتكز أساسا على دعم مشاريع التنمية الفلاحية ومساندة الفئات الهشة فضلا عن تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، غير أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في طبيعة البرامج أو أهدافها، بل في الإنجاز والتفعيل على أرض الواقع فما تزال عديد المناطق وفي مقدمتها ولاية سوسة محرومة من الاستفادة الفعلية من مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة، رغم ما لها من استحقاق وما تواجهه من تحديات.

في إجابة على سؤال كتابي تقدمنا به إلى وزارة الفلاحة، تم أعلامنا بتاريخ 27 فيفري 2025 بأن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للمناطق الداخلية بولاية سوسة قد عرض على أنظار لجنة التنسيق ومتابعة المشاريع العمومية الممولة بقروض وهبات خارجية، إلا أنه إلى حد اليوم لا وجود برنامج واضح ولا اعتمادات مرصودة ولا انطلاقة فعلية للمشروع.

السيد الوزير، نعلمكم بأن جهة سوسة تضم أيضا فئات هشة ومناطق تحتاج إلى التنمية الفلاحية المستدامة على غرار معتمديات سيدي الهاني والقلعة الصغرى اللتان تمثلان ثلث المساحة الجملية للولاية فهل يعقل أن نظل لسنوات أخرى من أجل تهيئة مسلك فلاحي حيوي يربط بين ثلاث معتمديات وهنا أتحدث عن المسلك الفلاحي "كروسيا الحنية" علما بأنه قد تم إدراجه في أكثر من برنامج وأكثر من مشروع دون أن يرى النور إلى اليوم وهل يعقل السيد الوزير أن تظل مئات العائلات محرومة من الماء الصالح للشراب في جهة تعد سياحية وصناعية ورافدة من روافد الاقتصاد الوطني؟ أذكر معتمدية القلعة الصغرى والتجمعات السكنية الكبرى والمحرومة من الربط بشبكة الماء على غرار حي الطويل، رأس الوادي، حي أولاد بن عون، حي الشراقي وغيرهم من المناطق والأحياء الكبرى، نحن لا نطلب أكثر من حق الجهة في العدالة التنموية ولا نريد سواء ترجمة هذه الاتفاقيات إلى مشاريع فعلية وإلى واقع ملموس يشعر به المواطن في الريف والأحياء المهمشة.

السيد الوزير، ما نطلبه اليوم ليس أكثر من الإنصاف وأن ترى وعود التنمية طريقها إلى التنفيذ، لا أن تبقى حبرا على الورق وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

نناقش اليوم في مستهل الدورة البرلمانية مشروع قانوني يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لفترة 2025-2027 بقيمة مليون و250 ألف دولار، حيث نعتبر أن هذا الهيكل أحد خطوط التمويل التقليدية للدولة التونسية منذ 45 سنة في علاقة بتمويل مشاريع التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الانتاج.

وإذ نثمن وفاء تونس ومحافظتها على شركائها التقليديين في علاقة بتنويع موارد التمويل الميسرة ومن بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن على أرض الواقع عادة ما تتعثر هذه المشاريع لعدة أسباب ولعل أهمها عدم الاعداد بشكل علمي ودقيق للفئة المستهدفة ناهيك عن دراسة الجدوى والقيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها مثل هذه المشاريع لاقتصاد الوطني، هذا إضافة إلى ضعف الإحاطة والتكوين والمرافقة للباعثين وذلك للضعف الملحوظ في الموارد البشرية المعنية مما ينعكس سلبا على استمرارية مثل هذه المشاريع.

من هنا ومن هذا المنبر، أتوجه إليكم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وعبركم إلى كافة أعضاء الحكومة إلى تنزيل السياسة العامة للدولة وتجسيدها بالعمل على دفع الاستثمارات بشتى أنواعها من أجل تطوير المؤشرات الاقتصادية وخاصة نسب النمو حتى تتمكن الدولة من القيام بدورها الاجتماعي، فالدور الاجتماعي للدولة والاستقرار الاجتماعي عموما، مرتبط أساسا وفي علاقة عضوية بالنمو الاقتصادي وعليه ورغم التحسن الملحوظ في نسب النمو المسجلة في الثلاثي الثاني لهذه السنة 3,2 % فإن الإقلاع الاقتصادي الذي نطمح إليه نهاية هذه السنة وبداية من سنة 2026يحتم علينا ضرورة توحيد هياكل الاستثمار من أجل تحسين المناخ وبعث المشاريع وجعل تونس جهة جاذبة للاستثمارات.

ففي ظل هذا التشتت الإداري وتعدد الجهات المعنية بالاستثمار من وكالة النهوض بالاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة النهوض بالصناعة، فالأجدر ومن أجل تحقيق الجدوى والنجاعة في دفع الاستثمارات وجب بعث هيئة وطنية موحدة يوكل إليها ملف الاستثمار وتكون المخاطب الوحيد للمستثمر عبر فروع جهوية لها في كل ولايات جمهورية والأهم من ذلك اعداد منصة

رقمية موحدة لمتابعة المشاريع الاستثمارية وتجميعها وتكون هذه المنصة الدليل المرجعي لكل مستثمر هذا ونؤكد على تخصيص الموارد المالية الكافية لهذه الهيئة الوطنية ضمانا لنجاعتها واستمراريتها وبذلك نكون قد تركزنا أحد أسس الاقلاع الاقتصادي وجعلنا من بلادنا جهة جاذبة ومناخا محفزا الاستثمار بعيدا عن التعقيدات الإدارية وتعدد الهياكل التي يضيع في أروقتها كل باعث أو مستثمر.

محليا سيدي الوزير، وفي علاقة بمشروع القانون المعروض علينا اليوم يشهد مشروع الجمعية المائية جبنين الشمالية بمعتمدية مساكن ولاية سوسة توقف منذ ثلاث سنوات تبعا لاكتشاف تزوير في وثيقتي الضمان النهائي وضمان التسبقة قام بها المقاول ممن جرى عن ذلك فسخ السرقة وتبعا لتفاعل السيد وزير الفلاحة والصيد البحري حيث أعلن في آخر جلسة عامة بالمجلس إمكانية تولي الشركة التونسية لاستغلال ولتوزيع المياه مواصلة المشاريع المعطلة للجمعيات المائية. فما هي الإجراءات والاستراتيجية التي تعتزم وزارة التخطيط القيام بها لاستئناف هذا المشروع الهام لمعتمدية مساكن الذي سيعود بالنفع على العديد من العائلات؟

الموضوع الثاني السيد الوزير وهو موضوع معطل وهو محول الطريق السيارة لمعتمدية مساكن المعطل منذ خمس سنوات وهو متوقف من أجل مليون دينار أي مليار فإلى حد يومنا هذا لم نجد الموارد المالية اللازمة لهذا المحول وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة المسدي، غير منتمية لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد،

اليوم بالرغم أنني أريد أن أتوجه لسيادتكم بنداء استغاثة من ولاية صفاقس التي تعاني أزمة اقتصادية خانقة جدا خاصة وأن العديد من المستثمرين يرون أن بيئة الاستثمار في صفاقس أصبحت سيئة جدا ولهذا أريد أن أتوجه بهذا النداء نتيجة وجود العديد من الإخلالات في بعض القوانين ونجد أن الصلح الجزائي لم يتم تفعيله اليوم وأن في قانون الشيكات على مستوى التطبيق وجدنا بعض الإخلالات ووجدنا صعوبة الاستثمار أصلا في الفلاحة نظرا لوجود المهاجرين غير نظاميين الذين يقومون باحتلال أراضينا الفلاحية في كل هذا أردت أن أطلق نداء استغاثة من صفاقس لعل وعسى تسمعون مرة أخرى هذا النداء الذي نردده منذ سنوات.

نحن اليوم نناقش مشروع القانون عدد 20 لسنة 2025 المتعلق بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في التجديد 13 لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 -2027 هذا المشروع يعبر عن التزام تونس بالمسار التنموي، بالشراكة الدولية في دعم الفلاحة والمناطق الريفية بالطبع هو مشروع مهم لأنه يضمن استمرار التمويل الدولي ويدعم التنمية الريفية ويعزز مصداقية تونس دوليا مع ربط الموارد بالجدوى الاقتصادية على الأرض.

وبالرغم من دعمي المطلق للمسار الوطني الذي يقوده رئيس الجمهورية ومسؤوليتي في الدفاع عن السيادة الاقتصادية للبلاد، أجد نفسي مضطرة أن أعبر اليوم عن استغرابي وعن استنكاري لبعض الممارسات التي تمس بجوهر هذا المسار نفسه فكيف نناقش هذا القانون الذي يدعم التنمية الفلاحية من خلال المؤسسات الدولية بينما يصدر رئيس الدولة تنقيحا لمرسوم الشركات الأهلية دون المرور عبر مصادقة البرلمان، لا يمكن أن تدار التنمية في تونس بالمراسيم دون أن تتم المصادقة عليها خارج الأطر الدستورية التي تكرس التشاركية والشفافية، اليوم الفصل 70 والفصل 80 من الدستور ينصا على أهمية أن يصادق البرلمان على مثل هذه المسائل، نحن لا نعارض مضمون فكرة الشركات الأهلية اذ نعتبرها من حيث المبدأ فكرة نبيلة ولكن دون تمويل حقيقي وبدون تكوين وبدون مرافقة وبدون مراقبة برلمانية ستبقى حبرا على الورق ومن واجبنا كنواب أن نقول الحقيقة التنمية والسيادة تتطلب الثقة في الدولة وعلينا أن نبحث عن برلمان يمارس صلاحياته كاملة.

لذلك وأنا أصوت اليوم لفائدة هذا المشروع دعما للقطاع الفلاحي وللاقتصاد الوطني، أؤكد في الوقت نفسه أن المسار الذين ندعمه لا يمكنه أن يستقيم إلا باحترام مؤسسات الدولة وتوازن السلط ولا أحد فوق القانون...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد العزيز الشعباني عن صوت الجمهورية، له ست دقائق تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا، أوجه تحياتي إلى السيد وزير الفلاحة وأقول له أن الحشرة القرمزية تبلغك السلام الحار في القصرين وتقول لك أنها قد جابت القصرين من شمالها إلى جنوبها وأتلفتها كما تريد اعلامك بما أنك لا تسمع النواب أن القصرين كلها عطشى، كما أحيي أيضا وأهنئ السيد وزير التربية على العودة المدرسية الصادمة بكل المقاييس، إلى الآن ما زال أكثر من 50% من تلاميذ القصرين لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة إما لعدم جاهزية قاعات الدرس أو لعدم توفر النقل وفي بعض الأحيان لغاية في نفس السيد الوزير.

ما زلنا ونحن على مشارف سنة 2026 نتحدث ونعيد نفس المشاكل والملفات وعلى رأسها نقاط حياتية غير متوفرة لجهة غيرت مسار البلاد بأكملها في فترات سابقة بدم شبابها متحدية الرصاص والغطرسة، بل وزادت الحكومات المتعاقبة من حالة الجحود والنكران وأوغلت في عقاب الجهة المناضلة وأهلها وشبابها.

المشهد قاتم في جهة القصرين للأسف الشديد، وصفنا وعددنا وتكلمنا ولا من مصغ ولا من مجيب.

منذ 1980 والدولة تبرم الاتفاقيات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتم تمويل 14 مشروع تنموي بمئات ملايين الدولارات والسؤال الملح على كل من بقي فيه ذرة ضمير أين القصرين من كل هذا؟ لماذا لم تنل الجهة إلا مشروعا وحيدا بقي مبتورا إلى حد هذه اللحظة منذ أربعين سنة؟ هل هو إقصاء مقصود؟ هل القصرين ليست هشة كفاية في نظركم؟ أم أن الأرقام الأخيرة التي وضعت جهة القصرين وأغلب معتمدياتها في ذيل الترتيب لم تستفزكم إلى حد الآن؟

ما يحدث لا يمكن وصفه سوى بالتمييز الجهوي الرسمي والتهميش الممنهج والتواطؤ الحكومي للأسف، بل وأكثر من ذلك وحتى حين تتكرمون ببعض الفتات من التمويلات فإنها تصادر قبل

أن ترى النور، نعم تصادر من قبل سماسرة الجهويات وتدفن في الأدراج بتواطؤ من أبناء الجهة أنفسهم في بعض الأحيان الذين ارتضوا أن يكونوا خدما لمراكز القرار.

أقولها بكل وضوح هناك من يحاول إسكات صوت القصرين، هناك من يسعى إلى تعطيل كل مشاريعها بطريقة ممنهجة، هناك من يتقن في تعطيل المشاريع وتبرير فشلها ويعرف كيف يخفي الجريمة تحت عناوين مثل ضعف الجاهزية أو نقص الدراسات أو صعوبة التنفيذ على غرار مشروع التنمية المندمجة بجنوب الولاية هذا المشروع اللغز، هذه الأكذوبة، بل منظومة متكاملة من التحايل والتواطؤ والتقاعس والإهمال للأسف.

نحن اليوم أمام سياسة قروض تدار بلا رؤية وبلا حوكمة وبلا أدنى حد من المحاسبة، قرضا جديدا اليوم ونغرق أكثر في الديون بينما المشاريع السابقة إما معدلة أو ميتة أو مجهولة المصير.

أطالب بشكل ملح إدراج ولاية القصرين ضمن برامج التجديد الحالي للصندوق لا عبر الوعود، بل من خلال مشروع واضح التمويل، معلوم سقفه الزمني ومضبوط في أهدافه ومؤشراته.

نطالب بإطلاق تحقيق رقابي ولما لا نيابي حول ممارسات بعض الأطراف داخل الوزارات والجهات التي تورطت في عرقلة التنمية وسرقة الحق المشروع لجهات بأكملها...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أجدد ترحابي بمعالي وزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بالأستاذ سمير عبد الحفيظ،

مرحبا بالوفد المرافق،

مرحبا بكم،

سيدي الوزير وفقكم الله وكلما كان الأمر له علاقة بالأمن الغذائي فلا يمكن إلا أن نشجعه وندعمه وبالتوفيق إن شاء الله.

والآن الكلمة للنائب المحترم الدكتور عصام شوشان عن كتلة الأحرار، ست دقائق. تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب مجددا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، دعنا نوضح أولا بالعامية ما معنى الاكتتاب وما الجدوى من هذا الاكتتاب على الأقل حتى نفهم لأن هناك من يقول قرض وهناك من يقول "placement" فالاكتتاب معناه أن الدولة التونسية تكتتب يعني تودع مبلغا معينا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الهدف منه بالأساس هو قروض ميسرة تتراوح بين 1 و4 % على فترة سداد مدة 25 سنة وفيها فترة إمهال في حدود ثمان سنوات وهذه هي فلسفة الاكتتاب من هذا المشروع.

في الحقيقة ما شد انتباهي هو أن هذا الاكتتاب ودوره الفعال خاصة في المناطق الريفية والمناطق الفلاحية المهمشة، هذا هو هدفه وتدخله بالأساس، السؤال المطروح هنا حين أقرأ التقرير صحيح أنه موجه للمناطق الريفية والمناطق المهمشة لكن ما هو الإشكال الحقيقي؟ وقد دونا هذا فعليا في التقرير وأعيد الجملة كما هي أن الإشراف الميداني على هذه المشاريع يسند إلى الإدارة الجهوية للتنمية غير أن هذه الأخيرة تعاني من محدودية الموارد البشرية لا سيما في الجوانب التقنية.

يعني أننا نكتتب ونأخذ قروضا ميسرة هدفها المناطق المهمشة والمناطق الريفية ثم نتوقف لإشكال حقيقي في الموارد البشرية يعني عوض أن نحل مشكلة المواطن سنحل مشكلة الوزارة ونحن نريد أن ندافع على المواطن فهو لا يهتم إن كانت الوزارة لديها "effectif" وموارد أم لا وحين أردنا أن نصادق على مشروع هذا القانون هدفنا بالأساس هو المواطن ويمكن سيدي الوزير أن أعطيك بالحالات ما هو تدخل التنمية الفلاحية المندمجة في ولاية صفاقس؟ ما هو دور التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة؟ على الأقل عندنا تسعة أو عشرة طرقات منذ سنة 2022 وكل مرة نرى طلب العروض والتنمية الفلاحية المندمجة والمواطن يتساءل لماذا لم يتم المشروع بعد؟ أقول لهذا المواطن أن الإشكال الحقيقي في الموارد يعني لا يجد المواطن طريقا معبدا يسلكه كما لا يجد ابنه ظروفا للذهاب للدراسة ولا يجد المرضى سهولة للتنقل إلى المستشفيات والطريق غير معبد فأقول له أنت على حق ولكن مشكلتنا الحقيقية في الوزارة، يجب أن نكون أكثر جدية للتعامل مع هذه المواضيع أو لا نذهب في المشروع فمن ناحية نقول بأن هناك فائدة في الحصول على قرض في الوقت الراهن وفي الوضع الراهن للاقتصاد ونأخذ قرضا بـ 1% وأنا صوتت في لجنة المالية ودافعت عن هذا المشروع ومن ناحية أخرى يتعطل المشروع لأن الوزارة ليس لها "effectif" وموارد وأكبر دليل على ذلك المشاريع المعطلة في الحنشة والمواطن يطلع على طلب العروض حين يصدر وبعدها لا يجد شيئا.

السيد الوزير، بالنسبة إلى التنمية الفلاحية المندمجة في الحنشة من غير المعقول أن 134 عائلة ستتزود بالماء الصالح للشراب وهو من أهداف هذا المشروع وسيكلفهم هذا مليار و500 ألف دينار فكيف سيتمكن المواطن من التزود بالماء الصالح للشراب؟ منطقة أولاد عمر بها أكثر من 700 عائلة لا تشرب الماء، منطقة أولاد أحمد وسط الحنشة لا يشربون الماء وهو يبعد عن المعتمدية 2 كم وكل مرة نقول لهم هاهي التنمية الفلاحية المندمجة وسنساعدكم في التزود بالماء.

منطقة بلدية النصر أكثر من 50 عائلة ليس لهم ماء وسط البلدية، نحن في سنة 2025 ونتحدث عن مشكلة الماء ولن نتحدث عن الحق الدستوري والماء الذي يعد من الأولويات تجاوزنا هذا الكلام، المواطنون يريدون أن يشربوا ثم نتحدث عن التنمية الفلاحية المندمجة.

سيدي الوزير، نحن يمكن أن نتفهم في جزء معين هذه الأمور لكن المواطن لن يتفهم ذلك وحين يحس بالعطش لن نلومه على ما سيفعله وحين لا يجد المواطن طريقا معبدا في الليل حين يكون لديه مريض لينقل زوجته أو ابنه أو أخاه للعلاج وقتها لا يمكننا أن نحاسبه، بل هو من سيحاسبنا وسيحاسب الدولة التي لم توفر له هذه الإمكانيات.

سيدي الوزير، حقيقة يجب أن نقف عند إشكاليات موضوع التنمية الفلاحية المندمجة في صفاقس وقد نشرتها في تدوينة على مواقع التواصل الاجتماعي واستبشرنا خيرا في الطرقات التي سيتم تعبيدها في تسع عمادات في الحنشة ومضى على ذلك عام وفيها

طلب عروض وإلى الآن لم يتحقق شيء فلن أتحدث عن الطرقات والمقاول الذي أنجز نصف الطريق وانصرف ولن نتحدث عن الطرقات التي لم تعبد إلى الآن فقد تجاوزناها ولكن يفرح المواطن بهذا المشروع وبعدها نقول له بأنه لن يتم لأن هناك نقصا في الموارد البشرية ولم يرغب المقاولون في العمل والمقاول لا يمتلك المعدات الازمة للعمل، ما ذنب المواطن هنا؟ ما الذي يمكن أن يفعله والحال أنني صوتت على مشروع هذا القانون وصادقت وأنا شاهد عيان في اللجنة وفي المجلس ولا ينتفع المواطن الذي صوتت من أجله بأي شيء.

رجاء سيدي الوزير، أخذ مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في ولاية صفاقس بعين الاعتبار ونقف على الإشكاليات الحقيقية في هذا الموضوع من ماء صالح للشراب ومن تعبيد الطرقات على الأقل المشاريع التي أدرجت سابقا منذ 2022. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

سيدي الوزير، نحن نثمن وندعم مثل هذه المشاريع التي من شأنها التدخل في المناطق الداخلية والأرياف.

السيد رئيس الجلسة، بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية 25-26 أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية رأسا: أهالينا في ولاية مدنين ينتظرون إرساء مفهوم حقيقي لعدالة جهوية ناجزة تنصفهم فمن غير المعقول سيدي الرئيس أن يتواصل تهميشهم في أبسط حقوقهم الدستورية فالدولة الاجتماعية من أولوياتها العمل على التكافؤ بين الجهات وهذا لا يتحقق إلا بشروع الحكومة استعجاليا في استكمال جملة المشاريع المعطلة بالولاية والقضاء على أكبر أسباب هذا التعطيل وهو الروتين الإداري. فمتى يستكمل مشروع السكة الحديدية قابس - راس جدير مرورا بسيدي مخلوف مدنين؟ ومتى يتم إنجاز الجسر الرابط بين الجرف - أجيم؟

تتطلب معتمديتا مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف تدخلات مستعجلة من صيانة وترميم للطرقات التي تراوح بين التعطيل في الإنجاز واستكمال الدراسات على غرار الطريقين الجهويين 967 و969 الرابطة بين سيدي مخلوف ومركز الولاية والمعطل منذ خمس سنوات وهنا أصبحا نقطة استفهام كبرى.

مناطق فلاحية شاسعة لصغار الفلاحين ممنوعة من حفر الآبار في تأثير مباشر على الغراسات واندثار قطيع الماشية.

معتمديات ذات كثافة سكانية عالية لكن تفتقر إلى أغلب الخدمات على غرار مراكز البريد الغائبة أو المغلقة.

مدارس مهترئة، اكتظاظ في الأقسام ونقص في القاعات إلى متى سيظل الاستهتار بحياة المواطنين؟ هل ننتظر كارثة مزونة أخرى في سيدي مخلوف؟ منذ ثمانية أشهر وبعد الزيارة والمعاينة من قبل السيد والي مدنين وإعطاء تعليماته بصيانة الفسقية الموجودة بباب المدرسة الابتدائية بعمادة بدوي الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة إلا أن السيد المندوب الجهوي للفلاحة يبدو أنه يشتغل خارج منظومة التعليمات ويؤكد مقولة الروتين الإداري الذي عطل كل شيء فعديدة هي القرارات التي لم تنجز ولم تنفذ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم ثابت العابد غير منتم، خمس دقائق، تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا،

السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

حضرات الزملاء والزميلات،

أبدأ حديثي اليوم بخبر مفرح لنا جميعا وهو إطلاق سراح النائب محمد علي وبقية المحتجزين الذين شاركوا في أسطول الصمود نحو غزة نحمد الله على عودتهم سالمين ونحيي فيهم شجاعة الموقف وإيمانهم بعدالة القضية وإصرارهم على كسر الحصار الظالم ولكن ورغم هذا الفرح لا يمكن أن نغض الطرف عن الصمت الذي لازم البرلمان منذ انطلاق أسطول الصمود إلى الاحتجاز، كان من المفترض أن يكون هذا المجلس أول من يتحرك وأول من يعلن موقفا رسميا تضامنيا.

السيد الرئيس، هذا الغياب في الموقف ليس معزولا، بل يعكس أزمة أعمق يعيشها البرلمان نفسه، برلمان محاصر من كل الجهات فمن هم ضد المسار يصفونه بالبرلمان غير الشرعي أو برلمان "8 فاصل" ومن هم مع المسار لا يقلون قسوة في الهجوم عليه لأنهم يريدون برلمانا صامتا، برلمانا للبريد لا يناقش ولا يعدل، بل يكتفي بالمصادقة على ما يقرره الرئيس.

أما الحكومة فهي تتعامل مع البرلمان بعقلية الإدارة التابعة لها لا بعقلية سلطة مستقلة تريد أن يمرر المجلس مشاريع قوانينها دون أدنى تعديل وفي المقابل تعطل كل مقترحات القوانين التي يتقدم بها النواب وكأن المشرع أصبح موظفا عند الحكومة لا شريكا في صياغة السياسات العامة للدولة حتى في التعامل اليومي نجد أعضاء الحكومة يتغيبون عن اللجان ويرفضون مقابلة النواب إلا نادرا وفي بعض الأحيان على مضض.

وعلى المستوى الجهوي فالأمر أكثر سوءا في ولاية تونس مثلا لم يعقد أي لقاء بين السيد الوالي ونواب الجهة منذ بداية العهدة، بل أقصي النواب من كل الاجتماعات الجهوية ما جعلنا عاجزين عن أداء دورنا في متابعة الشأن المحلي أو التدخل لفائدة مواطنينا.

أما بعض فئات الجمهور فصارت تتعامل مع البرلمان بمنطق الغنيمة من خلال مطالب فئوية أو مقترحات قوانين قطاعية تهدف إلى توسيع مجالات النفوذ دون اعتبار لمبدأ تكامل المؤسسات واحترام المصلحة العامة تزامن هذا مع بحث النواب عن نوع من الاعتراف لكن هذا البحث يدفع أحيانا إلى مغامرات تشريعية غير محسوبة إذ تجاوز عدد مقترحات القوانين الـ 140 مقترحا وكأننا في مزاد علني لمن يقدم أكثر لا من يصوغ أفضل حتى صرنا أمام ما يمكن تسميته إسهالا قانونيا يفتقد للانسجام والتدرج والتفكير الجماعي.

الزميلات، الزملاء، إذا أردنا أن تكون هذه السنة البرلمانية مختلفة عن سابقاتها فعلينا أن نعيد الاعتبار للبرلمان وأن نستبطن منطق السلطة التشريعية المستقلة الذي لا يتعارض مع ما أطلق عليه دستوريا الوظيفة التشريعية.

نحن مشرعون مسؤولون نمثل الشعب ونمارس الرقابة باسم الدستور ولسنا إدارة ملحقة بأي جهة.

البرلمان هو النافذة الوحيدة للتشريع والرقابة في البلاد فلنكن في مستوى هذه الأمانة ولنثبت بالفعل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة أرجعوا المصدح للسيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

فلنكن في مستوى هذه الأمانة ولنثبت بالفعل لا بالقول أننا سلطة لا تشترى ولا تخاف وإذا لم نضطلع بدورنا بجد وبمسؤولية فلن يلومنا أحد أكثر من التاريخ. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقين له،

اليوم 7 أكتوبر ونحن في تونس لا نملك جيشا كبيرا لنرسله وهذه حدود استطاعتنا، أسطول الصمود فيه مكونات من الشعب التونسي والرسالة وصلت وإن شاء الله يعودون كلهم سالمين لعائلاتهم وهذا هو الشعب التونسي من لا شيء يصنع ما يمكنه حسب قدرته فلا يساعدنا ولا يدعمنا أحد.

أعود إلى موضوع الاكتتاب مبارك علينا 4 مليون دينار ونتمنى أن تحقق الأشياء لتونس.

السيد الوزير، ما هو التخطيط الذي نعد له؟ تحدثنا في هذا السنوات الفارطة وسنبقى دوما نتحدث عنه، اليوم يسأل الناس مثلا عن القانون الجديد قانون المناولة فأين يكمن التخطيط لهذا القانون؟ ألم نفكر في الناس الذين أحيلوا على البطالة جراء هذا القانون؟

ملف أعوان المعهد الوطني للإحصاء وذكرتهم سيادتك قائمة 27 عونا فماذا خططنا لهم؟ وهم يعملون منذ سنوات معكم صلب وزارتكم.

مصير أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، المطرودتين جراء قانون المناولة تحدثت عنه، الموظفون في وزارة الصحة يعملون ويتقاضون رواتب منذ سنوات والسيد رئيس ديوان وزير الصحة قال لا أعلم عنهم شيئا، حين قابلهم في الأسبوع الفارط أكثر من هذا أنقلكم الى المطار اليوم الدولة في "fret" تسدد رواتب التونسيين شهريا تحت الحائط دون تغطية اجتماعية ولا يملك أية وثيقة تدل على عمله وهم يعملون منذ سنوات وأقسم على ذلك، هذه هي الدولة وحين قلت في هذا المصدح أن الدولة للأسف هي أكبر مشغل في التشغيل الهش اليوم والدولة هي أكثر من يجعل الناس في وضعيات مزرية فلم أكن حينها مخطئا لأننا نعرف الواقع جيدا.

اليوم لدينا تخطيط ومعطيات الإحصاء فهل نعمل بمعطيات الإحصاء؟ المليارات التي ضخت في هذا التخطيط مثلا في سكرة 1، 85 ألف ساكن سيدي الوزير منهم 24ألف ساكن أصغر من 20 سنة وكنت أطلع على الجدول الآن والمدارس في منطقة سكرة 1 تفوق الألف تلميذ والقسم فيه 40 ولا أعرف إن كنتم تدرسون أبناءكم في الخاص أو في العمومي لكن هذا ما يحدث في العمومي في سكرة 1. هؤلاء هم مستقبل تونس.

أكبر من 70 سنة 9000 ساكن أطال الله في أعمارهم وبارك لهم فيها هم ولا يمكن احتساب الموت بالعمر ويمكن أن يصيب أي شخص حتى إن كان صغيرا، الخمس مقابر الموجودة في سكرة ممتلئة وكتب لي أحدهم كلمة ذات مرة سكرة لا تجد أين تعيش فيها ولا أين تموت وأريد أن أعرف أين هو التخطيط؟ اليوم 85 ألف ساكن لدينا مركز أمن وحيد وسيارة واحدة وتريدون منهم أن يكافحوا الجريمة والمخدرات والمهاجرين غير النظاميين ومظاهر الشغب وكذا، هم يقومون بواجبهم، هؤلاء الأمنيين مشكورين على مجهوداتهم لا يمكننا أن نعيش دون أمنيين لكن وفروا لهم الإمكانيات.

اليوم تعطي وزارة الثقافة ترخيصا للمقاول بأن يزيح الحنايا في سكرة ويبدأ في البناء.

30 ألف ساكن في عمادة دار فضال يقضون كامل الصيف دون كهرباء أو إنارة ضعيفة لأن "STEG" لم تأخذ بعين الاعتبار العدد الكبير للسكان.

تحدثنا عن غلاء المعيشة التي يعاني منها الجميع ومعدل البطالة في ارتفاع، مجلة الصرف الى الآن لم تجهز بعد فهل تتناقشون مع بعضكم وتخططون اليوم للمواطنين للمستقبل وللشباب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل، المصدح للسيد أيمن بن صالح. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا، ماذا وفرنا لشبابنا اليوم؟ وأعرف أننا نكرر هذا الكلام مرارا وتكرارا، اقترحنا أشياء وأضفناها في قانون المالية في العام الفارط ولليوم لا توجد لها الأوامر الترتيبية.

تحدث السيد الرئيس صباحا عن ثلاث مبادرات للسادة النواب منهم المسؤولية الطبية التي لم يتم اصدار الأوامر الترتيبية فيها إلى حد الساعة، كل شخص يتحمل مسؤوليته نحن نقوم بالمجهود الموجود في ظل غياب مستشارين وفي ظل غياب المساندة لاعداد مشاريع قوانين لكن تبارك الله سيادتكم مؤججون ومدججون بالمديرين العامين والإدارات العامة والسيارات والموظفين، وفروا لنا النصوص وسنعمل عليها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بك مرة أخرى سيدي الوزير،

عدنا والعود أحمد متمنيا أن يكون عودا أحمد،

سيدي الوزير، كنا في ما يسمى بعطلة برلمانية، أنا أقسم بالله العظيم أنني لم أرتح يوما قل لي أين كنت سيدي الوزير؟ مع

المواطن التونسي وكم مرة أقولها، أعضاء مجلس النواب نقول على الأقل الأغلبية إذا لم يكونوا كلهم ولا نزايد حين نقول بأننا أبناء الشعب وحين نعود مما يسمى بعطلة برلمانية يا سيدي الوزير فإننا نرجع إلى المواطن الذي يحاسبنا يوميا حتى على أعمالكم وحتى على شعارات السيد رئيس الجمهورية.

أتحدث دائما بلغة المواطن التونسي، فنحن لا نكذب ولا نجمل ولا ندجل ولا نخاف ونقول الحقيقة كما هي وكما يقولها المواطن، فحين يتساءل أين البناء والتشييد الذي يتحدث عنه السيد رئيس الجمهورية؟ فبماذا ستجيبه؟ هل ستقول له أنا خارج النظام أو أنا ضد النظام وضد رئيس الجمهورية؟ نحن أبناء المسار قلنا ذلك عديد المرات ولسنا ماسحي أحذية ولن نكون قطيع رئيس الجمهورية الذي قلنا عدة مرات بأننا نحبه ونحترمه ونقدره ما دام وطنيا وما دام رافعا لشعارات البناء والتشييد والتعويل على الذات لكن أين البناء والتشييد يا سادتي يا أعضاء الحكومة، يا وزارة الاقتصاد والتخطيط؟

يا سيدي الوزير، كلمة الاقتصاد والتخطيط كلمة كبيرة يعني سيادتكم كوزارة أنتم تخططون لدولة كاملة ونعيش يوميا الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي حيث يعاني التاجر والفلاح وكل شيء متوقف في مكانه أنا لا أبعث على الخوف أو التجييش بالعكس حين أتحدث مع المواطن أكثر كلمة أرددها وأقول له اليوم ليس عندنا أي حل سوى أن نحافظ على السلم الاجتماعية ونصبر، نعم كلنا نردد هذا الكلام، السيد رئيس الجمهورية يردده وأعضاء مجلس النواب، هناك فساد إداري وحزب الإدارة وأين هو حزب الإدارة؟ وهذا الفساد الإداري الذي استحوذ علينا جميعا، رئاسة جمهورية وحكومة كاملة ومجلس نواب أين يتخفى هذا الحزب الإداري الفاسد؟

في المرة الفارطة حين قدمت مداخلة ونشرت على كل الصفحات التونسية هناك من يدعي أنه مع رئيس الجمهورية دوما لكن هو في الحقيقة نمام وماسح أحذية واتهمنا بأننا نجيش وهناك من اتهمنا أننا معارضون، نحن لسنا معارضين ونحن مع الحكومة مادامت وطنية ومع رئيس الجمهورية مادام وطنيا ومع هذا الشعب ونحن نحب تونس سيدي الوزير ونحن نعيش الواقع وننقله لكم ودورنا تشريعي ورقابي وليس تنفيذي التنفيذي لدى الحكومة ولدى السيد الرئيس.

يا سيدي رئيس الجمهورية، نداء استغاثة من الشعب التونسي فكل شيء متوقف والمواطن التونسي يحدثنا بأمور تدمي العين لدرجة أن الإنسان أصبح عاجزا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

أما بعد،

زملائي الأفاضل،

نحن نعيش لحظة سياسية عنوانها حوار الصم، لقد تحول البرلمان إلى غرفة تسجيل صامتة وتحولت الحكومة إلى جهاز إداري مغلق، مئات الأسئلة الكتابية والشفاهية ودعوات إلى جلسات حوارية وأجوبة على المقاس يتم انتظارها لأشهر وحين ترد على المجلس تكتشف أنها مجرد استعادة حرفية لرأي موظف محلي أو جهوي ولا جديد فيها.

لا تفاعل بين الوظائف، بل هناك إقصاء وتهميش، حالة من الشلل عطلت كل شيء في معركة ضد الفساد والمفسدين، المستفيد الأول والأخير والحال على ما هو عليه الفساد والمفسدون، سأحتفظ بباقي الحديث إلى مناسبة أخرى.

لن أتحدث في مشروع القانون المعروض والمتعلق بالموافقة على الترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فدون تقييم للتجربة وانعكاسها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودون اتفاق على معيار موضوعي لتحديد الأولويات في اختيار المشاريع والجهات التي ستنجز بها قابس مثلا غير موجودة ولنا الفسفاط والتلوث لا يمكن الموافقة على مشروع هذا القانون.

أردت أن أخاطبكم أخيرا السيد الوزير، بوصفكم عضوا في الحكومة عن ولاية تحتضر دون أدنى تدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولاية تخنق كل يوم بهواء سام من قبل المجمع الكيميائي، ولاية تلوث بحرها وتصحرت سواحلها ودمرت واحاتها.

لقد أكدت الانبعاثات الغازية بالإضافة إلى اهتراء معامل المجمع الكيميائي التونسي هشاشة القطاع الصحي حيث لم يتمكن المستشفى الوحيد الذي لا يمكن أن نسميه لا جهويا ولا جامعيا، من الإحاطة بحالات الاختناق والأمراض الصدرية والسرطانات.

جريمة بيئية مستمرة منذ عقود من الزمن وازدادت حدتها وسط صمت مريب، صحيح أن آخر اجتماع رسمي كان بتاريخ 30 سبتمبر 2025 وقبله كانت الزيارة الميدانية المشتركة لمصانع المجمع بهدف التشخيص للوضعية الحالية يوم 24 و25 سبتمبر 2025 يعني نشخص منذ سنوات والمواطنون يصرخون ويطلقون ليس فقط صيحات استغاثة وإنما أكثر من ذلك وما زالت الجموع تشخص.

ولكن هل نحتاج إلى مزيد من التقارير أم إلى موقف؟ هل نحتاج إلى خطب واستعارات وتشابيه أم نحتاج إلى قرار حقيقي وإرادة؟ أي إجراءات تم اتخاذها؟ ما هي الخطة المستعجلة لوضع حارق ينبغي اعتمادها؟ لماذا هذا الغموض؟ وما الغاية منه؟ هل لمزيد تأزيم الأوضاع؟ هل هو لا مبالاة؟ من يحمي إدارة التلوث في قابس؟ وهل هناك رقابة فعلية؟ كيف تبرر الحكومة الإبقاء على الصناعات الملوثة في قلب مدن أهلة بالسكان؟ وهل يعقل أن تكون أرواح أهلنا في قابس رخيصة لهذه الدرجة؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجس نواب الشعب

شكرا والآن نمرر الكلمة إلى السيد النائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة خمس دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة اليوم نتحدث عن ثورة تشريعية، نتحدث عن الثورة التشريعية ونتحدث فيما يخص التونسيين، اليوم التونسيون

في حاجة إلى العديد من القوانين لكن السؤال المطروح هنا ما هي القوانين التي قدمتها هذه الحكومة إلى هذا المجلس والتي من شأنها أن تصلح أوضاع التونسيين؟

اليوم دائما ما نسمع كلمة "ثورة تشريعية"، العبء محمول على المجلس لأن المجلس هو الذي يقوم بالتشريع لكن المجلس لا يمكنه أن يقوم بالتشريع بدون تواجد هياكل الدولة والحكومة والوظيفة التنفيذية لأننا اليوم يجب أن نعرف أننا مررنا عديد الفصول القانونية في قانون المالية، ولكنها إلى حد هذه الساعة لم تر النور لا بأوامرها ولا بالترتيبية التي يجب أن تصدر ولا بتطبيقاتها. كم من فصل قانوني مرره النواب وقاموا بتعديله في قانون المالية، ولكنه لم يطبق لأنه هذه هي الامكانية الوحيدة التي يمكننا فيها تمريره " par obligation" لأنه على الحكومة المجيء إلى المجلس لتمرير ميزانياتها فقط.

القوانين الأخرى التي تقدمنا بها ولم تجب عنها الحكومة ولم تتفاعل معها وآخرها قانون من طالت بطالتهم، يردنا حاليا من الوزارة ومن الحكومة طلب التريث، تريثوا فالوقت غير مناسب ولا يجب تمرير هذا القانون.

يا أخي أنا مشرع، تعال هنا وقدم رأيك واترك الجلسة العامة سيدة نفسها لكن بما أنك لا تأتي ولا تتفاعل إطلاقا كيف تريد اليوم أن نقوم بثورة تشريعية؟ بأي منطق؟ هذه القوانين إذا لم تكن أنت شريكا معي فيها، فمن سيطبقها غدا؟ هل ستطبقها وزارات حكومة النمسا أم وزارات حكومة بريطانيا؟ سيطبقها وزرائنا.

اليوم لدينا عدد من المشاريع المعطلة، مجلة الصرف، كل رئيس حكومة يقول أنها في الطور الأخير. مجلة الاستثمار، كل رئيس حكومة يقول أنها في الطور الأخير. مجلة المياه، كل رئيس حكومة يقول أنها في الطور الأخير وأخيرا قانون الشغل الذي قدمه وزير التشغيل، وزير التشغيل نفسه لا يفهم القانون، وزير التشغيل نفسه حاليا يوجد تعسف عليه من قبل عديد المعامل وعديد الشركات وحتى داخل منظومة الحكومة يتواصل التشغيل الهش والقانون لا يطبق.

مع من سنقوم بالثورة التشريعية؟ مع من؟ اليوم عندما نرى هذه الحالات، يجب أن يعرف المواطن وأكرر للمرة الألف، المجلس في السنوات الماضية كان يعطل سير العمل الحكومي، لأن الحكومات السابقة كانت تجلب القوانين والمجلس ولجانه كان يعطلها وتجد خمسة عشر أو عشرين مشروع قانون معطل، أريد أن أسأل اليوم، هل هناك مشروع قانون واحد من الحكومة موجود في مجلس النواب ومجلس النواب عطله؟ لا يوجد.

نحن نقدم مقترحات قوانين، هذا المجلس مرر مقترحي قوانين للنواب، المسؤولية الطبية مقدمة من النواب والفصل 96 الذي يعتبره البعض إنجاز والحكومة لم تتعاون معنا فيه إطلاقا هو إنجاز مجلس نواب الشعب.

اليوم أين الحكومة من هذا؟ أنا لا أوجه سؤالي إلى السيد الوزير، بل أتحدث عن هيكلة كاملة للحكومة ككل، تخطيط استراتيجي للحكومة ليس شأن وزارة فقط، اليوم نحن عاجزون عن إيجاد حلول للتونسيين في تركيب عدادات الماء والكهرباء، اليوم المنشور الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2025 زاد في تعطيل المواطنين، مواطن أمام منزله عمود كهرباء منذ خمس سنوات ينتظر تركيب عداد كهرباء. اليوم لدينا آلاف المطالب في ولاية المهدية فقط في معتمدية السواسي وبومرداس فقط، آلاف المطالب لمواطنين يريدون تركيب عدادات الماء والكهرباء والعمود أمام منازلهم وهذا بتعلة تصنيف المنطقة "منطقة صيانة." ما معنى منطقة صيانة؟ إذا كنا سنتحدث بمنطق منطقة صيانة وقانون سنة 1987، فالسواسي بأكملها وبومرداس كلها مناطق صيانة يعني نهدمهم جميعا، اليوم لدينا أحياء كاملة بلا كهرباء، أحياء كاملة بلا ماء واليوم تعطيل كلي وفي السابق البلدية كانت تعطي الرخص.

أود أن أسأل، منطقة صيانة والقانون موجود منذ 1987 السيد الوزير ومن قام بتركيب عداد في التسعينات وفي الألفينيات، ألم يكن هذا القانون موجودا آنذاك؟ الآن نطبق القانون؟ بلغة أخرى من بالإدارة يتعللون بما يقوله القانون ولا يجتهدون، أصبح حيا سكنيا لم يعد منطقة صيانة وأصبحت فيه مدرسة ورياض أطفال وفيه معامل إذن هل يبقى منطقة صيانة؟

الأدهى والأمر أن وزارة الداخلية عند مراسلتها تقدم لهم عريضة كاملة والزميل قدم عريضة لمواطنين في هذا الشأن فيجيبونه بنفس جواب وزارة الفلاحة هذا ذكره لنا السيد وزير الفلاحة ومشكور وبارك الله فيه السيد قالها علنا في اللجنة، قال أنه في مكان ليس له به علاقة ولا يدري كيف تم تعيينه وزيرا للفلاحة، أنا لا ألومه، ولكنني أخاطب الواعين.

أكثر من هذا، إذا لم نحل إشكاليات عدادات الماء والكهرباء اليوم من لديه رخصة قديمة السيد الوزير ويأخذها للشركة التونسية للكهرباء والغاز يطلبون منه اجراء رخصة جديدة لأنك وضعت في القانون آجال بعشرة أيام أو خمسة عشر يوم سيمررها للجنة على المستوى الجهوي، اللجنة الجهوية غير مرتبطة بوقت والوالي واللجنة مرتبطان برأي وزارة الفلاحة التي تكيف المنطقة كمنطقة صيانة والوالي يترك الأمر على حاله.

الموضوع الثاني الذي سأتحدث فيه ويهمك أنت السيد الوزير وهو مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية، أعرف أن الموضوع سابق لكن اليوم نحن لنا مشروع قرض مع البنك الدولي للتنمية الزراعية الذي يشمل هذا الأمر، منذ 2017 مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية يشمل خمسة معتمديات السواسي، بومرداس، هبيرة، شربان، أولاد الشامخ. المشروع معطل بتعلة عدم وجود التمويل.

هذا غير صحيح، البنك الدولي للتنمية الزراعية لو تقدم له المشروع يمرره في الحين لكن الدراسات التي أنجزت خاطئة ويتم رفضه، الإدارة العامة في لجنة الفلاحة التي لا يوجد فيها مدير عام والموجود بالنيابة حاليا، يذهب إليها مرتين في الشهرين هي نفسها معطلة ولا تفعل شيئا وأنا أطلب من التفقدية العامة أن تراقبها لأن الملف معطل بفعل فاعل، أنفقنا عليه أموالا وعقدنا في خصوصه اجتماعات السيد الوزير، وحتى بحضور السيد فوزي عقد فيه سبعة آلاف اجتماع وصرفت عليه أموال وحضر خبراء وتقاضوا مكافآتهم ثم غادروا وفي النهاية يتبين أن الدراسات خاطئة وغير منجزة كما يجب ولو نقدمها لل"bailleur de fonds" يرفضها مباشرة.

تعطلت مصالح جهة كاملة لمدة أكثر من سبع سنوات من يتحمل المسؤولية؟ ما ذنب الأهالي في السواسي وبومرداس وهيبرة وشربان وأولاد الشامخ نتيجة استهتارك كمدير عام أم كهيكل كامل للإدارة العامة للدراسات ماذا يمكن أن نسمي هذا؟ هذا ملف فساد وكان من الأجدر أن يوضع في أولويات المشاريع المعطلة ضمن البرنامج الكامل الذي وضعناه في المشاريع المعطلة.

خلاصة القول لو نصلح أنفسنا من الداخل ونمنح الثقة لبعضنا ونعرف ما نريد فعلا ونسير معا يد واحدة واليوم رسالتي موجهة إلى السادة النواب لا غير هذه الحكومة لا يرجى منها شيء في تقديم المشاريع، اليوم أنت مطالب لدى الشعب التونسي بتحقيق ثورة تشريعية، الثورة التشريعية تنطلق من هذا المجلس، مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المقدمة تدخل الجلسة العامة ونصادق عليها ونكون براء أمام الله وأمام الشعب ومن أراد أن يلتحق بالركب من السادة الوزراء الشرفاء فليحضر معنا ويوافق أو يرفض أو يناقش مرحبا به، ما زاد عن ذلك فهو هراء وذر رماد على العيون، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم رشدي الرويسي عن كتلة ينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا، في بداية هذه السنة أود أن أقول "أحب البلاد كما لا يحب البلاد أحد، صباحا مساء وقبل الصباح وبعد المساء ويوم الأحد".

وقبل أن أبدأ مداخلتي الأساسية لدي سؤال للسيد الوزير، عندما نكتشف في هذا التمويل إهدار مال عام أو خلل ما، هل ستجيبنا وزارتكم أم كالعادة لن تجيب؟ لأني أتذكر أنني تحدثت عن شبه إهدار للمال العام في قرضٍ "GP 18" وطالبت بلجنة تفقد ولا من مجيب ولا من زار هذه الطريق.

في المرة الفارطة تهاطلت القليل من الأمطار في منطقة الأخوات والطريق لم تستكمل بعد فمن المسؤول؟ لا من مجيب؟ المال العام يهدر، القروض تهدر ولا من مجيب من الحكومة والوزارة الموقرة.

بالنسبة لي أي قرض لن أتمكن من متابعته بضمانات سأصوت ضده من اليوم فصاعدا، هذا مع السيد الوزير.

بالنسبة إلى هذا المشروع، أعجبتني فيه جملة تقول "خاصة تلك المتعلقة بتحسين جودة المياه المستعملة "فعلا لدينا وادي تحدثنا فيه تصب فيه أربع قنوات، الماء سواء نظيف أم مستعمل سنعمل على جودة المياه لتكون نظيفة بعد معالجتها. شكرا للوزارات الموقرة على تخريب البيئة في تونس وعلى تحطيم الثروة المائية.

نمر إلى التنمية الزراعية، لدينا منطقة اسمها بوجليدة تتبع معتمدية العروسة كانت من أغنى المناطق الفلاحية، كانت فيها جنات غناء، انهارت الفلاحة جراء عدم توفر الماء وأنابيب سد سليانة لا توصل الماء، متى سننقذ الفلاحة هل بعد أن تنهار تماما ونصبح نطارد ما كنا نحققه سابقا؟

تحدثنا مع وزارة التخطيط حول عودة مقدراتنا للعمل منها المنجم الموجود في الكريب، وزارة التخطيط مشكورة قالت راسلوا وزارة الصناعة والطاقة، وزارة الصناعة والطاقة قالت راسلوا وزارة البيئة وسيكون لديها الجواب ووزارة البيئة ردت بأن وزارة الصناعة لم تجبنا وضاع المنجم في المراسلات وفي الردود التي لا تسمن ولا تغني من جوع. شكرا للوزارات الموقرة مرة أخرى.

أعود اليوم إلى ذكرى 7 أكتوبر، أحيي المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس على الانتصارات المتتالية، الانتصار يكون بتحقيق الأهداف وأحد أهداف المقاومة الفلسطينية أن تجعل العالم يتحدث عن غزة وتجعل العالم بأسره يدين الكيان وهذا ما حصل، هدف تحقق، شكرا لهم ونحن معكم في الهدنة ونحن معكم في الحرب.

كلمة أخرى عن أسطول الصمود، أذكروهم فهم من رفعوا رأس الضمير الإنساني العالمي، هم شرف هذه الأمة وهم شرف هذا الوطن. سأسمي بعضهم وأعتذر لبعضهم: محمد علي عضو مجلس نواب الشعب، ممثل الشعب التونسي ككل، مهاب السنوسي حامل شعار الأرض والحرية والكرامة الوطنية، ابن هذا الشعب المضطهد. فداء ابنة المناضل عبد الرزاق العثمني ممثلة المرأة التونسية في هذا الأسطول. حمزاوي ممثلا للمناطق التي لا تعرف البحر.

كما أشكر من حاول ولم يصل وعلى رأسهم الشيخ رضا اليوسفي، أقول يا شيخ أقم صلاة الغائب على التمييز الإيجابي الذي قتل منذ 2011 ولا أحد تجرأ وقال أنه لم يتم، مات التمييز الإيجابي، أقم عليه صلاة الغائب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فوزي دعاس غير منتم، خمس دقائق، تفضل.

السيد فوزي دعاس

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب،

في ذكرى 7 أكتوبر المجيدة نقف إجلالا وإكبارا أمام المقاومة الفلسطينية التي ذكرت العالم أجمع أن التحرير من البحر إلى النهر ليس حلما، بل حق وممكن ومشروع.

المجد للمقاومة، الخلود للشهداء، الصبر لشعب الجبارين والسقوط والخزي والعار للكيان الصهيوني المجرم ولمن طبع معه أو اصطف إلى جانبه من العملاء والمرتجفين.

لا يمكننا أن نفتتح هذه الدورة دون التطرق إلى ملحمة أسطول الصمود العالمي التي شارك فيها أحرار من مختلف الجنسيات ومن بينهم تونسيون ومنهم زميلنا النائب محمد علي الذين تعرضوا إلى قرصنة صهيونيّة في المياه الدولية وسجنوا وعذبوا فقط لأنهم حملوا رسالة إنسانية وأخلاقية إلى غزة المحاصرة.

الحمد لله تم هذا الصباح الإفراج عن كل المشاركين، بمن فيهم إخواننا التونسيون وزميلنا سيكون بيننا في الجلسة القادمة إن شاء الله

لكن لا يمكن أن نمر على هذا الحدث الجلل وكأنه أمر عابر، ما حصل هز ضمير العالم وأعاد إلى الواجهة معنى التضامن الإنساني، لكن المؤسف والمخجل أن البرلمان التونسي تعامل مع هذا الحدث بتجاهل تام في البداية وواصل نشاطاته واجتماعاته وكأن شيئا لم يكن، ثم صدر بيان من رئاسة المجلس بعد يومين، بيان بارد متأخر، مع تجاهل تام لطلب مجموعة من النواب بعقد جلسة عامّة

استثنائية حول ما حدث وكذلك تجاهل مكتب المجلس كلّ الدعوات إلى استئناف مناقشة قانون تجريمِ التطبيع، ذلك القانون الذي سيبقى تعطيله وصمة عارٍ في تاريخِ هذا المجلس، ثم نستأنف اليوم الدورة النيابيّة الجديدة بجلسة خصصت لا لمناقشة أولويات الشعب، بل لمواصلة تجاهل مشاريعِ القوانينِ الجاهزة التي قدمها النواب أنفسهم.

هل يعقل أن تكون أول جلسة في الدورة الجديدة بعد كل هذا التعطيلِ بعيدة تماما عن المبادرات التشريعية التي أنجزت وعبرت عن تطلعات المواطنين؟

لدينا قانون الفنانِ الذي ينتظر منذ أشهرٍ الاعتراف بمكانة المبدع وضمان حقوقه الاجتماعيّة والمهنية ولدينا قانون من طالت بطالتهم الذي يجسد حق فئة واسعة من شباب تونس في الكرامة والعمل والأمل وهما مقترحان جاهزان ناقشتهما اللجان وأجريت حولهما مشاورات واسعة ومع ذلك ما زالا حبيسي الأدراجِ بلا مبرر. إلى متى سيبقى مكتب المجلس يعلق هذه المشاريع بحججٍ واهية، مرة بدعوى انتظارِ مشروعِ الحكومة ومرة بحجة ضرورة التشاور مع رئاسة الجمهورية؟ لقد أصبح من المعيبِ أن تجمد مشاريع النواب في الأدراج، بينما يفتح المجال لمشاريعِ قوانين جاهزة من الحكومة تمر على عجِل دون نقاشٍ معمقٍ ودون تمكين المجلسِ من ممارسة دوره التشريعي والرقابي الحقيقي.

الفجوة ما زالت عميقة بين الخطابِ الرسميّ والممارسة الفعلية، سواء من الحكومة أو من البرلمان. كيف يمكن لمجلسٍ أن يدعي تمثيل الشعبِ وهو لا يتيح لنوابه فرصة التشريعِ بإرادتهم حتى الجلسة الحوارية مع رئاسة الحكومة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للأستاذ فوزي دعاس.

السيد فوزي دعاس

كيف يمكن لمجلس أن يدعي تمثيل الشعب وهو لا يتيح لنوابه فرصة التشريع بإرادتهم، حتى الجلسة الحوارية مع رئاسة الحكومة التي أعلن عنها في الدورة السابقة تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى والآن نحن على أبواب مناقشة قانون المالية، فلا يلوم أحد النواب إن خرجوا من نقاش الأرقام الجافة إلى مشاغل المواطنين اليومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

قال الله تعالى:" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ". احترموا الدستور، احترموا مؤسسات الدولة واحترموا النظام الداخلي للمجلس، فالمسؤولية أمام التاريخ لا تسقط بالتقادم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ فوزي. الكلمة الآن للنائبة المحترمة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار، خمس دقائق تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المصاحب له،

نحن اليوم لا نناقش مجرد قانون للترخيص بالاكتتاب في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الحقيقة أننا اليوم أمام مرآة لخيارات تنموية تتكرر منذ أربعة عقود، منوال أثبت محدوديته، يدار بذات العقلية الإدارية التي تفصل بين النصوص والواقع، بين المكاتب والمزارع. منوال استنزف التمويلات، راكم الدراسات ووزع الوعود، ولكنه لم يغير واقع الفلاح ولا مصيره وكنتم في الاستماع للزملاء.

منذ 1980 وتونس تتعامل مع هذا الصندوق، مشاريع كثيرة وتمويلات مهمة مشروع الكاف وسليانة، مشروع سيدي بوزيد، القيروان، مشاريع عديدة جديدة مهمة عذرا، ولكن قمنا بالعديد من الزيارات الميدانية منذ سنتين ونصف في هذه المناطق بالذات، الفلاح التونسي يعاني ولم يشعر بالتحسن المنشود والمناطق الريفية مازالت تراوح مكانها، أي أننا أصبحنا نتحدث عن تنمية أكثر من الإنجاز الحقيقي على أرض الواقع، نتحدث عن حوكمة أكثر مما نطبقها.

التحدي اليوم ليس في القروض ولا في الهبات، بل في النجاعة الحقيقية، في التنفيذ، البرامج موجودة صحيح والموارد ترصد، ولكن التطبيق على أرض الواقع لا يرى النور.

ترون أن مشكلة الفلاح الماء، الزملاء يتحدثون عن أراضٍ شاسعة ممنوع فيها حفر الآبار، صعدنا حتى أقصى الجبال يقولون أين مجلة المياه؟

نتحدث عن مشاريع مندمجة للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي منذ 2024، أين مجلة الغابات؟

مشروع أتمناه في أريانة وقدمناه أكثر من مرة هو مشروع تثمين وحماية السلسلة الجبلية المهدورة من النحلي إلى سيدي عمر بوخطيوة ونحن ننتظر، مازلنا ننتظر ولم نر شيئا على أرض الواقع لأنه طبعا لا وجود لمجلة البيئة ونحن ننتظر مجلة البيئة وننتظر مجلة الصرف وننتظر مجلة الاستثمار.

قدمنا 122 مقترحا في هذا المجلس، فلماذا لا ترى هذه المقترحات النور؟ الحكومة ستقدم المشاريع ونحن منكبين على مشاريع مجلة الصرف وعلى مجلة الاستثمار منذ سنوات نعمل عليها.

البيئة تنهار السيد الوزير، الفلاح يهجر أرضه، المشاريع تتعطل والنتيجة سلبية وسلبية جدا فعندما أرى المؤشرات الرسمية تقول انخفاض نسبة التضخم إلى 5% في سبتمبر 2025 ونجد المواطن لليوم يشكو من غلاء الأسعار، فكيف ذلك؟ هناك تناقض بين الأرقام الرسمية وواقع المواطن اليومي، لا ننكر هذا الشيء، هناك فجوة عميقة بين السياسات الاقتصادية المعلنة والواقع الميداني.

في ملحق التقرير نجدكم تتحدثون في النقطة الخامسة عن "PME" لا يمكننا اليوم تجاهل الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القطاع الفلاحي، مشاكل وصعوبات كبيرة يواجهونها سواء في مرحلة تركيز المشاريع أو في التراخيص المعقدة أو التمويلات المتعثرة، تحرمونهم من الدعم الفني الفعلي قبل وأثناء المشروع وبعد التنفيذ.

نجد في التقارير عبارة "وتركيز المشاريع الصغيرة باعتماد دراسات استراتيجية مع دعم فني قبل وأثناء وبعد التركيز"، لكننا لا نرى ذلك ونحن نتحدث معهم كل يوم.

للأسف، في الواقع الملموس للفلاحين والمؤسسات الصغرى لا يمكن تجاهل أثر القوانين التي قام بسنها مجلس النواب مثل قانون الشيكات، لا يمكننا إنكاره حتى هذا له تأثير سلبي. قدمنا هذا القانون الذي حول الأخطاء الاقتصادية إلى أحكام بالسجن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائبة المحترمة نجلاء الحياني.

السيدة نجلاء اللحياني

إذن نحمل أنفسنا مسؤولية قانون الشيكات وتداعياته على "PME" الذي حول الأخطاء الاقتصادية إلى أحكام بالسجن عوض أن تكون فرصة للإصلاح.

كذلك منظومة التصنيف البنكي أيضا التي أصبحت تقيد الاستثمار عوض تحفيزه.

قانون منع المناولة رغم أننا قدمنا تعديلات ثمينة إلا أنه للأسف لم تر النور جعلت فئات بالكامل تنهار، نحن استبقنا وقلنا هذا الموضوع مع زملاؤنا للأسف اليوم عديد المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها، العديد من الفلاحين فقدوا مصدر رزقهم ونحن نتحدث عن الفلاحة باعتبارها عماد الأمن الغذائي؟

اليوم نحن بحاجة إلى عفو اقتصادي اجتماعي يحرر اليد ويعيد الثقة السيد الوزير ويعطي فرصة للمؤسسات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نجلاء. الكلمة الآن للنائب المحترم محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بجميع الحضور وبوزارة الاقتصاد والتخطيط،

اليوم نفتتح الدورة البرلمانية العادية الرابعة وسأقول فقط أننا افتتحناها بواقع تحت شعار لا جديد يذكر ولا قديم يعاد فيما يخص واقع الجهة وواقع البلاد ككل وواقع الشعب. أنا اليوم سأكون واضحا وأوجه كلامي إلى السيد رئيس الجمهورية باعتباره مسؤولا عن أعمال هذه الحكومة. أريد أن أقول له كنائب شعب عن ولاية القصرين، السيد الرئيس أنتم زرتم ولاية القصرين، وزرائكم زاروا ولاية القصرين وتقريبا عبرتم وبوضوح عن وضع كارثي يتطلب تدخلا عاجلا، ولكن السيد الرئيس دعني أقول لك أن كل الحكومات المتعاقبة التي عينتها لم تتدخل ولم تعجل ولم تنجز وهذا ليس كلاما توصيفيا، ولكن الواقع يتحدث.

اليوم أعطيكم مثالا، معتمديتان من ولاية القصرين على الحدود فريانة وماجل بلعباس، السيد الرئيس قام بزيارتهم وتحدث مع الشباب ونعرف واقع هذه المعتمديات عندما كانت الحدود مفتوحة مع الشقيقة الجزائر، ولكن الحدود أغلقت.

اليوم، أقول للسيد الرئيس وللحكومة، يجب أن نكون مسؤولين أمام شعبنا في المشاريع وحتى الشعب أقولها لكم بكل وضوح، لم يعد يصدق لا كلام الحكومة ولا كلامنا نحن كنواب

المشروع الفلاحي المندمج لجنوب ولاية القصرين تقريبا تجاوز 12 سنة ولليوم ما زلنا نبحث له عن رئيس وحدة التصرف. اليوم صادقنا في قانون المالية السابق على منطقة التبادل الحر تلابت، صادقنا على الرواق الاقتصادي بوشبكة ميناء قابس لفك العزلة واليوم لا خبر لدينا عنهم، لا نسمع سوى كلمة الدراسات والبحث عن الاعتمادات وغيرها.

اليوم، شباب هاتين المعتمديتان وتقريبا كامل القصرين وهنا يمكنهم مدنا بأرقام، لا يوجد شاب تقدم لهذه الحكومة وهذه الوزارات برخصة في مشروع عقاري فلاحي وتم منحه إياه.

الشباب اليوم لم نمكنه من آفاق في الوظيفة العمومية والقطاع العام ولا مكناه من فرصة لينتصب لحسابه الشخصي أو لإطلاق مشروع،

يعني عندما نقول في الفصل 82 من الميزانية الفارطة اعطاء التراخيص لأصحاب الشهائد العليا ويذهب شاب للوزارة ولا يتم حتى استقباله، لا نعرف ماذا سيفعل يعني، لم أفهم هل تمت محاسبة الوزير عندما يقوم بزيارة مكان ما ويعطي وعودا ولا ينفذها، كيف سيحاسب؟

المؤسسات التربوية، أعلمكم أن جميعها معطلة في القصرين، مناطق ريفية كلها معزولة، إلى الآن يشتكي المواطنون من غياب الماء والكهرباء، الشباب في مستقبل قاتم ولا تفاعل معه من الحكومة في أي موضوع يطرحه.

السيد الرئيس بين فريانة والماجل "GP13" الطريق الوطنية إلى الآن لم تنجز وكلها حفر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائب المحترم محمد الشعباني تفضل.

السيد محمد الشعباني

نحن قبل أن نكون نواب شعب، نحن في الأصل أبناء هذه المناطق، قبل أن أكون نائب شعب، عند مشاهدة هذه الظواهر واليأس المحيط بالشباب هناك وعدم التعاطي معه بجدية، عكس التقارير التي تصلك السيد الرئيس بأن الوضع وردي، الأمور وصلت إلى حدها، كلام كثير يقال عن التخطيط وعن البرمجة، ولكن التنفيذ لا يوجد. وأنا الآن لم أر أي تدخل، نحن الآن في العهدة الرابعة، لم نر أي منجز اليوم في هذه البلاد، تحملوا مسؤولياتكم أمام الشعب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد والكلمة الآن للأستاذة المحترمة ريم الصغير غير منتمية ولها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

7 أكتوبر 2025، الذكرى الثالثة لطوفان الأقصى، المجد والعزة للمقاومة الفلسطينية ونتمنى من الدولة الفلسطينية أن تسترد أراضيها السليبة.

وزير الفلاحة الجزائري، 31 سنة منحه الله من القدرات أن يتمكن من رقمنة قطاع الفلاحة، رقمن ديوان الزيت، رقمن الخدمات للفلاحة، رقمن ديوان الماشية ورقمن ديوان المراعي وكان له الفضل في إرساء مشاريع نموذجية فلاحية تمتد على 700 هكتار، 30 هكتار تسقى من المياه المعالجة ثلاثية الأبعاد. ومع هذه السياسة وهذه الرقمنة دعا إلى زراعة الصوجا، دعا إلى زراعة القصب السكري ودعا إلى مزيد زراعة البطاطا وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي، هذه السياسة مكنت الجزائر اليوم من تقوية التبادل

التجاري، وأيضا مكنتها من تقوية الصادرات والحد من الواردات وانفتحت اليوم الجزائر الشقيقة بالقطاع الفلاحي على السوق الإفريقية.

ما نتمناه السيد الوزير أنه بعد استكمال إجراءات هذا الاكتتاب أن تضخ حصرا الهبات والتمويلات التي ستأتي بعد الاكتتاب في رقمنة القطاع الفلاحي ورقمنة أملاك الدولة، اليوم لدينا تقسيم جديد للدوائر والأقاليم، أقدم لك مثالا على ذلك الرحمة معتمدية منزل بوزلفة، الأراضي الدولية شاسعة، لماذا لا تزرع زيتونا هذه الأراضي الدولية؟ لما لا ترافق الزراعة المخطط التنموي؟ لم أقل الصويا، لم أقل قصب سكري، لم أقل أي شيء قلت زيتون، بعد ثلاث سنوات وبرحمة الله، برحمة المواطن، برحمة الدولة، ثلاث سنوات إنتاج فتجويد فتعليب فتصدير، ازرعوا ترابنا سيدي الوزير.

النقطة الأخيرة التي أريد الإشارة إليها هي ملف أعوان المعهد الوطني للإحصاء الذين يبلغ عددهم 27 عونا، نتمنى أن يتم إدماجهم بطرق قانونية اليوم نفذوا وقفة أمام مجلس النواب، وأنا كنائب عن دائرة الميدة منزل بوزلفة يوجد العديد من الأعوان من منطقة القرشين الميدة. شكرا، دام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للدكتور لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بكافة الحضور، السيد الوزير والوفد المرافق له.

في البداية نشجع مشروع هذا القانون بالترخيص للدولة الاكتتاب في التجديد لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لما له من فوائد وامتيازات مادية تعود آثارها الإيجابية على الوسط الريفي للدولة التونسية.

نحن لا نخفي تدخل الصندوق العالمي للتنمية الزراعية في بعض الجهات وخاصة على مستوى البنية التحتية والماء الصالح للشراب، إلا أن تدخله يبقى ضعيفا جدا وخاصة في ولاية القيروان ونحن هنا نورد رقم 70 مليار تم صرفها وإني لا أرى أثرا في كل من الشبيكة وحفوز أو ما يسمى بهضاب القيروان.

السيد الوزير، عنوان تدخل هذا الصندوق هو الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل وصغار الفلاحين، ولكن في المقابل لم يمس أي من هذه الفئات، وهنا يطرح السؤال لماذا؟ لأن هناك عدم تنسيق بين وزارتكم وبقية الوزارات وخاصة منها الشؤون الاجتماعية، فاللجان التي تدرس هذه الفئات وتكثر من التنقلات والاجتماعات تتوجه مباشرة إلى أصحاب دفتر العلاج الأبيض وهي تعرف جيدا أن مقترحاتهم ستقابل برفض قاطع لخوفهم من فقدان المنحة الشهرية التي يتحصلون عليها علما وأن هذه الفئات غير قادرة على العمل.

كما أن محدودي الدخل، أصحاب دفتر العلاج الأصفر لا يحبذون الانخراط في هذه المشاريع باعتبار أن المقترحات المقدمة لا ترتقي إلى مستوى تطلعاتهم، فكيف يمكن لهذه الفئات أن تجابه مستوى التطور المعيشي بمشروع حل بعض الخرفان أو الزربية وبعض الصناعات التقليدية التي يصعب ترويجها في ظل تطور الصناعات المعملية؟

في نفس السياق ينص مبدأ هذا الصندوق على تدعيم صغار الفلاحين وهنا انتقلنا من الجانب الاجتماعي إلى الجانب الفلاحي أي إلى البيروقراطية التامة، حيث يطالب المنتفع بكم هائل من الوثائق من شهادة ملكية أو كراء، الماء مرخص أم لا وشهادة تكوين إلى غير ذلك وهنا يمكن أن أعطي مثال لقائمة اسمية موجودة إلى حد هذه اللحظة بكل من معتمدية الشبيكة وحفوز تنتظر فوات الآجال القانونية لإتلافها دون أن ينتفع بها أحدهم.

إن غياب المتابعة في المناطق التي شملها تدخل هذا الصندوق ينتهي بعدم جدوى وفاعلية المشروع، على غرار عمادة رزة من معتمدية حفوز التي تعاني من ترهل تام للطريق جعلتها في شبه عزلة اقتصادية رغم توفر الإمكانيات وعليه أدعو السيد الوزير من هذا المنبر لإيجاد مقاربة فعلية بالتنسيق مع السلطات الجهوية والمحلية لتخصيص اعتمادات "FIDA" وتوجيهها إلى البنية التحتية حتى تكون أكثر نفعا من المشاريع الهشة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذة منال بديدة، عن كتلة الأمانة والعمل، ست دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمان الرحيم،

عودة برلمانية موفقة لكل الزميلات والزملاء،

عودة برلمانية موفقة لكل المستشارين والإداريين والإعلاميين وكل العاملين في هذا المجلس النيابي الموقر،

عودة برلمانية نتمنى أن يحصل فيها التغيير وأن تتحقق فيها آمالنا وأحلامنا لجهاتنا التي من أجلها دخلنا هذا البرلمان لأنه للأسف ثلاث دورات نيابية سابقة، لا مقترحات القوانين التي تقدمنا بها مرت ولا ملاحظاتنا للسادة الوزراء في دورنا الرقابي احترمت، ولا الأصوات التي حملنا إياها الناس أمانة إيصالها سمعت ونحن مقبلين على المصادقة على ميزانيات الوزارات وعلى قانون المالية لسنة 2026، أعلن من منبري هذا بأنني لن أصادق هذه السنة على أي ميزانية من ميزانيات الوزارات، كيف أصوت على ميزانية الداخلية مثلا والمخدرات تجوب المؤسسات التربوية في معتمدية بئر علي بن خليفة؟ كيف أصادق على ميزانية الداخلية والسرقة ترهق متساكني المعتمدية؟ كيف أصادق على ميزانية الداخلية أيضا والأوساخ تغرق أنهجنا وشوارعنا؟ كيف أصادق على ميزانية الداخلية والمواطن يمضي الساعات في انتظار تلقي الخدمة في مركز الحرس والشرطة ليس لتقصير الموظفين، ولكن لنقص المراكز الأمنية في الجهة.

كيف أصوت على ميزانية وزارة التربية وكل التلاميذ في معتمدية بئر علي بن خليفة يعانون من العطش في مؤسساتهم التربوية؟ كيف أصوت على ميزانية التربية وكل المؤسسات التربية في معتمدية بئر علي بن خليفة لم يتغير فيها شيء من حيث البنية التحتية؟ قاعات آيلة للسقوط، جدران مشققة، أسقف ستسقط على رؤوس التلاميذ، أسوار تهدد سلامة التلاميذ هذا إن وجدت، تلاميذ تتنقل

مشيا لكيلومترات على الأقدام، لا أقسام تحضيرية ولا مطاعم ولا غيرها والمشاكل عديدة.

كيف أصادق على ميزانية وزارة الفلاحة ومعتمدية بئر علي بن خليفة كلها تعاني من العطش؟ كيف أصادق على ميزانية وزارة الفلاحة والسيد الوزير لم يحرك ساكنا بخصوص الفساد في معالجة تسربات المياه التي تفقد الجهة نصف مواردها المائية عندما أعلمته بها.

كيف أصادق على ميزانية وزارة الصحة وأنا لازلت أشهد معاناة أبناء معتمديتي للتنقل لتصفية الدم وإجراء العمليات الجراحية إلى ولاية صفاقس بالرغم من أنه لدينا مستشفى جهوي لكن لغزه لم يحل بعد، بالرغم حتى من زيارة السيد رئيس الجمهورية في مناسبتين إلى الجهة.

كيف أصادق على ميزانية وزارة الرياضة والبيئة والمرأة وكلها غائبة تماما في معتمديتي، كيف وكيف وكيف الأمثلة عديدة لكن الوقت قصير.

كل زميل يقوم بمهمة خارج أرض الوطن يعود وهو يجر أذيال الحزن على وطن انعدمت فيه ثقافة العمل من الوزير حتى عامل النظافة في البلديات ويبقى لأشهر يحدثنا عن جمال ما أرى في الخارج ونحن نحدثه عن خيبة ما نعيشه في بلادنا من شوارع تغطيها الأوساخ، مؤسسات تربوية بلا روح، وزارات وإدارات بلا إنتاج ولا إنتاجية ولا مردودية ولا تنافسية، نعاني التبعية للخارج بالرغم من أن أراضينا خصبة وسواعدنا قوية.

في خصوص مشروع القانون المعروض علينا اليوم وهو المصادقة على تجديد اكتتاب بلادنا في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نحن نثمن كل اقتراض خارجي أو داخلي يذهب للاستثمار والتنمية في بلادنا وأريد أن أسوق بعض الملاحظات:

أولا: مجلس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وافق لتونس على تجديد اكتتابها منذ فيفري 2024 لكن اليوم فقط يعرض هذا التجديد على المصادقة من طرف مجلس النواب، يعني سنة وسبعة أشهر ولم يفعل بعد هذا التجديد وهذا تأخير مشط جدا جدا قد يكون قد فوت علينا فرص كثيرة في الهبات وفي التمويلات.

ثانيا: في خصوص البرامج التي سيقع اختيارها، لماذا يقع التركيز في البرامج الزراعية والفلاحية والريفية خاصة في التنمية الريفية والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على ولايات الشمال الغربي وولايتي القيروان وسيدي بوزيد بالرغم من حاجتهم الملحة لهذه البرامج فهي ليست المناطق الوحيدة التي من المفروض أن يقع اعتبارها ذات أولوية ففي بعض الولايات التي تعتبرونها تنمويا جيدة فيها معتمديات ذات طابع ريفي يعاني فيها المتساكنون خاصة المرأة الريفية وهم في حاجة ماسة جدا للتمكين والتمويل على غرار تسع معتمديات ذات طابع ريفي في ولايات صفاقس.

ثالثا: نحن نتعامل مع هذا الصندوق منذ سنة 1980 وكنا لاحظنا أن اللجنة قد طالبت من الوزارة تقديم تقرير مفصل حول التمويلات من سنة إحداثه إلى الآن إلا أنه لم يقع مدنا بها، فنرجو منكم بكل لطف التعامل بجدية مع كل هذه الطلبات مستقبلا.

وأخيرا، أقول أنه في بلادنا ومنذ الثورة إلى اليوم لم يتغير شيء نفس المشاكل، نفس النقائص، نفس البرامج الفاشلة، نفس المخططات، نفس الرؤى، نفس الاستراتيجيات بالرغم من تغير الأشخاص والحكومات ألا يدعوكم هذا إلى التساؤل ما هو السبب؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور،

كتلة لينتصر الشعب أو لينتصر الشعب شعار ترفعه الكتلة ولكن يبدو أن الشعب ذاهب إلى الموت:

أولا، أعلن الحداد على هذه الجلسة الافتتاحية، في تونس عندنا خمسة أودية سياسية واد يحمل الرئيس، واد يحمل الحكومة، واد يحمل مجلس نواب الشعب، واد يحمل مجلس الجهات والأقاليم وواد خامس كبير يحمل الشعب العظيم المكبل والمهضومة حقوقه.

عودتنا اليوم هي عودة مكبلة أو نعود فيها مكبلين بالمشاريع المعطلة لا تختلف عودتنا البرلمانية عن العودة المدرسية، في هذه الجلسة الافتتاحية، جلسة الاستجداء في علاقة بمشروع قانون الانتداب، السيد الوزير، أنا في حل منه كنائب عن جهة القصرين بكل معتمدياتها لماذا؟ لغياب الدولة من خلال غياب كل الوزرات في جهة القصرين، القصرين كلها مشاريع معطلة: معمل الحلفاء معطل، معمل الآجر معطل، معمل "الجير" بتالة معطل والعائلات ينهبها ويأكلها الجوع مصانع النسيج معطلة، مشروع جنوب الولاية معطل، شمال الولاية معطل، مشروع التنمية الفلاحية المندمجة وهذا بعلاقة بمشروعكم اليوم، الدراسة متوفرة، التمويل متوفر، أين الإنجاز؟ لماذا تعاقبون ولاية القصرين؟ الدولة والحكومة التي تعاقب مواطنيها انتظروا من هؤلاء المواطنين أن يعاقبوكم وافهموا رسالتي كما تفهمونها: البنية التحتية معطلة، منطقة التبادل الحر معطلة، الصحة معطلة، ملف السياحة معطل، النقل معطل، المناطق الصناعية معطلة، العودة المدرسية المذلة، أملاك الدولة لا حضور لها.

بالنسبة إلى الوالي والمعتمدون ماذا تنتظرون منهم أن يقدموا أو أن يحلوا من المشاكل وهم بلا أدوات عمل، لا أدافع عنهم لأن الواقع المعيش يثبت ما أقول، الحكومة في واد ورئيس الدولة في واد لست أدري حكومة من ورئيس من؟ وتسدون المنافذ في وجه مجلس النواب. ماذا تريدون رئيسا وحكومة، إلى أين أنتم سائرون بهذا الشعب المحطم؟ علما وأنا أتحدث كجهوي وأعتذر للشعب التونسي عن هذه العبارة، أتحدث كجهوي علما أن مفتاح الجحيم ومفتاح النعيم في أيادى أهالي القصرين عامة وأهالي تالة بالخصوص.

موضوع آخر، هناك تمرد من وزارة التعليم العالي على قرار المحكمة الإدارية بأي حق تمنع ناجحين في مناظرة من الالتحاق بكلياتهم ثم تطاردهم بالأمن والبوليس، وزارة الفلاحة هي التي تعطل الفلاحة في ولاية القصرين.

أخيرا، 7 أكتوبر المجد للمقاومة، المجد لأسطول الحرية، المجد لزميلنا محمد علي ومع ذلك هناك موضوع حارق في علاقة يهود تونس بالصهيونية أطرح هذا الملف وأنا مرفوع الرأس ماذا أنت فاعل يا رئيس الدولة، أين شعار التطبيع خيانة في علاقة يهود تونس

بالصهيونية؟ نهناكم سابقا إلى جندي قاتل مع العدو الصهيوني ثم عاد إلى جرجيس وها هم اليوم ويشهد أسطول الحرية على الصهاينة التونسيين الذين عذبوهم.

أخيرا، أين التحوير في المجلة الجزائية؟ أذكر الإخوة والزملاء النواب بأن جلساتنا كلها بما فيها هذه الجلسة هي جلسات غير شرعية لأنها أتت بعد جلسة لا تزال معلقة وهي جلسة قانون تجريم التطبيع.

أيتها الحكومة، يا سيادة الرئيس، ننبهكم كونوا أوفياء لهذا الشعب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ عمار، السيد النائب المحترم اليد حمادي العشاري غيلاني، خمس دقائق السيد حمادي، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نرحب بك وبالوفد المرافق لكم،

عادة سيدي الوزير أنا شخص متفائل وشخص إيجابي، ولكن في هذه العودة أجد نفسي أتحدث وللأسف بنوع من المرارة، مرارة تعكس غبن وغضب أهالي معتمدية سبيطلة والقصرين عموما، هؤلاء المواطنين الذين مازالوا ينتظرون الاستجابة لمطالبهم ولانتظاراتهم التنموية لتحسين معيشتهم وظروف حياتهم وخاصة المناطق الريفية في علاقة بفك العزلة وبالماء الصالح للشراب وتقوية التيار الكهربائي.

أتحدث عن ثلاث نقاط في سياق مشروع جنوب الولاية، المشروع الفلاحي المندمج بجنوب الولاية ومع الأسف فقد استبشر الأهالي خيرا بأنه سيغير وجه القصرين، ولكن على مستوى التنفيذ لن أقول بطيء، ولكنه يتقدم بسرعة السلحفاة لمشاكل عديدة، مشاكل المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين السيد الوزير، للسنة الثانية لا يوجد مندوب رسمي مكلف بالتسيير فقد تقدم بمطلب لنقلته لأسباب خاصة به وما إلى ذلك.

ثانيا، ما لاحظناه وقد لاحظه أيضا العاملين بالمندوبية أن الإدارات الفرعية والأقسام لا يملكون نفس المعلومة في علاقة بنفس المشروع وكل قسم يتعامل مع السلط المركزية في علاقة بالوزارة مما خلق ارتباك كبير.

السيد الوزير، جملة من المشاريع وقد سبق لكم أن تدخلتم في هذه المشاريع، هل يعقل أن "rapport de dépouillement" لبئر، هذ البئر سيستفاد منه 1200 عائلة يبقى تحت الرفوف؟ هل يعقل أنه مثلا تحصلت منطقة على رخصة لحفر بئر تنتهي مدة هذه الرخصة ويتم تجديدها في 2025 وعندما تسأل عن المعلومة تكون الإجابة أننا مازلنا في الدراسات الاستكشافية بينما هذا الشخص لديه رخصة قام بتحيينها بالرغم من مجهودات السيد الوالي الذي أصر على النظر في هذه الملفات ولكن الناس لا ترغب في العمل، لا يعلمون بأن بئر الفرايجية الذي تدخلتم فيه أنتم شخصيا ترك التقرير العام مجمد ولم نقم بتمريره للجنة الصفقات فنجد أنفسنا مطالبين بدفع 30 % من كلفة المشروع قس على ذلك المسالك الفلاحية فهذه المسالك اعتماداتها متوفرة السيد الوزير، فالأمر لا يعود إلى النقص في الاعتمادات وإنما يعود إلى نقص في الإرادة وفي العزيمة لأشخاص يريدون خدمة جهاتهم وأداء واجبهم.

السيد الوزير، وللأسف وحدة التصرف بدون رئيس، المشاريع متوفقة والناس يتخاصمون على منصب الرئيس، لذلك كلنا أمل في شخصكم لأنكم قادرين على تحريك هذا المشروع وتسريع إنجازه لأننا على علم بأنه إن انتهت مدة القرض ماهي الصعوبات التي يمكن أن نتعرض لها كمشروع "مشاهد" الذي توقف من قبل وزارة الفلاحة بنفس الطريقة ولنفس الأسباب.

النقطة الثانية السيد الوزير، تهم المنطقة الصناعية بسبيطلة وقد سبق وأن السيدة وزيرة الصناعة زارت هذه المنطقة وتحدث أحد المديرين العامين عن الميزات التفاضلية للانتصاب وقد نبهناهم وقلنا لهم أنه غير صحيح وأن المعلومة غير محينة، المنطقة منذ أكثر من 13 سنة لم يصلها الغاز الطبيعي وأتلفت مكوناتها وكأن الأموال التي نأتي بها هي "رزق البيليك" أي أن مشروع كلفته بالمليارات لا يتم الاهتمام به ولا تتم متابعته ليكتمل وليصبح مشروع وظيفي إضافة إلى إشكاليات عديدة تشهدها ولاية القصرين عموما وخاصة فيما يتعلق بخطوط التمويل، هناك صعوبة في الحصول على التمويل للشبان الذين يريدون الانتصاب للحساب الخاص للمستثمرين أيضا لصغار الفلاحين لا أدري لماذا مشاكل التمويل في ولاية القصرين تعتبر مشاكل صعبة فالشخص الذي يصل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد حمادي، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

سأختم وسأتوجه بنداء عاجل وأرجو منكم التدخل في هذا السيد الوزير مركز التكوين المهني الفلاحي في سبيطلة يعد درة الوسط الغربي ويقدم تكوين مفيد لمنطقة فلاحية يوجد به مدير وميكانيكي وتقدمنا بمطالب يريدون أن يتم نقل المتكونين لجهة قريبة لأنه لا يوجد طباخ ومعتمدية سبيطلة ليدها سوابق ففي سنة 1985 مركز التكوين المهني لتعليم سياقة الحافلات بدأ التعامل فيه بهذا المنطق لا يوجد طباخ، لا يوجد عمال ثم تحول لمنطقة مجاورة وبالتالي فإن أهالي سبيطلة يشعرون بنفس الإحساس، يشعرون بأن هناك عدم اهتمام من وزارة الفلاحة وبأن عدم توفير الموارد البشرية لهذا المركز فيه نية نقل هذا المركز لمكان آخر وستتسبب لنا في إشكال في الجهة.

نقطة أخيرة في علاقة بوزارة التربية لا أدري لماذا كل الإشكاليات لا توجد سوى في القصرين، أربع عمال، يقع انتداب زملائهم ويمضون عقود منذ سنتين وكل المنتدبين يتم إدماجهم ويتحصلون على عمل إلا هؤلاء الأربعة بتعلة أن ملفهم مازال في رئاسة الحكومة وفي وزارة التربية ومؤخرا من النواب المدمجين أميمة الزمال يقولون هذه الفتاة تقوم بالنيابات منذ خمس سنوات ويتعللون بأن اسمها لم يعد موجود ونحن ننتظر من رئاسة الحكومة أن تؤشر على القائمة، سامية النصراوي وعبد الله النصراوي أسماءهم تدرج في قاعدة بيانات وزارة التربية وبعد ذلك يتم إعلامهم بأنه ليس لهم الحق في الحصول لا على نيابات ولا يمكن إدماجهم، لا أدري لماذا

هذه الأخطاء لا تقع سوى لأهالينا في القصرين أم أن هذه الأخطاء هي أخطاء عامة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد حمادي شكرا، السيد يوسف طرشون بعد إذنك هل نسند الكلمة للسيد عزيز بن الأخضر الذي تخلف هذا الصباح هل نعطيه ثلاث دقائق؟ تفضل السيد النائب المحترم عزيز بن الأخضر، خمس دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

ونحن اليوم مجتمعين حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولة للتنمية الزراعية لفترة 2025-2027 ولنوضح ولنقل بصوت عالي أنه اكتتاب وليس قرض هذا للتوضيح ويتنزل هذا المشروع ضمن تواصل التعاون بين دولتنا وصندوق الدولة للتنمية الزراعية والذي ساهم على امتداد السنوات السابقة في دعم عديد البرامج والمشاريع التنموية خاصة في المناطق الريفية والفلاحية.

ونحن إذ نثمن هذا التعاون نؤكد أن مرحلة 2025-2027 تمثل فرصة جديدة لتصحيح بعض النقائص السيد الوزير التي رافقت المراحل السابقة فالمطلوب اليوم ليس فقط تجديد الانخراط، بل تحسين نجاعة توظيف هذه الموارد حتى تنعكس فعلا على واقع التنمية في الجهات.

السيد الوزير، من الضروري أن تكون أولوياتنا في هذه المرحلة دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين وتيسير النفاذ إلى التمويل والتكوين والمرافقة الفنية، تحسين البنية التحتية للمناطق الفلاحية من خلال إنجاز المسالك والربط بمصادر المياه والطاقة لضمان ديمومة النشاط الفلاحي، تعزيز التنسيق بين وزارتي الاقتصاد والفلاحة والتجهيز لضمان نجاعة البرامج وتكاملها، توجيه جزء من هذه التمويلات نحو المناطق ذات الطابع الفلاحي القريب من العاصمة على غرار معتمديتي السيد الوزير، معتمدية مرناق التي تتوفر فيها إمكانيات فلاحية كبيرة وكبيرة جدا لكنها لا تستفيد بالقدر الكافي من هذه البرامج السيد الوزير، مرناق السيد الوزير، الأولى وطنيا في إنتاج عنب الطاولة هذه السنة.

السيد الوزير وبمناسبة الحديث على التنمية والتخطيط لا يمكن أن نغفل على مدى نجاعة إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخططات السابقة قبل الدخول في المخطط 2026-2030 ونخص بالذكر مخطط التنمية 2023-2025 السيد الوزير فحسب ما ورد علينا من مراسلة رسمية من السيد الوزير التجهيز، تبين أن عدد من المشاريع التي تمت برمجتها قد تم تأجيلها إلى مخطط 2026-2030 تحت عنوان البحث عن اعتمادات، السيد الوزير وبكل صراحة هذا التبرير غير مقبول خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع أساسية مثل الطرقات، لدينا ثلاث طرقات في معتمدية مرناق تمت برمجتها: طريق القصيبي وجبل الطريف وأوزرة ووادي مليان ونتيجة هذا التعطيل فإن المواطنين لا يستطيعون الخروج من بيوتهم وأنا أعي ما أقول، لا توجد اليوم أي مواصلات لتوصل هؤلاء المواطنين إلى الأماكن التي يريدون الذهاب إليها فلا يوجد لا نقل ريفي ولا وجود لنقل منتظم لذلك بمجرد مراسلة تخرج من مكتب السيد الوزير نقول بأنه قد تم ترحيلهم إلى مخطط تنمية 2026-2030 والحالة كارثية ورديئة ورديئة للغاية ولم تعد لدينا اليوم مصداقية مع المواطنين، فقد قلنا لهم لقد تمت برمجة هذه البرمجة وإن شاء الله قبل 2025 سيتم الإنجاز لكن اليوم نقول لهؤلاء الناس لقد تم ترحيل هذه المشاريع. أين المصداقية ونحن اليوم نجد أنفسنا في الواجهة أمام المواطنين لذلك نحن حقيقة نريد أن نعيد المصداقية فلو قلنا لهم في ذلك الوقت بأن هذه المشاريع سيتم القيام بها في 2030 فسيصبر الناس لأن المواطن يطالب بالمصداقية قبل كل شيء.

إن ترحيل المشاريع من مخطط إلى آخر يعني في الواقع تأجيل للتنمية وتكريس لمبدأ عدم التكافؤ بين الجهات ويضرب في العمق ثقة المواطن في مجهود التنمية الذي يظهر على المستوى المركزي.

السيد الوزير، نحن ندرك الصعوبات المالية، ولكننا نطالب بتوضيح وسبب عدم التحيين أو التنفيذ ونحن نلتمس منك التعهد بإعادة النظر في هذه المشاريع الثلاث وإدماجها ضمن فواضل ميزانية 2025 حتى يتم المرور للإنجاز الفعلي لأن هذا الأمر لا يتحمل أي تأجيل السيد الوزير فالمناطق التي كانت سببا في نمو الاقتصاد الوطني لا تطالب سوى بالإنصاف في البرمجة والتطبيق والتخطيط لا يقاس بعدد المشاريع المكتوبة بالوثائق، بل بما يتم تحقيقه بالفعل على الأرض.

السيد الوزير، إن إمضاء اتفاقية الوكالة الفرنسية للتنمية بخصوص دعم المؤسسات الصغرى وتدعيم الأحياء الشعبية وقلنا بأن هذا سيحدث ثورة في الأحياء الشعبية فقد مرت سنة بأكملها السيد الوزير على المصادقة على هذه الاتفاقية في مجلس نواب الشعب ولكن إلى حد اليوم السيد الوزير لم ينطلق أي مشروع على مستوى وطني أيضا عندما تمت المصادقة أعلمنا المواطنين بأنه إن شاء الله خلال السداسية الثانية ستنطلق الأشغال وبهذا سنعطي للحكومة ست أشهر بأكملها ولكن إلى حد اليوم وستنتهي هذه السنة السيد الوزير ولم تنطلق الأشغال لذلك فإن اليوم أهمية هذه الاتفاقيات وهذه البرامج لا تكمن في مجرد الإمضاء أو المصادقة بل تكمن في التنفيذ السيد الوزير.

وفي الختام، نثمن جهود الوزارة في حشد التمويلات ونأمل أن تكون كل اتفاقية دولية سببا في دفع التنمية الفعلية لا في تبرير تأجيلها سيدي الوزير ونحن نطالبكم كوزارة تخطيط واقتصاد السيد الوزير بمراقبة الوزارات الأخرى، الوزارة تعمل وتوفر التمويلات لكن تعطي هذه التمويلات لوزارات أخرى والتنفيذ لا يوجد السيد الوزير وأن تصبح الجهات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عزيز، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، ثلاثة عشر دقيقة تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

أريد أن أطرح سيدي الوزير نقطتين أساسيتين في مداخلتي:

النقطة الأولى تخصكم بشكل مباشر والنقطة الثانية تخصكم في علاقة بأكثر من وزارة لأن الأمر يتعلق بمسألة وطنية آزفة.

النقطة الأولى سيدي الوزير وسأكون إيجابيا في طرحي لهاتين النقطتين.

سيدي الوزير، يمكن أن تكون أنت اليوم سببا في سعادة 27 عائلة هذه الليلة، سيادتكم تفضلتم منذ جويلية الفارط بالتصريح داخل مجلس النواب بأن الـ 27 عونا في المعهد الوطني للإحصاء سيتم إدماجهم وفق ما ينص عليه القانون، هذا صرحت به سيادتكم سيدي الوزير، ولكن ما الذي حصل منذ ذلك الحين إلى الآن؟ أعلمكم سيدي الوزير أنه لم يحصل شيء، ما حصل أنه تم طرد هؤلاء العمال بتعلة انتهاء عقودهم في نهاية سبتمبر والسيد المدير العام للمعهد ما الذي قام به؟ أرسل مراسلة إلى الحكومة بتاريخ 1 أكتوبر عنوانها "الترخيص في تسوية الوضعية بانتدابهم كأعوان وقتيين بالمعهد الوطني للإحصاء" هذا العنوان ويمكن لي أن أمدكم بنسخة من هذه المراسلة ليس هذا هو المطلوب سيدي الوزير، المطلوب هو إدماج هؤلاء العمال وكما قلت في البداية، يكفي مراسلة من سيادتكم لكي تتم تسوية هذه الوضعية وبشكل نهائي وإنقاذ هؤلاء من البطالة.

النقطة الثانية التي أعتبرها أهم سيدي الوزير، أنا قد ذكرت سابقا من هذا المنبر أمام سيادتكم أن هنالك مأساة يعيشها الشعب التونسي عنوانها "رخص الماء والكهرباء" أريد هذا اليوم أن أقدم لكم تشخيصا لهذا الواقع الذي لا علاقة له باعتباره مرتبط بالتخطيط بين كل القوانين والتشريعات التي سأستعرضها كلها وبين الواقع الذي يعيشه شعبنا الكريم، عندما تصبح القوانين معطل للتنمية - أقول جيدا - القوانين تصبح عوائق أمام التنمية لماذا؟ لأننا نتعامل مع هذه القوانين بطريقة مكلسة فهي ليست قرانا منزلا، الإدارة هي نفسها في أغلب الأحيان تجد نفسها مكبلة بهذه القوانين سيدي الوزير ولا تقوم بحل الوضعيات التي لم يعد الواقع يتطابق فيها مع ما هو نظري وما هو مجرد، هل تعلم سيدي الوزير أنه لا يوجد لا في تشريع ولا في الترتيب الجاري بالعمل ما يفيد فيه وجود تنظيم لرخص الربط بالشبكات العمومية، ذكر هذه الرخص على مستوى الأمر عدد 805 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 المتعلق بضبط تعريفة معاليم المرخص للجماعات المحلية فقط في استخلاصها فقد أوردها بالنقطة 7 من الجزء الثاني لضبط التعريفة هذا المكان الوحيد الذي تجد فيه الحديث عن الرخص لا يوجد قانون منظم.

المنشور سيدي الوزير لوزير الداخلية عدد 13 بتاريخ 11 فيفري 2004، منع ربط البناءات بشبكات الكهرباء والغاز والماء الصالح للشراب والتطهير إلا بعد الاستظهار برخص البناء هذا من 2004 وذلك في إطار العمل على إحكام السيطرة على ظاهرة البناء الفوضوي، النية حسنة ومن ثمة فإن الهياكل المعنية في التصرف في مختلف الشبكات فرضت تقديم رخص البناء ضمن ملف طلب الربط بالشبكات. أين يكمن المشكل؟ بتعميم مكتوب السيد وزير الداخلية هذا عدد 203965 بتاريخ 26 أفريل 2004 على البلديات، تم اعتماد إجراء جديد حيث أقر هذا المكتوب، هذا الإجراء الاستثنائي ونحن نريد إجراء كهذا الإجراء، أنه بالنسبة - أقرأ النص القانوني - للأشخاص الذين أقاموا بناءات قديمة دون الحصول على ترخيص في الغرض وذلك بمناطق سكنية أو قابلة للسكن طبقا لمثال التهيئة العمرانية، فإنه يمكن السماح لهم قصد الربط بمختلف هذه الشبكات بشرط أن تكون بناءاتهم قابلة للتسوية على أساس درس مطالب أصحابها حالة بحالة، هذا ما يخوله القانون وبعد معاينة ميدانية يتم القيام بها من طرف لجنة يقع تكوينها للغرض، هذا نص قانوني وبالتالي يمكن الاعتماد عليه اليوم إن كنا لا نريد توسعته أكثر في إعطاء الصلاحيات مثلا للجنة يترأسها المعتمد بإمكانها اتخاذ قرارات استثنائية في الوضعيات التي لا تتطابق مع القانون وهذا نص قانوني 2004 سأمدكم سيدي الوزير بنسخة من هذه النصوص.

وفي ظل عدم وجود أي سند قانوني أو ترتيبي آخر لتنظيم منح تراخيص الربط بمختلف الشبكات وجدت البلديات نفسها والكتاب العامين ملزمة بالمقتضيات الواردة بالمناشير وبالمكاتيب سالفة الذكر لأن الكاتب العام لا يمكنه أن يجتهد نحن نتفهم هذا، ولكن ماذا يوجد على أرض الواقع؟ أكبر عدد من هذه البنايات بدون رخص أين هي موجودة؟ خارج أمثلة التهيئة العمرانية وهذا يمثل مشكلا الآن لأن السيد الوزير اذ ألفت انتباهك إلى أن أمثلة التهيئة نجد أن مقترحات تعديلها يتم العمل عليها بمعطيات 2010 هناك البعض من أمثلة التهيئة سيدي الوزير بكل احترام تثير السخرية أي أنه حتى مناطق العمران التي تم القيام بها لم يتم ضمها أي يضيف معهد أو كذا إلى آخره.

يوجد العدد الأكبر من البنايات المقامة خارج أمثلة التهيئة العمرانية وتعتبر هذه الوضعية غير قابلة للتسوية، حيث إنها تخضع لأحكام القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية والذي نص في فصله 2: "لا يمكن استعمال الأراضي الفلاحية كما هي معرفة بالفصل الأول من هذا القانون إلا لأغراض فلاحية" وهذا نعرفه، هذا القانون، لكن ما الواقع؟ هذا ما أقوله سيدي الوزير، الواقع شيء والقوانين شيء آخر، هل سمعتم بشخص تم هدم منزله؟ لم نر هذا حتى قرارات الهدم نحن نعلم كيف يتم القيام بها. إذن ما الحل؟ "لا يمكن استعمال الأراضي الفلاحية كما هي معرفة" كما نص في فصله 10: "يخضع بناء المساكن الشخصية والعائلية أو مساكن العملة في المستغلات الفلاحية للترخيص من رئيس البلدية" يتحصل على ترخيص، ولكن الآن لا توجد بلدية، هل الكاتب العام مخول لذلك؟

ونص الفصل الثاني من قرار وزير الفلاحة والتجهيز والإسكان المؤرخ في 31 أكتوبر 1995 المتعلق بضبط المساحات الدنيا للمستغلات الفلاحية وللمساحات القصوى للبنايات، يشترط للترخيص في البناء بالمستغلة الفلاحية أن لا تقل مساحتها عن الهكتار الواحد" والله هذا أمر يبعث على الضحك عندما نرى الواقع السيد الوزير هل هناك أراضي فلاحية في أكثر من مكان مساحتها هكتار، أين سيبني؟ لا يوجد سيدي الوزير أنا أسكن في منطقة لا يتم الاحتساب فيها بالهكتار أصلا لا يتم البيع بالهكتار يتم البيع بالمتر مربع لا تجد أرض بالهكتارات هذه منطقة كاملة فما بالك بمناطق العمران في المدن الكبرى إلى آخره، هل ستجد فيها الأراضي بالهكتارات وهل سيتم توسعتها بالهكتارات؟ هل ستقول له يمكنك البناء لأن الأرض الفلاحية؟ وحيث أن مجمل البنايات مقامة بمساحات صغيرة وغالبا ما تكون على الشياع وفي حالات أخرى مقامة بعقارات فلاحية سقوية لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية، فإنه لا تتوفر الشروط الكفيلة بتسوية وضعيتها طبقا للإجراءات المعمول بها.

الواقع لا يتماشى مع القانون، لن نجد الشروط التي وضعناها في القانون، القانون ليس مقدسا لذلك قلت في بداية مداخلتي سيدي الوزير الفاضل إن القوانين سببا في تعطيل التنمية وتغلق الأبواب أمام الاستثمار، سأتحدث الآن ليس عن مسألة الأراضي الفلاحية فقط ثانيا هو يبحث عن هكتار في منطقة عمرانية لدينا آلاف الهكتارات من الأراضي البور فلنقم بالفلاحة في هذه الهكتارات فمئات الآلاف من الهكتارات أراضي بور وعندما تقوم بتوسعة البناءات ألا يدخل هذا في التنمية؟ هل أن هذه العقدة عقدة الأراضي الفلاحية عندما يجب توسعة المنطقة العمرانية سنبقى متمسكين بهذا "أراضي فلاحية" يمكنك بعث الفلاحة فالأراضي موجودة يمكنك أن تستثمر فيها.

ونص الفصل الثاني من قرار وزير الفلاحة والتجهيز والإسكان على هذا الشرط، حيث أن مجمل البنايات المقامة بمساحات صغيرة وغالبا ما تكون على الشياع وفي حالات أخرى مقامة بعقارات فلاحية سقوية عليها لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية، فإنه لا تتوفر الشروط الكفيلة بتسوية هذه الوضعيات. هذا هو الواقع يجب أن تتأقلم القوانين مع هذا الواقع، أو على الأقل سيدي الوزير وقد ذكرت لك هذا في المرة الفارطة مع كل الاحترام لك، الوزير ليس مديرا يمكنك أن تتخذ قرارات استثنائية، الوزراء ورئاسة الحكومة، في تسوية هذه الوضعيات وأنا سأقدم تصوري سيدي الوزير للحلول التي أقترحها، سأحاول أن أكون إيجابيا أنا الآن بصدد تشخيص الواقع، غير معقول علينا أن نجد حلا.

السيد الوزير، أنا شخصيا عندما أستيقظ صباحا ولا أجد الماء في الحنفية يجن جنوني، فما بالك بمواطنين ليس لديهم الماء منذ عشرين سنة، أبناؤه تزوجوا وهو بدون ماء وتجد جيرانه المحيطين به يتوفر لديهم الماء، ما العمل إذن؟ لابد من قرار استثنائي هل سنبقى محنطين في هذه القوانين ونقول إن القوانين تفرض علينا.

الفصل 75 جديد من مجلة التهيئة الترابية والتعمير يحجر تغيير المحلات السكنية لأي نشاط آخر وهذا مشكل آخر، أنت لم تقم ببعث منطقة تجارية لأبعث فيها مشروعي التجاري لذلك قمت بفتح محل لبيع المواد الغذائية وقد عمد الكثير من أصحاب البنايات إلى استغلال أجزاء من محلاتهم السكنية أو كلها لممارسة أنشطة مختلفة، فقد غير نشاط مسكنه فيتم التحجير عليه، هناك عقوبات لأنه غير نوع النشاط، لديه محل وهناك لا توجد منطقة تجارية ليعمل بها أو سوق فعليه أن يحافظ فيه على الصبغة التجارية إلى آخره.

عمل اللجنة المعنية بالنظر في المطالب الخاصة بطلب الحصول على الرخص لربط المحلات المبنية بدون رخصة بالشبكات وتقتضي موافقة الولاية طبقا لمقتضيات المنشور عدد 19 لذلك يقولون ننتظر موافقة الولاية، حتى هذا تعطيل سيدي الوزير، وقد عاينا أكثر من وضعية ووجدنا أن الرد دائما يكون بالمنع يقال القانون يمنع ذلك وبالرغم من كل ما تقدم فإن البناء الفوضوي تواصلت، تم سن القانون لمنع البناء الفوضوي، ولكننا أصبحنا نشارك في الفوضى بالقانون.

إن توجه الاستثمار الفردي نحو المناطق الساحلية، في المناطق الساحلية هناك توجه نحو النشاط الفردي، يفتح كشك، يفتح مستودع أو كذا، علينا تسهيل النشاط لأننا نريد الاستثمار نريد أن يعمل الشباب، أين سيعمل الشباب؟ يقول لك لدي مأوى في منزلي أريد أن يصبح دكانا إذن ماذا سنفعل؟ ينص القانون "إن توجيه الاستثمار الفردي نحو المناطق الصناعية في الخدمات وخاصة في مجال السكن المخصص للكراء ووضعيات الإقامة أو الترفيه، قد فاقت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ يوسف، أكمل الفكرة فقط السيد يوسف من فضلك هناك زملاء ينتظرون التدخل، تفضل أكمل فكرتك.

السيد يوسف الطرشون

لذلك فإن الاستثمار سيدي الوزير موجود في الساحل، هؤلاء الناس مضطرة إلى تحويل مساكنهم إلى صبغة تجارية، اتركه يستثمر، لماذا أقوم أنا بمنعه أي لا نمنح مواطن رخصة الماء والكهرباء لأن المحل له صبغة تجارية، الإجراءات المعمول بها حاليا تستثني من إمكانية الحصول على ترخيص بالنسبة: المحلات التجارية والصناعية والحرفية. نحن نقوم بتعطيل الاستثمار. أنا أعلم بأنه علينا تنظيم العمران إلى آخره، ولكن هناك مسألة أخرى أكثر أهمية وهي التنمية ليتمكن الناس من تأمين احتياجاتهم، ننص على البناءات المقامة خارج أمثلة التهيئة العمرانية. إذن عليك بمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية الموجودة لدينا أولا، يتم بعث مثال تهيئة عمرانية لتخنق به المواطن وتقول لي لماذا خرجت عن هذا المثال، من المسؤول هنا؟ الدولة، نحن مسؤولين على اجبار الناس على...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد يوسف الطرشون، هذه الفكرة الأخيرة من فضلك السيد يوسف حتى لا نطيل على الزملاء من فضلك.

السيد يوسف الطرشون

بالنسبة إلى البنايات العمودية حيث تم اعتبار البناية المتكونة من طابق أرضي ومن بناية عمودية مثلها مثل العمارة وهذا يعد خطأ أصبح بناء طابقين عمارة.

أنا أقترح سيدي الوزير وسأسلمك هذه الوثيقة التي تتضمن مقترحاتي كحل: ضبط أجل لمنح هذه التراخيص الاستثنائية يتم خلاله تسوية وضعية البنايات القائمة والمكتملة البناء من حيث الربط بالشبكات مع اعتبار الشروط التالية:

الشرط الأول هو إمكانية الترخيص بصفة استثنائية في ربط البناية المقامة بدون ترخيص في هذا الأجل على أن تكون مكتملة وصالحة للاستغلال سواء للسكن أو لنشاط آخر.

ألا تكون البناية موجودة بالملك العمومي كليا أو جزئيا وأن لا تكون بمساحات الارتفاق،

ألا تكون البناية أو النشاط المعدل له مصدر إزعاج للغير،

ألا تكون البناية بمنطقة غير قابلة للتهيئة كسفوح الجبال والمنحدرات الخطرة والمناطق المنخفضة وغير ذلك من المناطق التي يصعب تهيئتها واستغلالها،

أن تكون البناية قريبة من الشبكات العمومية ولا يتسبب ربطها بها إجهادا لتلك الشبكات،

أن لا تكون البناية موضوع قرار هدم مبرمج للتنفيذ،

إمكانية ربط البنايات الكائنة خارج أمثلة التهيئة العمرانية - هذا مهم جدا - في حالة كانت متاخمة للمناطق المشمولة بأمثلة التهيئة

أو التي هي موضوع مقترحات للتوسعة ضمن دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، مع الأخذ في الاعتبار لرأي المصالح المعنية،

إمكانية ربط البنايات الكائنة خارج أمثلة التهيئة العمرانية في حال كانت داخل تجمعات سكنية قديمة، قرى كاملة خارج مثال التهيئة سيدي الوزير.

أخيرا، أن يتم توظيف المعاليم المستوجبة والتي يتعين أن لا تقل عن معاليم رخص البناء وشكرا على رحابة صدرك سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتم، أربع دقائق. تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والوفد المرافق له وبكافة الحاضرين،

عودة ميمونة لكافة الزملاء إلى رحاب المجلس تحت قبة البرلمان في هذه الدورة الجديدة التي ندخلها دون تقييم دقيق لما سبق ولا رؤية واضحة لما سيأتي.

اسمحوا لي أن أبدأ بتحية إكبار لصمود الشعب الفلسطيني الأبي لأنه في مثل هذا اليوم كسر صورة الجيش الذي لا يقهر بطوفان الأقصى صحيح أن التضحيات كانت كبيرة، ولكنها قلبت موازين القوى وغيرت نظرة العالم للقضية الفلسطينية وكشفت وجوه العملاء ووحشية المستعمر وزيف الموازين الدولية.

أيضا تحية إكبار أيضا لقافلة الصمود ولأسطول الحرية ولمناصري فك الحصار على غزة ويكفينا فخرا أن بلادنا كانت مركزا في هذا الحراك وأن زميلنا النائب محمد علي كان ممن تجاوز حدود الكلام إلى رحاب الفعل فالمجد لهم والنصر لشعبنا الأبي.

أعود إلى موضوع الجلسة وإلى مشروع القانون سيدي الوزير، نحن ندعم منحى الترخيص للحكومة في هذا الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لفترة 25-27 أولا لأسباب موضوعية لأننا نؤمن أن الاستثمار في القطاع الفلاحي هو الاستثمار الأولى بالعناية لأنه الاستثمار في المستقبل ولا بد من التعويل على ممولين مختصين يؤمنون بهذا التصور ويؤمنونه وثانيا لأسباب ذاتية لأن الدائرة التي أمثلها فيها ثلاث معتمديات أولاد الشامخ وشربان وهبيرة بالإضافة إلى معتمديتي السواسي، بومرداس معنية بمشروع التنمية الفلاحية المندمجة المعطل منذ سنوات في انتظار التمويل ولذلك نرى أن هذا الصندوق هو الملاذ الآمن لتحقيق مشروع الجهة وخاصة هذه المعتمديات المهمشة ونرجو منكم السيد الوزير أن تمدنا بمآل هذا المشروع في ظل التصور التنموي الجديد وهل وصلكم طلب التمويل محينا؟

سادتي الكرام، دورة جديدة ندخلها بعد صيف ساخن في دائرتنا بسبب الأوضاع البيئية ومشاكل الطرقات والربط بشبكات الكهرباء والماء، دورة الجديدة ندخلها بعد عودة مدرسية صعبة الأسبوع الثالث على التوالي وأبناؤنا في بوسليم والمحارزة وأولاد أحمد وأولاد الحناشي والمزاهدة والشحبنة وغيرها من المناطق، يعانون جراء غياب النقل المدرسي وحالة المؤسسات التربوية والمطاعم والمبيتات رغم المجهودات المبذولة من المندوبية.

الأسبوع الثالث على التوالي وأهالينا في المعتمديات المهمشة يعانون جراء غياب النقل المنتظم وغير المنتظم، معزولون في عمق الولاية إقليم الجم مثلا من شركة النقل بالساحل بإداري وحيد وفني وحيد ودون سيارة صالحة للجولان وبنقص فادح في الحافلات وصل إلى حدود 12 تقريبا في إقليم يغطي ست معتمديات ريفية.

السنة الثالثة على التوالي والمسالك المعبدة غير السالكة على حالها أولاد علي بن نصر والجرف والبقور والشحيمات والعجيلات والدبشة ناهيك عن المسالك الريفية غير المعبدة والتي لا تحصى ولا تعد.

نأمل أن تكون هذه الدورة دورة إنقاذ بعد وقفة تأمل وتقييم من كل الأطراف من أجل مزيد من التخطيط لرسم خارطة طريق تصل بشعبنا إلى تحقيق ما يصبو إليه بل ما نصبو إليه جميعا، حكومة وبرلمانا.

نكرر مرة أخرى أن الثورة التشريعية في نظرنا لا تكون بتعدد القوانين، بل في تغيير آليات التشريع بمزيد من الشراكة والحوار وبمراجعة الأولويات والقوانين وتفعيلها ضمن منظومة متناغمة ناجزة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن حسين غير منتم، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية تحية إلى كل الصامدين ضد هذا النظام العالمي الذي تجرد من كل القيم الإنسانية وتحول إلى نظام وحشي يساند ويسلح قتلة الأطفال والنساء والشيوخ ويبرر قصف المستشفيات ويمنع دفن جثث الموتى ويشرع لاحتلال بلد وتهجير شعبه، بل ويجرم المقاومة ويطالب من يقاوم لاسترجاع وطنه بتسليم سلاحه لمن افتك منه أرضه وهتك عرضه وهجر شعبه.

السيد الوزير، مرحبا بكم مجددا وبمرافقيكم،

في علاقة بالقانون المعروض أمامنا اليوم كنت صوتت لصالحه في لجنة المالية كما سأصوت بنعم في هذه الجلسة العامة لأني وبكل بساطة أعتقد أن تونس مطمورة روما وقرطاج التي حكمت نصف العالم لم تعتمد على السياحة ولم تدعم السياحة لكن عولت على الفلاحة وأحسنت تثمين المنتوجات التي كانت تنتجها قرطاج في ذلك الوقت ونجحت في تسويق ما تنتجه قرطاج وسوقته في كل بلدان البحر الأبيض المتوسط فما أحوجنا، خاصة ونحن مقبلون على مخطط جديد، أن نعلن لما لا سنة تنموية خاصة بقطاع الفلاحة وهذا هو الحل.

سيدي الوزير، في الشأن الجهوي، المعتمديات الثلاث التي أمثلها، معتمديات البرادعة ورجيش وقصور الساف تعرضوا لمظلمة كبيرة نرجو ونعول عليكم لرفع هذه المظلمة سيدي الكريم في علاقة

بمشاريع التنمية المندمجة التي حين تمت برمجتها سيدي الوزير في ولاية المهدية كل معتمدية كان نصيبها عشرة مليارات للأسف الشديد وقتها لم يتم الإعلان على إحداث معتمدية رجيش ومعتمدية البرادعة والشيء الذي لاحظناه اليوم " comme constat " أن معتمدية البرادعة حين قارناها بمعتمديات أخرى تحصلت على نصيب قليل جدا يعني معتمدية جديدة محدثة عوض أن نركز عليها وندعمها تنمويا نوغل في معاقبتها.

لا محالة العملية غير مقصودة لكن نرجو أن تتم مراجعة ذلك ومعتمدية قصور الساف نفس الشيء كانت البرادعة تتبعها ومنطقة الغضابنة التي تتبع منطقة الشابة حاليا كانت تتبعها، إذا قصور الساف والبرادعة وأيضا رجيش التي كانت تابعة للمهدية لم يتم الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية إحداث هذه المعتمديات الثلاث فالرجاء سيدي الوزير في إطار العدالة التنموية التي نتحدث عنها وفي إطار أن يأخذ كل ذي حق حقه أن يقع إنصاف هذه المعتمديات الثلاث في علاقة ببقايا الاعتمادات أو بالاعتمادات المبرمجة في التنمية المندمجة واعطاؤها حقها.

سيدي الوزير ولمن لا يعرف المعتمديات التي أتحدث عنها فحين نتحدث عن منطقة الحسينات اليوم أو الرشارشة أو العالية أو البرادعة وأولاد مامة وأولاد سيدي عساكر وأولاد صالح والمناقع وسلقطة والدويرة والحاجب والرجيش فهي مناطق ذات طابع ريفي وأقصى طموحات سكانها اليوم رخصة الماء والكهرباء وتوفير وسائل النقل للعمل أو الدراسة، يعني نحن في حاجة لهذه الاعتمادات يا سيدي الوزير في أقرب وقت على الأقل لفك العزلة عن هذه المناطق ولتعبيد القليل من الطرقات ونرجع حق الناس. مع الشكر سيدي الكريم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد محمد لدينا قائمة إضافية تتضمن السيد بلال ابن المشري، عصام البحري، السيد يسري البواب، السيد مختار عبد المولى، أمين المباركي، حاتم الهواوي، ألفة مرواني، وشكري والكلمة للسيد بلال ابن المشري غير منتم، له خمس دقائق. تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

في ذكرى 7 أكتوبر تحية للمقاومة في غزة وتحية إلى أبطالنا في أسطول الصمود الذين حاولوا كسر الحصار عن غزة وزميلنا النائب محمد علي رئيس لجنة الحقوق والحريات وكل الأصدقاء في أسطول الصمود وائل وغسان ومازن عبد اللاوي ومهاب السنوسي وأيضا التونسي الوحيد في أسطول الحرية المنطلق حاليا نحو غزة علي كنيس، كل الدعم لهؤلاء في محاولة كسر الحصار والمجد للمقاومة ونذكر وأن المجلس لم يقم بدوره، إذ كان من الأجدر أن تعقد جلسة طارئة لكن رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس مسؤولون بدرجة أولى ويتداولون في نقاشات أقل ما يقال عنها أنها ليست أولى من زميلنا وأولى من زملائنا في أسطول الصمود وأولى من أن نتحدث بكل وضوح عن العدوان الصهيوني على تونس في سيدي بوسعيد دون إخفاء الحقائق، ما هي الجهود الدبلوماسية التي قدمها المجلس أو وزارة الخارجية في هذا العدوان إضافة للعدوان وقرصنة أسطول الصمود في المياه الدولية.

في خصوص الاكتتاب في هذا الصندوق مهم جدا أن نتحدث خاصة في المشاريع التي يمولها على مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة نرى أن الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية بوزارة الفلاحة تتحدث على أن 90% منجز، أنا شخصيا وكرئيس للجنة الفلاحة تابعت ولم أجد أي منجز وليس 90% ونسمي المشاريع تباعا نبدأ بولاية المهدية، مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالسواسي، شربان أولاد الشامخ وهبيرة لليوم منذ سنوات طويلة متوقف ولم يتقدم قيد أنملة ولا يوجد طلب عروض، نفس الشيء في القصرين، المشروع له عشر سنوات مدة كافية أن يولد طفل صغير ويكبر ويدرس المرحلة الابتدائية ويتحول للإعدادي والمشروع لم يتقدم قيد أنملة.

أيضا طلبنا ضمن مخططات التنمية بمصادقة كل المجالس المحلية على مشروع تنمية فلاحية مندمجة بكل من ولايات من معتمديات ملولش سيدي علوان الشابة والبرادعة من ولاية المهدية ونود أن تنطلق الدراسات منذ الآن حتى نستفيد من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

حجم مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وحسب إحصائيات الدولة من أكثر المشاريع الناجحة التي من المفترض أن نراهن عليها ونتقدم بها لأنها أكثر المشاريع التي تقدمت بالجهات، لذلك هذا هو الطلب الجديد للأربع معتمديات التي ذكرتها لك في ولاية المهدية ولكن حقيقة هذه الإحصائيات غير صحيحة لا توجد 90% اطلعنا على المشاريع لا جلسات اكتملت ولا طلب عروض تقدم ولم تحصل مناقشات مع "les bailleurs de fonds" ولا غير ذلك إذن نكتتب في صندوق دولي ولا نستفيد منه بسبب تقصير كبير جدا لدى بعض الإدارات.

أيضا السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، أردت أن أذكرك أنه في آخر لقاء ذكرت لك شيئين هما تصنيف المعتمديات ملولش، سيدي علوان، كمناطق تنمية جهوية ذات أولوية والطريق رقم 861 الطريق الجهوية بولاية المهدية، طريق الموت الرابط بين ملولش وقصور الساف عبر أولاد عبد الله أولاد جاب والرشارشة والبرادعة.

بعد تلك الجلسة أو ربما في وقتها لم يعجبك كلامي وبعد ثلاثة أيام حين عدت وجدت أن أحد جيراني توفي في ذلك الطريق في حادث مرور يمكنك من هنا أن تتفهم الغضب الذي نتحدث به ربما هذا لا يعنيك شيئا ولكن هذه الأمور أعرفها جيدا ونعيشها كل يوم.

الدراسات موجودة عندك السيد الوزير، لماذا لم تتمكنوا إلى الآن من التمويل وكل شيء جاهز في هذا المشروع وهو طريق ذات أولوية وحتى في النطاق الجهوي وضعناه على سلم الأولويات، نريد أن نعرف لماذا لا يوجد تمويل إلى اليوم والحال أن الناس تموت كل يوم وتأخذون هذه المسائل في معظم الإدارات باستهتار. هل أن حياة الناس والمواطنين لا تعني شيئا لهذه الدرجة؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد بلال، السيد عصام بعد إذنك نعطي الكلمة للسيدة ألفة ثم أنت، النائبة المحترمة السيدة ألفة المرواني غير منتمية، أربع دقائق. تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ" صدق الله العظيم.

ونحن سيدي الوزير ماذا غيرنا أو ماذا تغير فينا؟ نفس التمشي، نفس التفكير ونفس الطريقة التعاطي مع المشاكل والأزمات وبالطبع نفس الحلول المقترحة.

اليوم ونحن ننظر في مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لفترة 25-27 يجب أن نطرح مجموعة كبيرة من الأسئلة حتى نعرف أين نتجه؟ ما يجب أن نفعل وهل أن هذه الحلول هي التي ستضمن لنا الرخاء والاستقرار والطمأنينة والأمان؟

أول الأسئلة سيدي الوزير، هل غيرنا سياستنا الفلاحية وهل خرجنا من الفكر الإقطاعي الذي يزيد في الثروة لأصحاب الثروة ويوزع الفقر والبؤس والمعاناة على الفلاحين الصغار؟ هل بإمكان سياستنا الفلاحية أن تحقق الأمن الغذائي وتضمن استقرار المجتمعات المحلية واستقلاليتها؟ أو أنها لا تعمل إلا على تحقيق الربح السريع وتحويل العمل الزراعي إلى مخازن تبريد للتخزين وتضخيم هوامش الأرباح؟ هل نتحكم في مسالك التوزيع ونوظفها لخدمة مصالح الدولة وليس لفئة صغيرة من وكلاء السوق و"القشارة"؟ هل وفرنا لصغار الفلاحين ما يسمى بالتمويل المناخي الذي يخفف عنهم مخاطر التقلبات المناخية وارتفاع درجات الحرارة والآفات؟ هل لنا إحصائية زراعية ثابتة وصحيحة يمكن أن نستفيد منها حتى نصيغ سياسة زراعية فعالة ومستدامة تعزز الإنتاج المحلي وتحمي الموارد الطبيعية وتركز على إدماج البعد الاجتماعي والاقتصادي؟

الزراعة في بلادنا سيدي الوزير، تمثل خمس العمالة الوطنية وتساهم في 1 من 10 في الناتج المحلي الإجمالي ورغم ذلك ما زالت التنمية الزراعية تعاني من الإهمال والتهميش في برامج الحكومة وأولوياتها.

ما هي برامج الدعم المقدمة لصغار الفلاحين؟ هل تمكنا من حمايتهم من الفلاحين الكبار واستيلائهم على البذور والشتلات والأعلاف، حتى الماء "رحمة ربي"؟ هل تمكنا من حمايتهم من القشارة" والوسطاء الذين يشترون منهم الكلغ الواحد من الطماطم بـ 300 مي والكلغ الواحد من التمر بدينارين ويصل للمواطن بأضعاف مضاعفة؟

هل تمكنا من حمايتهم من المنتجات الزراعية المستوردة لأن لنا اتفاقيات تبادل تجاري طبعا بشروط هشة وضعيفة؟ بالطبع هذا يولد عجز القدرة المالية والمكانة الاجتماعية للمهن الزراعية، لهذا السيد الوزير يتراجعون عن الفلاحة ويبحثون عن مغادرة البلاد عبر الهجرة غير الشرعية.

اليوم يجب أن نغير كل هذه البرامج والسياسات قبل أن نغرق أكثر في الديون والقروض، حقيقة يجب التفكير جديا في البحث عن أنماط إنتاجية جديدة ومتميزة في تعزيز الشراكات حول سلسلة القيمة والتمويل الريفي ومناقشة فرص التعاون بين جميع الأطراف المعنية سواء كانت حكومات أو منظمات دولية أو مجتمع مدني أو قطاع خاص. اليوم نتمنى أن نكون ما زلنا قادرين أن نغير ونتغير. مع الشكر السيد رئيس الجلسة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق. تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

عودة برلمانية موفقة لجميع الزميلات والزملاء النواب،

ندخل هذه الدورة بأمل جديد خاصة بعد التدخل المباشر من السيد رئيس الجمهورية في ملف الولاية الصامدة على جرائم الدولة لمدة أربعين سنة، هذا التدخل ليس في ملف إداري أو في ملف تم التلاعب سياسيا لسنوات بل كانت رسالة سيادية لرفع جريمة على ولاية الصمود، ولاية قابس، رسالة أن صحة المواطنين ليست محل تفاوض مع اللوبيات الفاسدة في مفاصل الدولة، لم يسمعنا أحد طيلة المداخلات مع الحكومة ومع السادة الوزراء، لم يقدروا حجم الكارثة إلا بعد اختناق تلاميذ إعدادية شط السلام ومناطق الطوق، شط السلام بوشمة، غنوش هذه الجريمة لمدة أربعين سنة.

ومن هذا المنبر ندعو الحكومة إلى التفاعل الفوري مع توصيات السيد رئيس الجمهورية والعمل الفعلي والقرار الفعلي والجرأة ومحاربة اللوبيات الفاسدة والمحاسبة وفتح ملف الفساد البيئي بولاية قابس وتواجه لوبيات المصالح لأنها اللوبيات التي تشتري الذمم وتبحث عن الخونة والعملاء في مفاصل الدولة لطمس هذه الحقائق.

نريد قرارات ونرجو من الحكومة الاستمرار والمتابعة وتنفيذ تدخل السيد رئيس الجمهورية في ولاية إلى الآن تستمر فيها الجريمة الإنسانية.

اليوم حتى بعد تدخل رئيس الجمهورية تم الاستمرار بضرب مناطق الطوق بغاز الأمونياك لماذا؟ هل تريديون إيصال الرسالة أننا نحن أقوى من الدولة؟ لكن تدخلت السلطة الجهوية في هذا الأمر، ما يحدث اليوم هو تبييض للفساد والجريمة وليس تدخلا حكوميا ونريد قرارا حكوميا وليس ما يحدث الآن من تبييض وتنظيف فحتى اللجنة المركزية برئاسة وزارة الصحة وجهات أخرى أمرت بإغلاق المعامل الملوثة حتى لا تعاين الوضع والواقع والجريمة الرئيسية في ولاية قابس.

اليوم أريد أن أوجه رسالة كذلك إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزارة الطاقة والمناجم عن طريق السيد الوزير كعضو حكومة التنكيل بالعمال في المنطقة الصناعية في ولاية قابس، دول تساند شركاتها لكن الدولة لا تقف أمام العمال باسم قانون الشغل والقطع مع المناولة والتشغيل الهش، عمال "OMV" وعمال شركة الصيانة الصناعية، عمال المجمع الكيميائي، هؤلاء العمال تم التنكيل بهم لضرب السيادة الوطنية، يقولون أنتم تقدمون قانون للعمال باسم الدولة الاجتماعية وها نحن نضرب العمال في العمق ويتم طردهم رغم عملهم طيلة 7 و10 و15 عاما في المنطقة الصناعية أين الدولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة سيد عصام تفضل.

السيد عصام البحري جابري

عمال "OMV" وشركة الصيانة وعمال المجمع الكيمائي كل عمال المنطقة الصناعية يتم التنكيل بهم أشد التنكيل باسم قانون

الدولة، أين الدولة؟ شركات ما يسمى بالدولة الصديقة وأنا لا أعترف بأي دولة صديقة وشقيقة ما لم تحترم الدولة التونسية ومواطنيها، إذا كانت الدول قد ساندت شركاتها فيجب على الدولة أن تدعم العمال فهناك من أخذ قروضا بنكية وهناك حالات اجتماعية صعبة جدا ويكفي من التقارير المغلوطة هم يعملون منذ سبع عشر سنوات وهم في سجن الآن.

سيدي الوزير، نتمنى أن يقع التدخل وانصاف العمال وحل الملفات والسيدة وزيرة الطاقة والمناجم والسيد وزير الشؤون الاجتماعية على علم بهذه الملفات وكيف تم الالتفاف على القانون فالرجاء حل هذا الملف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد مختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أستهل المداخلة بالترحيب بالزملاء النواب الجدد وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهامهم الجديدة.

أيضا أشكر الله على سلامة الزميل محمد علي وكل من شارك في أسطول الصمود وأتمنى أن يعودوا إلى أرض الوطن سالمين.

مرحبا بك سيدي الوزير،

ونحن نناقش مشروع قانون متعلق بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد صندوق الدولة للتنمية الزراعية للفترة 25-27 بمبلغ 1.25 مليون دينار بما يعادل 4 مليارات تونسية ورغم المبلغ الزهيد هذا أعتقد أن أهميته كبيرة على الفلاح وبالأخص حين تتجه هذه القروض وهذه الهبات للأمن الغذائي التونسي وبطبيعة الحال هذا إذا أحسنا توظيف الهبات والقروض بطريقة مغايرة للطرق التقليدية القديمة التي أضفت عليها البيروقراطية الإدارية والشروط المجحفة.

ورغم مقومات النجاح خاصة في تطاوين أعطيك مثالا سيدي الوزير البرنامج التنموي الخصوصي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة المعتمديات ذات الأولوية، فشل هذا البرنامج في عدة معتمديات ليس فقط في معتمديات رمادة وذهيبة بدعوى أننا وافقنا ولم تستجب لتسوية وضعية ملفك أو بدعوى أن لك شهادة في اختصاص معين تلقيتها من مركز تكوين خاص، لم هذه التعقيدات؟ ألم يبرمج هذا لمعتمديات ذات أولوية وهي معتمديات ريفية وفيها نسبة كبيرة من الفقر لم يتم تعقيد الأمور على هؤلاء الناس ونحن نعرف أن مستواهم الدراسي ضعيف أعطيك مثالا في ذهيبة هناك العديد من السكان في مناطق ريفية تقريبا تتنقل 100 و130 كم لقضاء شؤونها أو تقديم ملف أو تسوية وضعيتها يعني بهذه الإجراءات ما زلنا نطبق قوانين الثمانينات على أناس عزل ونقول بأنهم ذوي أولوية.

السيد الوزير، لماذا لا تراعون خصوصية هذه المناطق وتسهلون لهم أمورهم؟ أنا لا أخاطبك لأن هذا الخطاب موجه إلى كل الوزارات وأنت لست رئيس حكومة، ولكن في علاقة بهذه المسائل وفي علاقة حتى بالقروض الواردة لأنكم أنتم وزارة التخطيط تخططون لهذه المسائل قبل أن تصل للوزارات المعنية.

في الدورة النيابية الجديدة لا يمكن إلا أن أتمنى الخير للشعب التونسي إن شاء الله، ولكن عندي ما أقول للحكومة التي فشلت بصراحة في تطاوين فشلا ذريعا، فشلت في النقل الطرقي مثلا أحدثك عن تطاوين ورمادة وذهيبة فالتنقل مشكلة كبيرة وضخت اعتمادات لمطار رمادة منذ 2019 و2018 على ما أعتقد وأنت تعرف أكثر مني سيدي الوزير، ولكن لحد الآن لا يوجد شيء.

الصحة، مستشفى وحيد في جهة تعتبر ربع الجمهورية، خدماته لا ترتقي إلى مستشفى محلي يعني حين تستعصي علينا الحالات ننقلها إلى مستشفيات معتمدية بن قردان يعني مستشفى جهوي في ولاية كاملة ينقل الحالات إلى معتمدية.

الفلاحة سيدي الوزير وأنت تعرف توجه الدولة وخاصة السيد وزير الفلاحة السابق توجهه للتجارب في الزراعات الكبرى في القمح في تطاوين توجه وجرب وحصد بنفسه وإلى يوم الساعة لم نر شيئا كل سنة يقول توجهنا للزراعات الكبرى والنتيجة في ولاية كاملة 200 هكتار وأنت تعرف سيدي الوزير المقومات التي تزخر بها تطاوين من ماء ومن أرض خصبة أفضل من أرض جعل منها الآن الجزائريون ثروة زراعية وأنت تعرف أكيد الثروة الفلاحية التي حققتها الجزائر في علاقة بسيادتها الغذائية، ولكن الجزائر تستغل المياه المشتركة ونحن ما زلنا.

بالنسبة إلى الفلاحة سيدي الوزير لم نر أي تخطيط من وزارتكم يهم السيادة الغذائية ونحن نرى السيد الرئيس مع الدول العظمى كيف يستقبلهم بالندية ونحن نعرف ردة فعلهم التي تكون في بعض الأحيان على مستوى الغذاء، لابد من أن يكون هناك تخطيط فاعل حتى لا يجوع التونسيون غدا ونحن نعرف ما فعلوه بصدام حسين ومعمر القدافي وإذا لم يكن وراء السيد الرئيس رجال يخططون له فلن نتقدم السيد الوزير، يجب أن تتوجهوا نحو الزراعات الكبرى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد مختار عبد المولى

يجب أن تكون لنا سيادة غذائية وهذا من حقنا ويجب أن يكون لنا وزير تخطيط يؤتمن على السيادة الغذائية وفي مجلس نواب الشعب لن نمرر قروض الاستهلاك مجددا، مستحيل، لديك الماء والأرض يمكنك أن تخطط وتتوجه لأرضك وهذا من حقنا كتونسيين ولا أحد يمن علينا بشيء والوضع سيدي الوزير في تطاوين مهترئ وصعب جدا في علاقة بالمشاريع المعطلة وعلى مستوى البنية التحتية هناك مشروعان للتهيئة العمرانية منذ أربع سنوات وكلفتنا هذه التعطيلات أن نرفع الاعتمادات ثلاثة او أربعة أضعاف ألا يدفع هذا التونسيون؟

في علاقة بالمشاريع، المسلخ الإيطالي الموجود في معتمدية رمادة ضخت الوكالة الإيطالية الاعتمادات ولم نتمكن من استكماله وتوقف منذ خمس سنوات من المسؤول علي هذا سيدي الوزير إضافة إلى بعض المشاريع الأخرى مثل دار الثقافة التي مضى عليها سبع سنوات ورصدنا لها الاعتمادات التي سوف تتضاعف ثلاث مرات على الأقل والمنطقة السياحية فحتى السيد وزير السياحة حين جاء لم تصحبه السلط الجهوية الى المنطقة السياحية وقد وافقت عليها وزارة السياحة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل لا بأس.

السيد مختار عبد المولى

كيف يمكن أن ننهض بهذه المناطق دون عمل ونرى المال العام سائبا وهذه المشاريع تتكلف على المالية العمومية كل سنة، معبر الذهيبة له تسع سنوات وعاد مؤخرا ونتمنى ألا يتوقف مجددا إضافة إلى المشاكل الأخرى المتعلقة بالتشريع خاصة في القانون الذي شرعناه مؤخرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد مختار والمعذرة انتهى التوقيت بقيت أربع مداخلات السيد حاتم هواوي وأمين مباركي ويسري البواب وفيصل الصغير وفي الأخير السيد شكري بن البحري.

الكلمة للسيد محمد أمين مباركي تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في البداية أريد أن أتقدم بتحية لكل فرد من أفراد أسطول الصمود وعلى رأسهم زميلنا محمد علي في هذا اليوم التاريخي وأحيي كذلك السيد رئيس الجمهورية على الموقف المشرف.

سيدي الوزير، أنت وزير التخطيط والاقتصاد ألا تتحدث مع السيد وزير الفلاحة؟ سأعطيك مثالا سيدي الوزير أنتم تستوردون الموز من بالعملة الصعبة ونحن لدينا منتجاتنا من التفاح والتمر وغيرها من الثمار في البلاد، هذا تفاح سبيبة سيدي الوزير (أمسك السيد النائب بين يديه تفاحا) وأبلغكم تحية فلاحي ولاية القصرين وخاصة معتمدية سبيبة وأريد شخصيا أن أقدم تحية شكر وإجلال للفلاحين بمعتمدية سبيبة التي تمرض ولا تموت رغم المؤامرات ورغم المناطق السقوية المتلفة ورغم التنكيل بالفلاح ورغم انعدام الماء، ها هو انتاج سبيبة ومن المفروض أن يتم تصدير هذا التفاح للخارج لبيعه بالعملة الصعبة لا أن نستورد الموز بالعملة الصعبة.

الفلاحون في سبيبة وفي جدليان وفي العيون وفي فوسانة وغيرها من المناطق في ولاية القصرين، ليست لدينا مندوبية للفلاحة، السيد الوزير، منذ مدة والولاية دون مندوب فلاحة، توجه الوثائق إلى سيدي بوزيد الشقيقة للإمضاء وترجع إلى القصرين وكأن مشروع جنوب الولاية حلما ونحن الآن في الدورة الثالثة ولم يتحقق شيء ولن نتحدث عن مشروع شمال الولاية الذي ما زال تقريبا نوعا ما حبرا على ورق.

مشروع السد بجدليان ودوما في إطار وزارة الفلاحة ولدي مشكلة مع وزارة الفلاحة، هذه المشاريع منذ دخلت في 2023 ونحن نطالب بها، تم الاتفاق مع المقاول في خصوص السد وتم إمضاء الصفقة ورصدت الدولة الأموال والإدارة العميقة قالت لن يتم إنجاز سد جدليان وقدمت أربع مداخلات في هذا الشأن وأيضا في سد بوعجيلة الذي يربط ما بين ولاية القصرين وولاية سليانة وأيضا سد البرك في العيون أين كل هذا؟ وزارة الفلاحة صفر إنجازات.

سيدي الرئيس، حين تعين وزير ابن وزارة الفلاحة لا يمكنه العمل والطبيعي أن تحاسبه أين وصلت المشاريع؟ أين البناء والتشييد؟ حقيقة لم نر منه شيئا.

نحن مع المسار، ولكن الحكومة لم نر منها شيئا، نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب نعيد نفس المداخلات من 2023 إلى 2025 ونحن نتجه في ميزانية 2026 فماذا أنجزنا؟ لا شيء. أين الإنجازات؟ لا شيء، في العطلة البرلمانية لا يمكننا إدخال الفرحة على قلوب المواطنين الذين انتخبونا، انتخبنا الشعب حتى ننوبه وهو يسألنا دوما عن المشاريع التي تحدثنا عنها أين هي؟ وأين تدخلات الدولة؟ وهل تتحدثون مع السادة الوزراء؟ وهل يسمعكم السيد الرئيس؟ العلم عند الله.

في الحقيقة، أنا كشاب من شباب تونس كنت أظن أن المداخلة سيسمعونها من شباب تونس، شباب المستقبل، فلا أجد أذانا صاغية وكأني أمثل المعارضة هنا تحت قبة البرلمان، ألا تحاسبون المديرين العامين المحيطون بكم، تونس وما أدراك ما تونس والسيد رئيس الجمهورية يتحدث عن الإدارة العميقة وعن تعطيل المشاريع فهل لا تلتفتون وراءكم لتتأكدوا من معنا ومن ضدنا؟ من الذي يعطل ومن الذي يريد أن يتقدم بالبلاد؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أمين، أحيل الكلمة إلى الأستاذ يسري البواب عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق والمقعد عدد 10 تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بمرافقيك الكرام.

في هذا التاريخ لا يمكنني إلا أن أترحم على شهدائنا في غزة وتحية إجلال وإكبار إلى أهالينا مقاومة وشعبا.

السيد الوزير، أريد أن أسأل أولا عن محطة المعالجة، لقد تحول السيد رئيس الجمهورية مساء يوم 9 جويلية إلى ولاية المنستير بالتحديد إلى معتمدية قصيبة المديوني ومعتمدية لمطة بعد الكارثة البيئية التي وقعت وأعطى الإذن بإحداث محطة المعالجة للمياه المنزلية والصناعية في القطب بالمنستير، ولكن إلى حد اليوم لم نفهم أي شيء واتصلنا بالوزارة وقد تبين أنه التمويل موجود، ولكن لا نرى أي شيء.

السيد الوزير، هناك ملاحظة "les générations" التابعة لهذه المحطات تتطور ونأمل أن نتمكن من شراء أحدث المحطات وأيضا بالنسبة إلى أنبوب تصريف المياه الذي ينوون تحويله وسكبه في واد حمدون الذي لم يعد يتحمل ذلك ونتمنى أن يقع التخطيط والدراسة على أسس صحيحة وذكروا أنه إذا أرادوا تحويله إلى البحر فإن ذلك يتطلب أنبوب بطول 3 كلم ولذلك نحن ننبه مرة ثانية لكي لا نتعرض لما حدث سابقا فاليوم لم يعد هناك مجال لإعادة الأخطاء في خليج المنستير وتعلمون جيدا الحالة الكارثية التي وصل إليها.

اليوم أعود إلى مشروع القانون هذا ما أجمل هذا الكلام السيد الوزير "إبرام إطار إستراتيجي للتعاون مع الصندوق، برنامج الفرص الإستراتيجية، مساهمة هذه المشاريع في تحسين البنية الأساسية

ورفع العزلة عن المتساكنين وتزويدهم بالماء الصالح للشرب وإدماجهم في الدورة الاقتصادية عبر خلق مواطن ووو." منذ سنة 1980 ونحن نحصل على القروض واليوم حسب اعتقادي فإن قيمة القرض تبلغ 245 مليون دينار منها 15 مليون دينا هبات وقد أثار انتباهي اليوم تساؤلات الزملاء اليوم حول النتائج، لم نر أي آثار لذلك هناك نقطة استفهام سأعود عليها لاحقا، لماذا أقول كل هذا الكلام لأني لم أر أي مشروع في ولاية المنستير ، اليوم السيد الوزير، هل أن مسألة اضمحلال أكبر منتج للباكورات لا يثير قلقنا وسأعود إلى ما ذكره السيد أمين، لقد كانت المنستير أكبر منتج للباكورات مثل الفلفل والطماطم وكذلك الشأن بالنسبة للصيد البحري أليست هناك هشاشة في هذا الموضوع؟ هناك نقطة استفهام لذلك اليوم نحن لم نفهم أي شيء وأصبحنا ننادي بالتمييز الإيجابي بالمنستير ونطلب منكم زيارة ولاية المنستير، لماذا أصبحت المشاريع تحدث بطريقة سياسية؟ نطالب تخطيط محكم في هذا الشأن.

السيد الوزير، إن وزارتكم تمثل رئة البلاد فأنتم من تخلقون النفس، ولكن يجب عليكم أن تحافظوا عليه لأن هناك أشخاص يقومون بإضاعة هذا الأكسيجين في البلاد. فمثلا وزارة الفلاحة بالنسبة للحبوب فإن أول اجتماع متعلق بموسم الحصاد وتجميع وخزن الصابة تم يوم 26 أفريل أي بتأخير أربعة أشهر تقريبا وليس هناك تحضير بشري ولا لوجستي ولا مالي لإنجاح الموسم، النتائج المسجلة 11 مليون قنطار من الحبوب، ستة أشهر استهلاك قمح صلب، أسبوعين قمح لين وثلاثة أشهر شعير، دولة الجزائر في هذا التوقيت وفي نفس الظروف المناخية حققت الاكتفاء الذاتي كما ذكر السيد مختار.

أما بالنسبة إلى ديوان الزيت، فماذا خططت في شأنه وزارة الفلاحة؟ نحن نطلب منكم تخطيطا دقيقا من وزارتكم لأن الأمور تضيع وتتشعب، أين ديوان الزيت الذي كان في السابق يساعد الفلاح ويسانده؟ اليوم لا نجده، أين نخزن زيوتنا لقد أصبحنا وكأننا مجلس القروض وأنتم وزارة القروض تأتون بالأموال وهم يصرفونها كما يشاؤون وليس هناك أي تخطيط أو أي تناغم أو تجانس بين الوزارات، كل منها يعمل بمفرده.

السيد الوزير، اليوم من المفروض أن يتم تتبع مآل هذه القروض ونتائجها، اليوم ديوان الأراضي الدولية ألاف الهكتارات من الأراضي الدولية المهملة وكما قال بعض الزملاء أننا إذا قمنا بالاعتناء بأراضينا فلن نحتاج إلى القروض أو لأي شيء آخر.

هناك العديد من المواضيع الأخرى السيد الوزير، ليس مجالها الآن سأتطرق إليها لاحقا، لكن على الأقل رئة البلاد التي تتمثل في وزارة التخطيط والاقتصاد لا تسلموا في دوركم، مدونا بنتائج كل القروض التي تحصلت عليها البلاد التونسية وأين ذهبت وما هو تأثيرها لأن هناك ضياع كبير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد يسري.

السيد يسري البواب

أصبحنا نشعر وكأننا في إدارة عميقة لا تمكننا من إنجاز أي مشروع وسنتطرق إلى مسألة الإدارة العميقة خلال الجلسات القادمة، ولكن السيد الوزير، من المهم جدا الاستماع إلى النائب، أنتم تقولون بأنكم ناجحون ونحن نقول بأنكم حكومة فشل وهذا ليس صحيح والمشكل عدم وجود تواصل بيننا، يجب عليكم أن تقدموا نجاحاتكم لكي نجيب عن تساؤلات الشعب لكن وللأسف لا يوجد لأي تواصل بيننا.

نحن نطالب خلال الجلسات القادمة بمشاريع القوانين التي تهم خاصة التنمية، فنحن نتعامل معكم أنتم فقط لأننا اليوم وبالنسبة إلينا أقولها ثانية أنتم تمثلون رئة البلاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لا تزال لدينا أربع مداخلات، أحيل الكلمة إلى السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

عودة ميمونة لكل الزملاء،

سيدي رئيس الجلسة،

أعددت مداخلة لكن مداخلة الزميلة التي تحدثت عن البلد المجاور الشقيق للأمانة أرقتني حيث قالت على وزير بلد شقيق ثلاثيني العمر رقمن ورقمن ونجح، أريد أن أقول للزميلة أن الفرق بيننا يا زميلتي الكريمة أن لديهم مسؤولين يبحثون عن النجاح لإنجاحه بينما نحن للأسف نطمس النجاح كي يتمعش الفشل والإخفاق، كيف هذا وملف الطاقة البديلة بالنسبة إلى الشبان يقبر يوما بعد يوم، أصحاب الشهائد العليا للأمانة تحت الحائط، الدكاترة نلقي بهم في البحر، الأطباء الشبان للأمانة دون مستقبل، تعليب زيت الزيتون وما حصل لنا في تونس ثم الحضائر 45-55 والسينما التونسية أكبر من وصمة عار، السيد الوزير، ليست عليكم بل هي علينا كنواب ثم لا ننسى لزميلتي الموقرة أن أقول لها أن الثورة الفلاحية للشقيقة المجاورة المذكورة باعتماد الطاقة المائية الباطنية المشتركة وبقي حال دار لقمان على حالها في بلدنا وإذا كنت مخطئا فصححوا قولي..

أعود إلى المداخلة سيدي رئيس الجلسة،

إذا، تحية للزميل محمد علي رئيس لجنة الحقوق والحريات وكل التونسيين المشاركين في كسر الحصار على غزة وكل المشاركين الأحرار عنوان الإنسانية ومرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

نقطة أولى، عندما نتحدث عن الماء الصالح للشراب نقول أن جندوبة ومعضلة الماء الصالح للشراب المحرومة منه ولاية 33% من المخزون الماء الوطني فماذا سنقول للمواطنين في جندوبة؟ فهؤلاء المتساكنين لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب كذلك لا تتوفر لديهم خدمة الكهرباء من طبرقة المدينة إلى طبرقة الكرنيش 2 إلى الحوامدية وكل باقي ثماني المعتمديات أيضا حتى معتمدية جندوبة الأم، قصور كلوي والتهاب الكبد الفيروسي في غار الدماء وأرقام مفزعة لنذكر بضرورة بعث مركزي تصفية الدم على نفقة الدولة في صيغة عمومية لغار الدماء وبوسالم لأن المستشفى الجهوي بجندوبة للأمانة لم يعد يتحمل وكما يقول المثل التونسي " وخر وخر ظهر البهيم وفى".

الطريق السيارة بولاية جندوبة بوسالم حمام بورقيبة الشقيقة الجزائر بلغت حمام بورقيبة الحدود ونحن للأمانة وقف حمار الشيخ ولم يعد قادرا على مواصلة الطريق ونفس الشيء بالنسبة للسكة الحديدية لجندوبة غار الدماء وتونس وها نحن ننتظر.

وزارة التجهيز الموقرة، إن شاء الله مشروع قنطرة الرحايمية الخانقة لأكثر من 20 ألف نسمة سوق السبت وجندوبة نأمل أن يرى النور ويفرح أهل الجهة لقد ضجروا من مسألة أنه على الأبواب ثم نعود إلى الطريق السياحية بني مطير وكأن دولتنا تقول للناس لا تزوروا بني مطير فإذا توقفت الحافلة فإن كل شيء يتوقف ويبقى الجميع ينتظر حتى يأتي الحرس ويقوم بالتنظيم.

مرة أخرى أقول ثم في نقطة أخرى فارقة قلتها سابقا وأقولها سيدي رئيس الجلسة، رأس المال التونسي ليس بالضرورة محتكرا أو متهرب ضريبي أو مجرما وليس كما يقال "كل أرنب تكر على حلوف" كما هو سائد للأمانة في هذا الوضع والجميع يتفرج، ثم أقولها وأعتز بذلك أنا من أبناء سوق الجملة بجندوبة ولا تعلمون هول الأعباء عليهم وكما يقول المثل "المطرقة لا تنزل سوى على المسمار السوي أما المائل فهي تبتعد عنه. إذا أود إعلامكم أن سوق الجملة هي مؤسسة بعثتها الدولة لتنظيم التزويد بالخضر والغلال بكل الالتزامات القانونية والجبائية والكراءات والصندوق الاجتماعي لماذا كل هذه الشيطنة " للهباطة" بسوق الجملة.

ثم أطرح سؤال أخير سيدي رئيس الجلسة، أين وصلت الحجة العادلة في خلاص المدين وحلحلة الاقتصاد الوطني؟ لنقيم أنفسنا، العفو العام للجريمة الملعونة لا يجب أن يقبر، بل الاقتصاد الوطني إذا لم نتحرك فهو الذي سيقبر وأذكر دائما كونها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق والمقعد عدد 108 تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

اليوم أمامنا مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة بالاكتتاب لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نحن مع مثل هذه المشاريع لأنها تخلق جانبا كبيرا من التنمية وخاصة الأهداف والإستراتيجيات الموضوعة كتحسين البنية التحتية والإنتاجية الفلاحية وإدراج الفئات الريفية الأكثر فقرا إلى جانب التمكين الاقتصادي ولكن هنا أتساءل أين ولاية أريانة في جميع المشاريع والمخططات؟ دائما نجد الاستثناءات وعندما نصل إلى الولاية الأقرب لأريانة يقع تجاوزها، لا ندري لماذا نجدها دائما غير غائبة في المخططات؟ وعندما نتحدث عن الفلاحة في ولاية أريانة نتحدث عن قلعة الأندلس وعن سيدي ثابت وجزء من معتمدية رواد، اليوم للأمانة هناك استياء كبير لأنه ليس هناك تخطيط للقطاع الفلاحي خاصة في هذه المعتمديات ونذكر على سبيل المثال قلعة الأندلس نجد أن 12250 هكتار أراضي محتاطة،207 هكتار أراضي زراعية، 5700 مساحات سقوية يعني بإجمال 28.000 هكتارا من الأراضي كذلك بالنسبة إلى سيدي ثابت هناك ما يقارب 24000 هكتارا، اليوم هاتين معتمديتين فلاحية بامتياز حتى أنه في آخر الدراسات أصبحت تصنف هذه المعتمدية من أفقر المعتمديات اعتمادا على مؤشرات التنمية.

اليوم عندما نتحدث يقول أن هناك ندرة في المياه والشح المائي وتصل سيدي ثابت نسبة 5 أو 10% وكذلك قلعة الأندلس لكن الفلاح اليوم لا يتفهم كل ذلك وخلال نزول الأمطار مؤخرا بقيت المياه توجه إلى البحر من آخر نقطة في تبياس طيلة ثلاثة أيام ثم يقولون أن هناك نسبة ملوحة وأمور فنية ولكن الفلاح لن يتفهم ذلك لأنه لا يجد أي تواصل أو أي معلومة ولكن إلى متى سيتواصل حدوث ذلك في حين أنه بإمكان خزان ماء صغير أن يكفي معتمدية أو معتمديتين ويعود القطاع الفلاحي الذي كان يساهم في الناتج الوطني الخام والجميع يعلم أن قلعة الأندلس وسيدي ثابت تمول السوق التونسية وغيرها.

في نقطة أخرى السيد الوزير، سأعود لأتطرق إلى مسألة الاكتظاظ اليوم وأن أكبر رصيد عقاري موجود في تونس وفي ولاية أريانة هو موجود اليوم في قلعة الأندلس وفي سيدي ثابت وأن بها أكثر الأراضي الخصبة لكن للأسف المواطن اليوم بصدد المشاهدة فقط والدولة أيضا ولم يتغير أي شيء حتى أن الفلاحين أقدموا على بيع أراضيهم إلى غير ذلك.

ومن الطرائف السيد الوزير، أن قلعة الأندلس لا يوجد بها محطة وقود طيلة ثلاث سنوات وهناك من يريد إحداث ذلك ولكنهم يتعرضون إلى إشكال عقاري أو اشكالات بخصوص صبغة الأرض حتى أننا تطرقنا في خصوص هذا الموضوع مع السيد الوالي ومع عديد الوزراء وحتى مع السيدة رئيسة الحكومة، ولكن لم نجد أي تجاوب وسننتظر مثال التهيئة في جوان 2027 أي أننا سننتظر سنة أخرى إن لم نقل سنتين وهذه المسألة أصبحت اليوم حاجة ملحة.

السيد الوزير، من هذا المنبر تحدثنا عن الجسر 5-33 وذكرت أن أشغاله ستنتهي في أكتوبر 2025 وها نحن اليوم في 7 أكتوبر ولا تزال الأشغال قائمة ولن يتمكنوا من الانتهاء منه في شهر أكتوبر نأمل الحصول على إجابة.

وأختم بالنقطة الأخيرة حول مسألة المرفأ المالي، دائما تقولون في تصاريحكم المرفأ المالي برواد، ولكن للأسف السيد الوزير أريد أن أصحح لكم أن المرفأ المالي هو بالحسيان وهذه الأخيرة هي عمادة من معتمدية قلعة الأندلس إداريا وترابيا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عمر بن عمر عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، المقعد عدد 104 تفضل.

السيد عمر بن عمر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

أود أن أهنئ في البداية السادة الزملاء والزميلات بانطلاق الدورة البرلمانية الجديدة.

السيد الوزير، لاحظت ربما حدة في تدخلات بعض الزملاء وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أهمية وزارتكم وهي وزارة التخطيط وأهمية التخطيط الذي نلاحظ مع كامل احتراماتي أنه منعدم في بعض الوزارات.

السيد الوزير، أولا، أريد أن أعرج على مشروع القانون هذا بخصوص الاكتتاب بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لقد قام هذا الصندوق بعديد التدخلات الهامة في مناطق فعلا حسب المعايير التي يقوم بها الصندوق هي نسبة الفقر وعديد المعايير الأخرى لكن السيد الوزير، نفس الشيء نلاحظ أن هنالك تميزا إيجابيا في تدخلات هذا الصندوق ونعلم جيدا أن المعطيات التي يأخذها الصندوق بعين الاعتبار هي الأرقام التي تقدمها خصوصا وزارة التخطيط.

السيد الوزير، لم نلاحظ ولو تدخل لهذا الصندوق في الولايات الساحلية فعندما نقول الولايات الساحلية هنالك العديد من المعتمديات والمناطق الداخلية المهمشة في المناطق الساحلية وعندما نقول معتمديات وسيادتكم مشكورين على قيامكم بالزيارة الأخيرة بمعتمدية زرمدين، لاحظت السيد الوزير، أن هناك العديد من المناطق المهمشة بمعتمدية زرمدين وبني حسان وجمال ومكنين التي تستحق فعلا تدخلا من هذا الصندوق.

السيد الوزير، هناك عائلات في منطقة القواليش من معتمدية زرمدين التي تفتقد للماء الصالح للشراب ونحن في 2025 نريد أن نرى تدخلات هذا الصندوق في هذه المناطق.

السيد الوزير، بخصوص التنسيق والتخطيط بين الوزارات هنالك مشروع في منزل حياة هو إحداث محطة تطهير إلا أننا لاحظنا أنه لا يوجد تخطيط وتنسيق بين الوزارات والمحطة الآن في مرحلة فرز العروض لكن تفاجأنا أنه خلال القيام بالمعالجة يقع سكبه في السبخة فأين وزارة الفلاحة من ذلك؟ وباعتبار أن هذه المنطقة فلاحية بالأساس لماذا لم يقع التنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة البيئة لاستغلال المياه التي ستقع معالجتها؟ كيف يمكن سكب المياه بعد "traitement tertiaire" في السبخة؟ في حين أن المنطقة فلاحية قمنا ببعث مراسلة إلى السيد وزير الفلاحة ونحن في انتظار تفاعله وبأن يقع إدراج منطقة سقوية في هذا المكان.

السيد الوزير، لقد طرحنا وأيضا السيد يسري البواب مسألة المشكل البيئي وبأنه تمت عديد الزيارات لخليج المنستير وبالتحديد لقصيبة المديوني وجاء وزير البيئة والسيد الوالي ووفد من مجلس نواب الشعب ووفد من مجلس الجهات والأقاليم وختم بزيارة السيد رئيس الجمهورية إلا أنه إلى حد الآن لم نر ولم نسمع أي شيء جديد بخصوص كل هذه الزيارات ونحن نطالب بتدخلات عملية وفعلية وليس زيارات فلكلورية.

السيد الوزير، نقطة أخيرة، بالنسبة إلى التعطيلات التي تحدث نرجو من سيادتكم إعادة إدراج قانون الصفقات العمومية لأنه يعتبر أهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك على الأقل تفضل.

السيد عمر بن عمر

السيد الوزير، لقد ذكرت أن عديد المشاريع التي وقع تعطيلها في خصوص قانون الصفقات العمومية ودائما أؤكد في كل مداخلة على ضرورة مراجعة قانون الصفقات العمومية وأكثر وزارة متضررة من قانون الصفقات العمومية هي وزارتكم لأن طول المدة يجعل الاعتمادات المرصودة لا تفي بإنجاز المشروع وهنا أود أن أعرج السيد الوزير، فقد وعدتنا في الزيارة الأخيرة أن هناك اعتمادات ناقصة بخصوص إحدى مشاريع التنمية المندمجة بمعتمدية زرمدين بأن هناك إمكانية لاعتمادات إضافية، نود معرفة أين وصلت هذه المسألة؟ ومشكور على الإصغاء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عمر، الكلمة للنائب المحترم شكري بن البحري، له أربع دقائق والمقعد عدد 119 تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا السيد الرئيس،

قبل البدء أود أن أعلق على البلاغ التعيس لمنظمة اليونيسف الذي يتضامن مع الكيان الغاصب ولهذا السبب سأسميها من اليوم "منظمة الأمم اللامتحدة للدفاع عن قتلة الأطفال."

إليهم أقول: تبا لبلاغاتكم، تبا لخطاباتكم، تبا لنفاقكم وأكاذيبكم ومواقفكم المخزية، تبا لسياساتكم القذرة ولصمتكم الوقح وتزييفكم للحقائق وتزويركم، تبا لانحيازكم الفاضح للباطل، انحيازكم إلى القاتل إلى من يقتل ويجوع ويحاصر ويشرد الأطفال ويبيد شعبا بأسره.

تبا لعنصريتكم وتمييزكم، تبا لأعمالكم وأهدافكم وتمويلاتكم، ولدعواتكم الكاذبة إلى السلم والسلام والأمان والرحمة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل.

لقد فضحتكم غزة وأطفالها وكشفت خذلانكم وظلمكم وعاركم. تحيا فلسطين، والمجد للمقاومة، والخلود لكل الشهداء، لكل الأطفال.

مرحبا بالسيد الوزير وكل إطارات الوزارة.

في ما يخص هذا القانون، أود منكم التركيز على ما ورد في تقرير اللجنة في الصفحة التاسعة وما كشف عنه ممثلو وزارة الفلاحة وأنا أعتبره تصريح خطير، فقد ورد في الصفحة التاسعة أن الإشراف الميداني على مشاريع التنمية يسند إلى الإطارات الجهوية للتنمية غير أن هذه الأخيرة تعاني من محدودية في الموارد البشرية ولا سيما في الجوانب التقنية وهو ما ينعكس سلبا على استمرارية المشاريع وضمان متابعتها بصفة ناجعة.

فلماذا نقوم بالتمويلات والمشاريع؟ كما يوضح في الصفحة نفسها في علاقة بديمومة المشاريع أنه يتم ضبط خطط متابعة لإنجاز المشاريع عبر تقارير خاصة تعد للغرض وأكد أن ضعف الموارد البشرية على مستوى الإدارات الجهوية يحد من نجاعة المتابعة والتقييم الأمر الذي يستوجب اللجوء إلى مكاتب دراسات لتوفير المراقبة الفنية اللازمة. إذن لماذا نقوم بالمشاريع إذا كنا سنلجأ إلى مكاتب دراسات خاصة؟

هذا التقرير يشير صراحة إلى محدودية الموارد البشرية وإلى التأثير السلبي على استمرارية المشاريع ويؤكد اللجوء إلى مكاتب دراسات خاصة عوضا عن الإدارة العمومية، التقرير يؤكد على الضعف الإداري كما وكيفا والذي أصبح عائقا قاتلا أمام التنمية. المشاريع تتبعثر، الموارد تضيع والمكاتب الخاصة تبتلع كل فرصة وهذا يعني أن الإدارة في تونس ليست نقطة ضعف فقط، بل أصبحت معرقلا للتنمية.

نحن نقترض باسم التنمية، لكن المشاريع التنموية تتبعثر وتتعثر بسبب الإدارة والبيروقراطية. نوقع القروض بشروط ميسرة ثم نتركها تموت في أدراج المكاتب، هذا ليس عجزا إداريا فقط، بل

خيانة لآمال الفلاحين الذين ينتظرون التمويلات لصابة الزيتون وخيانة لأحلام المواطنين في الأرياف والمناطق المهمشة.

وبالمناسبة نحن في عقارب ننتظر مجرد دراسة حول التنمية الفلاحية المندمجة وهذه أيضا خيانة للأجيال القادمة التي ستحاسبنا على كل مليم صادقنا عليه، الله يشفينا من البيروقراطية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للأستاذ شكري بن البحري.

زميلاتي، زملائي الأفاضل، شكرا على كل هذه التدخلات.

السيد الوزير، نرفع الجلسة لنأخذ استراحة لمدة عشرين دقيقة ونعود على الساعة السابعة إلا ربع لاستئناف الجلسة.

(كانت الساعة السادسة وعشرون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة السابعة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة ونمرر الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا،

شكرا السيد الرئيس،

اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم وإلى كافة أعضاء مجلس نواب الشعب بأصدق التمنيات بكل النجاح والتوفيق في أشغالكم خلال الدورة النيابية العادية الرابعة 2025-2026، أيضا كل التمنيات إلى الأعضاء الجدد بالنجاح والتوفيق في مهامهم.

سأبدأ مداخلتي بالحديث قليلا عن مشروع القانون المعروض وهو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على ترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027، حيث تمت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والأربعين المنعقدة في روما يومي 14 و15 فيفري 2024 وكما ذكر زملاؤنا في اللجنة، الذين نشكرهم كثيرا على العمل تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 1977 وهو وكالة من وكالات الأمم المتحدة مختصة في تمويل المشاريع في مجال التنمية الفلاحية والريفية ومجال تطوير نظم الإنتاج الغذائي ويضم حاليا 178 دولة عضو.

القروض المسندة من قبل الصندوق تعتبر أكثر تفاضلية مقارنة بالقروض من باقي الجهات المانحة وتختلف شروط الإقراض ومعايير التمويل المعتمدة من قبله من بلد إلى آخر مستندة في ذلك على معدل الدخل الفردي الخام لهذه البلدان.

نحن اليوم في إطار نقاش ترخيص الدولة للاكتتاب وهو طلب ترخيص جاء طبقا لمقتضيات المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق التي تنص على أن موارد الصندوق تتكون من مساهمات أولية ومساهمات إضافية وأيضا من مساهمات خاصة تقدم من قبل الدول غير الأعضاء حيث تم التنصيص على إمكانية دعوة البلدان الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية أو الزيادة في مبلغ مساهماتهم إذا ارتأى مجلس محافظي الصندوق ضرورة ذلك، ضمانا لاستمرارية عمليات الصندوق وفي هذا الإطار قامت هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق المنعقدة في إطار الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق سالفة الذكر بالموافقة على دعوة البلدان الأعضاء لتقديم مساهمات جديدة للصندوق قصد الترفيع في موارده بعنوان الفترة 2025-2027 وستمكن هذه المساهمات من تأمين برنامج عمل للصندوق يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة والترفيع من حجم القروض والهبات لفائدة البلدان الأعضاء به وفي هذا الإطار يتنزل طلب الترخيص في الاكتتاب.

التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو تعاون بدأ منذ سنة 1980 وتقدر جملة التمويلات المسندة لتونس منذ ذلك التاريخ حوالي 215 مليون دولار أمريكي ولو أضفنا قرابة 30 مليون دولار صادق عليهم مجلسهم الموقر في 27 ديسمبر 2024 مشروع "DINAMO" يهم منطقة الشمال الغربي ستبلغ قيمة التمويلات حوالي 245 مليون دولار في حين أن مساهمتنا في الصندوق قبل هذا الاكتتاب لا تتجاوز 7 مليون دولار يعني 7.248 مليون دولار كمساهمة لكن مقابل هذه المساهمة تحصلنا على تمويلات تناهز 245 مليون دولار وهو ما يبرز أهمية المساهمة في هذا الصندوق.

وفي نفس السياق أشار بعض الاخوة إلى تساؤل حول سبب حصول بعض البلدان الأخرى على تمويلات أكبر من الصندوق، التمويلات مرتبطة أساسا بقيمة الحصة التي نمتلكها في الصندوق، قيمة حصة البلدان التي ذكرت أكبر من قيمة حصة تونس، لهذا تمتعوا بتمويلات أكبر لكن إذا قارنا التمويلات بعدد السكان أو مقارنة بالمساحة الجغرافية فلن نجد اختلافات كبيرة.

إذن هو تعاون انطلق سنة 1980 وتقدر جملة التمويلات المسندة لتونس منذ ذلك التاريخ بحوالي قلنا 215 مليون دولار ونضيف 30 مليون دولار في إطار مشروع "DINAMO" المصادق عليه في ديسمبر 2024 سنتحصل على 245 مليون دولار تم من خلالها تمويل 15 مشروع تنمية فلاحية وريفية، من بينها 12 مشروع تم تنفيذهم بالكامل، مثل مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي الذي تم تمديده لثلاث مناسبات بناء على طلبات أهالي الجهة المنتفعة به وهي ولاياتي تطاوين وقبلي، وكذلك مشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة والذي تم تمديده لمرتين وذلك تثمينا لإنجازات المرحلة الأولى منه وتلبية لرغبة أهالي الجهة في مزيد الانتفاع بمكونات المشروع لا سيما في بعث موارد الرزق والتجديد لمثل هذه المشاريع يحصل دائما نتيجة نجاحها الكبير لدى متساكني المناطق الريفية.

في مداخلات السادة النواب، هناك شبه إجماع حول أهمية الاكتتاب في التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027، مهم جدا كذلك وهذا ما ذكره العديد من السادة النواب التفريق بين الاكتتاب والقرض نحن اليوم لسنا في جلسة لمناقشة قرض، بل نحن اليوم في جلسة حول الاكتتاب في رأس المال.

في مداخلات السادة النواب هناك موضوع هام نؤكد عليه وسنؤكد عليه دائما أن كل الجهات من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب معنية بالتنمية لا يوجد أي نية أو سياسة لإقصاء جهة في ظل الإطار الدستوري الجديد وفي ظل الإطار السياسي الجديد، لا تفريق بين الجهات ومبدأ العدالة الجهوية ومبدأ العدالة الاجتماعية مضمن في الدستور، صحيح هناك جهات استفادت في السنوات السابقة وهناك جهات أخرى لم تستفد بعد.

قلنا هذا في عديد المرات، ليس من الممكن أن تكون كل الجهات معنية بالتمويلات في نفس الوقت، أولا لأن التمويلات ليست متوفرة بالقدر الكافي، وثانيا كذلك بالنسبة للقدرة على الإنجاز، هل نحن قادرون على إنجاز مشاريع تهم في نفس الوقت مختلف الجهات؟ غير مؤكد أن تكون لدينا هذه الإمكانية وهنا سندخل في تعطيل آخر لعديد المشاريع، ولكن المؤكد أنه لا توجد أي نية لتهميش جهات معينة أو لعدم تمتيع جهات بالتمويلات أو بمثل هذه المشاريع.

المشاريع المعطلة ذكرت كثيرا هنا، وهو موضوع تحدثنا عنه في عديد المناسبات وهو يهم أغلب القطاعات وأغلب الجهات، نجد مشاريع معطلة في الفلاحة، في التجهيز ونجد مشاريع معطلة في الصناعة وفي الشمال وفي الغرب وفي الشرق هذا اشكال تحدثنا فيه عديد المرات ونحن واعون به، حدثت تراكمات نتيجة فترة سيئة متعلقة بأزمة صحية زادت في تفاقم الأمور، ولكن هناك " un constat" في الفترة الأخيرة تمت معالجة عديد الإشكاليات في عديد المشاريع ونتقدم ليس بالصورة التي نطمح إليها ولكن إذا قارنا ذلك بسنة 2024 وسنة 2023 وسنة 2022، نجد أن هناك سرعة أكبر في الإنجاز وهذا كذلك خيار لا بديل لنا عنه لأن التعطيل في الإنجاز يعني ارتفاع الكلفة، وارتفاع الكلفة تعني موارد لم تعد كافية لتمويل المشروع وتعني البحث عن تمويلات جديدة وربما تأتي هذه التمويلات الجديدة على حساب مشاريع أخرى، فندخل في حلقة مفرغة، هذه التعطيلات في الإنجاز لا تفيد أحدا وشغلنا الشاغل هو حلحلة المشاريع المعطلة وكما قلت هناك حلحلة لعديد المشاريع في عديد المناطق وفي عديد القطاعات.

وقع التطرق إلى القطاع الفلاحي وأهميته ونؤكد أن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام على الأقل وهو قطاع مهم جدا للاقتصاد الوطني. نسبة النمو في سنة 2024 لم تكن مرتفعة كثيرا، حوالي 1.4%، ولكن المساهمة الأكبر فيها كانت من القطاع الفلاحي وإن شاء الله في سنة 2025 ستكون المساهمة كبيرة جدا للقطاع الفلاحي في نسبة النمو.

إذن هو قطاع مهم جدا للاقتصاد التونسي وما هذا الاكتتاب والمشاريع الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وما اهتمام سيادة رئيس الجمهورية بالقطاع ولقائه يوم أمس بوزير الفلاحة للتأكيد على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بإنجاح هذا الموسم الفلاحي رغم العراقيل والإشكاليات التي حدثت في بداية موسم صابة الزيتون للسنة الفارطة إلا أنه يجب أن نعلم أنه على مستوى الكميات المصدرة فقد صدرنا أكثر من السابق، أما على مستوى قيمة الصادرات فقد تراجعت لأن السعر على السوق الدولية انخفض بشكل كبير، كنا في 12 دولار انخفض إلى 4 دولار يعني انخفاض كبير في الأسعار على المستوى الدولي وهو ما جعل قيمة الصادرات تتراجع لكن على مستوى الكمية التي وقع تصديرها وقع تصدير كميات أكبر من السابق وهذا بفضل تضافر جهود كل الأطراف من أجل إيجاد أسواق جديدة ونحن نحاول دعم هذه الأسواق مع المحافظة على الأسواق التقليدية وهناك العديد من الإشارات التي تؤكد أن عدة أسواق جديدة أبدت اهتماما بزيت الزيتون التونسي حتى البارحة خلال اللقاء الذي جمع السيد رئيس الجمهورية بالسيد وزير الفلاحة، تم التأكيد على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد التونسي.

كذلك بالرجوع إلى المرسوم عدد 3 لسنة 2025 المتعلق بالشركات الأهلية، نلاحظ أن هناك تشجيعا كبيرا لهذه الشركات الأهلية في استغلال الأراضي الدولية الفلاحية وهو دليل آخر على ضرورة تشجيع القطاع الفلاحي.

الإمكانيات موجودة، تحدث السيد النائب منذ حين عن أمثلة التهيئة العمرانية، صحيح هناك إشكال أمام التوسع العمراني، لكن في المقابل توجد أراضٍ شاسعة جدا ما زالت غير مستغلة ويجب توفير كل الظروف الملائمة لحسن استغلالها.

أما بخصوص موضوع القروض تساءل البعض عن مآل القروض وكيفية مراقبتها، لا يوجد أي قرض يمكن أن يمرر دون مصادقة البرلمان عليه، فالدستور ينص بوضوح على أن كل قرض يجب أن يعرض في إطار قانون عادي يصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب.

كل القروض التي نأتي بها هي قروض تنموية وحتى إن اضطررنا ربما في بعض الفترات إلى أخذ قروض لتمويل الميزانية، فلا إشكال في ذلك، المهم أن توجه هذه القروض إلى استعمالات ذات جدوى والمهم أن تخضع للمراقبة وهياكل الدولة موجودة لتراقب كيفية استعمال هذه القروض وهناك مراقبة مزدوجة بين هياكل الدولة وحتى الممولين يحرصون على التأكد من أن القرض الذي تم الاتفاق حوله اتجه إلى المشروع الذي أعتزم إنجازه.

الرقابة موجودة ونحن على ذمتكم لتقديم أي معلومة إضافية تطلبونها حول القروض. وعندما نظمت جلسة حول الاكتتاب على مستوى اللجنة طلبت اللجنة معلومات إضافية حول استعمال القروض السابقة، وتم تزويدها فعلا باستعمالات القروض السابقة التي تهم "FIDA" وطلبت كذلك بالاكتتابات التي وقعت في السابق وتم مد اللجنة بكل المعلومات حول ما وقع في السابق، كل ذلك يتم في إطار الشفافية التامة ونحن مستعدون لمد مجلسكم الموقر بكل ما يهم استعمالات القروض التي تتحصل عليها الدولة.

بالنسبة إلى وضعية أعوان المعهد الوطني للإحصاء، فقد تحدثت عنها في الجلسة الأخيرة إثر مداخلة السيدة النائبة وقلت أننا ملتزمون بتمكينهم من حقوقهم كما نص عليه القانون، هذا حقهم وكل من له حق قانوني سيأخذه، وربما الأمور الاجرائية عطلت قليلا هذه العملية لكن الأسبوع الماضي عقد اجتماع على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط بحضور ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية وممثل عن رئاسة الحكومة عن الهيئة العامة للوظيفة العمومية وممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثل عن المعهد الوطني للإحصاء وتم جمع كل الملفات وتقديم الوثائق اللازمة إلى رئاسة الحكومة.

الموضوع الآن في مساره وإن شاء الله يحل في أقرب وقت ممكن. نحن نعي حجم الضغوطات الكبيرة التي يعيشها الأعوان خاصة بعد أن وجدوا أنفسهم في وضعية نهاية العقد يعني في فترة فراغ قانوني لكننا حريصون على أن يتم حل هذا الإشكال في أسرع وقت وهذا التزام بضرورة حل الاشكال في إطار ما يسمح به القانون، دون فضل من المعهد الوطني للإحصاء أو الوزارة او أي طرف آخر.

بالنسبة إلى الأسئلة الموجهة إلى وزارة الاقتصاد، لا أعلم فعلا ما يقصده النائب عندما يقول طرحت سؤالا هل يقصد السؤال الكتابي أو سؤال تم طرحه في جلسة انعقدت هنا.

بالنسبة إلى الأسئلة الكتابية من 1 جانفي إلى 30 سبتمبر 2025، تلقينا 41 سؤالا وأجبنا عن 33 منها من بينهم أسئلة أجبنا عنها الأسبوع الفارط، بعد التوصل بالمعطيات نحن بصدد اعداد إجابات لخمسة أسئلة وثلاثة أسئلة بصدد تجميع المعطيات بخصوصها. هذا ما لدينا على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط.

في بعض الأحيان يتطلب تجميع المعطيات وقتا، وأحيانا تصلنا أسئلة موجهة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، ولكنها في الأصل تهم وزارات أخرى فنعيد توجيهها. إجمالا الأسئلة التي وردت علينا خلال الفترة من 1 جانفي 2025 إلى 30 سبتمبر 2025 بلغت 41 سؤالا، أجبنا عن 33 منها، خمسة منها بصدد إعداد الإجابات وثلاثة بصدد تجميع المعطيات.

كما أود الإشارة إلى أن عددا من الأسئلة الواردة على وزارة الاقتصاد والتخطيط تكتسي طابعا قطاعيا يهم الصناعة أو البيئة مما يتطلب إعادة توجيهها إلى الوزارات المعنية أو تنسيق اجاباتها بتدقيق المعطيات بالتنسيق مع القطاعات مما يستدعي وقتا أطول لتحليل الإجابات وإرسالها.

تم أيضا التطرق إلى مخطط التنمية و"l'implication" السيدات والسادة النواب، أقول أن هناك إطار قانوني ينظم هذه العملية وقد حرصنا على احترامه في مستوى الإعداد وهو اعداد تصاعدي حرصنا على احترامه بمرافقة المجالس المنتخبة ولم نتدخل لا في طريقة الدعوة ولا في تحديد المواضيع التي يتم التداول حولها وفي كل الحالات المخطط سيمر في إطار مشروع قانون يعرض للمصادقة من قبل مجلس نواب الشعب ومن المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لكن في الاجتماعات التي عقدتها وزارة الاقتصاد والتخطيط على الأقل شخصيا أشرفت على ما لا يقل عن تسع اجتماعات في مختلف الأقاليم وحضر فيها ممثلين عن كل الولايات والمجالس المحلية في الجمهورية التونسية وفي هذه الاجتماعات، حضر العديد من السادة النواب وتدخل بعضهم وكانت تدخلاتهم إيجابية جدا ولم يكن هناك أي هدف لإقصاء أي طرف، بل التزمنا بإطار قانوني.

تم طرح سؤال حول مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان الممول من "FIDA" تم القيام بالتقييم النصف مرحلي للمشروع بتاريخ 30 جوان 2025 بالتنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الاجتماعية ويستهدف الفئات الهشة المنتفعة بالمنح الاجتماعية قصد اعانتهم على الخروج من دائرة الفقر من خلال بعث مشاريع خاصة حيث تم تركيز 420 نشاط مدر للدخل لفائدة 248 منتفع من الرجال و172 من النساء و16 من الشبان و15 من ذوي الإعاقة إلى جانب تركيز 10 مشاريع مدرة للدخل في مجالات أخرى غير المجال الفلاحي.

"Le détail des informations" يمكن أن يبين لكم أن المراقبة موجودة لأنها تمويلات موجهة من الدولة التونسية وهي مرتبطة بخدمة الدين ومن الضروري تتبع استعمالاتها لأن المعلومات تبين لكم وجود متابعة.

وقد تم أيضا التعهد بطلب صلب اتفاقية التمويل مع الصندوق ووزارة الشؤون الاجتماعية على ضمان انتفاع باعثي المشاريع بالمنحة الاجتماعية لمدة سنتين إلى جانب الانتفاع بالمشروع وذلك قصد ضمان دخلٍ هؤلاء المنتفعين إلى حين أن تصبح مشاريعهم مدرة للرزق.

سؤال آخر دائما في القيروان حول إنجاز المسالك الفلاحية في إطار مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني، تم في إطار هذا المشروع برمجة تهيئة حوالي 100 كيلومتر من المسالك الفلاحية في منطقة المشروع، حيث تم إلى حد موفى شهر سبتمبر 2025 الانتهاء من إنجاز 30.3 كيلومتر بكل من الوسلاتية 18.7 كيلومتر وعين جلولة 8.1 كيلومتر وحاجب العيون 1.4 كيلومتر، كما يجري العمل حاليا على إنجاز حوالي 18 كيلومتر بمعتمدية الحاجب والعلا والوسلاتية.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه إلى جانب انتفاع جهة القيروان بـ 100 كيلومتر عن طريق "FIDA"، تجدر الإشارة إلى أنه بالتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز يتم العمل حاليا على توفير تمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لفائدة برنامج تهيئة حوالي 250 كيلومتر من المسالك الريفية بـ 21 ولاية من ضمنها ولاية القيروان التي ستنتفع بثلاثة مسالك باستثمار جملي يقدر بـ 16.8 مليون دينار ويشكل هذا المشروع مرحلة أولى ضمن دفعة أولى فيها 450 كيلومتر من برنامج وطني أوسع يهدف إلى تهيئة 1163 كيلومتر.

ذكرت أيضا مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في جنوب ولاية القصرين وقد تحدثت سابقا مع السادة النواب حول هذا الموضوع. صحيح أن هذا المشروع شهد تأخيرا كبيرا لعدة أسباب، أولها التأخر في دخوله حيز النفاذ بعد تغيير الممول، ثم التأخر في إصدار أمر إحداث وحدة إنجاز المشروع، لكن حاليا وكما قلت منذ حين هناك تحريك لعدة مشاريع معطلة، وحاليا يشهد المشروع انطلاقة جدية وهو محل متابعة من طرف وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد.

كما تم التطرق إلى عملية التقييم بالنسبة لمشروع تطاوين وقبلي المعروف أكثر بمشروع الجنوب الشرقي الممول من "FIDA"، حيث تم غلق هذا المشروع في موفى سنة 2020 بعد أن امتد على ثلاث مراحل استجابة لطلبات المنتفعين لمواصلة الانتفاع به.

ولن أطيل في التفاصيل، لكن تم تقييم هذا المشروع في عدة مناسبات أثناء إنجازه وبعد غلقه، لا سيما من خلال دراسة الأثر للمشروع، وأيضا في إطار العديد من الزيارات الميدانية خاصة خلال الزيارة التي قام بها 20 عضو من مجلس إدارة الصندوق خلال شهر نوفمبر 2024 والتقييم الذي شمل المشروع بمناسبة إعداد الإطار الاستراتيجي للتعاون مع الصندوق بين أن المشروع قد تجاوز نسبة الإنجاز المتوقعة مع تحقيق مردودية ذات أثر اقتصادي واجتماعي ملحوظ بمناطق تدخله. التقييم كان إيجابيا وهذا ما دفع الصندوق إلى الاستمرار معنا في مثل هذه المشاريع.

كما وقع طرح سؤال عدة مرات حول موضوع القطب التكنولوجي بالمنستير ومحطة التطهير وقد تم تلقي طلب تمويل من الديوان الوطني للتطهير وتم على مستوى مصالح الوزارة بالتنسيق مع جميع الأطراف وزارة البيئة ووزارة المالية التثبت من الجاهزية الفنية للمشروع من ناحية الدراسات والوضعية العقارية لتفادي أي

تعطيل لأن التعطيلات التي حصلت سابقا كانت ناجمة عن مشكلات عقارية ظهرت بعد الشروع في المشروع وبعد الحصول على التمويل، إذن التثبت من الجاهزية الفنية للمشروع من ناحية الدراسات والوضعية العقارية لتفادي كل تعطيل أو تجاوز للآجال عند توفير التمويل .

وقد حظي المشروع عند عرضه على الممولين باهتمام كبير، وتم الاتفاق على اختيار البنك الأفريقي للتنمية نظرا لخبرته الواسعة في المجال وشروطه التمويلية الميسرة وقدرته على توفير التمويل ومن المتوقع إن شاء الله أن يتم التمويل خلال سنة 2026 وقريبا سنمرره إلى البنك الأفريقي للتنمية " pour vous dire que le projet est en train d'avancer".

أما بالنسبة إلى السؤال المتعلق بتقدم المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية وهو قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 50 مليون أورو وتمت المصادقة عليه في جانفي 2025 تم سحب قسط أول من القرض بقيمة 10 مليون أورو من جملة 50 مليون أورو وايداعه في حساب المشروع بالبنك المركزي وتم إعداد والمصادقة على دليل الإجراءات وأيضا المصادقة على ملف طلب العروض النموذجي وسيتم قبل موفى سنة 2025 نشر طلب العروض ومن المبرمج إنجاز أشغال 30 حي شعبي خلال سنة 2026، وبمعدل إن شاء الله 35 حي شعبي إلى غاية سنة2030.

أما الدراسة المتعلقة بالمرحلة الثانية من مشروع التنمية المندمجة بصفاقس مع التوسع الجغرافي إلى مناطق أخرى، تتمثل هذه الدراسة في تقييم المرحلة الأولى من المشروع من حيث الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع كما تضم دراسة للمرحلة الثانية منه التي ستضم مناطق إضافية.

وقد تم إمضاء العقد مع مكتب الدراسات وسيتم الانطلاق في إعداد هذه الدراسة في الأيام المقبلة، علما أن تكلفة هذه الدراسة تقدر بـ 200 ألف دينار ممولة من ميزانية الدولة والمشروع وبمدة إنجاز تناهز ستة أشهر.

من الضروري السيد الرئيس أن أختم بإشارات إيجابية هذا مهم جدا، (تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح) نعدك بأن نجيب عن كل التساؤلات وهو الموضوع الذي تطرقنا إليه بخصوص التعامل مع عدة مناطق لا يوجد أي تمييز بين الجهات ونؤكد على هذا.

وبالنسبة إلى الوضعية الخاصة بالمهدية، هناك عدة تدخلات صارت وبطبيعة الحال في الاجابات سنأخذ عينة من التدخلات لكن بدون أي استهداف لأي منطقة.

تم في موفى شهر أوت 2025 المصادقة من قبل لجنة متابعة المشاريع بوزارة الفلاحة على الوثيقة التوجيهية لمشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الداخلية لولايتي سوسة والمهدية، وتعمل عليها وزارة الفلاحة على مستوى اللجنة.

قبل أن ننتقل إلى المؤشرات، ذكر حديث كبير حول مجلة التهيئة الترابية، صحيح أن هناك إشكاليات ووضعيات تحدث عنها السيد النائب، وتحدث عنها أيضا السيد النائب عماد جبريل في المرة الفارطة والإجابة تهمه كذلك على مستوى التراخيص، تراخيص الماء وترخيص الكهرباء بالنسبة للمساكن التي وقع تشييدها وبالنسبة للمحلات التجارية التي وقع تشييدها وبدأت اليوم في العمل، هذه وضعيات يجب أن تحل، إن شاء الله هناك اقتراحات سنتوصل بها وندرسها.

أهم المؤشرات التي أود أن أذكرها لأنه من المهم أيضا في افتتاح دورة برلمانية أن لا نظهر فقط نصف الكأس الفارغة، بل أيضا نصف الكأس الممتلئة ومن دورنا أن نعطي أملا للشعب فهذه مسؤولية مشتركة، مسؤولية مشتركة لكل هياكل ومؤسسات الدولة.

نسبة النمو في الثلاثي الثاني هي نسبة مطمئنة بلغت 3.2% مقارنة بـ 1.6% في الثلاثية الأولى وهذا يعطينا على مستوى السداسية الأولى لسنة 2025 نسبة 2.4% مقارنة بنسبة لم تتجاوز 1% في السداسية الأولى من سنة 2024، نقطة إيجابية جدا وجب العمل على تدعيمها.

انخفاض نسبة التضخم حسب آخر المعطيات التي وقع نشرها من قبل المعهد الوطني للإحصاء يوم الأحد 5% بالنسبة لشهر سبتمبر بعد أن كانت 5.2% في شهر أوت وفي السنة الماضية كنا في معدل 7% سنة 2023 وكنا في معدل 9% وفي شهر جانفي 2023 أعتقد أننا وصلنا إلى 10% إذن نحن اليوم في 5% وهذا مؤشر إيجابي جدا ربما هذا لا يقع تحسسه مباشرة في الحياة اليومية للمواطن، لكن نؤكد أن انخفاض نسبة التضخم لا تعني ضرورة انخفاض الأسعار، بل انخفاض في مستوى ارتفاع الأسعار.

تطورت الأسعار بنسبة 7% سنة 2024 و9% سنة 2023، واليوم في سبتمبر تطورت فقط بـ 5% وهذا مؤشر إيجابي جدا يجب أن نعمل عليه ويجب أن ندعمه وأكيد حتى على مستوى أسعار المواد الغذائية، إن شاء الله الموسم يبشر بكل خير ومع كل ما تم العمل عليه في الفترة الأخيرة وقد لاحظتم عديد الحملات على مستوى توزيع للحوم والخضروات إلى آخره، وكانت بحرص مباشر من سيادة رئيس الجمهورية وأعطت أكلها في عديد الأسواق ونقاط البيع، لكن هذا العمل يجب أن يكون مستمرا وليس فقط في إطار حملات.

في النشرية كل ما يقع نشر نسبة النمو T+45 مثلا في الثلاثية الثالثة نشر نتيجة نسبة النمو لسنة 2025يكون في 15 نوفمبر 2025 أي بعد الثلاثية بخمسة وأربعين يوما وتتم العملية خلال تجميع المعطيات عندما ننشر هذا مع جدول فيه مساهمة كل القطاعات في نسبة النمو، ستجد في النشرية الخاصة بنسبة النمو للثلاثية الثانية لسنة 2025 كل المعطيات بكل دقة تهم مساهمة كل قطاع في نسبة النمو المحققة.

نقطة إيجابية أخرى، انخفاض نسبة البطالة ففي سنة 2024 كنا 16% وفي الثلاثية الأولى من سنة 2025 كنا 15.7% ثم في الثلاثية الثانية من سنة 2025 أصبحت 15.3%.

ارتفاع تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة، السداسي الأول 2025 + 21.3% مقارنة بنفس السداسي من سنة 2024.

معطى آخر، الحفاظ على استقرار سعر الصرف مع تحسن نسبي في قيمة الدينار أمام أهم العملات الأجنبية، منذ حين في بداية الجلسة قارنت آخر معطى من البنك المركزي تهم معدل سعر الصرف في السوق البنكية في 3 أكتوبر 2025 مقارنة بـ 3 أكتوبر 2024

ارتفعت قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 4.72% ونسبة تطور الدينار أمام اليان الياباني بنسبة 5.33%وأمام انخفاض طفيف مع الأورو بنسبة 1.4%.

وهذه نتائج وجب تثمينها ربما لا يتم الحديث عنها كثيرا أو نشرها كثيرا أو نبني عليها كثيرا لكنها عناصر مهمة جدا، بالنسبة إلى سعر الصرف هناك نشريات عالمية بينت بالنسبة إلى العملات في افريقيا، كان الدينار التونسي من أقوى العملات في الفترة السابقة عندما نرى القيمة الاسمية " La valeur nominale du dinar par rapport au dollar ou par rapport au yen japonais ou par apport à l'euro" ومهم جدا أن يذكر هذا في الجلسة الافتتاحية للبرلمان.

معطى آخر، الحفاظ على مستوى مقبول من احتياطي العملة الأجنبية "les réserves de changes" آخر المعطيات الصادرة عن البنك المركزي تشير إلى 104 يوم توريد مقارنة بـ"seuil critique" وهو 90 يوما، وهو مستوى مقبول على مستوى العملة الأجنبية خاصة بعد أن وقع الإيفاء بمبلغ كبير من التعهدات الأجنبية بعنوان خدمة الدين الخارجي.

أيضا هناك ارتفاع في التصريح بالاستثمارات، حسب آخر نشرية صادرة عن الهيئة التونسية للاستثمار تقول بالنسبة إلى التصريح بنوايا الاستثمار+ 14.2% خلال الثمانية أشهر الأول 2025 مقارنة بنفس الفترة بـ 2024.

معطى آخر تحسن الترقيم السيادي، الترقيم الذي وقع اسناده لتونس في الفترة الأخيرة وهذا لاحظتموه خرجنا من +CCC إلى B- حسب مؤسسة "Fitch Ratings" ونفس الشيء بالنسبة إلى المؤسسة اليابانية، مررنا من " B- avec perspective négative à B- avec perspective stable" هل هذا كافي أم لا؟ لا هذا غير كافي لأن التحديات تتطلب أكثر نسبة في النمو، التحديات تتطلب أكثر تحكم في الأسعار، التحديات تتطلب أكثر موارد من العملة الأجنبية، التحديات تتطلب أكثر جهدا على مستوى خلق مواطن الشغل، هذا نعمل عليه وحتى على المستوى الاجتماعي رأينا ما حدث بالنسبة إلى منع المناولة والقضاء على أشكال التشغيل الهش.

يعني المنجز كبير، صحيح ما زلنا نجد في بعض القطاعات، في بعض الوزارات إشكاليات التسوية، لكن عندما نقارن الإشكاليات مع ما تم تسويته، "la balance" واضحة وهذا مجهود مهم أن نبرزه لأن توجه الدولة اليوم هو توجه نحو دورها الاجتماعي وهذا خيار لا رجعة فيه وتسمعون سيادة رئيس الدولة في كل مرة يؤكد على الدولة الاجتماعية وعلى ضرورة التزام الجانب الاجتماعي بالجانب الاقتصادي.

ما تم تحقيقه فيه منحى إيجابي ووجب مواصلة العمل للتحكم أكثر في الأسعار، التحكم أكثر في مسالك التوزيع، لرقابة أكبر، من أجل أن تكون قفة المواطن بأسعار معقولة. المواطن محدود الدخل يجد إشكاليات في أسعار العديد من المواد.

أكثر من ذلك نقارن الوضعية بسنة 2023، حين كانت الطوابير الطويلة على الخبز وعندما ننظر إلى الوراء نرى تقدما كبيرا نعيد ونقول هل التقدم كاف أم لا؟ أنا أول من يقول غير كاف ووجب العمل بكل جد بتظافر جهود جميع الأطراف على مستوى الحكومة، على مستوى الهياكل الإدارية، على مستوى القطاع الخاص، على مستوى مجلس نواب الشعب، على مستوى المجلس الوطني للجهات والأقاليم. كل الأطراف يجب أن يعملوا بكل جهد لتحقيق التحكم أكثر في الأسعار، لتكون قفة المواطن مقدور عليها من قبل جميع الفئات الاجتماعية.

إذن قبل ان أختم أؤكد لكل السيدات والسادة النواب، ربما المجال لا يسمح بمراجعة كل الأسئلة التي طرحت، فبعض الأسئلة خارج اختصاص وزارة الاقتصاد والتخطيط وحتى فيما يتعلق بمشاريع التنمية المندمجة الفلاحية الإجابة ربما تكون أكثر دقة لدى وزارة الفلاحة من وزارة الاقتصاد والتخطيط لتقديم معلومات أكثر دقة لكننا فيما يخصنا فنحن مستعدون لتقديم الإجابات الدقيقة.

ومرة أخرى، إن شاء الله بالتوفيق للجميع، ليس لدينا خيار آخر في بلادنا إلا أن نتقدم بها، ليس لدينا خيار آخر إلا أن ننهض بها، انتظارات شعبنا كبيرة جدا ونتمنى أن نكون في مستوى هذه الانتظارات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

89 موافقون، محتفظان اثنان، 3 رافضون. تتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضل السيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بالترخيص للدولة في الاكتتاب والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت والنتيجة 93 موافقون، 5 محتفظون و6 رافضون. تمت المصادقة على العنوان في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بالأغلبية المطلوبة.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

يرخص لوزير الاقتصاد والتخطيط القائم في حق الدولة الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027بمبلغ قدره مليون و250 ألف دولار تدفع على ثلاثة أقساط سنوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

89 موافقون و5 محتفظون و9 رافضون.

التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت برفع الأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

تصبح النتيجة بعد التثبت من التصويت برفع الأيدي: 90 موافقون، 5 محتفظون و9 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 90 موافقون و6 محتفظون و7 رافضون.

التصويت برفع الأيدي، 91 موافقون، لا يوجد محتفظون برفع الأيدي ونفس الشيء بالنسبة إلى الرافضين. تبقى النتيجة نفسها بالنسبة إلى المحتفظين 6 وبالنسبة إلى الرافضين 7 أصوات.

بذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب الدولة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2027/2025 عدد 2025/20.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

نحن مدعوون إلى مضاعفة الجهد ومزيد البذل غايتنا بلوغ أقصى درجات النجاعة والفاعلية خلال الفترة المقبلة فالشعب التونسي ينتظر منا الإنجاز وتأكيد الحرص على تحقيق تطلعاته وآماله في العيش الكريم ولقد برهنتم دوما السيدات والسادة النواب على وعيكم بأهمية هذا الدور المناط بعهدتكم وبحجم الأمانة الملقاة على عاتقكم.

الآن نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق على أن نستأنفها للنظر في النقطة الرابعة من جدول الأعمال.

(كانت الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
حول غزة وأسطول الصمود

(كانت الساعة الثامنة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن تستأنف الجلسة بناء على النقطة الرابعة المدرجة بجدول الأعمال، مطلب أول مقدم من طرف كتلة الخط الوطني السيادي حول تعديل جدول أعمال الجلسة العامة ليوم 7 أكتوبر وورد به:

تحية طيبة وبعد،

تتشرف كتلة الخط الوطني السيادي بأن تتقدم إليكم بطلب تعديل جدول أعمال الجلسة العامة ليوم 7 أكتوبر 2025 بإضافة نقطة للتداول تتعلق بالذكرى السنوية الثانية لطوفان الأقصى وأسطول الصمود الذي تم اختطاف الناشطين فيه ومن بينهم عضو مجلس نواب الشعب النائب محمد علي سليمان.

مع دعوة سيادتكم إلى التفضل بإدراج هذه النقطة مباشرة بعد الإعلان عن افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة وأداء النائبين اليمين الدستورية وتفضلوا السيد رئيس مجلس نواب الشعب بقبول وافر الاحترام والتقدير والسلام.

والمطلب الثاني قدم من طرف أربع رؤساء كتل وهم:

السيدات والسادة: فخري عبد الخالق رئيس كتلة الأمانة والعمل، صابر المصمودي رئيس كتلة الأحرار، آمال المؤدب رئيس كتلة صوت الجمهورية، عماد أولاد جبريل رئيس الكتلة الوطنية المستقلة وتضمن الآتي:

عملا بأحكام الفصل 98 من النظام الداخلي، نقترح إضافة نقطة في جدول أعمال جلسة اليوم للتداول بخصوص غزة والمد العالمي لتحرير فلسطين.

إذن نفتتح مداخلات السيدات والسادة الزملاء الحاضرين، بطبيعة الحال يجب أن يتم تنظيم التدخلات إن كانت ستكون التدخلات على مستوى رؤساء الكتل أو نفتح التدخلات بالنسبة إلى جميع النواب حسب ما يريده البعض مع تحديد وقت المداخلة في حدود وقت نتفق عليه بين ثلاث وخمس دقائق.

النواب الذين طلبوا الكلمة: السيد علي زغدود، السيدة منال بديدة، السيد علي بوزوزية، السيد أيمن بن صالح، السيدة نجلاء اللحياني، السيدة فاطمة المسدي والسيدة آمال المؤدب.

إذن تكون المداخلة في حدود ثلاث دقائق، لدينا عشر متدخلين الكلمة الآن للسيد علي زغدود، تفضل المداخلة في حدود ثلاث دقائق، تفضل.

المصدح للأستاذ علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

بمناسبة الذكرى الثانية للمحرقة في غزة 7 أكتوبر 2025، نقف اليوم في هذا اليوم الجليل لا لنرثي غزة، بل لنحيي فيها روحا تأبى الموت وشعبا يصنع من الرماد حياة ومن الحصار أسطورة صمود تكتب فصلا جديدا من شرف هذه الأمة.

اليوم يمر عامان على المحرقة الصهيونية في غزة، عامان على تكثيف إبادة جماعية بدأت منذ قرن من الزمان حين قرر الاستعمار العالمي أن يزرع خنجرا في قلب الأمة العربية اسمه الكيان الصهيوني. عامان من المجازر، من الموت والجوع، من تجفيف الماء ودفن الطفولة، من تحويل المدارس إلى مقابر والمستشفيات إلى أنقاض ومع ذلك لم تهزم غزة ولم تنكسر إرادة الشعب الفلسطيني.

سبعون ألف شهيد، عشرون ألف طفل، آلاف الأمهات، مئات الأطباء والصحفيين ورجال الإغاثة، أرقام ليست أرقاما بل وجوه وقلوب وأحلام تشهد أن دماء الفلسطينيين ترسم بها خريطة الشرف الإنساني.

دماؤهم اليوم، تدين العالم المتواطئ وتفضح عجز المؤسسات الأممية وتسقط أقنعة من يتغنون اليوم بحقوق الإنسان والديمقراطيات الزائفة وهم شركاء في الجريمة.

يا أبناء الأمة، إن غزة اليوم ليست جغرافيا صغيرة محاصرة بين البحر والسلك الشائك، بل هي عنوان الكرامة العربية ورمز الصمود الإنساني ونقطة الضوء التي تكشف ظلام التبعية والخذلان.

إن ما يحدث في فلسطين، ليس حربا عسكرية فحسب، بل هو حرب على الوعي، على الهوية العربية، على الذاكرة التاريخية للشعب العربي، حرب تريد اقتلاع فلسطين من وجدان هذه الأمة لكنها ستفشل لأن فلسطين ليست قضية وجود بل هي قضية حدود.

من هذا المنبر، من مجلس نواب الشعب التونسي، نؤكد للعالم ولجماهير هذه الأمة ونجدد العهد كبرلمانيين تونسيين وكبرلمان شعبي منتخب من الشعب التونسي أن تبقى على العهد، ثابتة الموقف، حرة القرار، نصيرة لفلسطين وشعبها البطل، أن نرفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وأي تواطؤ سياسي أو اقتصادي أو إعلامي مع آلة الإبادة.

نقولها بملء الصوت من برلمان الشعب التونسي، من تونس إلى غزة دمنا واحد، مصيرنا واحد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

اليوم 7 أكتوبر 2025، اليوم يمر عامان كاملان على ذكرى 7 أكتوبر 2023، 7 أكتوبر المجيد الذي أعتبره بداية لتاريخ بشري جديد، تاريخ أمة تصنع عزتها من خلال المقاومة، مقاومة كيان محتل مختل غاشم ظالم لا يعرف للإنسانية طريقا.

اليوم ذكرى شعب علم العالم العربي كله معنى العزة بعد أن تعودنا على الذل والمهانة، اليوم ذكرى شعب سيتحرر لأنه يثق بأن النصر يكون دائما حليفا لصاحب الأرض وهذا ما تخبرنا به كتب التاريخ على مر العصور أما الكيان الصهيوني الغاشم فلن يوقف جبروته شيء إلا أن يقع عزله عن العالم كله، ولن يكون ذلك إلا من خلال تمرير قوانين تجريم التطبيع في كل بلدان العالم وذلك ليس بأمر مستحيل فتحت الضغط الشعبي والتحركات الشعبية في كل مدن العالم لن يكون ذلك أمرا مستحيلا فالأفضل من أساطير الصمود مع أننا فخورون بها والأفضل من المقاطعة مع أننا ندعو لها ، هو أن يمرر برلماننا هذا، قانون تجريم التطبيع ونكمل ما توقفنا فيه ذات نوفمبر 2023.

زملائي الأعزاء،

لأجل أطفال ونساء فلسطين الذين أطرافهم بترت، ولأجل أطفال ونساء فلسطين الذين رؤوسهم قطعت، ولأجل أطفال ونساء فلسطين الذين وهم أحياء أجسادهم أحرقت، ولأجل أطفال ونساء فلسطين الذين تحت الأنقاض أنفاسهم انقطعت، ولأجل أطفال ونساء فلسطين الذين منازلهم على رؤوسهم دمرت، ولأجل أطفال ونساء فلسطين الذين أجسادهم بسبب الجوع هزلت وضعفت، أسألكم باسم الإنسانية، باسم الحرية، باسم العدالة، باسم الحق، أن تمرروا قانون تجريم التطبيع في أقرب فرصة تكون، ويكون لنا في ذلك شرف كبير.

فلنبدأ نحن وستأتي بعدنا موجات من قوانين تجريم التطبيع عربيا وحتى دوليا، حتى يجد هذا الكيان الغاشم نفسه منعزلا عن العالم كله، فيرفع وقتها يده عن الأبرياء.

ولتحيا فلسطين والمجد للشهداء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ علي بوزوزية.

السيد علي بوزوزية

شكرا، تحية لكل من شارك في قافلة الصمود، اليوم نحن وكل التونسيين سعداء بعودة كل التونسيين المعتقلين من طرف الكيان الصهيوني سالمين، هذا هو الأهم والمهم، أن التونسيين الذين شاركوا في القافلة عادوا بصحة جيدة والحمد لله، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، العار والخزي لكل من يشكك في بطولات هؤلاء الذين شاركوا في القافلة، هم شرف لتونس وشرف لكل التونسيين، وأنا متأكد أن العديد من التونسيين تمنوا الذهاب في القافلة لكسر الحصار عن غزة وأنا أقول هذا الكلام لسبب بسيط لا يجب أن ننسى أو أن ننكر الآلاف وعشرات الآلاف من الأطفال الذين يموتون في قطاع غزة وهم من العرب مثلنا فالمسألة أصبحت إنسانية وأنا متأكد أن الكيان الصهيوني سوف يوقف إبادة أهل غزة لسبب رئيسي وهو أنه إن لم يوقف الإبادة فإنه ستتوافد الآلاف والآلاف من القافلات من جميع دول العالم من أجل إيقاف هذه الإبادة وعبر التاريخ لم نر أبدا تنكيلا وتجويعا للناس وقتلا بهذه الطريقة، في تاريخ البشرية لم نر مجرمين أبشع من هؤلاء الصهاينة وأنا أدعو الحكومة التونسية وأدعو السلطة بأن تكرم هؤلاء التونسيين الذين رفعوا رؤوسنا عاليا ويجب أن يتم تكريمهم بصفة رسمية لأن هؤلاء فعلوا ما لم يقدر على القيام به الكثير من الناس وقد كانوا أوفياء للقضية الفلسطينية المتشبعين بها منذ الصغر، في كل مدرسة وفي كل معهد وفي كل مؤسسة هناك علم فلسطين وهناك توعية لتحفيز شبابنا وتوعيتهم من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية إلى يوم يبعثون.

وفي الأخير، تحية لكل من شارك في القافلة وشكرا لهم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ أيمن بن صالح، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة لا أحسن كتابة الشعر لكن يمكن أن أقول شيء من قلبي كأي تونسي يمكنه أن يتحدث عن فلسطين وعما يحصل في غزة، لا يشعر أي تونسي بالفرحة عندما يرى في نشرة الأخبار وفي الأنترنت ما يحدث في غزة، حقيقة عندما نتحدث عن سقوط 67 ألف شهيد وعندما نتحدث عن 169 ألف جريح ومنهم 11 ألف شخص مفقود، نحن نشعر بوجع كبير عند حدوث حادث مرور في تونس 1500 قتيل في حوادث المرور في تونس، نرى أنه عدد كبير جدا لكن 18500 طفل سنهم دون 15 سنة، هؤلاء قتلوا في الإبادة الجماعية التي حصلت في غزة لا يمكنك سوى الترحم على هؤلاء من كل قلبك.

التونسي ليس له حدود مع فلسطين وليس لنا اتصال مباشر لنذهب لفلسطين مباشرة ولكن والله العظيم أي تونسي يسمع أخبارا سيئة عن فلسطين لا يمكنه حتى تناول العشاء، يشعر المواطن التونسي بقلق ولا يشعر براحة، تلك القضية تبنيناها منذ صغرنا، من المدرسة إلى الإعداديات إلى المعاهد وكما نقول بالعامية "كل قدير وقدره" هناك دول يمكنها مساعدة فلسطين بالأسلحة، هناك دول يمكنها إيصال المواد الغذائية وهناك دول يمكنها الدفاع عن فلسطين بطريقة أخرى ولكن نحن نتكلم وصوتنا يصل منذ أن كنا في المعاهد، نخرج ونتكلم حتى حينما كان يمنع الخروج للتعبير عن التضامن مع فلسطين، صور التجويع المتعمد لا يمكن أن يقبلها الإنسان في ابنه، اليوم عندما يقول لك ابنك بأنه لم يتناول اللمجة تبقى تلوم نفسك لماذا لم يأكل لذلك نتمنى أن لا نرى في المستقبل هذه المشاهد، نطلب من الله أن يلطف بكل أهلنا في فلسطين وإن شاء الله فلسطين حرة كما نحيي أيضا أسطول الصمود فهؤلاء أبنائنا ومن ينهم زميلنا هذا ما استطعنا القيام به بلادنا احتضنت أسطول الصمود وقد وفرت كل السبل ليخرج الأسطول وليذهب في ظروف طيبة وتحيا فلسطين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذة نجلاء اللحياني، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا، أتدخل اليوم لأندد بأشد العبارات بما ارتكبته قوات الاحتلال من اعتراض غير قانوني لأسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة، واختطاف النشطاء المدنيين الذين كانوا على متنه، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

عملية الاعتراض يا سادة وقعت في المياه الدولية على بعد أكثر من ستين ميلا بحريا من السواحل الفلسطينية المحتلة وهو ما يؤكد الطابع الغير المشروع لهذه العملية وقد أكدت المنظمات الدولية أن الأسطول كان يحمل فقط مساعدات إنسانية وأدوية ومعدات طبية وكان على متنه نشطاء مدنيين وبرلمانيين ومحامين وصحفيين من أكثر من خمسة وأربعين دولة، من بينهم عدد من التونسيين الذين شاركوا تضامنا مع الشعب الفلسطيني في مبادرة سلمية وإنسانية بامتياز.

إذن هذا الاعتداء يمثل خرقا خطيرا لأحكام القانون الدولي العام وانتهاكا لاتفاقية جنيف لعام 1949 ولبروتوكولاتها الإضافية وهذا استهداف لأسطول مدني مخصص لمهام إنسانية بحتة وهو يعد جريمة، جر يمة حرب بكل المعاني بموجب المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

اليوم أريد أن أخص بالتحية زميلي البطل النائب محمد علي، الذي كان النائب العربي الوحيد ضمن هذا الأسطول ورفع راية الضمير العربي، نعم، لقد رفع راية الضمير العربي في وجه آلة القمع والحصار صديقي، نحن فخورون بك.

إن صوت الإنسانية لا يكمم، خصوصا حين يحاول البعض تجريدنا من الإنسانية، الكيان الصهيوني يقول أن الشعب الفلسطيني الأبي وحوشا بشرية لتبرير القتل والإبادة، وكأن الدفاع عن الأرض أصبح جريمة والمطالبة بالحرية أصبحت تهمة، لكننا نقولها في هذا المجلس: الشعب الفلسطيني سيرفض أكيدا وأنا أؤكد ذلك، أن يقتل مرتين: مرة بالصواريخ ومرة بالكذب، هو شعب يؤمن بالحياة، هو شعب يرفض حياة بلا كرامة، يرفض سلاما يقوم على إنكار الحق وتجميل الجريمة، مقترح أمريكي بعشرين بندا، في ظاهره سلام ولكن عمليا يشترط نزع سلاح المقاومة، يجعل الفلسطينيين رهينة، يفرض إدارة دولية مؤقتة على غزة، يقلص السيادة الفلسطينية ويغطي على دور الاحتلال كطرف معتدي هذه خطة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذة فاطمة المسدي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، قبل أن أتحدث عن أي مبادرة إنسانية وعن أي مبادرة تهم القضية الفلسطينية، أريد أن أضع الأمور في نصابها:

الكيان الصهيوني ليس دولة، بل هو مشروع احتلال ودمار وتمزيق للأرض والإنسان وبعد الإفراج عن كل التونسيين الذين شاركوا فيما سمي بأسطول الصمود، وجب علينا أن نتحدث بصراحة، لأن الصمت في مثل هذه اللحظات خيانة لمبادئ الدولة التونسية، نحن في تونس لا نعترف بالكيان الصهيوني: لا تفاوض، لا تعامل ولا تطبيع معه بأي شكل من الأشكال، لذلك من أمضى على وثيقة أعدها الكيان الصهيوني، مهما كانت صيغتها أو مبرراتها، فهو لا يمثل الشعب التونسي ولا مؤسسات الدولة، بل لا يمثل إلا نفسه لأن الإمضاء على وثيقة بين يدي الاحتلال هو اعتراف ضمني بشرعيته وهو ما لم ولن تقبله تونس التي اختارت منذ فجر استقلالها أن تكون مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

نحن نفرق ما بين التضامن الصادق مع غزة وبين الانخراط في تحركات مموَّلة ومشبوهة، تنظيم حملات لجمع التبرعات تحت مسمى "أسطول الصمود المغاربي" هو مبادرة ذات بعد خارجي ويجب أن نطرح سؤالا واضحا: هل احترمت هذه المبادرة المنظومة القانونية الوطنية؟ فالتقارير المتوفرة محليا ودوليا تشير إلى أن بعض هذه المبادرات تتلقى تمويلات غير مباشرة من شبكات مرتبطة بـ " George Soros" ومؤسساته، عبر واجهات جمعيات تقدم كحقوقية أو إنسانية في تونس.

هذه التمويلات لا تمر عبر المسالك الرسمية، ولا تصرح للسلطات التونسية وتستعمل أحيانا لتأثيث خطاب سياسي موجه، مستغلة القضايا العادلة مثل القضية الفلسطينية لخدمة أجندات غامضة وأنا هنا لا ألوم الشباب الذين شاركوا بدافع وجداني وإنساني صادق، بل ألوم من نظم ومول وغطى هذا النشاط دون احترام لقوانين البلاد، فعرض تونس إلى إحراج سيادي وأراد أن يعيد إنتاج خطاب يتهم به الرئيس والحكومة.

لذلك أدعو من هذا المنبر إلى الإسراع بتنقيح قانون الجمعيات لضمان الشفافية الكاملة في التمويل والنشاط، لأن حماية الأمن القومي اليوم تبدأ من رقابة الجمعيات، لا من الموانئ فقط، تضامننا مع فلسطين مبدئي لا يشترى ولا يستغل وغزة تسكن في قلب كل تونسي، ولكن تونس لن تكون بوابة اختراق سيادتها تحت شعار التضامن.

تحيا فلسطين وتحيا تونس حرة منيعة لا تركع إلا لله وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذة أمال المؤدب تفضلي.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

لقد مرت سنتين على السابع من أكتوبر: عامين من حرب إبادة وتجويع تستهدف الشعب الفلسطيني بأكمله، عامين من الدمار الشامل وقتل أطفال غزة، أكثر من عشرين ألف طفل.

عامين أظهرا بالكاشف النفاق الدولي وكشفا عن حقيقة العدو الصهيوني المحتل والداعمين له والذين في كل مرة يجدون تعلة الإرهاب لمزيد التنكيل بأهالي غزة، وكل هذا تحت ما يسمى بالمشروعية الدولية والحق في الدفاع عن النفس.

اليوم نحن نعيش إبادة جماعية لشعب معزول يدافع على حقه في الوجود وعن حقه في استرجاع أراضه المستعمرة، السابع من أكتوبر 2023 كان يمثل انطلاقة لحركة التحرر العربي والعالمي الناس انتفضت في أغلب الدول والمدن العالمية التي تؤمن بالعدالة الإنسانية وتؤمن بحق الشعوب للدفاع عن أراضيها وعن حدودها.

السابع من أكتوبر كان استفاقة العالم بجرائم وطغيان العدو الصهيوني رغم استهداف المئات من الصحفيين لتعتيم ما كان يجري داخل أسوار غزة، ورغم قتل أكثر من 65 ألف شهيد و167 ألف جريح، شعوب العالم فاقت من كذبة عمرها أكثر من سبعين سنة وقالت لا للإبادة الجماعية.

اليوم نعيش تضامنا دوليا وإنسانيا غير مسبوق لفك الحصار عن غزة ولإجبار العدو الصهيوني على التراجع وإيقاف الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني هذا الشعب الذي كعادته أعطى درسا للعالم بصموده وبثباته بالرغم من تجويعه وبالرغم من التنكيل به وفقدانه لكل مقومات العيش الكريم.

اليوم موضوع "الدفاع عن النفس" للعدو الصهيوني لم تعد تنطلي على أحد وأكبر دليل مبادرة أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار عن غزة والذي جمع أكثر من 44 جنسية و50سفينة وخمسمائة مشارك، منهم 25 تونسي.

وأريد من تحت قبة هذا البرلمان أن أحييهم على شجاعتهم وعلى إصرارهم إلى آخر لحظة للذهاب في رحلة للوصول إلى غزة بالرغم من استهدافهم واختطافهم من قبل العدو. الرسالة قد وصلت هنا غزة، كلنا فلسطين، لا للإبادة الجماعية واليوم والحمد لله باقي التونسيين المحتجزين وقع ترحيلهم وإن شاء الله سيصلون غدا لأرض الوطن سالمين.

تحية إكبار واحترام لكافة المشاركين وعلى رأسهم زميلنا النائب المحترم محمد علي، فالقضية قضيتنا وهذه مسألة مبدئية لا جدال فيها.

عاشت فلسطين حرة مستقلة، المجد لشهدائها الأبرار، الحرية لفلسطين من النهر إلى البحر.

عاشت تونس الثابتة على موقفها، عاشت تونس داعمة للقضية الفلسطينية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذة ضحى سالمي تفضلي.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

في مثل هذا اليوم السابع من أكتوبر نستحضر ذكرى طوفان الأقصى، تلك اللحظة الفارقة التي غيرت وجه الصراع مع الكيان الصهيوني وأعادت للأمة العربية بوصلة الشرف والمقاومة، اللحظة التي كسرت جدران الصمت والخذلان وأعادت للضمير الإنساني نبضه وأثبتت أن الشعب الفلسطيني لا ولن يهزم رغم سبع عقود من الاحتلال والعدوان.

نقف اليوم لنجدد العهد مع فلسطين، مع غزة التي حوصرت أكثر من 18 سنة، مع الأطفال الذين يشردون ويجوعون ويقبرون تحت الأنقاض ونقف أيضا لنحيي كل أحرار العالم الذين لبوا نداء الضمير وركبوا أسطول الصمود بصدور عارية حاملين راية تونس الحرة في وجه الكيان الصهيوني ومن بينهم الأخ النائب محمد علي، صوت العزة والكرامة لمجلس نواب الشعب وهو أول نائب يخترق العدو الصهيوني دون المرور بمعابر التطبيع رغم أنف الكارهين ورغم أنف المشككين، أسطول الصمود الذي شارك فيه ممثلون من 45 دولة لم يكن مجرد سفن بل رسالة إلى العالم مفادها أن الحصار جريمة وأن التطبيع خيانة وأن تونس التي قاومت الاستعمار لا يمكن أن تكون يوما على الضفة الخطأ في التاريخ وإن اختطاف مواطنين في المياه الدولية ذنبهم حمل الحليب والأغذية لبشر محاصرين هو اعتداء على السيادة الوطنية للدول وخرق لكل المواثيق والقوانين الدولية ولنكون نزهاء مع التاريخ، الكيان الصهيوني لم يمتثل لأي قرار أممي أو دولي منذ نشأته ولم يحترم لا الشرعية الدولية ولا القانون الإنساني، القرار الوحيد الذي امتثل إليه، أو لنقول نصف امتثال، هو قرار إنشاء الكيان الغاصب، وهذا في حد ذاته دليل على أن هذا الكيان لا يؤمن بالسلم ولا يفهم سوى لغة المقاومة والمواجهة والردع.

لهذا على شعوب العالم أن تفكك هذا الكيان مثلما غرسته وأن تستعيد مواطنيها الذين غررت بهم الحركة الصهيونية، معركتنا مع الكيان الصهيوني ليست معركة عسكرية، بل أيضا معركة سياسية وتشريعية ومن هذا المنطلق، نطالب سيدي الرئيس بإعادة طرح قانون تجريم التطبيع لأنه ليس فقط مطلب إنساني وقومي، اليوم هو مطلب وطني لأنه وقع الاعتداء على تونس والوقت لن يسمح لي بتعداد هذه الاعتداءات.

ختاما، تحية لشباب العالم المساند لفلسطين، أدعوه إلى مواصلة المقاومة وعلى الشباب الذي جهز مركب حنظلة و45 مركبا لأسطول كسر الحصار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الاستاذ الطاهر بن منصور.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، في واقع الأمر لم أكن أنوي أن أرد وكانت لدي مداخلة أخرى ولكن آن لهذا العبث أن يقف لأن من يرتبط بدوائر أجنبية

وبكمال الجندوبي ويرتبط بدوائر تمول ومرتبطة بالكيان الصهيوني رأسا يجب أن يسكت في حضرة آخر نعال لآخر شخص ركب أسطول الحرية واتجه نحو غزة، لك أن تقفي صغيرة أمام نعال هؤلاء.

أنت اليوم قد أهنت كل التونسيين وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية لأن أسطول الصمود فيه أناس جاؤوا من الخارج والتي اتهمتهم أنت أنها ممولة من دوائر أجنبية فقد جاءت تحت إشراف وتحت رؤية وتحت رعاية الدولة التونسية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، أنت اتهمت كل الدولة واتهمت كل الناس، هؤلاء أشخاص من بينهم شباب ومن بينهم النائب من بينهم الصحفي ومن بين هؤلاء من ترك عائلته وركب البحر وعرض نفسه للمخاطر من أجل فك الحصار عن غزة.

هؤلاء الصغار هم أدنى وأصغر وأحقر وأضعف من أن يقفوا أمام أحذية هؤلاء وليس أمام وجوههم وأمام رؤوسهم، آن الأوان لهؤلاء أن يصمتوا لأنك بصوتك هذا وبادعائك هذا أنت اليوم تبررين التطبيع الموجود في تونس، اليوم هناك جرائد صهيونية تقر بأن هناك 949 تونسي زاروا الكيان الصهيوني هل يمكنك تكذيب هذا؟ هناك 40 فنان يذهبون لأداء أعمال شبه فنية في الكيان هل يمكنك تكذيب هذا؟ في مهرجان قرطاج، إدارة مهرجان قرطاج في الصائفة الفارطة تحت إشراف وزارة الثقافة كانت ستدعو لتونس فنانة مطبعة وداعمة للكيان الصهيوني ولو لا الأحرار الذين وقفوا عبر شبكات التواصل الاجتماعي وفي غيرها لما تم إلغاء ذلك.

اليوم المثقفين والفنانين والأكاديميين يطبعون مع الكيان الصهيوني، اليوم الأشخاص الذين ذهبوا لغزة استمعوا إليهم سيعلمونكم من قام بالتحقيق معهم، حقق معهم تونسيين يعرفوكم فردا فردا في تونس، كيف ذلك؟ عبر الاختراق لذلك أمامنا اليوم فرصة لننقذ تونس ولإنقاذ اقتصادها ولإنقاذ شعبها ولإنقاذ أهلها ولإنقاذ مستقبل تونس ولا يكون ذلك إلا بسن قانون يجرم، يزجر، يمنع التعامل، التفاعل التطبيع كما تريد أن تقول مع الكيان الصهيوني ولا يمكن أن تتحقق تنمية ولا يمكن أن يتحقق اقتصاد ولا يمكن أن يتحقق نمو إلا إذا جرمنا التطبيع وإلا إذا اعتمدنا على أنفسنا عبر خيارات وطنية اقتصادية تعتمد على السيادة الوطنية وعلى التنمية البشرية والطبيعية الحقيقية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذ وليد حاجي تفضل.

السيد وليد حاجي

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في مستهل هذه السنة البرلمانية الجديدة تقف كتلة الأحرار لتعلن بوضوح عن أولى كلماتها وأول مواقفها موجهة إلى أهلنا في غزة الذين يخوضون معركة الصمود والكرامة في وجه حصار ظالم وعدوان مستمر منذ سنوات.

إن افتتاح السنة البرلمانية، لا يكون ذا معنى حقيقي إلا إذا اقترن بموقف وطني وإنساني صادق لذلك نعتبر في كتلة الأحرار أن التعبير عن التضامن مع غزة هو أبلغ ما يمكن أن نفتتح به أعمالنا، لأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة ولأن صمود غزة هو عنوان لكرامة كل الأحرار في هذا العالم.

نوجه في هذا اليوم تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني الباسل، على ما يقدمه من تضحيات جسام في مواجهة الاحتلال والحصار ونؤكد أن تونس شعبا ومؤسسات ستظل وفية لالتزامها التاريخي والأخلاقي تجاه فلسطين مهما كانت الظروف أو الضغوط.

وفي هذا السياق، تعبر كتلة الأحرار عن اعتزازها الكبير بانطلاق قافلة الصمود من تونس، تلك المبادرة التي حملت في طياتها رمزية وطنية وسياسية عميقة، إذ تترجم إرادة الشعب التونسي في كسر الحصار ومد يد العون إلى إخوانه في غزة وتجسد رسالة تونس الحرة التي لم تتخل يوما عن واجبها تجاه القضية الفلسطينية ونخص بالذكر بكل فخر واعتزاز مشاركة زميلنا النائب محمد علي عضو مجلس نواب الشعب في هذه القافلة المباركة.

إن هذه المشاركة في افتتاح السنة البرلمانية، تكتسي رمزية مزدوجة، فمن جهة هي تأكيد أن البرلمان التونسي لا يقف متفرجا أمام المظالم، بل ينخرط فعليا في نصرة الحق والدفاع عن القيم الإنسانية ومن جهة أخرى هي رسالة إلى الداخل والخارج بأن كتلة الأحرار تعتبر القضية الفلسطينية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ ثامر المزهود، تفضل.

السيد ثامر المزهود

شكرا سيدي الرئيس،

لا يمكن أن يكون 7 أكتوبر إلا أحد أيام وأحد عناوين فلسطين، أحد أيام العزة والكرامة والشرف والنخوة التي تعيشها هاته الأمة، تحية إكبار وإجلال لقادتنا الشهداء ولكل شهداء هذه الأمة على طريق التحرير.

نحيي هذه الذكرى ونحن نمر بنفحات ذكرى حرب أكتوبر، الذكرى 52 لحرب أكتوبر 73 التي خيضت من أجل تحرير فلسطين، نحيي ذكرى طوفان الأقصى، طوفان الأقصى 7 أكتوبر الذي اندلع كواجهة وكمقاومة متقدمة لدحر هذا الكيان، نحيي هذه الذكرى ونحن منذ أيام أحيينا ذكرى استشهاد أحد رموز المقاومة الشهيد حسن نصر الله.

نحيي هذه الذكرى ويوم 14 أكتوبر، نحيي الذكرى الأولى لاستشهاد القائد يحيى السنوار.

وبالتالي كل هذه الأيام هي أيام عز وكرامة وشرف في تاريخ هذه الأمة على درب التحرير، من أجل تحرير فلسطين، كامل فلسطين.

نحيي هذه الذكرى ونحتفل بملحمة أسطول الصمود والمناضلين الأحرار من كل أرجاء العالم ومن كل الدول الذين شاركوا في هذه الملحمة، والذين غرسوا إسفينا جديدا في طريق إنهاء هذا الوجود الصهيوني على أرضنا العربية.

نحيي هذه الذكرى، ونفتخر بمشاركة زميلنا النائب محمد علي الذي شرف هذا المجلس وشرف تونس مع إخوانه ورفاقه التونسيين الذين شاركوا في هذه الملحمة التي نشارك فيها منذ 48 إلى حد الآن جيلا وراء جيل، محمد علي ابن التيار القومي التقدمي الذي يرفع هذا الشعار: دحر الكيان الصهيوني وتحرير الأرض العربية منذ انغراسه داخل فلسطين المحتلة، محمد علي الذي كان ناطقا باسم الطلبة العرب التقدميين، المشروع القومي المناقض للمشروع الصهيوني منذ 40 عاما نجد اليوم أشخاصا يزايدون على نضاله، الكيان الصهيوني اختطف هؤلاء الأبطال من المياه الدولية، محمد علي دخل في إضراب جوع منذ دخوله الأراضي المحتلة، لم يتعامل معهم لا في ماء ولا في أكل ولا في دواء ولا في أي معاملة، صلى في أرض فلسطين وسيعود إلى فلسطين مع كل الأحرار من داخل الأمة.

أدعو إلى تجريم التطبيع، إلى مواصلة النظر في مشروع تجريم التطبيع بأي صيغة من الصيغ، كل شعوب العالم جرمت هذه العصابات الصهيونية، كل شعوب العالم جرمتها، فقد الكيان الصهيوني كل أسطورته، فلنجرم التطبيع مثلهم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذ شكري بن البحري، تفضل.

السيد شكري بن البحري

7 أكتوبر، كل 7 أكتوبر وفلسطين بخير ويا ليت كل الأيام 7 أكتوبر أحلى ذكرى وأسعد الأيام.

كل 7 أكتوبر والمقاومة الثابتة صامدة، شامخة.

كل 7 أكتوبر وأطفال غزة يبتسمون رغم قنابل التجويع وصواريخ التهجير والإبادة والقتل الممنهج،

كل 7 أكتوبر والأمهات هناك تحملن كل مفردات الصبر والشرف والنصر والتضحيات،

كل 7 أكتوبر والأسرى يرسمون الوطن بأظافرهم على الجدران،

كل 7 أكتوبر والشهداء يكتبون التاريخ بدمائهم الطاهرة،

كل 7 أكتوبر وأرض غزة تصنع المعجزات وتلقننا دروس العزة والكرامة.

كل 7 أكتوبر والحق أقوى من كل احتلال ومن كل سلاح،

كل 7 أكتوبر والعدل أسمى من كل مغتصب،

كل 7 أكتوبر والصمت العربي مريب رهيب مخجل لا يستحي حتى من نفسه.

كل 7 أكتوبر والتواطؤ الدولي يخط بلاغات الخيانة بدموع التماسيح،

كل 7 أكتوبر والصبر يصبح مقاومة والألم أمل وغضب والإيمان نصر،

كل 7 أكتوبر وقلوبنا تنبض من أجل فلسطين وأطفال فلسطين.

كل 7 أكتوبر وأحرار وحرايز أسطول الصمود والحرية وقوافل كسر الحصار بألف خير،

كل 7 أكتوبر والقوافل المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها تتدفق من هذه الأرض،

كل 7 أكتوبر تكسر الدبابات ويفشل الجلاد ويخاف المحتل من أغنية أو قصيدة،

كل 7 أكتوبر وتونس منبع الصوت الحر تنتصر للقضايا العادلة.

كل 7 أكتوبر والنصر يقترب من كل من آمن بالحرية والكرامة وكل عام تتجدد الوصية لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض وكل يوم يتجدد الطلب: قانون تجريم التطبيع واجب، وتجريم كل من يتعامل مع العدو الصهيوني مطلب شعبي.

سلام على فلسطين وأهل فلسطين قبل وبعد وفي 7 أكتوبر.

تدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نمر إلى مداخلات الزملاء، تطبيقا لمقتضيات الفصل 108 من النظام الداخلي، تفضل أستاذ.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

القائمة تتضمن السادة والسيدات محمود العامري، محمود شلغاف، عادل ضياف، عبد القادر عمّار، نجلاء اللحياني، بسمة الهمامي، محمد ضو، مختار عبد المولى، مصطفى بوبكري، الأستاذ مسعود قريرة، عبد السلام الحمروني، يسري البواب، أيمن بن صالح، فيصل صغير، حسان جربوعي والسيد غسان يامون.

إذا الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

أتدخل اليوم تحت قبة مجلس نواب الشعب لأوجه نداء عاجلا إلى السيدة رئيسة الحكومة بخصوص الوضع المزري والكارثي الذي آل إليه قطاع النقل العمومي في ولاية سوسة في ظل أزمة خانقة وغير مسبوقة أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين وعمّقت من معاناتهم اليومية وأدت إلى تعطيل مصالحهم وضربت حقهم الدستوري في النقل، من يتحمل اليوم مسؤولية تأخر التلاميذ والطلبة عن الالتحاق بمؤسساتهم التربوية والجامعية ومن يتحمل مسؤولية تعطل مصالح المواطنين وتأخرهم عن مواعيد العمل أو العلاج أو غيرها من الضروريات ومن يتحمل في نهاية المطاف حالة الاحتقان التي تتنامى يوما بعد يوم في صفوف المواطنين.

سيدي الرئيس، الوضع في ولاية سوسة تجاوز كل الخطوط الحمراء ولم يعد بالإمكان الاستمرار على هذا النحو، الأزمة لم تعد مجرد إشكال ظرفي، بل أصبحت واقعا يوميا خانقا لا يحتمل التأجيل ولا يحتمل المزيد من الانتظار.

اليوم وفي الحقيقة لا نعلم لمن سنحمل المسؤولية: هل لشركة النقل بالساحل التي تصارع وسط النقص الحاد في أسطول الحافلات أم لوزارة النقل التي تأخرت في دعم جهة سوسة بالحافلات رغم الطلبات المتكررة، أم للسلط المعنية التي لم تتوفق إلى حد الآن في بلورة حلول عملية وناجعة لتجاوز هذه الأزمة.

لقد نبهنا مرارا وتكرارا أيضا إلى تفاقم أزمة النقل العمومي غير المنتظم والفوضى الناجمة عن غياب الرقابة المستمرة وضعف ردع المخالفين من بعض أصحاب سيارات التاكسي الجماعي خاصة بمعتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني، نتساءل اليوم بكل موضوعية، ما الذي قدمته اللجنة الجهوية والاستشارية للنقل بولاية سوسة من حلول فعلية لهذه الأزمة ونستغرب لماذا لا يتم تفعيل مخرجات الجلسات الجهوية والمحلية، خاصة فيما يتعلق بطلبات إسناد الرخص الإضافية وإحداث الخطوط الجديدة.

السيدة رئيسة الحكومة، أزمة النقل في ولاية سوسة لم تعد تحتمل التأجيل، لابد من تدخل عاجل ووضع الجهة ضمن سلم الأولويات الوطنية، ما نحتاجه اليوم ليس مجرد وعود فقط، بل قرارات واضحة وجريئة، قرارات لتوفير الحافلات، لتنظيم النقل غير

المنتظم، لفرض تطبيق القانون ولإسناد الرخص ولإحداث خطوط جديدة تستجيب لحاجيات المواطنين، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمود شلغاف، ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

النقل البحري هو شريان الحياة الاقتصادية والاجتماعية بجزر قرقنة، لأنه يمثل الوسيلة الوحيدة للربط المنتظم مع البر الرئيسي، لكن المنظومة الحالية تعاني من النقص في السفن ومن اهتراء الأسطول، فرغم المجهودات الكبرى التي تقوم بها الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، فإنها في العديد من الأحيان تعجز عن مجاراة تدفق المسافرين وتحديدا أصحاب السيارات والتأخير عن موعد الإرساء والإبحار أصبح مألوفا وطابور السيارات المنتظرة بالمئات في حر الصيف صار مشهدا روتينيا وما حصل وما يحصل يعود بالأساس إلى اهتراء الأسطول، فالسفن الأربعة للمسافرين: "المحيط"، "الحبيب عاشور"، "لود تونس" و"سيرسينا" تشتغل بأربع محركات وبأربع منظومات دفع ولضمان جاهزيتهم، من الضروري أن يكون لكل سفينة محرك احتياطي ومنظومة دفع احتياطية، لكن هذا غير متوفر لجميع السفن مما جعل سفينة "المحيط" التي تعد أكبر سفينة في الأسطول لا تعمل منذ شهر ونصف بسبب تعطل منظومة الدفع.

ورغم هذه المشاكل، منذ 5 ديسمبر 2024 والشركة الجديدة للنقل بقرقنة يرأسها رئيس مدير عام مفوض غير قادر على اتخاذ قرارات استراتيجية وتقتصر صلاحياته على الأمور اليومية والروتينية لذلك تعيين رئيس مدير عام للشركة في أقرب وقت ممكن أصبح أكثر من ضرورة لتمهيد الطريق لنجاح الشركة وأولها اقتناء سفينة جديدة تكون أكبر من سفينة "المحيط" ولضمان حالة تشغيلية ممتازة للأربع محركات وللأربع منظومات الدفع لكل سفينة، بدون أن ننسى محرك الاحتياط ومنظومة الدفع الاحتياطية لكل سفينة منهم وعلى هذا الأساس يمكن إضافة سفرة أخرى صباحا. كذلك في الموسم الصيفي الفارط، في أغلب الأحيان قاعات السفن غير مكيفة، فالرجاء تدارك هذا الوضع في المستقبل.

أخيرا وليس آخرا، في انتظار تحويل الميناء في صفاقس إلى الكازينو وباعتبار تعطل حركة المرور عند طابور السيارات التي ستصعد للسفن قبل موعد الإبحار ونظرا إلى ضيق الطريق يمكن بالتنسيق مع الأطراف المعنية القيام بالتوسعة لتجنب توقف حركة المرور وحوادث الطرقات لا قدر الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر عمار.

السيد عبد القادر عمار

شكرا سيدي الرئيس،

نداء إلى سامي عناية سيادة رئيس جمهورية،

كنا تكلمنا في عديد الجلسات على معتمدية سيدي عبد الحميد من ولاية سوسة مع السيد وزير أملاك الدولة على أراضي تستغل إلى اليوم هذا دون موجب حق ونحن نذكر على سبيل المثال الرسم العقاري 112258، عقار مساحته 33277 متر أخذته شركة لإنشاء مشروع محطة استشفائية منذ سنة 2003 وحسب كراس الشروط، إن لم يتم إنجاز المشروع خلال ثلاث سنوات، فإنه يقع استرجاع العقار لأملاك الدولة واليوم أملاك الدولة لم تقم بالإجراءات وغيرها من الأراضي التي تمت حوزتها وتم حفر فيها آبار والوزارة على علم ولم تحرك ساكنا لذلك نريد أن نفهم اليوم لماذا لم تقم وزارة أملاك الدولة باسترجاع أراضيها.

النقطة الثانية: ولاية سوسة والساحل بصفة عامة يعانون من مشكل النقل العمومي، خصوصا مع تزايد الطلب وصعوبة تجديد الأسطول وفي هذا الإطار، قامت شركة النقل بالساحل مؤخرا بصفقة وطنية لاقتناء 59 حافلة، إلى أن تصل إلى حافلات الصفقة الرئيسية والتي ينتظرها الجميع وهذه الصفقة جاءت لتحاول تلافي النقص الفادح في الأسطول في أسرع وقت، لكن الواقع يقول بأنه لا توجد شركة تونسية قادرة على تأمين هذا العدد في الآجال القريبة وهنا نتساءل، لماذا لا يتم القيام بصفقة مع دولة الجزائر الشقيقة فالجزائر قريبة والعلاقات السياسية والدبلوماسية بين الجزائر وتونس طيبة ولديهم شركة وطنية تملك خبرة طويلة في صناعة وتركيب الحافلات بجودة محترمة جدا وبذلك تكون الآجال قريبة.

النقطة الأخيرة يهم مخطط التنمية 26-30 وتهم حق ولاية سوسة في التنمية نحن لن نتسامح في هذا الحق، كفاكم تميز إيجابي، فاليوم أبسط الأشياء أنه عندما تنزل الأمطار في ولاية سوسة وبالتحديد في معتمدية سوسة المدينة وفي سيدي عبد الحميد، فإن هذه الأحياء الشعبية تغرق بالماء، بل أكثر من هذا تمزج مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي وهنا نطالب الوزارة المعنية ببعث مشاريع لتغيير شبكة صرف المياه الصحي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي تخص عمال المناولة كنا نظن بأنه تم سن قانون للقطع مع المناولة ومع كل أشكال التشغيل الهش لكن ما راعنا إلا أن عديد المؤسسات والمنشآت والإدارات العمومية لم تستجب لهذا القانون ولم تنفذ ما ورد به:

عمال الإعاشة بشركات البترول بتطاوين، عددهم تقريبا 430 عاملا من 16 أو 17 ولاية، عمال تعاونية الـ "SONEDE" الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي بقيت بين أخذا ورد، عمال الصحة، عمال المركبات الفلاحية وديوان الأراضي الدولية، عمال السكك الحديدية، عمال ديوان التطهير، عمال مصانع الأسمنت، عمال المعهد الوطني للإحصاء وعمال الديوانة العرضيين، كل هؤلاء يتعرضون للهرسلة وأحيانا للإيقاف عن العمل بمجرد أن يطالبوا بحقوقهم وبالكرامة، فالعمل بالنسبة لهم يمثل الكرامة.

عمال الإعاشة بتطاوين: هؤلاء بقيت وضعيتهم غير واضحة فالبعض يقول لهم بأنهم عمال لإسداء خدمات والآخر يقول لهم أنتم تعتبرون أعوان مناولة في 18 جويلية تم بحث من المتفقد الجهوي وقع فيه اعتبارهم يقومون بإسداء خدمات، في 24 جويلية عقد بعض العملة جلسة مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية وشرحوا لهم وضعيتهم فالإعاشة في شركات البترول هي غير الإعاشة في بعض المؤسسات الأخرى وأنا أعرفهم وهو عمل دائم ومستمر، هناك أشخاصا يعملون منذ 15 سنة في الطبخ.

في 28 جويلية السيد الوزير يعاقب المتفقد الجهوي ويقوم بنقله إلى ولاية أخرى، وهذا دليل على أنه هناك أخطاء، يوم 12 أوت السيد الوزير عين متفقدا جديدا وطالب بفتح بحث جديد في هذا الشأن، ولكن ما راعهم إلا أن المتفقد العام يرسل لهم مراسلة مرة أخرى ليعلمهم بأنهم يقومون بإسداء خدمات بناء على تقرير 18 جويلية المغالط.

ولذلك نحن نطالب السيد وزير الشؤون الاجتماعية بأخذ قرار وبإنصاف هؤلاء لأنهم قد تعرضوا بالفعل لهرسلة فليس من السهل أن يأتيك عامل من تطاوين ويقطع 700 كلم ويبيت هنا ولا يجد أي حل للحصول على حقوقهم، فبالنسبة لهؤلاء العملة فإن حقوقهم واضحة والبحث واضح ويجب إنصافهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ عادل، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا، أتدخل اليوم لا لأناقش حكما قضائيا، بل لأتحدث عن مهزلة، مهزلة تجعلنا اليوم نشكك في جميع الأحكام القضائية وخاصة الصادرة عن الدائرة التي أصدرت حكما بالإعدام على مواطن تونسي بسبب تدوينات ثم الإفراج عنه في اليوم نفسه، أي أنه من الإعدام إلى السراح في أقل من 24 ساعة، فأي عادلة هذه؟ أي منظومة قضائية نواجه نحن اليوم؟ الحكم استند إلى الفصل 72 من المجلة الجزائية متجاوزا المرسوم 54 الذي يحد أقصى العقوبة بـ 10 سنوات، رغم أن أغلب القضايا المماثلة لم تتجاوز سنتين سجنا. وفي الوقت نفسه القضاء التونسي لم يصدر أحكاما بالإعدام حتى في القضايا الإرهابية أو المتعلقة بالتآمر وبالخيانة وبالجوسسة رغم مقبوليتها الشعبية.

ومن المضحكات المبكيات أنني عندما أراسل وزارة العدل حول ملف حزب التحرير الذي ينشط بكل حرية، يرفع شعارات تدعو لقطع الرؤوس والأيادي للقصاص، لا يؤمن بمدنية الدولة، أقابل بصمت وكأن الأمر لا يعني الدولة في شيء، جماعة تدعو للقصاص وإقامة الخلافة، تعمل بأريحية، أما المواطن الذي يكتب تدوينة يحكم عليه بالإعدام، أي منطق هذا، أي عدالة هذه؟

في الحقيقة وهذا رأيي الشخصي: الحكم هذا ليس قانونيا بقدر ما هو ضربة اتصالية تهدف إلى تصوير تونس وكأنها دولة استبدادية ولإثارة الرأي العام ضد الدولة وهذا واضح، الأمر يزداد غرابة أيضا حين نجد أن القاضي يحكم بالإعدام على تدوينات وفي نفس ذلك اليوم يصدر حكما بالمؤبد على جريمة اغتصاب، عند التفكير في هذا نجد أن الواقع يكشف وجود ازدواجية في حد ذاتها، " Albert Camus" يقول " la peine de mort est la manifestation la plus barbare de l'état" أي أن عقوبة الإعدام هي أبشع تجلي للبربرية في الدولة لذلك لا نريد أن توصف الدولة اليوم بالترهيب وعندما تقدمنا بمرسوم تنقيح المرسوم عدد 54 كنا نعي كل شيء، هذا المرسوم قد تحول إلى أداة تخويف ولا إلى نص قانوني، فقد تقدمت وزملائي بهذا المقترح لتنقيح المرسوم لكن هذا المرسوم مازال في الرفوف مجمدا كغيره من المقترحات وكأكثر من 122 مقترح قانون أيضا نحن ننتظر أيضا تنقيحهم وكأن البرلمان اليوم قرر أن يشاهد بدل أن يتحمل مسؤوليته، نريد اليوم وقفة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مساء الخير،

في 22 أفريل 2024 تقدمت بسؤال كتابي إلى السيد رئيس الحكومة حول رؤية الدولة للإعلام العمومي واستراتيجياته الوطنية في المجال لعل الإعلام التونسي يتخلص من شيء من العبثية التي درج عليها منذ عقود، كنا ننتظر سياسة إعلامية واضحة تقوم على المباشرة والمصداقية والحوكمة والمضامين، لم نكن نعلم أن بيتنا غير محصن في مؤسسة سيادية تعطي المثال والنموذج وتتحول إلى نموذج وأنا أتصفح المجلة الدورية (أظهرت السيدة النائبة المجلة) التي تصدر عن مجلس نواب الشعب كان اعتراضي في البداية على كلفة المجلة الورقية على أساس أننا قد دعونا إلى القطع مع كل ما هو ورقي حفاظا على المال العام وانخراطا في أفق الرقمنة، مجلة باهتة في لونها تثقل كاهل المجلس بمصاريف لا طائلة منها ومن ورائها.

السنة الفارطة تقدمت بملاحظاتي شفويا إلى السيد رئيس التحرير لأني في هذه المجلة لم أجد المضمون الذي سألت عنه وزيرة المرأة وجدت شيء آخر مختلف على ما ذكرته في سؤالي الشفاهي، كنت أعتقد أن الأمر سيقف عند هذا الحد، هذه السنة أيضا تصفحت المجلة عبارات لا لون لها تواصل في نفس التمشي أردت التثبت من سلامة المحتوى ومن مصداقيته بعد أن تمحورت الصور والبلاغات على أشخاص بعينها في مشهد نوفمبري رديء، قرأت وأعدت قراءة المجلة هناك جلستين بالنسبة لي تعتبران هامتان جدا: جلسة مع وزير التربية في قضية مبروكة اليوسفي وهي ضحية وزارة التربية في حد ذاتها في مظلمة تاريخية والسؤال الشفاهي الآخر مع السيدة وزيرة الثقافة في سؤالين مرة حول سياسة الوزارة حول السياسة الثقافية للوزارة والثانية حول القطع الأثرية التي سرقت من موقع زاما لم أجد كل هذا. أريد أن أسأل هنا، لصالح من...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي السيدة بسمة.

السيدة بسمة الهمامي

ما الجدوى من كل هذا أريد أن أعرف، أي أنه يمكنك أن تقول ما تريده وأنا بعد ذلك سأكتب ما أريده وأدخل في سياسة هذا الخط المعلب والعلب التي تربوا عليها والتي ما زالنا إلى اليوم نعاني منها، لذلك حقيقة أسمع بالتاريخ يزور والناس شهود وحديثنا قياس فنحن يكتب لنا مضامين ليس لها أي علاقة بأصل السؤال وبأصل القضية التي طرحتها بخصوص سرقة آثار لبلاد بأكملها والسيدة الوزيرة "impliquée" ومديرة متحف زاما موجودة فيها والسيد المدير العام للتراث كذلك ويجيبون بما يريدون ، أريد أن أفهم وأنا أنتظر إجابات من السادة المشرفين على هذه المجلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى أتوجه بنداء إلى السيدة رئيسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية:

بلدية بغرارة التابعة لمعتمدية مدنين الجنوبية، تفتقر إلى أبسط المرافق الإدارية الضرورية التي تسهل حياة المواطن فهي بلا إدارات عمومية تقرب الخدمات من أهالينا في هذه الربوع، الميناء مثلا اسم بلا مسمى فالمقاومات الأساسية للموانئ غير متوفرة على غرار الترصيف وغياب مبنى إداري لائق.

أما عن معتمدية سيدي مخلوف التي تعد أكثر من 30 ألف ساكن فهي بلا فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع والمياه ولا كنام ولا حماية مدنية ولا قباضة مالية، بل لا وجود حتى لفرع بنكي، لا شبكة تطهير، منطقتها الصناعية حبر على ورق بل أصبحت مجال تندر المقاهي.

هل يعقل أن تحرم معتمدية تأسست سنة 1981 أي قبل 44 سنة من كل هذه المرافق؟ أم أنها تدفع ضريبة الجغرافيا، تحرم فقط لأنها في الأطراف بعيدة عن المركز، معتمدية وكأنها مقصية من برامج التنمية، فهل ينصفها مخطط التنمية 26-30؟

السيدة رئيسة الحكومة،

السيد رئيس الجمهورية،

حال عمادة اللبة وادي السدر، حاسي عمر، عمرة لا يقل بؤسا عن حال عمادات سيدي مخلوف، بنية تحتية منعدمة، طرقات مهترئة، تنوير عمومي منعدم، صفر تنمية، مسنين يتحولون عشرات الكيلومترات لصرف حوالات بريدية أو لاستخلاص أمر ما، فضرورة إحداث مكاتب بريدية بكل من عمادة اللبة، طريق جربة، عمرة، وادي السدر من معتمدية مدنين الجنوبية والقصبة والرقوبة الغربية من معتمدية سيدي مخلوف، فإلى متى يتواصل هذا الوضع وإلى متى تتواصل معاناة أهالينا في ربوع مدنين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم المختار عبد المولى، تفضل.

السيد المختار عبد المولى

اليوم سيدي الرئيس، الأزمة في تطاوين تعمقت أكثر بعد المشاريع المعطلة التي ندعو كل يوم لإنجازها والتي نحاول حلحلة أغلبها، بعد المشاكل العميقة في قطاع الصحة، وأهم موضوع الذي أريد أن أتحدث فيه والذي تحدثت فيه ثلاث أو أربع مرات هو موضوع مرضى القصور الكلوي في معتمدية رمادة وفي معتمدية الذهيبة.

بعد برنامج "الصحة عزيزة" التي قامت به وزارة الصحة قدمت للإدارات الجهوية عديد التجهيزات بما فيها سيارات وحافلات، كل هذه الجهات خصصت هذه الحافلات لمرضى القصور الكلوي في كل المناطق الريفية والبعيدة والتي أعتقد أنها أقرب من المسافات التي يتنقل إليها مرضى القصور الكلوي بمعتمدية رمادة والذهيبة، الإدارة الجهوية بتطاوين لم تتحرك ولم تخصص هذه الحافلة التي قدمتها الوزارة بالرغم من كل المساعي ورغم كل الاتصالات بوزارة الصحة وغيرها إلى حد هذه الساعة لم يتم تخصيص هذه الحافلة لمرضى القصور الكلوي لتخفف عنهم مشاق التنقل والمتاعب والمصاريف التي يعانونها.

ثانيا، أريد أن أتدخل في علاقة بالنقل الجهوي في ولاية تطاوين خاصة بمعتمدية رمادة: معتمدية رمادة أكبر معتمدية في الجمهورية لا يوجد لديها اليوم حافلة خاصة ومؤخرا خصصت الشركة الجهوية للنقل بمدنين حافلة النقل المدرسي في العطلة المدرسية وأحيت هذا الخط وقتيا وقد تم تخصيص أربع حافلات لولاية تطاوين ولم تقم بإحياء هذا الخط من جديد.

كذلك النقل بين المدن يمثل مشكلا كبيرا جدا، اتصلنا في عديد المرات بالوزارة وبالوزير وقدمنا مراسلات، ولكن للأسف الشديد لم نجد أي تجاوب 700 كم من العاصمة إلى معتمدية رمادة رغم الضغط الكثيف على خط الذهيبة مازالت لم تعتبر أن معتمدية رمادة أو الذهيبة أو المناطق الحدودية تتبع تونس.

الموضوع الثالث في مداخلتي، ما زاد على تطاوين أكثر مما تتحمله ومما هي عليه من مآسي ومن مشاريع معطلة والي غير ذلك ألا وهو العزل عن العمل في الشركات البترولية للشباب والذين هم بعدد كبير في تطاوين بعد قانون الشغل الذي قمنا بالمصادقة عليه واعتقدنا أنه سيحرر السواعد وسيقوم بترسيم هؤلاء الناس وسيحسن من وضعياتهم، ولكن للأسف الشديد هؤلاء الناس يعملون بقطاع الحراسة والتنظيف والذين يشملهم هذا القانون في حدّ ذاته اليوم تم طردهم ورغم توجههم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أكمل فكرتك.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

...ورغم اعتصام هؤلاء الشباب الذين تم طردهم والذين قد تم عزلهم أمام وزارة الشؤون الاجتماعية وباعتبار أن وضعيتهم كانت في صلب القانون وهي التنظيف والحراسة إلا أنه بعد شهر من الاعتصام لا توجد إلى حد الآن أي نتيجة، أنا لم أفهم السيد الوزير، ما دور هذه الوزارة هي من قامت بمناقشة هذا القانون في مجلس نواب الشعب، هي المعنية بالقانون، هي من يوجد لديها مراقبي الشغل، خرجت ميدانيا للصحراء وعاينت وضعياتهم ولكن للأسف الشديد إلى حد الآن السيد الوزير يراهم كل صباح وكل مساء ويذهب للعمل ويعود وهؤلاء الناس منذ أكثر من شهر يبعدون 700 كلم عن العاصمة، أبنائهم إلى حد الآن لم يعودوا لدراستهم وإلى حد هذه اللحظة لم يتم تسوية وضعيتهم أيضا وزارة الطاقة والمناجم هناك مجموعة من الشباب معتصمين أمام وزارة الطاقة والمناجم لكن وزارة الطاقة والمناجم إلى حد هذه اللحظة لم تتحرك، أين الوزارات، لماذا لا تقوم بتطبيق القانون.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم مصطفى بوبكري تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

السيد رئيس المجلس،

الزميلات والزملاء النواب،

أتدخل اليوم لأطرح مسألة حيوية تمس حياة المواطنين اليومية بولاية تطاوين وهي وضعية النقل العمومي التي أصبحت تعكس تهميشا واضحا وجهويا مرفوضا فمن غير المعقول أن تخصص لولاية شاسعة مثل تطاوين أربع حافلات فقط من قبل الشركة الجهوية للنقل بمدنين، في حين أن الولاية تعاني من أسطول مهترئ وقديم لم يعد قادرا على تلبية أبسط الحاجيات اليومية للتلاميذ والطلبة والعمال.

أتساءل اليوم: ما هي المعايير التي استندت عليها الشركة الجهوية للنقل بمدنين في هذا التوزيع؟ هل تم الأخذ بعين الاعتبار المسافات الطويلة بين المعتمديات ومركز الولاية، أم تم تجاهل الواقع الصعب الذي يعيشه المواطن في تنقله اليومي؟

الولاية تعرف عددا كبيرا من الرحلات الملغاة يوميا بسبب الأعطاب المتكررة ونقص في الحافلات مما ينعكس سلبا على انتظام الدراسة والعمل والحياة الاجتماعية، كما أن ربط تطاوين بباقي المدن الكبرى مثل صفاقس وقابس ومدنين وتونس أصبح شبه معطل وهو ما يعمق عزلة الجهة. والأغرب من ذلك أن السيد وزير النقل نفسه، خلال زيارته إلى ولاية تطاوين في بداية السنة الحالية أعلن عن إضافة خط جديد بين تطاوين وتونس العاصمة وحدد موعد الانطلاق في بداية شهر جوان 2025، نحن اليوم في شهر أكتوبر ولم يفعل الخط بعد، هذا الوضع غير مقبول من مسؤول في الدولة لأن وعود المسؤولين يجب أن تحترم خاصة عندما تتعلق بخدمة عمومية تمس المواطن مباشرة.

وعليه، أطالب الوزارة بمراجعة فورية لتوزيع الحافلات بين الولايات على أساس موضوعي وعادل يأخذ بعين الاعتبار مساحة الولاية وحاجياتها الفعلية، تفعيل خط تطاوين تونس في أقرب الآجال واحترام الالتزامات المعلنة رسميا ووضع خطة واضحة لتجديد أسطول النقل بتطاوين وضمان انتظام الرحلات داخل الجهة وبينها وبين باقي المناطق.

فولاية تطاوين ليست أقل من غيرها ومواطنها لهم نفس الحق في خدمات نقل محترمة تضمن كرامتهم وحقهم في التنقل الآمن واللائق ولتجاوز كل هذه الإشكاليات نطالب بإحداث شركة جهوية للنقل خاصة بولاية تطاوين في أقرب الآجال. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد مسعود قريرة تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

رسالتي موجهة إلى أسرة التعليم الابتدائي، إلى السيد وزير التربية، والسادة المديرين الجهويين، ومتفقدي التعليم الابتدائي، والسادة مديري ومعلمي التعليم الابتدائي.

أريد أن ألفت انتباهكم إلى أن بعض التلاميذ المرسمين في السنة التحضيرية تنقصهم بعض الأيام التي تسمح لهم بالدخول إلى السنة الأولى من التعليم الابتدائي، لكن يوجد منشور لم أفهم الغاية منه يمنع هؤلاء من الالتحاق بالسنة الأولى بتعلة أن هناك سنة تحضيرية.

هذا الموضوع موجود مثلا في مدرسة "حماد الهشام"، يوجد أربعة تلاميذ أعمارهم قريبة من ست سنوات تنقصهم بضعة أيام والإمكانية متوفرة لأن السنة الأولى فيها 19 تلميذا بينما القانون يسمح بأن يكون القسم فيه 25 تلميذا ومع ذلك يمنع هؤلاء منعا باتا من الدخول إلى السنة الأولى.

أيها السادة، إذا أخذنا مثالا في تونس لدينا 6000 مدرسة ابتدائية إذا كان في كل مدرسة تلميذ واحد في هذه الحالة يصبح لدينا 6000 تلميذ محرومين من الالتحاق بالسنة الأولى إذا كان القسم يستوعب 25 تلميذا، فإن هؤلاء الـ 6000 تلميذ يحتاجون إلى 240 قسما إضافيا لتأجيلهم إلى السنة القادمة، هذا يشبه حافلة فيها مقاعد فارغة والناس يقفون في المحطة ونقول لهم: "انتظروا الحافلة الأخرى." هذا يعتبر سوء حوكمة وتبذير للمال العام كم تكلفة 240 قسما؟ كلفتها تقريبا خمس مليارات من المليمات فبناء قسم واحد يكلف حوالي 50 ألف دينار وبإمكاننا بناء 100 قسم بإجراء بسيط نقول فيه ما يلي:

يلغى المنشور القديم وكل مدرسة ابتدائية يتوفر فيها إمكانية نقل تلميذ عمره 6 سنوات إلا شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر من الالتحاق بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي وهذا ممكن وإذا لم تتوفر الإمكانية فهذا ليس عيبا نبقيه في التحضيري. أما إذا توفرت الإمكانية فإن منعه ليس من الذوق ولا من الحوكمة ولا مراعاة أو محافظة على المال العام لأن القاعة موجودة، الكهرباء موجودة، الحارس يتقاضى راتبه والمعلم متواجد، والتلاميذ 15 فقط، بينما يمكن استيعاب آخرين لهم الحق في الالتحاق، بتعلة أنهم يطبقون ما جاء بالمنشور، هل أن المنشور رسالة سماوية أو قرءان؟ السيد الوزير يستطيع تعديل هذا المنشور، لماذا لا نسمح لهؤلاء التلاميذ الذين أعمارهم 6 سنوات إلا شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر من الالتحاق بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي بمدرستهم وأولياء أمورهم راغبين في ذلك فلنمكنهم من ذلك؟

كفى من الإداريات ومن هذا الجمود الذي عطل الإدارة التونسية، وهذه عرقلة غير مباشرة ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام الحمروني، تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا السيد الرئيس،

كنت سأتدخل فيما يخص المشاريع المعطلة بمعتمدية بني خداش والتي هي عديدة ومتعددة، ولكن لمحدودية الوقت المسموح به سأقتصر في هذه المداخلة الافتتاحية إلى ما أعتبره سببا في هذا التعطيل.

كلمتي موجهة هنا إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

يبدو أن تنقيح القانون الذي سيشمل تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية أو أراضي "العروش" أخذ وقته بما فيه الكفاية، وأصبحنا نخشى أن تنتهي مدتنا النيابية الثالثة ولا تأتي وزارتكم الموقرة بهذا التنقيح مع العلم أنه تمت إثارة الموضوع أكثر من مرة تحت قبة

البرلمان من قبل أغلب الزملاء النواب، والسيد الوزير، وبعظمة لسانه في كل إطلالة يؤكد أن التنقيح في مراحله الأخيرة.

ما أريد التنبيه إليه وهنا أتحدث عن إحدى المعتمديات التي ظلت خارج مخططات التنمية، بل أغلب إن لم نقل كل المشاريع المعطلة في جزء كبير منه يعود إلى النزاعات العقارية سواء كانت مشاريع خاصة أو أيضا المشاريع التي تنوي الدولة بعثها بالجهة ويكفي التذكير هنا بمحطة التطهير بالجهة، المشروع الذي رصدت له اعتمادات ومبرمج منذ سنوات، ولكن الإشكال العقاري حال دون إنجازه.

إذا سلمنا جميعا بأن التنمية بأي جهة رهينة تسوية الإشكال العقاري ومعتمدية بني خداش إحدى هذه المناطق، الوضع لم يعد يحتمل والمشاريع التي ضلت تراوح مكانها منذ سنوات أو المزمع إنجازها متوقفة، لا بد من استباق الخطر وهذا لن يكون إلا بتنقيح القانون الذي سيحل مشكل الأراضي الاشتراكية ويفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمار الخاص والعام.

أخيرا، أوجه نداء إلى بلدية المكان وأيضا الإدارة الجهوية للتجهيز وكل الأطراف ذات العلاقة بالتسريع في رسم مثال التهيئة العمرانية لما له من انعكاسات إيجابية على الجهة تنمويا وأيضا اجتماعيا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يسري البواب تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس.

أوجه كلمتي اليوم إلى رئيس الجمهورية التونسية، السيد قيس سعيد الذي يستشهد في عديد خطاباته بالفاروق عمر رضي الله عنه، يا سيدي رئيس الجمهورية قيس سعيد، الفاروق عمر قال: "لو أن دابة في العراق تعثرت لخشيت أن يسأل عنها عمر، لما لم يمهد لها الطريق."

سيدي الرئيس، في نفس ما روي عنه قال: "تفكرت الفقير والجائع والمريض". اليوم سيدي الرئيس، أرسلت ملفات عاجلة الى مستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير، وقلت أن قرار السيد وزير الصحة في خصوص دمج قسمي القلب قرار خاطئ لكن السيد الوزير تمسك برأيه، والنتيجة الحتمية كانت انحدارا كبيرا في مستوى الخدمات المقدمة.

اليوم، تجري عمليات خطيرة جدا على صحة الأطفال خاصة المرضى بالقلب، أنصح الزملاء وأهالينا في سيدي بوزيد والقصرين وسليانة والقيروان والمنستير والمهدية، إذا كان أطفالهم مرضى بالقلب ألا يأتوا بهم إلى مستشفى المنستير حتى تحل هذه المشكلة.

السيد رئيس الجمهورية،

أطالبك اليوم بإجراء تحقيق في هذا الموضوع، السيد رئيس القسم يتسبب في استقالات عديدة، أساتذة مبرزين في الطب يستقيلون واحدا تلو الآخر وآخرها استقالة أستاذة مبرزة في الطب بسبب "harcèlement professionnel" ووزير الصحة لم يحرك ساكنا، أطفالنا اليوم لا يجدون مكانا في قسم القلب بمستشفى المنستير لأن هناك العديد من المرضى كبار السن في قسم "APC" التابع لرئيس القسم. كل شيء موثق وكل شيء مدعوم بالأدلة.

ومن فضلك السيد الرئيس، إذا أردت إجراء تحقيق في هذا الموضوع ألا يكون من وزارة الصحة، بل من مكتبك لأنه عندما تصلك الشكاوى يتم ارجاعها إلى الوزارة المشتكى بها وهذا يعتبر خطأ كبير وبطبيعة الحال سيقع لملمة الموضوع كما تريد هذه الوزارة، عندما تصلك شكاوى المواطنين فهم يطالبونك أنت لأنك آخر ملاذهم فلا ترجعهم إلى الوزارة المعنية.

سيدي الرئيس، أطلب تحقيقا معمقا في مستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير، خاصة في قسم القلب. هذه الحصة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد يسري.

السيد يسري البواب

هذه الحلقة الأولى من مسلسل "الصحة في تونس" وسنكمل إن شاء الله حلقات أخرى، لأن هناك مواضيع أهم وأخطر خاصة في التفقديات الطبية والموضوع خطير جدا يا سيدي الرئيس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

الآن وفي هذا الوقت بالذات مباشرة هناك ضخ للمياه المستعملة غير المعالجة مباشرة في سبخة أريانة حيث تزورها عديد الطيور المهاجرة، والأكثر من ذلك أنه يقطن على أطرافها آلاف المواطنين التونسيين، ولن أحدثكم عن الروائح الكريهة المنبعثة، لقد تحدثنا منذ قليل عن الإبادة وهذا يعتبر نوعا آخر من الإبادة، الروائح التي يستنشقها السكان جراء محطة التطهير بشطرانة شيء لا يمكن لأي إنسان تحمله اليوم، جميع المسؤولون صامتون والجميع يتجاهلون المشكلة، محطة بآلاف الهكتارات يحرسها حارس ليلي فقط والأجهزة لا تعمل.

كذلك عدم جهر لقنوات التطهير في أحياء سكرة وسأسمي منها البستان ونهج عبد الله ابن أبي بكر وشارع مدينة كريت في سكرة وحي النور في دار فضال ونهج السلام ونهج رأس الجدير ونهج المضيلة. حتى الدوريات القارة الموجودة في مفترق الفروسية ومفترق آخر بجوار مستشفى المنجي سليم دائما ما تكون غارقة في المياه.

الأمن الذي يقف طوال النهار يحرسنا، كيف يمكن أن نتركه في مثل هذه الظروف؟ كيف تطلبون منه العمل يجب مراعات ذلك لماذا لا يخرج المسؤولون ليتفقدوا الوضع؟ أليس من واجب المعتمد أن يخرج ويرى ما يحدث؟ اليوم، ما هو دور المعتمد؟ في سكرة تسربات الماء في كل مكان، والقنوات مسدودة من يتولى السهر على حل هذه المشكلة؟

في هذا الإطار، أوجه نداء إلى السيد والي أريانة يقول دائما أنه كل صباح يتصل بالسيد الرئيس، فما دمت لا تستطيع أن تنزل إلى المنطقة وتقول للناس: "أنا معكم"؟ وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟ وبما أنك تتصل بالسيد رئيس الجمهورية كل صباح وهذا ما تقوله في كل الاجتماعات، إذا نرجو منك إيصال صوت المنطقة التي تشرف عنها فأنت مسؤول عنها أمام الله قبل أي مسؤول آخر.

قل للسيد الرئيس أن المواطنين يموتون بسبب الروائح، اليوم لا توجد قنوات جديدة ولا توجد وضعيات معيشية مريحة للناس،

الناس مرضى بضيق التنفس جراء الكوليرا التي يستنشقونها كل ليلة، ما هذا؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

أعود اليوم إلى موضوع دار الخدمات الرقمية بقلعة الأندلس، وهو يعود لمشروع دار الخدمات الرقمية المدرجة ضمن برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية " Gov Tech" ويعود إلى اتفاقية مارس 2022.

بلدية قلعة الأندلس كانت من ضمن 34 بلدية تم اختيارها اليوم وبهذه المناسبة أترحم على روح الكاتب العام السابق لبلدية قلعة الأندلس، السيد أحمد المرايحي الذي كان له دورا كبيرا في إعداد الملف الفني لهذا المشروع بمعية أعوان بلدية قلعة الأندلس.

الأحداث التي صاحبت هذا المشروع بدءا من رئاسة الحكومة التي أرسلت للولاية برنامج العمل وفق المراحل، ولكن الملف بقي شهرا كاملا في الولاية دون أن يحال إلى البلدية، لماذا؟ لا نعرف، لم يتحلحل الملف إلا عندما تابعنا الموضوع ووجدنا أن الملف متعطل في البلدية وهنا نتحدث عن الدولة العميقة، وعن التعطيلات التي تحدث وقد تم تدارك الوضع بفضل مجهودات أعوان البلدية والسيد الكاتب العام وواصلنا العمل في الآجال المحددة.

في متابعة لهذا المشروع آخر مراسلة من رئاسة الحكومة تفيد بما يلي:" نعلمكم أنه قد تم إدراجها ضمن الدفعة الثانية حيث من المزمع افتتاحها خلال شهر جوان 2025 "يعني ذلك أن دار الخدمات الرقمية في قلعة الأندلس سيتم افتتاحها في شهر جوان 2025، اليوم هو 7 أكتوبر أي أنه مرت ثلاثة أشهر تقريبا نتساءل لماذا لم يتم افتتاحها بعد؟ وما هي الأسباب؟ هل هناك تعطيلات مثلما حدث سابقا؟ نأمل أن نلقى إجابة شافية من رئيسة الحكومة، وأن تعطينا تاريخ لافتتاح دار الخدمات الرقمية، اليوم أهالي ومتساكني قلعة الأندلس ينتظرون هذا المكسب منذ أكثر من عامين، والجميع يتساءل ويترقب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن جربوعي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حسن الجربوعي

أبدأ مداخلتي بسؤال: هل الوظيفة التنفيذية تسمعنا وتتفاعل معنا تحت هذه القبة؟ أم أننا نتحدث ويتم قطع الفيديو ثم يتابعنا الناس وتصبح على خير؟ إذا انتخبنا الناس لهذا الغرض سنقوم بهذه الفيديوهات في منازلنا.

عندما ترشحنا لهذا المجلس، كنا نعتقد أن رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية تسمعنا لأن اسمي "نائب شعب"، وأنا أمثل الشعب. قانون المناولة دمرتم به الناس وجوعتم به العائلات ويتمتم به الأطفال، التلاميذ لم يعودوا إلى مقاعد الدراسة؟ أنا أتحدث اليوم عن واقع أعيشه كل يوم.

الشركة التونسية الفرنسية للبترول "CFTP" أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيدة وزيرة الطاقة التي لا ترد على مكالماتنا فنحن لا نتصل بها لقضاء شؤوننا الخاصة، بل هناك عاملة في هذه الشركة لم تتقاض راتبها منذ خمسة أشهر وأطفالها لم يعودوا إلى الدراسة وأنت السيدة وزيرة الطاقة ما الذي تقومين به؟

الناس مجتمعة في البحيرة منذ ثلاثة أيام، والسيد الذي يعمل بالشركة في السنة الفارطة قام بتشغيل صهره كسائق حافلة والآن ابنته وهذا الأسبوع قاموا بتشغيل ستة لفريق الإنتاج دون إجراء امتحان في حين أن لديهم 35 عاملا يعملون منذ 15 سنة لم يقع ترسيمهم ثم يتركون كالقمامة وعندما يحتجون يقولون لهم اذهبوا إلى قيس سعيد ليشغلكم وليس نحن من سيقوم بذلك.

أين الدولة؟ شخص لمجرد تدوينة على الفايسبوك تم إيقافه على ذمة البحث، من يتابع هذه الحالات؟ من يراقب؟ قانون مناولة بهذا الحجم وليس لديكم الآليات لتطبيقه، ألا تعلمون أن تفقديات الشغل يتنقلون ويقومون بمهامهم ولا يتوفر لديهم حتى قارورة ماء؟ كيف تسير الدولة؟ كيف تساق؟ إذا كان القانون بهذا الحجم ولا يطبق، لقد شردتم الناس؟ الناس الذين فرحوا به، أنظروا إلى وضعهم الآن، أنظروا إلى معاناتهم.

أتحدث عن ديوان الأراضي الدولية، اليوم يقول إن القانون لا يطبق وعندما راسلت وزير الفلاحة أرسل لي نصوصا ترتيبية والإدارة الجهوية والوالي يقولون بأن الوزارة هي المعنية بالأمر، والوزارة تقول أن رئاسة الحكومة هي المعنية، ماذا نفعل؟ يجب عليكم تطبيق القوانين التي تصدرونها.

اليوم ندائي إلى وزارة الطاقة: أنظروا إلى بارونات الفساد في وزارتكم وانظروا إلى الشركة التونسية الفرنسية للبترول كمثال أنظروا الى الجوعى والمظلومين الذين يقولون لكم "حسبي الله ونعم الوكيل على كل من خان هذه البلاد".

كفى استهتارا بقوت الشعب من يعمل فليعمل، ومن لا يعمل فليترك مكانه ويبقى في منزله، كفى شعبوية وكذبا، اخدموا هذه البلاد وأوفوا الناس حقها، لسنا هنا اليوم لنطالب ونجتر المداخلات، هل سمعتمونا أم ليس لديكم رأي في هذه البلاد؟ فليتحمل كل شخص مسؤوليته من غير المعقول ما يحدث في تونس اليوم، شعب جائع، شعب عاطل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم غسان يامون تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس،

إلى السيد وزير التربية،

إن التهميش والتنكيل الذي تتعرض لهما جزيرة جربة في مجال التربية أصبح من الحقائق الثابتة فبالرغم من النتائج الممتازة المحققة في امتحان البكالوريا السنة الفارطة، حيث بلغت نسبة النجاح 68.96% على مستوى المندوبية الجهوية للتربية بمدنين وذلك بفضل النتائج المسجلة في معاهد جزيرة جربة إلا أننا نرى

عوض مزيد الاستثمار في هذا الحوض المدرسي المتميز مزيدا من التهميش واللامبالاة من طرف المندوبية الجهوية للتربية بمدنين.

أولا، سجلنا عند انطلاق هذه السنة الدراسية لخبطة وغياب التنظيم على مستوى الأحواض المدرسية والأهرامات من قبل المندوبية الجهوية للتربية، لقد تم توجيه عديد التلاميذ إلى مؤسسات بعيدة عن مقر سكناهم، وهنا نتساءل عن غياب التنظيم والتعب الذي سلط على التلاميذ، تلاميذ من عمادة بو ملال تم توجيههم إلى المعهد الثانوي بالرياض وتلاميذ من عمادة توريت تم توجيههم إلى معهد سيدي زكري بمليتة.

ثانيا، نذكركم، السيد وزير التربية، بضرورة توفير النقل المدرسي لأبنائنا التلاميذ في جزيرة جربة، المحرومين والمقصيين دون غيرهم في بلادنا من النقل المدرسي.

ثالثا، لقد تخلت وزارة التربية نهائيا عن المؤسسات التربوية بجزيرة جربة، اليوم، التلميذ في جربة لا يجد حتى كرسيا أو طاولة يدرس عليها، سواء في إعدادية حومة السوق أو في المعهد الثانوي بحومة السوق، وما تقوم به وزارة التربية في تعاملها مع المؤسسات التربوية بجزيرة جربة أمر غير مقبول، المجتمع المدني والأهالي رغم تكاتفهم لا يمكن أن يعوضوا مسؤولية الدولة.

نطلب منكم، السيد الوزير، التفاتة إلى جزيرة جربة، فيما يخص النقل المدرسي والبنية التحتية والتجهيزات والحواسيب، جربة منسية تماما، حتى التلميذ الذي يقطن قرب المعهد لا يتم توجيهه إليه، بل يتم توجيهه إلى معهد يبعد عشرات الكيلومترات عن منزله. إلى متى ستتواصل هذه اللامبالاة من طرف المندوبية الجهوية؟ حتى جلسات التحضير وتشريك إدارات المعاهد لا تقوم بها.

من موقعنا في مجلس نواب الشعب نقول: كفى استهتارا من المندوبية الجهوية للتربية وعليها أن تقوم بواجبها ودورها الكامل تجاه المؤسسات التربوية بجزيرة جربة، كما نحملكم السيد وزير التربية، مسؤولية هذه الإشكاليات وندعوكم إلى إيجاد حلول عاجلة لها في أقرب وقت ممكن وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزية، تفضّل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

هذه المرة سأتدخل دون تشنج وبكل هدوء أود أن أقدم تحية إلى السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الداخلية والوحدات الأمنية والسيد والي منوبة، لأن الوضع في دوار هيشر من حسن إلى أحسن ونسبة البطالة تراجعت والفقر تقلص وهذا لأنه في كل شارع من شوارع دوار هيشر يوجد بائع القنب الهندي والمخدرات "الكوكا" لذلك الوضع تحسن والمواطنين والموظفين والعمال والناس والعائلات سيتأقلمون مع هذا الوضع شيئا فشيئا والأمن مستتب والحمد لله وأنا أقدم لكم الصورة كما هي وما أنتجته مسألة التهميش و"الحقرة" واللامبالاة، كنت أطالب دائما بالتشغيل وبالبحث عن حلول لموارد الرزق فقد قاموا بتوجيه الأشخاص للمربع المرغوب فيه وهو أن يصبح بيع المخدرات في المحيط المدرسي فهل يعقل أن يكون التلميذ في المعهد وعمره 15 سنة، مروجا للمخدرات؟

هذا هو الواقع كما هو، لا أتحدث هنا عن الأدوية المفقودة ولا عن القمامة المتراكمة أمام المدارس، أمام معهد أبو القاسم الشابي، مصب للنفايات ويقع تنظيفها عند قدوم أي مسؤول ومدرسة الرياض 1 والرياض 2، ومدرسة شاكر 1 وشاكر 2، كلها محاطة بالنفايات.

الناس تعيش حالة من البؤس، حتى كبار السن يجمعون البلاستيك وينبشون في الحاويات، الناس تركض وراء لقمة العيش، بالنسبة للوضع الأمني فقد حدثتكم عنه تاجري المخدرات تصلهم المعلومات قبل تنفيذ أي عملية اقتحام أو مداهمة أمنية كل ذلك لا يمكنني اختصاره في ثلاث دقائق لكن ما أود قوله أنه يجب على الجميع تحمل مسؤولية ما سينجر عن كل هذا، سواء في الدنيا أو أمام الله يوم الحساب. لأن ما يحدث في دوار هيشر ليس مجرد ظاهرة عابرة وتمر مرور الكرام، ومن يقول أن الفقر والبطالة منتشران في كل المعتمديات فهو مخطئ، لأنه في الكواليس عندما أتحدث مع الزملاء النواب أو أي شخص آخر فإن الجميع يعلم بأن دوار هيشر تعد نقطة سوداء في جميع المجالات والظروف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

البارحة، واصلت بلدية رواد الاعتداء على النظافة والبيئة في أريانة، وبالتحديد على مستوى محطة رسكلة النفايات المنزلية والمشابهة بشطرانة، بلدية رواد تقوم بحملات نظافة يحضرون الكاميرات والفيديوهات لتصوير النشاط ثم ينشرونها ويقولون "قمنا بحملة نظافة"، يجمعون الفضلات المنزلية ثم يتجهون إلى محطة الرسكلة التي من المفترض أن تدخل إليها الشاحنة ويقع وزنها وتفرغ حمولتها من الفضلات المنزلية، ولكن لأن ذلك يتطلب كلفة مالية، يدور سائقو شاحنات بلدية رواد وراء هذه المحطة كما حدث البارحة ويفرغون حمولاتهم في مصب عشوائي في تجاهل تام للمواطنين القاطنين في المنطقة ولوضعياتهم الصحية والبيئية.

و"إذا كان رب العائلة للدف ضاربا، فلا تلومن الصغير إذا رقص" فكيف نلوم اليوم الأفراد الذين يفرغون فضلاتهم عشوائيا إذا كانت البلدية نفسها تمارس هذا السلوك المشين؟ لقد نبهنا إلى هذه الممارسات قبل شهرين وتم حينها التحرك وقاموا بالحملة وبتصوير كل ذلك وقيل أننا نظفنا هنا وكذا، لكن الممارسات تواصلت أمام مرأى ومسمع من السيد والي الجهة، السيد معتمد سكرة وحتى السيد معتمد رواد والجميع يعلم ذلك.

السؤال الكبير الذي أطرحه اليوم: إلى متى سنبقى من دون هياكل بلدية منتخبة؟ متى ستجرى الانتخابات البلدية؟ اليوم إذا تقدم مواطن بمطلب للحصول على الماء أو الكهرباء فإن ذلك يتطلب سنوات طويلة والأنابيب معطبة لأكثر من ثلاثة أشهر والفضلات المنزلية لا ترفع، إلى متى سيتواصل هذا الوضع؟ متى تتم الانتخابات البلدية حتى تصبح هناك هياكل شرعية يمكن التواصل معها، صحيح أن الكتاب العامين يقومون بمجهود لكن لا يمكنهم التقدم في مشروع ما لأنهم غير منتخبين هناك إطار قانوني يتحرك في نطاقه.

اليوم أوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية، أعلنوا عن موعد الانتخابات البلدية في أقرب الآجال ليتمكن أبناء المناطق من خدمة

جهاتهم لأنهم في حاجة اليوم إلى البلديات وإلى المجالس البلدية، فالموظف البلدي اليوم يغلق الباب ويعود إلى منزله لأنه في الأخير هو موظف لا يملك برنامجا انتخابيا مثل المجالس المنتخبة...

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أيمن وشكرا جزيلا لكل الزميلات والزملاء الذين تدخلوا على معنى الفصل 108 وهكذا نصل إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم ونرفع الجلسة. تصبحون على خير.

(كانت الساعة التاسعة وخمس وأربعون دقيقة ليلا)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها في 30 جويلية 2025.

حاتم اللباوي بتاريخ 30 جوان 2025، ضحى السالمي بتاريخ 17 جوان 2025، بثينة غانمي بتاريخ 2 جوان 2025، وليد الحاجي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 2 جويلية 2025، عزيز بن الأخضر بتاريخ 1 جويلية 2025.

كما تقدم كل من السيدة النائبة ضحى السالمي بتاريخ 17 جوان 2025 والسيد النائب سفيان بن حليمة بتاريخ 30 جوان 2025 والسيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 12 جوان 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير البيئة وتلقوا الإجابة عنها في أوت 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت وسبتمبر 2025:

أحمد بنور بتاريخ 12 ماي 2024، الطيب الطالبي بتاريخ 1 جويلية 2025، حاتم اللباوي بتاريخ 9 جويلية 2025، خالد حكيم مبروكي بتاريخ 25 مارس 2025، رياض بلال بتاريخ 7 جويلية 2025، عبد السلام الحمروني بتاريخ 18 أفريل 2025، عبد السلام الدحماني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 16 أفريل 2025، محمد علي فنيرة بتاريخ 20 ديسمبر 2024، سيرين بوصندل بتاريخ 2 جويلية 2025، سنباء بن مبروك بتاريخ 7 جويلية 2025، مجموعة من النواب بتاريخ 14 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت وسبتمبر 2025:

صلاح الفرشيشي بتاريخ 6 ماي 2025، عمر بن عمر بتاريخ 9 جويلية 2025، كمال الكرعاني بتاريخ 20 جوان 2025، محمد أمين مباركي بتاريخ 6 ماي 2025، محمد علي فنيرة بتاريخ 14 مارس 2025، محمود العامري بتاريخ 17 جوان 2025، فاطمة المسدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 20 ماي و9 جويلية 2025، هالة جاب الله بتاريخ 27 ماي 2025، سيرين بوصندل بتاريخ 8 جويلية 2025.

وتقدم كل من السيد النائب عبد السلام الحمروني بتاريخ 8 جويلية 2025 والسيد النائب محمد علي فنيرة بتاريخ 14 جويلية 2025 والسيد النائب مصطفى البوبكري بتاريخ 8 جويلية 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي وتلقوا الإجابة عنها يوم 1 أكتوبر 2025.

وتقدم كل السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت وسبتمبر 2025:

محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي بتاريخ 3 جويلية 2025، أنور المرزوقي بتاريخ 9 جوان 2025، جلال الخدمي بتاريخ 23 جوان 2025، محمد ماجدي بتاريخ 23 ماي 2025، مختار عبد المولى بتاريخ 14 جويلية 2025، نزار الصديق بتاريخ 9 جويلية 2025، ضحى السالمي بتاريخ 8 جويلية 2025، فخري عبد الخالق بتاريخ 26 ماي 2025.

وتقدم كل من السيد النائب عبد الجليل الهاني بتاريخ 29 أفريل 2025 والسيدة النائبة سيرين بوصندل بتاريخ 2 جويلية 2025 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقيا الإجابة عنها يوم سبتمبر 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 29 أفريل 2025 والسيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 25 جوان 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقيا الإجابة عنها يوم 30 جويلية 2025.

وتقدم كل السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت وسبتمبر 2025:

شكري بن البحري بتاريخ 14 جويلية 2025، عماد الدين السديري بتاريخ 18 جوان 2025، عمر بن عمر بتاريخ 30 ماي 2025، مختار عيفاوي بتاريخ 28 ماي 2025، يوسف التومي بتاريخ 7 أفريل 2025، هالة جاب الله بتاريخ 10 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر أوت وسبتمبر 2025:

جلال الخدمي بتاريخ 5 ماي 2025، حاتم اللباوي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 17 أفريل و30 ماي و1 جويلية 2025، سفيان بن حليمة بتاريخ 4 جوان 2025، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 20 ماي 2025، عماد الدين السديري بتاريخ 18 جوان 2025، كمال الكرعاني بتاريخ 20 جوان 2025، محمد أمين مباركي بتاريخ 6 ماي 2025، محمد زياد الماهر(2 أسئلة كتابية) بتاريخ 3 جويلية 2025، محمد علي فنيرة بتاريخ 6 ماي 2025، محمد ماجدي بتاريخ 8 ماي 2025، محمود العامري (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 24 أفريل و11 جوان و7 جويلية 2025، مصطفى البوبكري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 27 و28 ماي 2025، نبيل الحامدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 1 جويلية 2025، نجيب عكرمي بتاريخ 28 أفريل 2025، وليد الحاجي بتاريخ 1 جويلية 2025، حسن جربوعي بتاريخ 2 جوان 2025، سنباء بن مبروك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 جويلية 2025، سيرين مرابط

(2 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 أفريل و27 ماي 2025، ضحى السالمي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 17 و25 جوان و2 جويلية 2025، عواطف الشنيتي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 8 ماي و10 جويلية 2025، منال بديدة بتاريخ 25 جوان 2025، نور الهدى سبائطي بتاريخ 26 ماي 2025، نورة الشبراك بتاريخ 2 جوان 2025، هالة جاب الله بتاريخ 3 جويلية 2025، محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي بتاريخ 3 جويلية 2025.

وتقدمت السيدة النائبة فاطمة المسدي بتاريخ 1 جويلية 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقت الإجابة عنه في أوت 2025.

وأخيرا تقدم السيد النائب مختار عيفاوي بتاريخ 7 جويلية 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقى الإجابة عنه في أوت 2025.

وتقدم السيد النائب محمد علي فنيرة بتاريخ 14جويلية 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة العدل وتلقى الإجابة عنه.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تغطية وادي الأطفال بالقصرين .

تحية طيبة وبعد،

نحيطكم علما أن وادي الأطفال الغير مغطى أصبح يشكل خطرا بينيا وصحيا على المتساكنين من حيث الروائح المنبعثة عنه بالإضافة إلى كثرة الحشرات السامة .

تسبب هذا الوادي في عديد حوادث السقوط بالإضافة إلى لدغ الحشرات مما أثار غضبا شعبيًا خاصة ونحن في فصل الصيف وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى ستتكفل وزارتكم بتغطية وادي الأطفال بالقصرين؟

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **حاتم اللباوي**

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2118 الموجه إلينا بتاريخ 9 جويلية 2025.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **حاتم اللباوي** عن دائرة القصرين الشمالية والزهور يطلب من خلاله تغطية وادي الأطفال بالقصرين، يشرفني إفادتكم بأن الوزارة ستعمل على إدراج مشروع تغطية الوادي المذكور ضمن مشاريع إدارة المياه العمرانية المستقبلية حالما تتوفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول إدراج أحياء برج السدرية وأحياء حمام الأنف في مثال التهيئة العمرانية

تحية واحتراما،

تبعا لما تلقيناه من وعود متكررة في شأن إدراج عدد من الأحياء التابعة لمعتمدية حمام الأنف وعمادة برج السدرية ضمن مثال التهيئة العمرانية الجديد، ونظرًا لأهمية هذا الإجراء في تسوية وضعيات عقارية وتنموية ظلت مجمدة لسنوات، نرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية :

1. ما هو الوضع الحالي لمثال التهيئة العمرانية المتعلق بكل من برج السدرية وأحياء حمام الأنف؟
2. هل تم فعليًا إدراج هذه الأحياء ضمن المثال الجديد كما تم التصريح سابقا؟
3. ما هي الآجال الدقيقة أو التقديرية التي حددت للمصادقة النهائية على المثال المذكور؟
4. هل تنوي الوزارة نشر قائمة رسمية بالأحياء التي يشملها التحيين الجديد لمثال التهيئة العمرانية في ولاية بن عروس؟

وإذ نؤكد أهمية هذا الملف الذي يمس مباشرة حق المواطنين في السكن والتنمية المحلية، فإننا نأمل تفضلكم بتقديم إجابة دقيقة ومدعمة بالمواعيد الرسمية أو التقديرية المعتمدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ضحى السالمي**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص -2025- 26-3000-2118 الموجه إلينا بتاريخ 9 جويلية 2025

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ضحى السالمي** عن دائرة حمام الأنف وحمام الشط، تطلب من خلاله إدراج أحياء برج السدرية وحمام الأنف في مثال التهيئة العمرانية يشرفني إفادتكم بأنه بعد صدور مجلة الجماعات المحلية وطبقا لما تنص عليه أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية فإن البلديات تتولى إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها، وفي هذا الإطار قامت مصالحنا المركزية والجهوية بتقديم المساندة الفنية لجميع البلديات ومن ضمنها بلديات بن عروس، وذلك قصد التسريع في نسق إجراءات إعداد أمثلة التهيئة العمرانية الخاصة بها .

هذا، وأفيدكم بالمعطيات التالية :

– **بخصوص الوضع الحالي لمثال التهيئة العمرانية المتعلق ببرج السدرية**: انطلقت بلدية حمام الشط في دراسة مراجعة مثال تهيئتها العمرانية منذ فيفري 2024 وقد بلغت الدراسة المذكورة مرحلة اختيار فرضية التهيئة والتي من خلالها يتم إعداد ملف مقترحات التوسعات العمرانية وتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة المذكور. وتم اقتراح خلال هذه الدراسة إدماج الأحياء السكنية التالية :برج السدرية 4 وحي الفطناسي وتوسعة حي علي بالفالح.

– **بخصوص الوضع الحالي لمثال التهيئة العمرانية المتعلق بأحياء حمام الأنف** :لم تنطلق بلدية حمام الأنف في دراسة مشروع مراجعة مثال تهيئتها العمرانية وقد تم الاستلام الوقتي للخرائط الرقمية بتاريخ 01 جويلية 2025.

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول الترفيع في الاعتمادات المخصصة لصيانة الطرقات المرقمنة والمسالك الفلاحية

تحية احترام وتقدير وبعد،

نظرا للأهمية البالغة للبنية التحتية ودورها في تحقيق التنمية، ونظرا لدورها في توفير الظروف الملائمة لقطاع الفلاحة الذي تساهم فيه الجهة بنسبة لا يستهان بها في ترفيع نسبة النمو في بلادنا .

يشرفني أن أتوجه لكم بالسؤال الكتابي التالي :

لم لا يتم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لصيانة الطرقات المرقمة والمسالك الفلاحية؟

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **بثينة غانمي**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-1833 الموجه إلينا بتاريخ 16 جوان 2025.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **بثينة غانمي** عن دائرة باجة الشمالية تطلب من خلاله الترفيع في الاعتمادات المخصصة لصيانة الطرقات المرقمة والمسالك الفلاحية، يشرفني إفادتكم بأن الوزارة تسعى للتدخل بالصيانة في أكبر عدد ممكن من المسالك الريفية والطرقات المرقمة، حيث يتم توفير سنويا حوالي 2.5مليون دينار لصيانة المسالك الريفية بولاية باجة وحوالي 7.5مليون دينار لصيانة الطرقات المرقمة.

السؤال الكتابي الأول

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: تهيئة مسلك الشعابنية الحمر حاجب العيون .

أذكر سيادتكم أنّه ردًا على سؤال كتابي بتاريخ 25 جوان 2024 حول تهيئة مسلك الشعابنية الحمر أكدت وزارتكم أنّه تم إدراج هذا المسلك ضمن الدراسة التي تشمل 14 مسلكا ريفيا بولاية القيروان بطول جملي 65.4 كم كما تم اقتراحه ضمن 05 مسالك سيتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بتهيئتها بداية من 2025 كدفعة أولى إلا أنّه إلى حد الآن لم تتم برمجة تهيئة هذا المسلك .

متى تنطلق أشغال مسلك الشعابنية الحمر حاجب العيون القيروان؟

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **وليد حاجي**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2201 الموجه إلينا بتاريخ 14 جويلية 2025.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **وليد حاجي** عن دائرة العلا وحاجب العيون، يطلب من خلاله إفادته حول مال مشروع إنجاز مسلك الشعابنية الحمر بحاجب العيون، يشرفني إعلامكم بأن هذا المسلك مدرج ضمن الدفعة الأولى من المسالك ذات الأولوية التي سيتم الإعلان عن طلبات عروض في شأنها، حيث أنه حاليا في طور البحث عن التمويلات اللازمة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: توفير آلة ماسحة بفرع التجهيز بحاجب العيون ولاية القيروان .

أذكر سيادتكم أني راسلتكم بتاريخ 22 أفريل 2025 قصد توفير آلة ماسحة بفرع التجهيز بحاجب العيون نظرا لتعطب الآلة الماسحة المتوفرة باستمرار وعدم صلوحيتها لتقديم الخدمات اللازمة أمام الامتداد الجغرافي الشاسع لأرياف حاجب العيون وكان مفاد جوابكم أنه تم إصلاح العطب خلال شهر أفريل إلا أنّ الآلة الماسحة تعطبت من جديد وكلما تم إصلاحها إلا وتعطبت وصارت غير صالحة للاستعمال .

لذلك نطلب من سيادتكم توفير آلة ماسحة جديدة قادرة على تلبية حاجيات الجهة .

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **وليد حاجي**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2201 الموجه إلينا بتاريخ 14 جويلية 2025.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **وليد حاجي** عن دائرة العلا وحاجب العيون، يطلب من خلاله توفير آلة ماسحة بفرع التجهيز بحاجب العيون، يشرفني إعلامكم أن الآلة الماسحة لفرع الحاجب تعرضت لعطب وتم إصلاحها، وسيتم العمل على توفير المعدات بكامل تراب الجمهورية عند توفر الاعتمادات اللازمة لذلك

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

الموضوع: حول عدم احترام تعهدات الوزارة بخصوص تعبيد الطرق بمعتمدية مرناق ولاية بن عروس ضمن

المخطط التنموي 2023-2025.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص ما تم الاتفاق عليه ضمن المراسلات الرسمية والتعهدات السابقة للوزارة والمتعلقة بتعبيد عدد من الطرق المحلية بمعتمدية مرناق والتي تم إدراجها صلب المخطط التنموي 2023-2025.

غير أنه تبين لاحقا، ووفق ما ورد اجابتكم الاخيرة، أنه قد تم ترحيل هذه المشاريع إلى المخطط التنموي 2026-2030 دون تبرير مقنع، رغم الوضعية المزرية لهذه الطرقات والحاجة الملحة للتدخل العاجل وهو ما زاد من حالة الاحتقان في صفوف المواطنين المتساكنين بالمناطق المعنية خاصة مع ما يسجل من وعود وتعهدات رسمية لم يتم الإيفاء بها إلى حد الآن .

وإذ تحمّل الوزارة كامل المسؤولية أمام المواطن بخصوص هذا التأخير غير المبرر، فإننا نذكر بأن الالتزامات الرسمية تعد ركيزة أساسية في علاقة الدولة بمواطنيها، ويجب أن يتم احترامها حفاظا على مصداقية المرفق العمومي وثقة المواطن في مؤسسات الدولة .

لذا ألتمس من سيادتكم توضيح ما يلي :

1. ما هي أسباب التخلي عن تنفيذ هذه المشاريع في الآجال المقررة وتحويلها إلى المخطط التنموي 2026-2030.
2. هل تعتزم الوزارة إعادة النظر في هذه البرمجة غير المنصفة وتفعيل المشاريع المذكورة عاجلا خاصة وأن الدراسات جاهزة؟
3. ما هو الجدول الزمني المقترح لتسوية هذا الوضع بصفة عاجلة حفاظا على سلامة المواطنين وضمانا لحقهم في البنية التحتية الأساسية؟

وتفضلوا سيادة الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عزيز بن الأخضر**.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-2201 الموجه إلينا بتاريخ 14 جويلية 2025.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عزيز بن الأخضر**، يطلب من خلاله إفادته حول عدم تعهد الوزارة بتعبيد الطرق بمعتمدية مرناق من ولاية بن عروس ضمن المخطط التنموي 2023-2025، يشرفني إعلامكم بأن الإدارة قامت بدراسة فنية موضوع تهيئة لجملة هذه المحاور وقد تم الانتهاء من هذه الدراسة واقترح الإنجاز ضمن المخطط التنموي-2023-2025 إلا أنه لم يتم برمجتها لسبب يعود لعدم توفر الاعتمادات اللازمة في الغرض وبالتالي تم اقتراحها مجددا في إطار المخطط الخماسي2026-2030.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مصالحنا الجهوية بولاية بن عروس تقوم بالتدخلات الدورية اللازمة الصيانة الطرقات إلى حين إدراج هذه المشاريع ضمن مخطط التنمية القادم .

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع :بخصوص قرار منع العربات رباعية الدفع من دخول الشواطئ والغابات.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بمخاطبتكم في إطار دوري الرقابي كنائبة عن الشعب، وبناءً على التظلمات التي وردتني من عدد من المواطنين والعائلات المالكة لعربات رباعية الدفع، الذين عبروا عن قلقهم الشديد إزاء القرار الأخير القاضي بمنع هذه العربات من دخول الشواطئ والغابات .

وقد أشار المواطنون إلى أن هذا القرار تزامن مع بداية الموسم الصيفي، ما يحرم آلاف العائلات من ممارسة أنشطة ترفيهية وثقافية وسياحية، دون وجود نص قانوني صريح يُجرّم هذا النشاط .

كما أكدوا أن الغالبية منهم ملتزمة باحترام الطبيعة والقانون، وأن التجاوزات الفردية لا تبرر التعميم أو المنع الكلي .

وعليه ألتمس من سيادتكم التفضل بـ:

1. توضيح الأساس القانوني المعتمد في هذا القرار ومدى انسجامه مع التشريعات الجاري بها العمل (وخاصة فصول مجلة الغابات ومجلة الطرقات).
2. التنسيق مع الوزارات المعنية (الداخلية التجهيز ...) لإعداد إطار تنظيمي واضح وعادل يُنظم هذه الأنشطة في كنف احترام المحيط والبيئة .
3. دراسة إمكانية تخصيص مناطق محددة لأنشطة العربات رباعية الدفع بشروط مضبوطة، بدل المنع الكلي الذي لا يستند إلى تشريع واضح وقد يُثير جدلاً قانونيا واجتماعيًا .

وفي انتظار تفاعلكم مع هذا المطلب المشروع، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب الصادر في 03 جويلية 2025

المصاحيب: بلاغ .

تبعا لسؤال السيدة النائبة المحترمة ضحى السالمي بخصوص قرار منع العربات رباعية الدفع من دخول الشواطئ والغابات، نتشرف بإفادتكم بما يلي :

تعتبر الكثبان الرملية منطق حساسة ومعرضة لخطر الانجراف . وفي هذا الإطار يتم تثبيتها عن طريق الغراسات والحماية (mise en défens) حماية اصطناعية (مربعات من الاخشاب).

وتعرف حاليا الكثبان الرملية تجاوزات كبيرة من قبل أصحاب السيارات الرباعية الدفع والجولان داخل الكثبان وخارج المسالك ما

أدى الى اتلاف الغراسات وكسر التوازنات بالكثبان الرملية .كما يلاحظ أن سياقة العربات ووقوفها بشاطئ البحر وخاصة منها رباعية الدفع تتسبب في أضرار تلحق بسلامة المنظومة البيئة الساحلية الرملية التي تستدعي حمايتها من مخاطر التدهور والتخريب نظرا لدورها الطبيعي في تغذية واستقرار منطقة ضفاف البحر .

وفي هذا الصدد، وطبقا لمجلة الغابات، تولت وزارات البيئة والداخلية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اصدار بلاغ مشترك في الغرض وذلك بتاريخ 05 أفريل 2025 (**انظر المصاحيب**).

لم يحدد المشرع عقوبات تهم بصفة حصرية مرور العربات رباعية الدفع الا أنه رتب عقوبات عن جميع مظاهر الأضرار المادية بالملك العمومي البحري بصفة عامة وذلك بموجب الفصل 28 من القانون عدد 73 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995 المتعلق بالملك العمومي البحري .

حيث يستخلص أن الاضرار بالكثبان الرملية الناتج عن مرور العربات فوقها يعد موجبا للعقاب .وما يؤكد حرص المشرع على عدم المس من سلامة الكثبان الرملية للحفاظ على استقرارها الطبيعي تم استثناء هذه الفضاءات من إقامة إحداثات لاستغلال الأجزاء الملك العمومي البحري وذلك عملا بمقتضيات الفصل 07 من الأمر عدد الأمر عدد 1847 لسنة 2014 المؤرخ في 20 ماي 2014 المتعلق بالإشغال الوقتي للملك العمومي البحري.

ومن جهة أخرى وبالتوازي فقد منع المشرع مرور العربات في غير المسالك المخصصة لها ورتب عنها خطية مالية وذلك بالرجوع لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 433 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017المتعلق بضبط الخطايا والمخالفات المتعلقة بتراتيب حفظ الصحة والنظافة العامة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية .

بـــــــــلاغ

تبعا لما تمت ملاحظته من تنامي للأنشطة الرياضية والترفيهية الميكانيكية المتنوعة بالشواطئ والكثبان الرملية الساحلية خلافا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، تذكّر وزارات الداخلية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبيئة والنقل، أن جميع الأنشطة المتمثلة في استعمال السيارات رباعية الدفع والدراجات النارية على الكثبان الساحلية والشواطئ مخالف للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل وخاصة منها الفصول 21 و 28 من القانون عدد 73 لسنة 1995المتعلق بالملك العمومي البحري والفصول 73 و 81 و 145 من مجلة الغابات الجاري بها العمل والأمر عدد 262 لسنة 2010 المتعلق بضبط قائمة المخالفات لأحكام مجلة الطرقات ونصوصها التطبيقية وجميع النصوص المتعلقة بحماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية الهشة وذلك لما لها من تداعيات بيئية سلبية و إتلاف للمنشئات والأشغال المنجزة لمقاومة التصحر الساحلي وتثبيت الكثبان الرملية الساحلية والشاطئية .

وبناء عليه فإنه يحجر ممارسة هذه الأنشطة، وكل من يخالف هذا البلاغ يعرض نفسه للتتبعات العدلية والعقوبات المستوجبة بما في ذلك حجز الوسائل المستعملة .

وتدعو الوزارات المعنية جميع المواطنين للإبلاغ عن أي نشاط من هذا النوع تتم معاينته بالشواطئ والكثبان الرملية الساحلية وذلك على الأرقام التالية :

- 193بالنسبة لوزارة الداخلية
- 1820بالنسبة لوزارة البيئة
- 80101250 بالنسبة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .
- 1876بالنسبة لوزارة النقل.

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير البيئة :

الموضوع: حول الاستغلال غير القانوني للملك العمومي البحري بميناء القنطاوي الترفيهي.

تفيد المعاينات الميدانية والتشكيات المتكررة من المواطنين والمهنيين وزوار المحطة السياحية القنطاوي، بأنّ عددا من أصحاب المطاعم والمقاهي السياحية المحاذية لحوض ميناء القنطاوي الترفيهي، يعمدون إلى استغلال غير قانوني لأجزاء من الرصيف البحري، الخاضع للملك العمومي البحري، وذلك من خلال تركيز تجهيزات وهياكل ثابتة أو وقتية دون ترخيص، في خرق واضح وصريح للتراتيب المنظمة لهذا المجال .

وبما أن هذا الجزء من الميناء ما يزال إلى اليوم تابغا لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي من حيث الصفة القانونية، إلا أنه وضع منذ سنة 1978 تحت تصرف شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية بموجب عقد لزمة، فإن مسؤولية المتابعة والمراقبة تظل من مشمولات وزارتكم والهياكل الراجعة لها بالنظر، ولا سيما وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، وخاصة في صورة معاينة تقصير في تطبيق القانون من الطرف المتصرف في الميناء .

وعليه، وفي انتظار صدور قائمة الموانئ السياحية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وإحالة جميع الملفات إلى وزارة السياحة، أطلب منكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية :

1. هل قامت وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بمعاينة هذه المخالفات؟ وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها أو برمجتها في الغرض
2. هل تم توجيه تنابيه أو مراسلات رسمية من قبل الوكالة إلى المنتصبين المخالفين أو إلى السلط الجهوية المعنية؟
3. كيف تقيم وزارتكم مدى احترام التراتيب القانونية المنظمة للملك العمومي البحري داخل الميناء الترفيهي القنطاوي؟
4. ما هي الخطوات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإزالة التجاوزات الحاصلة وفرض تطبيق القانون على جميع المخالفين دون استثناء؟

وإذ أذكركم بأن تواصل هذا الوضع من شأنه أن يُضعف سلطة الدولة ويُكرّس ثقافة الإفلات من المحاسبة، فإنني أطلب من وزارتكم التدخل العاجل بالتنسيق مع مختلف الهياكل الجهوية والمركزية المعنية، لحماية الملك العمومي البحري من كل أشكال الاستغلال العشوائي وغير القانوني، والعمل على تحميل شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية، بصفتها المتصرف في الميناء، مسؤوليتها في

فرض احترام القانون بما في ذلك الضغط عليها لإلزام المنتصبين المخالفين بإزالة التجاوزات والامتثال للتراتيب الجاري بها العمل .

وتفضلوا، سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب الصادر في 03 جويلية 2025

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم سفيان بن حليمة فيما يتعلق بالاستغلال الغير قانوني للملك العمومي البحري بميناء القنطاوي الترفيهي نتشرف بإفادتكم بما يلي :

تجدر الإشارة إلى أن الحوزة العقارية المحيطة بالميناء تتبع الحدود المخصصة للميناء الترفيهي القنطاوي والمحددة حسب امر التحديد عدد 1728 بتاريخ 15 اوت 1994 كملك عمومي مينائي حسب علامات التحديد م ع م 1 الى غاية م ع م 50 حيث يمثل جزء هام من الرصيف الى غاية الحوض المينائي بعرض 11 م خ .كما أن شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية هي المتصرف المباشر في الميناء حسب عقد اللزمة الذي يربطها بالدولة التونسية منذ سنة 1979 كما تتمثل مهمة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في مراقبة التصرف في هذه اللزمة وإعدادا تقارير سنوية في الغرض وعقد جلسات عمل مع السلطات المختصة لتطبيق التشاريع والإجراءات الجاري بها العمل وحلحلة الإشكاليات المعروضة .

تم الاتفاق ضمن جلسات العمل مع شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية والسلط الجهوية على أن تقوم الشركة بإجراءات التنبيه على المخالفين بوجوب اخلاء المكان بواسطة عدل تنفيذ واحالتها الى وكالة الجمهورية قصد اصدار قرارات اخلاء بالقوة العامة من قبل السيد والي سوسة وفي صورة فشل مساعي عدل التنفيذ تتولى شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية تقديم شكوى الى الحرس البحري ليقوم بالتنبيه على المخالفين بالخروج وتحرير المحاضر واحالتها الى القضاء الإصدار اوامر الاخلاء .كما انه على اثر دعوة موجهة من قبل الرئيس المدير العام لشركة الدراسات لتنمية سوسة الشمالية موجهة الى الفرع الجهوي للوكالة بسوسة للنظر في امكانية اسناد تراخيص اشغال وقتي بحوزة الميناء اي بالملك العمومي المينائي و تسوية وضعية المستغلين الحاليين للرصيف، انعقدت جلسة عمل بتاريخ 07 ماي 2025 تم فيها التطرق الى مطالب الاشغال بحضور عدة اطراف من بينها ممثلة وزارة السياحة و بلدية حمام سوسة و المندوبية الجهوية للسياحة ومصالح الفرع الجهوي لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و ممثل عن الديوان الوطني التونسي للسياحة حيث تم التطرق الى هوية السلطة المينائية والمتمثلة في وزارة السياحة وبالاعتماد على مجلة الموانئ وخاصة احكام الفصل 19 منها و الذي ينص على انه يتم استغلال واستعمال الارصفة و المساحات غير المسقفة والمخازن والمحطات المينائية او غيرها من قبل مستغل الميناء و المتدخلين به و مستعمليه لممارسة انشطتهم وبناء على الفصل 19 و 6من مجلة الموانئ فإن الرصيف بالميناء الترفيهي القنطاوي يقع استغلاله حصريا من طرف شركة الدراسات لتنمية سوسة الشمالية بصفتها مستغل الميناء وتأكيدا لما سبق فان الفصل 112 من مجلة الموانئ ينص على انه لا يجوز استعمال المساحات غير المسقفة والمخازن الموضوعة على ذمة المتدخلين بالميناء الا لتخزين تجهيزات الملاحة الترفيهية او الاقامة المطولة للسفن الترفيهية او لتقديم خدمات مرتبطة بالميناء وان اي استغلال للرصيف بالوضعية الحالية يمكن ان يعيق استمرارية المرفق العام للميناء وانه حسب الفصل 114 من المجلة انه من الضروري الحصول على ترخيص مسبق من السلطة المينائية او مستغل الميناء عند وضع معدات او تجهيزات او اي معدات اخرى على الرصيف .

كما أنه تم اقتراح مراسلة السلطة المينائية المتمثلة في وزارة السياحة قصد استشارتها والحصول على ترخيص مسبق من قبلها لإسناد تراخيص من عدمه وذلك على معنى الفصل 20 من مجلة الموانئ وهو ما تم حسب المراسلة الصادرة عن الشركة موجهة الى السيد وزير السياحة .

السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

تحية طيبة وبعد،

مرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين إلى تذكيركم بالوضع البيئي الكارثي للبلاد، ولذا نتساءل:

1. هل تم برمجة حملات تنظيف المحيط السياحي وذلك لأهمية عنصر النظافة في استقطاب السياح نحو الوجهة التونسية؟

ونظرا لضعف حملات مداواة الناموس والمياه الراكدة، مما أدى الى انطلاق موسم صيفي في ظروف قاسية خاصة في بعض الأحياء الشعبية،

فماهي خطتكم لتدارك هذا النقص وتكثيف حملات النظافة والمداواة وحماية الشواطئ؟

إجابة السيد وزير البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب الصادر في 19 جوان 2025.

تبعا لسؤال السيد النائب المحترم بخصوص برمجة تنظيف المحيط السياحي وذلك لأهمية عنصر النظافة في استقطاب السياح نحو الوجهة التونسية، اتشرف بإعلامكم انه وفي إطار المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في مجال التوعية والتحسيس، تم توزيع أكثر من 100 حاوية لجمع النفايات لفائدة عدد من البلديات السياحية وإنتاج فيديو توعوي للحد من القاء النفايات البلاستيكية والبلورية في الشواطئ .

كما تولت وزارة البيئة عبر الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التدخل في ولايات سوسة والمنستير والمهدية في إطار دعم المجهود البلدي في مجال النظافة ودفع النشاط السياحي بهذه لجهات .

هذا وتشرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي خلال الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر على أشغال التنظيف الآلي للشواطئ المتمثلة في غربلة الرمال وتمشيطها بصفة دورية لأهم الشواطئ العمومية والسياحية التي تشهد إقبالا متزايدا من قبل المصطافين وذلك من خلال التدخل بـ 133 شاطئا بـ 56 بلدية ساحلية على طول حوالي 200 كلم في التدخل الواحد بكلفة جملية تقدر بحوالي 2 مليون دينار (60 %صندوق حماية المناطق السياحية و40 % وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي).

الشواطئ العمومية (82 شاطئا): من 9 إلى 11 تدخل خلال كامل الفترة الصيفية أي بمعدل تدخل واحد أسبوعيا في كل شاطئ عمومي .

الشواطئ السياحية (51 شاطئا): من 17 إلى 23 تدخل خلال كامل الفترة الصيفية أي بمعدل تدخلين اثنين أسبوعيا في كل شاطئ سياحي.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الأمر عدد 988 المؤرخ في 1988 المتعلق بخطة مندوب رياضة مدنية ومدرسية وجامعية .

تحية طيبة وبعد

يشرفنا التوجه لمعاليكم بالسؤال التالي مع توضيح أسباب ودواعي ذلك :

1) ما مدى توجه الوزارة لتنقيح الأمر المبين أعلاه المتعلق بخطة مندوب رياضة مدنية ومدرسية وجامعية خاصة مع الضرورة الملحة لإتمامه حيث لم يعد يواكب الظروف الحالية للعمل ... ولا مع التطور التشريعي ...

حيث بالرغم من عقد عديد الجلسات في الغرض سابقا مع السادة الوزارة الذين تعاقبوا على الوزارة لم يقع تنقيح واتمام هذا الامر حيث على خلاف أساتذة التربية البدنية فقد حرموا من بعض حقوقهم المتصلة مثلا بمنحة العودة المدرسية مع بقاء منحة التعيين في الخطة على حالها حيث لا ترتقي للمجهودات المبذولة.

هذا إلى جانب حرمانهم من منحة استرجاع مصاريف التنقل الى جانب كونهم ليسوا ضمن السلك البيداغوجي ولا ضمن السلك الإداري مما حرمهم من جميع الحوافز والمنح التي يتمتع بها الاداريون ونظرائهم من الأساتذة وحيث أن عددهم لا يتجاوز 126 مندوبا بكامل تراب الجمهورية..

فإننا نتوجه لمعاليكم قصد الوقوف على مدى نيتكم في تنقيح الأمر عدد 988 المؤرخ في 1988 الذي تقادم عليه الزمن ولم يعد يواكب التطور ولا المأمول في الجانب التشريعي .... ولا لهيبة الخطة الوظيفية الإدارية.

وفي الانتظار تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين ...

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول مراجعة الأمر عدد 984 لسنة 1988 المؤرخ في 23 ماي 1988 المتعلق بإحداث وظيفة مندوب الرياضة وإسناد منحة شهرية تسمى بمنحة مندوب الرياضة .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 15-5-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0007424 بتاريخ 22-5-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور حول مراجعة الامر عدد 984 لسنة 1988 المؤرخ في 23 ماي 1988 المتعلق بإحداث وظيفة مندوب الرياضة وإسناد منحة شهرية تسمى بمنحة مندوب الرياضة، أتشرف بإفادتكم أنه تم إعداد مشروع أمر يتعلق بتنظيم خطة منسق الأنشطة الرياضية وبضبط مشمولاتها والمنحة المخولة لها يلغي ويعوض الأمر المذكور، وتم عرضه على أنظار مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 21 جانفي2025 ، ثم أرجع إلينا لمراجعته على ضوء الملاحظات المثارة بشأنه، وقد تمت إعادة صياغته وفقًا للتعديلات المطلوبة، وأحيل مجددًا إلى المصالح المعنية بتاريخ 30 جوان 2025 ".

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول التدخل العاجل بملعب حمدة العواني وملعب علي الزواوي بالقيروان.

سيد الوزير الوضع بملعب حمدة العواني بالقيروان ونحن مقبلون على موسم رياضي ومع صعود فريق الشبيبة الرياضية القيروانية إلى القسم الوطني فإنّ وضعية الملعب تعرف العديد من النقائص على مستوى المدارج والأبواب الخارجية ومحيط الملعب وغياب وحدات صحية للجماهير وحجرات ملابس في حاجة إلى صيانة، إضافة إلى تعطّل مشروع إتمام الأشغال بملعب علي الزواوي والإقتصار على التعشيب دون صيانة بقية أجزاء الملعب .

نرجو من سيادتكم التدخل العاجل لضمان نجاح الموسم الرياضي .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: طلب التدخل العاجل بملعب حمدة العواني وملعب علي الزواوي بالقيروان .

المصاحيب: إحالتكم المؤرخة في 11-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0010193 بتاريخ 15-7-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد الطيب الطالبي حول طلب التدخل العاجل:

– للقيام بأشغال صيانة بملعب حمدة العواني على مستوى المدارج والابواب الخارجية ومحيط الملعب، والوحدات الصحية للجماهير، وحجرات الملابس،

– وحلحلة أشغال التعشيب المعطلة بملعب علي الزواوي وصيانة بقية أجزاء الملعب،

أتشرف بإفادتكم أن موضوع تساؤل السيد النائب يتعلق بمشاريع ذات صبغة جهوية تنجز من قبل بلدية القيروان بصفتها صاحب مشروع مفوض وتحت إشراف السيد والي القيروان كمشتري عمومي، وذلك بالتنسيق مع المصالح الفنية لوزارة الشباب والرياضة وفيما يلي نتائج التدخلات المنجزة من قبل الوزارة لتسريع إنجاز هذين المشروعين :

أولا- <u>بخصوص مشروع تهيئة ملعب على الزواوي :</u>

تمت برمجة تهيئة هذا الملعب ضمن ميزانية التنمية لوزارة الشباب والرياضة منذ سنة 2011 بكلفة جملية قدرها 492 ألف دينار، وانطلقت اشغاله سنة 2014 وتشمل تهيئة حجرات الملابس وصيانة عامة، وفي الأثناء تم فسخ الصفقة المبرمة بين بلدية القيروان والمقاولة لعدم قدرتها على استكمال إنجاز المشروع، ونظرًا لعدم قيام مصالح البلدية بالإجراءات اللازمة لإعداد ملف طلب العروض من جديد بخصوص الأشغال المتبقية تفاقمت الأضرار التي لحقت بالبناية، واستوجب الأمر إجراء اختبار فني لتقييم الوضعية الحالية للمنشأة وتحديد التدخلات المطلوبة، وتم الانطلاق الفعلي في إنجاز الاختبار من قبل مكتب المراقبة بتاريخ2025/06/25 ، وحاليا بصدد إعداد التقرير التكميلي الثاني للاختبار الفني الذي سيتم اعتماد نتائجه في إعداد طلب العروض الجديد .

ثانيا - <u>فيما يتعلق بمشروع توسعة المدارج بملعب حمدة العواني:</u>

تمت برمجة هذا المشروع ضمن ميزانية التنمية لوزارة الشباب والرياضة منذ سنة 2010 بكلفة قدرها 1500 ألف دينار، وتوقفت أشغاله منذ سنة 2017 بناءا على إذن قضائي صادر عن قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالقيروان مؤرخ في 6 أكتوبر 2017 نتيجة لاختبار قام به المقاول المكلف بإنجاز هذا المشروع مفاده وجود شبهة فساد في إنجاز قسط سابق من المدارج ، ولهذا الغرض قامت المحكمة الابتدائية بالقيروان بتكليف خبير مختص في المجال لإنجاز اختبار مضاد وأفضت نتيجته لعدم وجود اخلالات تعيق مواصلة إنجاز المدارج وعليه أصدرت المحكمة الابتدائية بالقيروان إذن قضائي جديد مؤرخ في 17 جويلية 2024 يقضى باستئناف الأشغال وتم توجيه لبلدية القيروان لاعتماده، غير أن البلدية المذكورة لم تقم بأي إجراء في الغرض الي أن تم فسخ الصفقة بالتراضي بتاريخ 16 جوان 2025، وتم عقد جلسة عمل على المستوى الجهوي بتاريخ 25 جوان 2025لمعاينة الأشغال التي تم إنجازها وإعداد جدول في الكميات للأشغال المتبقية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

<u>الموضوع:</u> بعث دار شباب بعمادة بولعابة بالقصرين .

عمادة بولعابة قرية تتوسط جبلي الشعباني وسمامة، يبلغ عدد سكانها حوالي3000 ساكنا، تتميز المنطقة بعيون المياه الساخنة الاستشفائية والتضاريس المتنوعة لخلابة حيث يمكن ان تكون وجهة للسياحة الاستشفائية والبيئية والرياضية .

نسبة الشباب مرتفعة بهذه القرية ونادي الشباب الحالي لا يفي بالغرض من حيث البناية والتجهيزات والمساحة والنوادي.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

متى سيتم إحداث دار شباب بعمادة بولعابة؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول احداث دار شباب بعمادة بولعابة من ولاية القصرين .

<u>المراجع</u>: إحالتكم المؤرخة في 17-7-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0002284 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-10612 بتاريخ 18-12-2024.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد حاتم لباوي حول احداث دار شباب بعمادة بولعابة من ولاية القصرين، أتشرف بإفادتكم أن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2021-2025 وسيتم درس هذا المقترح ضمن مخطط التنمية 2026-2030 وفق الأولويات الجهوية والوطنية للقطاع .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب خالد حكيم مبروكي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول إحداث ملعب حي ونادي شباب بعمادة الحنية أولاد حفوز .

تحية طيبة،

على إثر عديد التشكيات الواردة على المجلس المحلي من شباب الحنية حول عدم وجود وسائل ترفيه بالجهة وخاصة ملعب حي، فالرجاء تمكين شباب الجهة من ملعب حي حتى يتم حمايتهم ووقايتهم من اللجوء الى منعرجات خطيرة (إرهاب - مخدرات - سرقات عنف...)، مع العلم أن هناك قطعة أرض أمام مدرسة الحنية 102 خارج سور المدرسة تتبع وزارة التربية،

فمتى يتم إحداث ملعب حي ونادي شباب بعمادة الحنية أولاد حفوز؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

<u>الموضوع:</u> حول إحداث ملعب حي ونادي شباب بعمادة الحنية أولاد حفوز .

<u>المرجع:</u> إحالتكم المؤرخة في 11-4-2025 تحت عدد ص-2025-26-3000-0001044 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0004590 بتاريخ 11-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد خالد حكيم المبروكي، إحداث ملعب حي ونادي شباب بعمادة الحنية أولاد حفوز، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

أولا: بخصوص إحداث نادي شباب بعمادة الحنية أولاد حفوز

إنّ التراتيب والإجراءات الجاري بها العمل في إحداث نوادي الشباب الريفية يكون بطلب من المجالس الجهوية والتي تتعهد بتخصيص العقار وتتكفّل بصيانة بنيته الأساسية وخلاص معاليم

الماء والكهرباء وتوفير عملة قارّين، في حين تتولى وزارة الشباب والرياضة تامين المتابعة البيداغوجية لهذه النوادي وتجهيزها .

علما وأنه توجد دار شباب بمعتمدية أولاد حفوز تم تهيئتها وتعشيب فضاء رياضي بها سنتي 2012 و2017 بكلفة جملية تناهز 400ألف دينار بالإضافة الى انطلاق مشروع تحويلها الى مؤسسة شباب من الجيل الثاني بكلفة قدرها 309 ألف دينار سنة 2025.

ثانيا: بخصوص إحداث ملعب حي بعمادة الحنية أولاد حفوز

بالنسبة لمقترحات إحداث وتهيئة ملاعب الأحياء بمختلف ولايات الجمهورية سيتم دراستها في إطار مخطط التنمية 2026-2030 وذلك وفقًا للمنهجية المعتمدة والواردة بالمنشور عدد 10 لسنة 2025 الصادر عن السيدة رئيسة الحكومة حول إعداد مخطط التنمية2026-2030 والذي اوكل دورا محوريا لممثلي الشعب على المستوى المحلي والجهوي والأقاليم من خلال التداول تصاعديا في مقترحات البرامج والمشاريع وتحديد أولويات التنمية بالجهات .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رياض بلال

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: طلب التدخل العاجل لتهيئة " المركز الوطني للتخييم وتربصات الشباب بالفاضلين " معتمدية طبلبة .

تحية طيبة،

بقدر ما أسعدتني جلسة عمل يوم الجمعة 04 جويلية 2025 للنظر في الوضع الشبابي والرياضي بربوع ولاية المنستير بقدر ما أحزنني عدم وجود المركز المذكور أعلاه في مجال اهتمامات هذه الجلسة الهامة .

اسمحوا لي سيدي أن أحيطكم علما أن هذا المركز وقع إحداثه منذ 5 ماي 1978 ومثل على مرّ السنين وجهة محبذة لفيالق من الأطفال والشباب من معتمدية طبلبة ومن مدن ولاية المنستير ومن مختلف ولايات الجمهورية إلى جانب الشباب الأجنبي من دول شقيقة وصديقة .

سيدي الوزير ،

لقد وقع ترسيم مشروع تأهيل هذا المركز بميزانية 2019 باعتمادات تقدر بـ 1.4 م.د كما وقع آخر نظر في هذا الملف يوم 26 اكتوبر 2023 في إطار اللجنة الجهوية للتسريع في انجاز المشاريع العمومية تحت إشراف السيد الوالي أنذاك وبحضور المندوب الجهوي للشباب .

هل مصالح وزارتكم الموقرة تحت إشراف شخصكم الكريم ماضية في الإسراع لإنقاذ هذه المنارة التاريخية والوطنية من أجل استرجاع إشعاعها وتميزها؟

مع فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تقدم انجاز اشغال تهيئة المركز الوطني للتخييم وتربصات الشباب بالفاضلين من معتمدية طبلبة .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 11-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0010193-23-2025 بتاريخ 15-7-225.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد رياض بلال، حول تقدم انجاز اشغال تهيئة المركز الوطني للتخييم وتربصات الشباب بالفاضلين من معتمدية طبلبة، أتشرف بإفادتكم أن هذا المشروع ذو صبغة جهوية، وتمت برمجة دراساته ضمن ميزانية التنمية لسنة 2016 باعتماد قدره 100 ألف دينار، ثم وبعنوان ميزانية التنمية لسنة 2020 تم ادراج كلفة الاشغال المقدرة بـ 1400 ألف دينار، وتبعا لمخرجات جلسة عمل اللجنة الجهوية للتسريع في انجاز المشاريع العمومية المنعقدة بتاريخ 22 جويلية 2024 تم عقد جلسة عمل بمقر الإدارة الجهوية للتجهيز بالمنستير بتاريخ 27 اوت 2024 تم خلالها المصادقة على الدراسة التمهيدية المفصلة بكلفة قدرها 4280 ألف دينار (وذلك بعد التقليص في بعض المكونات غير المدرجة بالبرنامج الوظيفي)، ثم وبعنوان ميزانية التنمية لسنة 2024 تم دعم المشروع باعتماد إضافي قدره 600 الف دينار قصد الانطلاق في انجاز قسط وظيفي في حدود الاعتمادات المرصودة والمقدرة بـ 2100 الف دينار، وقد تم الاعلان عن طلب العروض وحدد آخر أجل لقبول العروض بتاريخ 24 فيفري ،2025، وقامت المصالح الجهوية المختصة بإحالة تقرير تقييم العروض إلى ولاية المنستير بتاريخ 04 جوان2025 ، حيث بلغت قيمة العرض الأدنى 2470.348,251 ألف دينار، وقد تم توفير فارق الاعتمادات من ميزانية وزارة الشباب والرياضة، في انتظار استكمال إجراءات إسناد الصفقة وإصدار الإذن بانطلاق الأشغال .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الحمروني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 124 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب، أتوجه اليكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- متى يتم الاذن لمصالحكم الجهوية والمركزية بالنظر في طلب احداث مركز إقامة (مبيت) بدار الشباب بمعتمدية بني خداش؟
- متى يتم الانطلاق في تهيئة قطعة الأرض المقتناة لأحداث ملعب حي بمنطقة ورجيجن ببني خداش وتعشيبه؟
- تهيئة وتعشيب الملعب الحي بمنطقة قصر الجراء ببني خداش مع العلم ان وزيرة الشباب والرياضة السابقة وخلال زيارة الجهة سنة 2021 تعهدت بانطلاق الاشغال .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول إحداث مركز إقامة بدار الشباب بني خداش وموعد انطلاق اشغال تهيئة وتعشيب ملعب حي بكل من منطقتي ورجيجن وقصر الجراء .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24-4-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0001844 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0005478 بتاريخ 25-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الحمروني، حول إحداث مركز إقامة بدار الشباب بني خداش وموعد انطلاق اشغال تهيئة وتعشيب ملعب حي بكل من منطقتي ورجيجن وقصر الجراء، أتشرف بإفادتكم أن إدراج المشاريع بالميزانية يخضع لبرمجتها ضمن المخطط التنموي والحصول على موافقة اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 394 لسنة 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية، وبما أنّ المشاريع موضوع الطلب غير مبرمجة حاليًا ويتعذر إدراجها في هذه المرحلة ، فستتم دراستها خلال إعداد مخطط التنمية2026-2030 ، ووفقا للمنهجية المعتمدة بالمنشور عدد 10لسنة2025 ، والتي تمنح دورًا محوريًا لممثلي الشعب في تحديد أولويات التنمية على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :سؤال كتابي حول الانطلاق في انجاز مشروع تعشيب الملعب البلدي بمطماطة

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني أن أتوجّه إليكم بالسؤال التالي :

بعد حلّ اشكال متابعة أشغال المشاريع الرياضية على المستوى الجهوي وخاصة في مستوى التعشيب حيث تكفلت الادارة الجهوية للشباب والرياضة بمتابعة أشغال التعشيب وتعهدت الادارة الجهوية للتجهيز بمتابعة الدراسة وأشغال الهندسة المدنية وتهيئة الملاعب:

متى ستنطلق أشغال تعشيب الملعب البلدي بمعتمدية مطماطة من ولاية قابس علما وأنه الملعب الوحيد الذي ظل دون تعشيب بينما تعاد عملية تعشيب ملاعب أخرى للمرة الثانية؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول موعد انطلاق اشغال مشروع تعشيب الملعب البلدي بمطماطة.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24-4-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0001844 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0005478 بتاريخ 25-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الدحماني، حول موعد انطلاق اشغال مشروع تعشيب الملعب البلدي بمطماطة، أتشرف بإفادتكم أن هذا المشروع ذو صبغة جهوية ومبرمج ضمن ميزانية التنمية لوزارة الشباب والرياضة بعنوان سنة 2023 بكلفة قدرها 600 ألف دينار، وقد تم اعداد ملفه الفني وأحيل إلى الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقابس لإتمام إجراءات الإعلان عن طلب العروض .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع:_سؤال كتابي حول الانطلاق في انجاز مشروع الملعب البلدي بكتانة

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

حيث ورد في اجابتكم عن سؤال توجهنا به إليكم تعلّق بسبب تأخر انجاز الملعب البلدي بكتانة بأن الأمر يعود إلى عدم وضوح الوضعية العقارية لقطعة الأرض التي سيقام عليها المشروع وحيث تم تجاوز التعطيل بموجب الأمر عدد 85 لسنة 2025 المؤرخ في 03 جانفي 2025.

متى سيتم الانطلاق في انجاز المشروع المدرج في مخطط التنمية 2023-2025 بكلفة قدرها 2 م د؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول موعد انطلاق اشغال مشروع الملعب البلدي بكتانة .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24-4-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0001844 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0005478 بتاريخ 25-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد السلام الدحماني، حول موعد انطلاق اشغال مشروع الملعب البلدي بكتانة، أتشرف بإفادتكم أنّ إدراج المشاريع بالميزانية يخضع لبرمجتها ضمن المخطط التنموي والحصول على موافقة اللجنة الوطنية للمصادقة على المشاريع العمومية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 394 لسنة 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية، وبما أنّ المشروع موضوع الطلب غير مبرمج حاليا ويتعذر إدراجه في هذه المرحلة، فستتم دراسته خلال إعداد مخطط التنمية 2026-2030، ووفقا للمنهجية المعتمدة بالمنشور عدد 10 لسنة 2025 ، والتي تمنح دورًا محوريًا لممثلي الشعب في تحديد أولويات التنمية على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول عدم برمجة ملاعب أحياء في ولاية نابل .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- ما هي الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم برمجة ملاعب احياء في ولاية نابل خلال هذه الفترة الطويلة التي تفوق 30 سنة؟
- ما هي الخطط المستقبلية التي يمكن أن تساهم في تحسين البنية التحتية الرياضية في المنطقة وتلبي حاجيات الشباب بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة من ملاعب أحياء؟

- الرجاء مدي بقائمة في ملاعب الأحياء المبرمجة في ولاية نابل.
- الرجاء مدي بقائمة في الملاعب الأحياء المقترحة حسب الأولوية في ولاية نابل .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول برمجة ملاعب أحياء في ولاية نابل .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 14-01-2025 تحت عدد 25-23-0000090 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد-2025 -23- 0000741 بتاريخ 15-01-2025 2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد علي فنيرة حول:

- أسباب عدم برمجة ملاعب أحياء في ولاية نابل،
- الخطط المستقبلية للوزارة لتحسين البنية التحتية الرياضية لملاعب الأحياء بالجهة،
- طلب قائمة ملاعب الأحياء المبرمجة في ولاية نابل.
- طلب قائمة ملاعب الأحياء المقترحة حسب الأولوية في ولاية نابل.

أتشرف بإفادتكم أن الوزارة قامت بترسيم اعتمادات جملية تقدر بـ 400 ألف دينار على حساب ميزانية التنمية لسنتي 2012 و 2013 حيث تم انجاز 6 ملاعب أحياء بكل من الخروبة- فندق الجديد - داموس الحاجة - بئر دارسن-قرعة ساسي - وبوشراي، وتم الاستلام الوقتي للقسط الأول سنة 2020 والقسط الثاني سنة 2021 ، كما رصدت الوزارة اعتمادات قدرها 600 ألف دينار ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2022 لإحداث وتهيئة ثلاث ملاعب أحياء للبلديات المحدثة بولاية نابل والتي تفتقر إلى وجود أي منشأة شبابية أو رياضية (بلدية تزغران بوكريم زاوية المقاييز، وبلدية الشريفات بوشراي وبلدية سيدي الجديدي)وذلك وفي انتظار إتمام إجراءات التسوية العقارية لهذه الملاعب .

وبخصوص المقترحات الجديدة لإحداث وتهيئة ملاعب الأحياء سيتم دراستها وتحديد المناطق المستهدفة في إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2026-2030 وذلك وفقًا للمنهجية المعتمدة والواردة بالمنشور عدد 10 لسنة 2025 الصادر عن السيدة رئيسة الحكومة حول إعداد مخطط التنمية 2026-2030 والذي يعطي دورا محوريا لممثلي الشعب على المستوى المحلي والجهوي والأقاليم من خلال التداول تصاعديا في مقترحات البرامج والمشاريع وتحديد أولويات التنمية بالجهات والقطاعات المستهدفة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول سد الشغورات فيما يتعلق بتدريس مادة التربية البدنية .

تحية طيبة وبعد،

حسب النص الترتيبي لتدريس مادة التربية البدنية بالمدارس والإعداديات والمعاهد فاقت الشغورات 3000 شغورا فيما تجاوزت سنوات البطالة 13 سنة ومعدل الأعمار 45 سنة .

ماهي رؤيتكم لوضعية خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية؟

هل سيتم تقسيم الدفعات مجددا؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول سد الشغورات فيما يتعلق بتدريس مادة التربية البدنية .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في11 11-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0010193 بتاريخ 15-7-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سيرين بوصندل حول رؤية الوزارة لوضعية خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية؟ وإمكانية تقسيم الدفعات مجددا؟ أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تباشر وزارة الشباب والرياضة عملية انتداب إطارات التربية البدنية ومهن الرياضة عبر مناظرة خارجية تُنظَّم للغرض طبقًا للتشريع الجاري به العمل، ووفق عدد محدّد من الخطط المرسمة بقانون المالية ومدرجة بميزانية التصرف لوزارة الشباب والرياضة .

حيث يتم سنويًا تحيين الشغورات بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة، وذلك استنادا إلى جملة من المعطيات أهمها :

- عدد الإطارات التربوية المحالة على شرف المهنة،
- عدد الإطارات التربوية الملحقة لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني،
- عدد ساعات التخفيض المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 988 لسنة 2017 المؤرخ في 17 أوت 2017 المتعلق بضبط توقيت العمل الأسبوعي المطالب به رجال التعليم الراجعين بالنظر إلى وزارة الشباب والرياضة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة .

ثم تتولى الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث تسمية الأساتذة المنتدبين الجدد، وفق معايير تقوم على تكريس مبادئ النزاهة والشفافية وباعتماد ترتيب تفاضلي يراعي حاجيات الجهات ونسب التغطية بالإطارات البيداغوجية .

أما بخصوص مسألة تقسيم الدفعات من عدمه، فهي مرتبطة أساسا بعدد الخطط التي يتم إقرارها من طرف مصالح وزارة المالية، وذلك عقب عرض مشروع ميزانية برنامج التربية البدنية، والذي يتناول طلب انتداب خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية بالعدد الذي يضمن :

- تعميم تدريس التربية البدنية في مختلف المراحل التعليمية،
- تطوير أداء المراكز والخلايا التنموية للرياضة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء المبروك

الموضوع: حول وضعيّة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية .

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

يعدّ قطاع التربية البدنية عنصرا أساسيا في المنظومة التربوية إلا أنه يشكو من نقص حاد في الإطار البشري، حيث تتجاوز الشغورات المسجلة 3000 عنصر بمختلف المراحل التعليمية ويقابل هذا النقص وجود أكثر من 11,000 خريج في اختصاص التربية البدنية يعانون البطالة، في مفارقة لافتة بين وفرة الكفاءات وحاجة المؤسسات .في هذا السياق ما هي الاستراتيجية التي تعتمدها الوزارة للحدّ من بطالة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية؟

وهل تتجه الوزارة نحو سدّ جميع الشغورات دفعة واحدة أم أنها ستواصل اعتماد منهجية التوظيف على مراحل؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول وضعية خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 11-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0010193-23-2025 بتاريخ 15-7-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سنيا بن المبروك حول استراتيجية الوزارة للحد من بطالة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية؟ وهل سيتم سد جميع الشغورات دفعة واحدة، أم أن الوزارة ستواصل اعتماد منهجية التوظيف على مراحل اتشرف بإفادتكم بما يلي :

تضع وزارة الشباب والرياضة ملف بطالة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ضمن أولوياتها الاستراتيجية للسنوات القادمة، باعتبار أن خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية يمثلون رصيدا بشريًا وطنيًا لا بد من استثماره في في تطوير المنظومة الرياضية والتربوية والشبابية .

وبهدف التقليص تدريجيًا من نسب البطالة في هذا القطاع، وتحسين نسبة تدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية (ابتدائي وإعدادي وثانوي)، تتولى الوزارة بالتنسيق مع كافة الأطراف المتداخلة إدماج دفعات متتالية من الخريجين عبر مناظرة خارجية تُنظَّم للغرض طبقا للتشريع الجاري به العمل، ووفق عدد محدّد من الخطط المرسمة بقانون المالية ومدرجة بميزانية التصرف للوزارة .

حيث يتم سنويًا تحيين الشغورات بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة، وذلك استنادًا إلى جملة من المعطيات أهمها :

- عدد الإطارات التربوية المحالة على شرف المهنة،
- عدد الإطارات التربوية الملحقة لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني،
- عدد ساعات التخفيض المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 988 لسنة 2017 المؤرخ في 17 أوت 2017 المتعلق بضبط توقيت العمل الأسبوعي المطالب به رجال التعليم الراجعين بالنظر إلى وزارة الشباب والرياضة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة .

ثم تتولى الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث تسمية الأساتذة المنتدبين الجدد، وفق معايير تقوم على تكريس مبادئ النزاهة والشفافية وباعتماد ترتيب تفاضلي يراعي حاجيات الجهات ونسب التغطية بالإطارات البيداغوجية .

أما بخصوص مسألة سد جميع الشغورات دفعة واحدة، أو مواصلة اعتماد منهجية التوظيف على مراحل، فهي مرتبطة أساسًا بعدد الخطط التي يتم إقرارها من طرف مصالح وزارة المالية، وذلك عقب عرض مشروع ميزانية برنامج التربية البدنية، والذي يتناول طلب انتداب خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية بالعدد الذي يضمن:

- تعميم تدريس التربية البدنية في مختلف المراحل التعليمية،
- تطوير أداء المراكز والخلايا التنموية للرياضة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

لمجموعة من النواب

الموضوع : سؤال كتابي حول تعطل أشغال تأهيل ملعب سوسة للعب المباريات القارية .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد ،

- على إثر ترشح فريق النجم الرياضي الساحلي للتنافس على كأس الكنفدرالية الإفريقية للموسم الرياضي 2025-2026 واستنادا على ملاحظات وفد الكاف الذي زار الملعب بتاريخ 23 ماي 2025 فإن النقاط الأبرز التي تم طرحها خصت بالأساس :
  - منصة الصحفيين بملعب سوسة
  - تركيز الكراسي لجمهور الملعب

وبما أن هذا الموضوع يشغل فئة هامة من الجمهور الرياضي وأحباء هذا الفريق العريق الذي يحتفل بمأويته، وكون الملعب الوحيد المؤهل هو ملعب حمادي العقربي برادس وهو مؤهل بصفة وقتية مما قد يعرض كل الفرق التونسية والمنتخب الوطني الخطر عدم وجود أي ملعب مؤهل في بلادنا وهو ما لا نتمناه من كل قلوبنا.

لذا نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

متى ستنطلق أشغال تاهيل ملعب سوسة الذي انطلقت أشغاله منذ شهر مارس2019 ؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تعطل أشغال تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة للعب المباريات القارية .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 17-7-2025 تحت عدد ص 2025-26-3000-0002284 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0010612-23-2025 بتاريخ 21-7-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي مشترك صادر عن مجموعة من النواب بمجلس نواب الشعب حول تعطل أشغال تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة للعب المباريات القارية اتشرف بإفادتكم أنّ مشروع إتمام تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة هو من المشاريع التي تُنجز من طرف الإدارة العامة للبنايات المدنية بوزارة التجهيز والإسكان كصاحب منشأ ،مفوض، وقد تم القبول النهائي لأشغال القسط الأول المتعلق بتوسيع المدارج وحجرات الملابس والأسيجة الداخلية والخارجية ومآوي السيارات وتعشيب الملعب بكلفة قدرها 50.3 مليون دينار، كما تم الانتهاء كذلك من اشغال قسط تنوير الملعب للمباريات الرسمية واقتناء وتركيز سبورة لامعة وتركيب تجهيزات البث التلفزي بكلفة قدرها 7.8 مليون دينار، وتم قبولها وقتيا بتاريخ 25 مارس 2025 .

وبخصوص تركيز منصة الصحافيين المبرمجة منذ سنة 2024 بكلفة قدرها 04 مليون دينار، فهي في طور استكمال الدراسات الفنية، أما القسط المتعلق باقتناء وتركيب الكراسي بالمدرجات المرسم على ميزانية الاستثمار لسنة 2025 بكلفة قدرها 12 مليون دينار، فقد تم الإعلان عن طلب العروض على منظومة Tuneps يوم 27 أوت 2025 وحدّد آخر أجل لقبول العروض وفتحها يوم 25 سبتمبر 2025.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب صلاح الفرشيشي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول ملف المنطقة الصناعية الروماني ببوسالم .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي :

أين وصل ملف المنطقة الصناعية الروماني في ظل حاجة معتمدية بوسالم وبلطة بوعوان لهذا المشروع الهام للحدّ من البطالة وخلق حركية اقتصادية وتنموية؟

مع ملاحظة تذمر أهالي بوسالم وبلطة بوعوان من التأخّر الحاصل في هذا الملف .

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب صلاح الفرشيشي .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب صلاح الفرشيشي حول المنطقة الصناعية بالروماني من ولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بالبيانات التالية :

1. معطيات عامة :

- المساحة الجملية للمنطقة الصناعية الروماني: 120هك
- مراحل إنجاز المنطقة الصناعية :
  - المرحلة الأولى :إعداد ملف مثال التهيئة التفصيلي والمصادقة عليه .
  - المرحلة الثانية إعداد ملف التقسيم والدراسة الفنية للطرقات والشبكات المختلفة والمصادقة عليها .
  - المرحلة الثالثة :إنجاز أشغال التهيئة .

2. تقدم إنجاز المنطقة الصناعية الروماني :

تم عقد جلسة عمل في إطار اللجنة الجهوية للتسريع في المشاريع العمومية بتاريخ 08 أفريل 2025 حول المنطقة الصناعية الروماني حيث تم التنصيص على ما يلي :

-التأكيد على المساحة الجديدة للمشروع: 73 هك منطقة صناعية و47 هك كمنطقة مخصصة لمشاريع الطاقة الفولطوضوئية .

-مواصلة دراسات التهيئة في إطار ملف التقسيم وذلك عملا بما ورد بالفصل 25 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بالتسريع في إنجاز المشاريع العمومية والخاصة والذي أعفى الوكالة من إعداد أمثلة التهيئة التفصيلية للمناطق الصناعية التي تقل مساحتها أو تساوي 100 هكتار.

-تكليف الديوان الوطني للتطهير بالقيام بدراسة لإحداث محطة تطهير خاصة بالمنطقة الصناعية وذلك عملا بما ورد بالفصل 25 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 الذي ينص على توفير الوكالة للأرض التي ستقام عليها محطة التطهير على أن يتولى الديوان إنجاز الدراسات والأشغال الخاصة بالمحطة وتتولى الدولة مهمة التمويل وقد قامت الوكالة بتاريخ 15 ماي 2025 بمراسلة وزارة البيئة والديوان الوطني للتطهير بغرض التسريع في إنجاز المحطة.

-من المؤمل الإنتهاء من الدراسات خلال السداسي الأول من سنة 2026والشروع في أشغال التهيئة خلال السداسي الثاني من سنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: مآل انتدابات الديوان الوطني للمناجم لسنة 2021

المصاحيب: نسخة من البلاغ

تحية طيبة وبعد،

قام الديوان الوطني للمناجم بالإعلان على انتداب أعوان بصفة استثنائية بعنوان سنة 2021.

وبعد ورود العديد من الملفات للمشاركين واستكمال أجال الاعتراضات والبت فيها من طرف لجنة المناظرات قام الديوان بنشر القوائم النهائية المقبولين لاجتياز الاختبارات الكتابية، إلا أن الإعلان النهائي على قائمة الناجحين لم يقع لحدّ هذه الفترة وتبعا لما ذكره،

ماهو مآل انتدابات الديوان الوطني للمناجم لسنة 2021 ومتى سيقع الإعلان عن النتائج النهائية لهذه الانتدابات؟

بـــــــلاغ

على إثر استكمال أجال الاعتراضات والبت فيها من طرف لجنة المناظرة، ينشر الديوان الوطني للمناجم القوائم النهائية للمقبولين للاجتياز الاختبارات الكتابية والمتعلق بالمناظرة الخارجية بالاختبارات الكتابية والتطبيقية والشفاهية لانتداب 08 أعوان بصفة استثنائية بعنوان سنة 2021.

كما نعلم كافة المقبولين أنه سيتم إرسال دعوات لاجتياز الاختبارات الكتابية عن طريق برقيات فردية وعبر البريد الإلكتروني الشخصي اعتمادا على البيانات المنصوص عليها باستمارة التسجيل .

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

المناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عمر بن عمر .

المرجع: مكتوبكم عدد 0008217-2030-26-2525 بتاريخ 09 جويلية 2025.

تحية طيبة وبعد

تبعا لسؤال السيد النائب عمر بن عمر حول مآل انتدابات الديوان الوطني للمناجم بعنوان سنة2021 ، أتشرف بإعلامكم أن مصالح الديوان قد أفادت بأنه تم إلغاء المناظرة المذكورة، كما تمت المصادقة على برنامج انتداب جديد بعنوان سنة 2025 وقد شرع الديوان الوطني للمناجم في تنفيذ إجراءات المناظرة حسب القوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

السؤال الكتابي

للنائب كمال الكرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول انقطاع التيار الكهربائي المتكرر بمعتمدية نصر الله وأحوازها بولاية القيروان .

تحية طيبة وبعد،

نحيطكم علما أن متساكني معتمدية نصر الله وأحوازها من ولاية القيروان يشكون من الانقطاع المتكرر والمتواتر للتيار الكهربائي خاصة في كل صائفة .

فماهي الحلول العاجلة لفك عزلة هذه المدينة؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب كمال الكرعاني.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب كمال الكرعاني حول انقطاع التيار الكهربائي بمعتمدية نصر الله وأحوازها بولاية القيروان نتشرف بإعلامكم أن المصالح الفنية التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد قامت بتدعيم التجهيزات ووسائل حماية الشبكة الكهربائية بالمنطقة المذكورة خلال شهر جوان 2025 وذلك في إطار الاستعداد لمجابهة ذروة الطلب مما ساهم حاليا في تفادي هذه الانقطاعات واستعادة النسق العادي لتزويد مواطني المعتمدية بالتيار الكهربائي دون تسجيل انقطاعات متواترة مقارنة بصائفة 2024.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول تردّي خدمات التزويد بالكهرباء بعمادتي القرين والبرك - معتمدية العيون - ولاية القصرين .

تحية طيبة وبعد،

تشهد عمادتا القرين والبرك التابعة لمعتمدية العيون - ولاية القصرين، منذ فترة طويلة، انقطاعات متكرّرة في التيار الكهربائي، إضافة إلى ضعف الجهد الكهربائي، وهو ما أثر سلبًا على الحياة اليومية للمواطنين، وتسبب في إتلاف عدد من الأجهزة المنزلية وعرقلة النشاط الفلاحي والاقتصادي، خاصة مع استعمال المحركات والآلات في الري ومضخات المياه .

فهل تعلم الوزارة بهذه الوضعية المتدهورة؟

وما هي أسباب هذا التردّي المزمن في الخدمات؟

وهل توجد برمجة لتعزيز الشبكة الكهربائية وتحسين جودة التزويد في هذه العمادات؟

وما هو الأفق الزمني لحل هذا الإشكال؟

مع فائق التقدير والاحترام،

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد أمين المباركي .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمد أمين المباركي حول التزود بالكهرباء بعمادتي القرين والبرك من معتمدية العيون من ولاية القصرين يشرفني إعلامكم أن المصالح المختصة التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز قد أفادت بأن الاشكال مرتبط أساسا بالتدخلات غير الشرعية على الشبكة الكهربائية .

وفي هذا الإطار قامت الشركة بتكوين فرق وطنية وجهوية للتصدي لهذه الممارسات من خلال القيام بحملات يومية وذلك منذ بداية السنة الحالية .

كما قامت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بإعداد مشروع تقوية شبكة الجهد المتوسط بمنطقة العيون والسبيبة من خلال مت خط 30kvبطول 17 كم وبتكلفة تناهز 02 مليون دينار وهو في طور الإنجاز، هذا بالإضافة إلى العمل على تقوية العديد من المحولات المركزية بولاية القصرين قصد استيعاب الطلب المتزايد على الكهرباء .

هذا وتبقى مصالح إقليم سبيطلة، مرجع النظر، على أتم الاستعداد للتفاعل مع كل الطلبات ودراسة الحالات المنفردة التي تشكو من الضعف في التزود بالكهرباء قصد معالجتها حالة بحالة.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول مصنع الحلفاء في تونس ومصادر تزويده بالمواد الخام .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

أود أن أطرح على حضرتكم بعض الاستفسارات المتعلقة بمصنع الحلفاء في تونس ومصادر تزويده بالمواد الخام :

1. الكميات المطلوبة:

- ما هي الكميات المطلوبة لتشغيل مصنع الحلفاء في السنة؟

2. استغلال الحلفاء التونسية:

- ما هي الكميات التي يستغلها مصنع الحلفاء من الحلفاء التونسية في الوقت الحالي؟

- ما هي الكميات المستوردة ومن أين يستورد المصنع الحلفاء في الوقت الراهن؟

3. استغلال الحلفاء المحلية :

- لماذا لا يتم استغلال الخلفاء التونسية بنسبة100% ؟ وما هي المعوقات التي تمنع ذلك؟

إن هذه الأسئلة تهدف إلى فهم أفضل لوضع صناعة الحلفاء في تونس والتحديات التي تواجهها، وآفاق تطوير هذه الصناعة بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة .نشكركم على اهتمامكم، ونتطلع إلى ردكم .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد علي فنيرة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمد علي فنيرة حول مصنع عجين الحلفاء ومصادر تزويده بالمواد الخام، يشرفنا موافاتكم بالمعطيات التالية :

– منذ إحداث الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق سنة 1956، ارتبط نشاطها الرئيسي بإنتاج عجين الحلفاء ويتم هذا الإنتاج بالتناسق مع كميات الحلفاء المتوفرة والتي يقع جنها موسميا وتجميعها بمراكز الشراء المنتصبة في ولايات القصرين وسيدي بوزيد وقفصة والقيروان، حيث تؤمن هذه الولايات حاجيات الشركة من هذه المادة بنسبة 100 %.

– بخصوص تصدير مادة عجين الحلفاء، فقد وقع تركيزه منذ الدخول في الإنتاج سنة 1963 بناءا على طلبيات الأسواق التقليدية بأوروبا واليابان لاستعمالات ذات قيمة مضافة في ميدان الصناعات الورقية وغيرها .

– تراجعت الكميات المنتجة إلى 285 طن سنة 2018 ثمّ توقفت وحدة صنع عجين الحلفاء عن الإنتاج كليا.

– تم عرض ملف إعادة هيكلة الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق على أنظار مجلس وزاري بتاريخ 21 جانفي2025 ، شرعت على إثره مصالح الشركة بالتنسيق مع مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وكل الأطراف المتدخلة في البحث على خطوط تمويل لإنجاز الاستثمارات الضرورية .

– تعتزم الشركة، بعد القيام بالاستثمارات اللازمة على مستوى وحدة صنع عجين الحلفاء، استئناف نشاط هذه الوحدة بمعدل إنتاج أولي يناهز 3000 طن بداية من سنة .2028 ويتطلب إنتاج هذه الكمية جني وتجميع ما يقارب 10000 طن من نبتة الحلفاء المتواجدة بمراكز تجميع الحلفاء بالولايات المذكورة أعلاه .

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم.

الموضوع :سؤال كتابي حول إنجاز مشروع ربط منطقة الصباغين بمعتمدية القلعة الصغرى بالتيار الكهربائي عالي الجهد.

في إطار حرصنا على متابعة مشاغل المواطنين ودفع عجلة التنمية المحلية، أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي حول التأخير الحاصل في إنجاز مشروع ربط منطقة الصباغين، التابعة لمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، بشبكة التيار الكهربائي عالي الجهد .

حيث تكتسي هذه المنطقة أهمية استراتيجية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية إذ تشهد نشاطا متزايدا في المجالات الفلاحية والحرفية، إلى جانب توسع عمراني سريع يعكس ديناميكية ديمغرافية وتنموية واضحة .

وفي هذا السياق، يعد مشروع ربط المنطقة بالكهرباء عالي الجهد ضرورة ملحة ليس فقط لتلبية حاجيات السكان الأساسية، بل أيضًا لتحفيز الاستثمار، ودعم المشاريع المحلية، وخلق مواطن شغل .

وفي هذا الإطار، نود التوجه الى سيادتكم بالسؤال التالي:

متى يتم انجاز مشروع ربط منطقة الصباغين القلعة الصغرى بالتيار الكهربائي عالي الجهد؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمود العامري .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمود العامري حول إنجاز مشروع ربط منطقة الصباغين بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة بالتيار الكهربائي عالي الجهد، أتشرف بإفادتكم أنه وفي إطار تدعيم نسق التنمية بالمنطقة المذكورة واستجابة لحاجيات المواطنين والمهنيين بالجهة للربط بشبكة الكهرباء ثلاثي الأطوار، تم الانتهاء من مرحلة دراسة المشروع وسيتم الانطلاق في إنجاز الأشغال في غضون شهر أوت 2025.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: وضعية المنطقة الصناعية "أوتيك"بولاية بنزرت.

تحية طيبة وبعد .

إيمانا مني بأولوية دفع الاستثمار في كل جهات الجمهورية وتنشيط الصناعة كرافعة أساسية لخلق الثروة وتحقيق التنمية الشاملة يهمني أن أتوجه بهذا السؤال حول وضعية المنطقة الصناعية" أوتيك "بولاية بنزرت.

تعتبر المنطقة الصناعية المعروفة بـ "أتيك "من أقدم المناطق الصناعية بولاية بنزرت، حيث يعود تاريخ نشاطها إلى ما يقارب الأربعين سنة .ورغم ذلك تبين أن هذه المنطقة مازالت إلى حد اليوم .لا تتمتع بصفة قانونية واضحة كمنطقة صناعية، بل تُدرج ضمن المناطق الفلاحية وفق التراتيب الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة تضم حوالي 58 مصنعًا، منها 27مصنعًا مغلقا، حيث يُمنع إعادة فتحها أو بعث مشاريع جديدة بحجة غياب مثال التهيئة وعدم احترام كراسات الشروط والغريب في الأمر أن هذه العراقيل لم تطرح طيلة العقود الماضية، وإنما بدأت تظهر وتتعمق منذ سنة 2019 مما أضر بالمناخ الاستثماري وأدى إلى تراجع النشاط الصناعي والتنموي في الجهة وعليه ألتمس من سيادتكم تقديم توضيحات دقيقة حول :

- الوضعية القانونية الحالية للمنطقة الصناعية" أتيك ".
- أسباب تأخر تسوية وضعيتها وتفعيل مثال التهيئة الخاص بها .
- الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لإعادة فتح المصانع المغلقة وتسهيل بعث مشاريع جديدة
- خطة الوزارة المستقبلية لإنقاذ هذا النسيج الصناعي من التدهور وإعادة دفع الاستثمار بالمنطقة .

وتفضلوا السيدة الوزيرة بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب فاطمة المسدي .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائب فاطمة المسدي حول وضعية المنطقة الصناعية" أوتيك "بولاية بنزرت، يشرفنا إعلامكم أن المنطقة الصناعية موضوع السؤال ترجع بالنظر للمجلس الجهوي ولم يتم تهيئتها من طرف الوكالة العقارية الصناعية .

كما نفيدكم فيما يلي بالبيانات التالية :

1. المنطقة الصناعية بأوتيك الراجعة بالنظر للوكالة العقارية الصناعية :

يشرفني إفادتكم بالمعطيات الخاصة بالمنطقة الصناعية بأوتيك المنجزة من طرف الوكالة العقارية الصناعية :

- المساحة الجملية: 35هك
- المساحة القابلة للبيع: 18.6هك
- عدد المقاسم : 62 مقسما منها 54 مقسم مباعة :
  - ✓ 06 مقاسم في طور الانتاج
  - ✓ 13مقسم اشغال في طور الانجاز
  - ✓ 04 بنايات مغلقة .
  - ✓ 31 مقسم ارض بيضاء تطبيقا لمقتضيات القانون عدد 34 لسنة2009 ، تم استصدار 07 قرارات إسقاط حق وإعداد 11 مشروع إسقاط حق لغاية إعادة عرض هذه المقاسم على باعثين جادين لتشجيع الاستثمار بالجهة .

- المنطقة مزودة بالماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي .
- تم المصادقة على مثال التقسيم بتاريخ 20 ماي 2019 من طرف مصالح بلدية اوتيك .
- تم انجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية وتم استلامها نهائيا بتاريخ 01 أوت 2018 وتشمل المنطقة المرافق الاساسية والمتمثلة في شبكة الطرقات والأرصفة والحواشي وشبكات تصريف المياه المستعملة ومياه الامطار وأعمدة إطفاء الحرائق وشبكات الماء الصالح للشرب والطاقة الكهربائية ومحولات كهربائية مجهزة وشبكات الهاتف القار والتنوير العمومي .

2. المنطقة الصناعية بأوتيك الراجعة بالنظر للمجلس الجهوي :

- تم إحداث هذه المنطقة الصناعية من طرف المجلس الجهوي لولاية بنزرت على مساحة 38 هك.
- قام مجمع الصيانة والتصرف بأوتيك باعداد دراسات إعادة تهيئة المنطقة منذ سنة 2006 وقد تمت المصادقة عليها .تم إختيار المقاولة لإنجاز أشغال التهيئة منذ سنة2007 ، إلا أن مجمع الصيانة والتصرف بالمنطقة لم يعط الإذن بانطلاق الأشغال نظرا لعجزه عن جمع مساهمات الصناعيين حيث تطالب السلط الجهوية ومجمع الصيانة والتصرف بتكفل الدولة بكلفة أشغال إعادة التهيئة بنسبة 100% وهو ما يتعارض مع أحكام القانون عدد 16 لسنة 1994 المؤرخ في 31 جانفي 1994 والمتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها وخاصة الفصل 11 منه و الأمر عدد 1635 لسنة 1994 المؤرخ في أول أوت 1994 والمتعلق بتنظيم مجامع الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية وبكيفية إحداثها وتسييرها والأمر عدد 2000 لسنة 1994 المؤرخ في 26 سبتمبر 1994 والمتعلق بضبط النظام الأساسي النموذجي لمجامع الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية والأمر عدد 2001 لسنة 1994 المؤرخ في 26 سبتمبر 1994 والمتعلق بضبط شروط وطرق استخلاص مساهمات الشاغلين والمستغلين وأصحاب العقارات بالمناطق الصناعية في تمويل عمليات الصيانة والتصرف في هذه المناطق .

هذا وتبقى مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على استعداد تام للتعاون مع المجلس الجهوي من خلال تقديم المساندة الفنية والمرافقة ووضع خبرات الوكالة العقارية الصناعية حال توفر الاعتمادات اللازمة .

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال لكتابي التالي .

الموضوع: حول جدوى لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية.

تحية طيبة وبعد،

حسب قانون عدد 34 لسنة 1995 مؤرخ في 17 أفريل 1995 أحدثت لدى وزارة الصناعة لجنة تسمى " لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية ويهدف هذا القانون إلى إرساء نظام إنقاذ ومساعدة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية على مواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل فيها والوفاء بديونها .

واعتمادا على هذا القانون تقوم الشركات بمطالب إنقاذ ولكن الإجراءات المطلوبة تدوم فيها لمدة أشهر وقد تأثر طول هذه المدّة على ارتفاع قيمة ديون هذه الشركات فمثلا نجد شركة " قرينبا رافا " (وهي شركة مصدرة بنسبة 80 %)التي تمرّ منذ سنة 2019 وعلى مدى حوالي 5 سنوات بأزمة اقتصادية واجتماعية حادّة جدًا الأمر الذي تسبب في تعطيل سير إنتاجها ونشاطها العادي وأنجر عنها للأسف عجز مالي وتراكم للديون أصبح يهدد هذه المؤسسة بالإغلاق رغم كل الجهود التي بذلتها الإدارة العامة للشركة لإنقاذ المؤسسة والمحافظة عليها وقد قامت هذه الشركة بمراسلة وزارة الصناعة منذ 2019قصد إنقاذها وإعادة هيكلتها المالية ولكن إلى حد الآن لم تجد تفاعلا ولذلك نتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

- منذ صدور القانون إلى حدّ اليوم ما هو عدد الشركات التي تم معالجتها وتم إنقاذها؟ وكم من شركات عمومية وخاصة تم إنقاذها منذ سنة2021 ؟
- كيف يتم تفليس شركة مثل شركة" قرينبا رافا "نتيجة تأخير في معالجة ملف الإنقاذ؟ وماهي أسباب تعطل برنامج إعادة الهيكلة المالية للشركة؟ وهل يعتبر هذا القانون عاجز على معالجة الملفات وإنقاذ الشركات؟

وفي انتظار إجابتكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائب فاطمة المسدي .

المرجع: مراسلتكم عدد 0008220-3000-26-2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائب فاطمة المسدي حول لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1. بخصوص الشركات التي تم عرضها على لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية والمتمتعة ببرنامج الإنقاذ منذ سنة 20212021:

في إطار القانون عدد 34 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أفريل 1995 المتعلق بإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية، أحدثت لدى وزارة الصناعة " لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية ."وقد تولت هذه اللجنة دراسة وتشخيص ومتابعة المؤسسات الاقتصادية حسب الملفات المودعة لديها فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2021 إلى غاية شهر جوان 2025، أشرفت اللجنة على عقد 25 جلسة عمل تم خلالها درس 221 ملف في إطار مختلف الإجراءات القانونية موزعة كما يلي :

إشعارات	137
مطالب تسوية رضائية	7
مطالب تسوية قضائية	60
تقارير اختبار	6
تقارير متابعة	6
ملف مصالحة	5
المجموع	**221**

تتوزع مجموع الملفات المعروضة على أنظار لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية قطاعيا خلال الفترة المذكورة كما يلي :

- **الصناعة:** 124مؤسسة
- **الخدمات:** 59 مؤسسة
- **الفلاحة:** 13مؤسسة
- **السياحة:** 12 مؤسسة

وتسعى لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية إلى الإحاطة بالمؤسسات التي تشهد صعوبات اقتصادية ومالية بهدف ضمان استمرارية نشاطها والحفاظ على مواطن الشغل بها .

2. بخصوص أسباب تعطل برنامج إعادة الهيكلة المالية لشركة قرين بارافا :

- لم يشهد إعداد الملف الإداري للشركة تأخيرا يذكر حيث قام ممثلها القانوني بإيداع مطلب انخراط في خط دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بتاريخ 23 أكتوبر 2019 وتحصل هذا الطلب على الموافقة المبدئية من قبل الشركة التونسية للبنك STB باعتبارها البنك المترأس للمجموعة البنكية بتاريخ 19 ديسمبر 2019 وبتاريخ 30 جانفي 2020 تم استلام الاتفاقية الإطارية المتعلقة بإعداد تشخيص اقتصادي ومالي ومرافقة المؤسسة لدى البنوك ومتابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية مؤشرا عليها من قبل وزارة الصناعة وصاحب المؤسسة .

- تحصلت المؤسسة المذكورة على المصادقة على برنامج إعادة هيكلتها المالية والاقتصادية من قبل لجنة تسيير خط اعتماد ودعم إعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على إثر تقديم برنامج متكامل يقدّم ضمانات أكبر لنجاحه ويعود طول إجراءات المصادقة إلى ما يلي :

- **بتاريخ 7 أكتوبر 2021** تم عرض ملف الشركة مرة أولى على أنظار لجنة التسيير عدد 17 التي قررت إرجاء النظر في الملف إلى حين تقديم برنامج إعادة هيكلة يعكس مجهودات إضافية من قبل المساهمين لا فقط الاستجابة للشروط القانونية الدنيا.

▪ **بتاريخ 16 مارس 2022** تم عرض ملف الشركة مرة ثانية على أنظار اللجنة عدد 19 بعد تقديم المراسلة الواردة من طرف الخبير المتعهد بالملف والتي أشار فيها بأن الباعث قد سبق له تقديم مجهود ضمن برنامج إعادة الهيكلة المقترح بـ 10 %للحصول على قرض المساهمة (وفقا للفصل عدد 7 من الأمر الحكومي عدد 2018 24 بتاريخ 29 مارس2018) والذي قد سبق البت فيه خلال اجتماع لجنة التسيير عدد 17. وقررت اللجنة للمرة الثانية إرجاء النظر مع تمسكها بضرورة تقديم مجهود إضافي من الباعث وبقية المساهمين .

▪ **بتاريخ 19 و20 أكتوبر 2022** تم عرض الملف على أنظار لجنة التسيير عدد 21 للمرة الثالثة التي قررت الموافقة على برنامج إعادة الهيكلة المالية للشركة بعد تقديم تقرير تكميلي من قبل الخبير المتعهد يحتوي على الموافقة المبدئية لـــ BH EQUITY للترفيع في رأس المال بمبلغ 800000 د .ويتلخص البرنامج المصادق عليه فيما يلي:

1. **<u>قرض إعادة جدولة بقيمة 6206589 د موزع كالتالي:</u>**

- الشركة التونسية للبنك: 1760296 د
- بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة: 240 990 د
- بنك الإسكان: 205.303 4 د

2. **<u>قرض مساهمة بقيمة 1413900 د موزع كالتالي:</u>**

- الشركة التونسية للبنك: 950 706 د
- بنك الإسكان: 950 706 د

- **بتاريخ 10 جانفي 2025** تم تقديم تقارير المتابعة الخاصة بانطلاق تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية للشركة بالنسبة للسنة الأولى على أنظار لجنة التسيير عدد 24 حيث بين الخبير من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية أن المؤسسة قد تجاوزت جزئيا الصعوبات المالية التي كانت تمر بها وتعمل حاليا على بلورة وتنفيذ برنامج إعادة جدولة تكميلي نظرا للتأخير المسجل في تركيز البرنامج الأولي المصادق عليه، وذلك حتى يتسنى لها الحصول على قرض تصرف (crédit de gestion).

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

<u>الموضوع</u>: حول الوضعية الإدارية والقانونية للعملة المرسمين بالمعامل الآلية بالساحل AMS بولاية سوسة .

تحية طيبة

إن المعامل الآلية بالساحل "AMS" تعمل في مجال صناعة وتسويق الحنفيات الصحية وعدادات المياه وانتاج وتسويق المواد المنزلية وأواني الطبخ وتشغل 450 عونا وهي مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس منذ سنة 2012.

إلا أنها في الآونة الأخيرة أغلقت أبوابها في ظل صعوبات مالية خانقة ووضع اقتصادي متأزم لكن أعوان الشركة حافظوا على ديمومة المؤسسة، وفي خضم هذا لم تف الشركة بالتزاماتها الإدارية والقانونية اتجاه العمال، رغم أن أغلبهم مرسمون ولم يتلقوا تعويضا على تسريحهم القصري.

فماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والمصالح الراجعة لكم بالنظر لفض هذا الاشكال القانوني وتمكين الشركة من استئناف عملها وما هو مآل العملة المسرحين؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: حول الوضعية الإدارية والقانونية للعملة المرسمين بشركة المعامل الآلية بالساحل AMS بولاية سوسة .

المرجع: مراسلتكم عدد و-2025-09-0000-0009104 بتاريخ 25 جوان 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لاستفسار السيدة هالة جاب الله، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة سوسة - الرياض بخصوص الوضعية الإدارية والقانونية للعملة المرسمين بالمعامل الآلية بالساحل AMS بولاية سوسة والإجراءات المتخذة لفض إشكاليات هذه الشركة خاصة بعد اغلاق هذه الأخيرة لأبوابها في ظل الصعوبات المالية والاقتصادية التي تمر بها، يشرفني افادتكم بما يلي :

- مثلت وضعية شركة المعامل الآلية بالساحل AMS محور اهتمام مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات في الغرض على مستوى لجنة متابعة المؤسسات الاقتصادية التي تشرف عليها الوزارة والممثلة بمختلف الهياكل والوزارات المعنية،

- أسفرت هاته الاجتماعات عن صدور قرار عن المحكمة الابتدائية بسوسة بتاريخ 31 مارس 2021 يقضي بفتح إجراءات التسوية القضائية للشركة وتعيين متصرف قضائي لإعداد برنامج انقاذ يقوم على توفير السيولة اللازمة للترفيع في رأس مال الشركة بغاية خلاص جزء من الديون إضافة الى توفير الأموال الضرورية للنشاط،

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول صرف منحة جمعية ستير (STIR).

تحية طيبة وبعد

نحيطكم علما أن الجمعية الرياضة ستير (STIR) لم تتمتع بالمنحة المرصودة لها منذ شهر فيفري 2025.

لذا متى تتم إعادة إسناد المنح المرصودة لهذه الجمعية؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة سيرين بوصندل .

المرجع: مراسلتكم الواردة على مصالحنا بتاريخ 8 جويلية 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي الموجه من السيدة النائبة سيرين بوصندل عضو مجلس نواب الشعب، حول صرف منحة الجمعية الرياضية

ستير جرزونة(STIR) ، يشرفني افادتكم أنه بتاريخ 30 جويلية 2025 تم تحويل مبلغ مالي قدره 100 ألف دينار لحساب الجمعية المشار اليها أعلاه من قبل الشركة التونسية لصناعات التكرير وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات الترتيبية اللازمة .

كما تتجه الإشارة الى أن التأخير الحاصل في اسناد هذه المنحة راجع بالأساس إلى عدم وجود إطار قانوني ينظم عملية التمويل العمومي للجمعيات الرياضية، حيث يتم الاستئناس بما جاء بمرسوم الجمعيات عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011.

وعليه، تم القيام بالإجراءات القانونية اللازمة وإحداث لجنة صلب الشركة التونسية لصناعات التكرير عهد لها مهمة النظر في مطالب التمويل العمومي للجمعيات الرياضية وإسناد المنح المطلوبة وذلك باعتماد نفس الاجراءات والشروط المنصوص عليها بمرسوم الجمعيات .

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الحمروني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 124 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع: طلب إحداث المعهد العالي للدراسات الجيولوجية ببني خداش

تحية طيبة وبعد،

إنّ بعث معهد عالي للدراسات الجيولوجية في معتمدية بني خداش يعد مشروعا تنمويا ذا أبعاد استراتيجية متعددة، فهو لا يهدف فقط إلى التكوين الأكاديمي، بل إلى إنتاج المعرفة، وتثمين الثروات الجيولوجية، وتحريك الاقتصاد الوطني انطلاقا من منطقة تمتلك إمكانات نوعية ما تزال خارج دائرة الاستثمار العلمي والاقتصادي حيث تحتوي بني خداش على اثار متنوعة وتكوينات رسوبية وصخرية ...

يعتبر إحداث أو بعث المعهد العالي للدراسات الجيولوجية ببني خداش دعما لمشروع الحديقة الجيولوجية "الظاهر" ذا الاشعاع العالمي (الشبكة العالمية للحدائق الجيولوجية التي تضم 299 حديقة جيولوجية عالمية لليونيسكو موزعة على 50 دولة).

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية .

المرجع: إحالتكم الواردة علينا بتاريخ 18 جويلية 2025.

تحية طيبة

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدّم به السيّد النائب "عبد السلام الحمروني" بخصوص طلب إحداث معهد عالي للدراسات الجيولوجية ببني خداش يشرفني إعلامكم بما يلي:

- تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية كبرى لتطوير خارطة المؤسسات الجامعية ومراجعتها بهدف تحقيق التوزان الجهوي وتعزيز التنمية المستدامة.

- يخضع طلب إحداث مؤسسة جامعية جديدة إلى دراسة دقيقة تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير من بينها الحاجيات الوطنية والجهوية من حيث التكوين في الاختصاصات وتوفر البنية التحتية الضرورية والتجهيزات وإطار التدريس بالإضافة إلى مدى مساهمة الاختصاص الجديد في دفع التنمية المحلية وتلبية حاجيات سوق الشغل .

- هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جامعة قابس والتي تشرف على عدد من المؤسسات بولاية مدنين تؤمن تكوينا زاخرا وثريا في الاختصاصات التي تندرج ضمن مجال الدراسات الجيولوجية ونذكر من بينها :

- الإجازة في علوم وتقنيات الجيولوجيا
- الإجازة في الموارد الجيولوجية والمحيط
- الإجازة في تثمين الموارد الجيولوجية
- الاجازة في الموارد الجيولوجية الطاقية
- الماجستير بالبناء المشترك مع المهنيين في العلوم الجيولوجية
- ماجستير البحث في جيولوجيا الاحواض الرسوبية
- ماجستير بحث في الاحواض الرسوبية والتغيرات المناخية

هذا وتعمل الوزارة طبقا لتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية، على مزيد حوكمة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تحقيق متطلبات النجاعة والتصرّف وجدوى التدخلات والتوظيف الأمثل للموارد .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول مشاريع مستقبلية لوزارة التعليم العالي .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم *بالأسئلة* الكتابية

تحية طيبة وبعد،

أتقدم إليكم بهذا السؤال بخصوص المشاريع والخطط الجديدة لوزارة التعليم العالي في ولاية نابل، التي تعتبر واحدة من أكثر الولايات كثافة سكانية، حيث يبلغ عدد سكانها تقريبا مليون نسمة، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان .كما أن الولاية تتمتع بموقع استراتيجي، حيث تحتوي على مؤسسات مشغلة متنوعة، وتوفر وسائل النقل الحديدي والبري القريبة من العاصمة .

لذا، أود الاستفسار عن النقاط التالية :

1. ما هو برنامج الوزارة للفترة القادمة في ولاية نابل؟
2. هل هناك خطط لبناء كليات ومعاهد جديدة في الولاية؟
3. هل سيكون لمعتمدية قرمبالية نصيب من هذه الخطط، خاصة مع توفر الأراضي ملك الدولة، مما يسهل إنجاز المشاريع التعليمية في المنطقة؟

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية .

المرجع: إحالتكم الواردة علينا بتاريخ 18 جويلية 2025.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة على الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيد النائب" محمد علي فنيرة " بخصوص المشاريع المستقبلية للوزارة بولاية نابل أتشرف بمدكم بالمعطيات التالية :

- تشتغل مؤسسات التعليم العالي بولاية نابل في مقراتها الرسمية باستثناء المعهد العالي للغات بنابل.

- تتولى مصالح الوزارة التنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان للتعهد بمشروع بناء مقرّ جديد له والانطلاق في إجراءات تعيين المصممين علما وأن الكلفة التقديرية للمشروع تناهز 17 م.د.

- تجدر الإشارة إلى أنّ الإقليم الثاني يضم 76 مؤسسة تكوين جامعي و70 مؤسسة خدمات جامعية .

هذا، وتعمل الوزارة، طبقا لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية، على مزيد حوكمة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تحقيق متطلبات النجاعة والتصرف وجدوى التدخلات والتوظيف الأمثل للموارد .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية التعليم العالي والبحث العلمي بولاية تطاوين .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

- أين وصلت الدراسات الفنية والإدارية لمركز الإمتياز في مجال الطاقات المتجددة في ولاية تطاوين؟ ومتى ينطلق إنجازه فعليا على الميدان؟

- متى يقع تفعيل اختصاص الهندسة المدنية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتطاوين؟

- متى يقع بعث اختصاصات أو مسارات تكوين في مجالات البترول والغاز؟

- متى يقع إحداث معهد لعلوم التمريض بولاية تطاوين؟

- ما هي برامج الوزارة واستراتيجياتها على المدى القريب والتوسط من أجل تدعيم التعليم العالي بالجهة؟

وفي انتظار ردكم وتجاوبكم لمطالب أهالي تطاوين تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية .

المرجع: إحالتكم الواردة علينا بتاريخ 18 جويلية 2025.

تحية طيبة

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على الأسئلة الكتابية التي تقدم به السيّد النائب" مصطفى البوبكري " بخصوص وضعية التعليم العالي والبحث العلمي بولاية تطاوين، يشرفني إعلامكم بما يلي :

- **فيما يتعلّق بمركز الامتياز في مجال الطاقات المتجددة بولاية تطاوين**

تم إحداث مركز الامتياز من قبل وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بالشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتكوين كفاءات وطنية في مجال الطاقة وهو يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للتحول الطاقي ومن بين مشمولاته تطوير الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث الدولية في مجال الطاقات المتجددة غير أن متابعة الإحداث وتطوره يرجع بالنظر لوزارة الصناعة .

وتجدر الإشارة إلى أنّ العناصر المرجعية لانتقاء مكتب دراسات للقيام بالدراسات الفنية والإدارية لمركز الامتياز في مجال الطاقات المتجددة بولاية تطاوين جاهزة، وقد تمت برمجة نشر الإعلان عن طلب الترشحات في بداية شهر أكتوبر من سنة 2025 وذلك إلى حين استيفاء مختلف الإجراءات المتعلقة بموافقة لجنة قيادة المشروع والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على محتوى العناصر المرجعية علما وأنّ طلب الترشحات سيتم نشره دوليا .

- **فيما يتعلق بتفعيل اختصاص الهندسة المدنية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتطاوين :**

ستتم دراسة المطالب المتعلّقة بإحداث هذا الاختصاص بمناسبة دورة تأهيل المسارات الجامعية .

- **فيما يتعلق ببعث اختصاصات في مجال البترول والغاز:**

يتم العمل على تأهيل مسارات تكوينية في مجال البترول والغاز في أفضل الآجال باعتبار خصوصيات الجهة .

- **فيما يتعلّق بإحداث المعهد العالي لعلوم التمريض بولاية تطاوين :**

في إطار تلبية الحاجيات الوطنية من الموارد البشرية المختصة تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة الصحة على دراسة ملفّات إحداث معاهد عليا للتمريض في مختلف ولايات الجمهورية .

علما وأنّ المؤسسات التي تؤمّن تكوينا في المجالات شبة الطبية تخضع للإشراف المزدوج بين الوزارتين .

وتفضّلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي للسادة النواب

محمد الهادي العلاني - رشدي الرويسي - بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

- حول إسناد وزارة الثقافة مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين لمندوبية الثقافة بسليانة .

تحية طيبة

كيف تفسر وزارة الثقافة الإجراء المتمثل في إسناد الإشراف على مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين لمندوبية الثقافة بسليانة وذلك في وجود جمعيات ثقافية تقدمت في الآجال القانونية للإشراف على هذه المهرجانات والحال قد تمت الموافقة عليها من طرف المندوبية الجهوية للثقافة بسليانة .

- أليس هذا ترذيل للمشهد الثقافي بولاية سليانة على عكس باقي الجهات؟

- أليس من حق الجهة في التنمية الثقافية وتنمية السياحة الثقافية والاستفادة من الموروث الأثري والطبيعي والتعريف بهما من خلال المهرجانات الدولية؟

- لماذا يتم التعامل بسياسة المكيالين من طرف الوزارة مع مهرجان مكثر وسليانة على عكس بقية المهرجانات الدولية؟

كما نبلغكم رفض الأهالي والمجتمع المدني والجمعيات المعنية لهذا الإجراء المتعسف .فالرجاء مراجعة هذا الإجراء والعودة إلى ما تنص عليه القوانين والتراتيب الجاري بها العمل .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل السادة النواب محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي بخصوص إسناد مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين الى المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 03 جويلية 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل السادة النواب محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي بخصوص إسناد مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين إلى المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

والسلام

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل السادة النواب

محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي

- **موضوع السؤال :**

بخصوص اسناد مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين إلى المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة ...

- **الإجابة :**

✓ راسلت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة بتاريخ 17فيفري 2025 جمعيتي مهرجان مكتريس الدولي، ومهرجان سليانة الدولي للمشاركة في فعاليات الدورة الأولى للملتقى الجهوي للجمعيات الثقافية بالجهة تحضيرا للموسم الثقافي الصيفي 2025، وتم إعلام السيد والي الجهة بذلك، وطلب عقد جلسة عمل للتحضير لمهرجان سليانة الدولي بمعية أعضاء الهيئة المشرفة على تسيير جمعية مهرجان سليانة الدولي " ايقاعات زاما ."

✓ تم بتاريخ 02 أفريل 2025 مراسلة الجمعيتين المذكورتين، من أجل تقديم ملف التمويل العمومي المباشر للجمعيات بعد أن تم فتح بلاغ أول في الغرض للترشح خلال الفترة من 27 مارس 2025 إلى حدود 30 أفريل من نفس السنة .

✓ تم اعلام السيد الوالي بنتائج هذا البلاغ في مراسلة صادرة بتاريخ 08 ماي 2025 مفادها أن 07 جمعيات - بما فيها الجمعيتين المذكورتين أعلاه - تقدمت بملفات ترشح، ولكن هذه الملفات تنقصها الوثائق القانونية المطلوبة، وعليه تقرر فتح بلاغ ثاني يمتد من 08 ماي إلى 22 ماي .2025 يفتح المجال لكل الجمعيات الثقافية الناشطة بالجهة للترشح لإدارة أحد المهرجانات.

✓ اعلمت المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة السيد والي الجهة بنتائج الفرز في إبانه بتاريخ 23 ماي 2025.

✓ راسل السيد والي الجهة المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسليانة بتاريخ30 ماي ,2025 مؤكدا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند دراسة ملفات طلب التمويل العمومي للجمعيات **مدى إيفاء الجمعيات بتعهداتها المالية السابقة** .

✓ تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية بتاريخ 11 جويلية 2025 وتم خلاله تكليف المندوبية الجهوية بتنظيم المهرجانين الدوليين لهذه السنة 2025.

✓ تبعا لتكليف السيد والي الجهة للمندوبية بتنظيم المهرجانين المذكورين تم مراسلة الجمعيتين المعنيتين بتاريخ 09 جوان 2025وإعلامهما بقرار التكليف الصادر عن السيد والي الجهة لتنظيم الدورة 53 لمهرجان مكثر الدولي والدورة 48 لمهرجان سليانة الدولي .

السؤال الكتابي

للنائب أنور المرزوقي

الموضوع: حول الوضعيّة الحاليّة لفضاء" دار "لافيت "بنابل

السيدة الوزيرة المحترمة

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

هل للوزارة فكرة حول فضاء دار "لافيت" التي تشكل خصوصيّة هندسية ومعمارية فريدة من نوعها؟

هل يمكن العمل على طلب تخصيص هذا الفضاء لفائدة وزارة الشؤون الثقافية لتحويله إلى متحف للخزف وللأشجار المعروفة في مدينة نابل على غرار المشاتل الأصلية لشجر النارنج والبرتقال بأنواعه، حيث أن الحديقة الموجودة حاليًا بهذا المعلم التاريخي تعتبر كبيرة نسبيا؟

مع فائق الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد أنور المرزوقي بخصوص الوضعية الحالية لفضاء" **دار لافيت بنابل** "

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 16 جوان 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد أنور المرزوقي بخصوص الوضعية الحالية لفضاء "دار لافيت بنابل"، وبعد التنسيق مع المعهد الوطني للتراث، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد أنور المرزوقي

- **موضوع السؤال :**

بخصوص الوضعية الحالية لفضاء" دار لافيت بنابل "

- **الإجابة :**

- يرجع بناء فضاء "دار لافيت" بنابل وتهيئته إلى أوائل القرن العشرين من قبل المهندس الزراعي "Roger Lafitte" وقد تم استغلاله كضيعة أطلق عليها تسمية ضيعة سيدي غالب Domaine de sidi "rhaleb" لزراعة القوارص من برتقال ونارنج وليمون وغيرها .

- فضاء "دار لافيت" غير محمي وغير مرتب وهو على ملك الدولة العام ولم يتم تخصيصه للمعهد أو وزارة الشؤون الثقافية، وبالتالي فإن استغلاله ليست من مشمولات المعهد الذي يتمثل دوره فقط في إبداء الرأي والمتابعة الفنية والتقنية حتى لا يقع تشويهه أو المس من خصوصياته المعمارية والتاريخية.

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

تحية طيبة،

نحيطكم علما أن مدينة بئر الحفي تفتقر إلى فضاءات ثقافية من شأنها أن تستقطب وتستوعب ما تزخر به الجهة من طاقات شبابية ومواهب في مختلف الفنون، لذا وجب على وزارتكم التفكير في إحداث مسرح بلدي بمدينة بئر الحفي للنهوض بهذا القطاع الحيوي ويكون فضاء مفتوحا يحتضن الفعل الثقافي المحلي ويوفر متنفسا للشباب والمبدعين ويعيد للحياة الثقافية بالجهة بريقها الذي تستحقه.

فمتى يتم إحداث مسرح بلدي استجابة لمطالب أهالي المنطقة المشروعة؟

وتفضلوا السيدة الوزيرة، فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد جلال خدمي بخصوص عدم توفر فضاءات ثقافية وترفيهية بمنطقة بئر الحفي وطلب إحداث مسرح بلدي .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 08 جويلية 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب **السيد جلال خدمي** حول عدم توفر فضاءات ثقافية وترفيهية بمنطقة بئر الحفي وطلب إحداث مسرح هواء طلق" ، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد جلال خدمي

- **موضوع السؤال :**

بخصوص " عدم توفر فضاءات ثقافية وترفيهية بمنطقة بئر الحفي وطلب إحداث مسرح بلدي ."

- **الإجابة :**

✓ يوجد بمنطقة بئر الحفي **مركب ثقافي** عصري حديث الإنجاز مجهز بكافة وسائل التنشيط الثقافي، منها وحدة عرض سينمائي رقمية، وقاعة عروض وظيفية مكيفة ومجهزة بكراسي ثابتة وعدة قاعات نوادي اختصاص مجهزة بوسائل تنشيط حديثة، ومكتبة عمومية تمتعت بصيانة حديثة وتجهيزات مع وجود فضاء خارجي وقتي للعروض الثقافية يؤمن جميع العروض الصيفية .

✓ وبخصوص طلب **إحداث مسرح هواء طلق** بالمنطقة فإن إنجازه من مشمولات بلدية المنطقة والمجلس الجهوي والإدارة الجهوية للتجهيز من حيث إيجاد قطعة الأرض، والتعهد بالدراسات وإيجاد التمويلات الضرورية، ويتمثل دور وزارة الشؤون الثقافية أساسا في الإحاطة الفنية الخاصة بالمشروع مع إمكانية تمويل جزء من الدراسات في حدود ما تسمح به الميزانية شريطة عقد اتفاقية بين بلدية المكان والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بخصوص الاستغلال المشترك للمشروع .

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

الموضوع: أسئلة كتابية، حول الشأن الثقافي بالجهة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد

1. هل راجعت الوزارة منظومة دعم المهرجانات؟ ومتى يتوقف نزيف التوزيع غير العادل للدعم الثقافي بين ولايات الجمهورية التونسية في كل التظاهرات الثقافية؟
2. متى تنتهي مهزلة مشروع تهيئة دار الثقافة بالمتلوي؟
3. متى يتم إنجاز دار الثقافة بسيدي بوبكر مشروع معطل ومبرمج سلفا؟
4. أما آن الأوان إلى عصرنة دور الثقافة بالرديف وأم العرائس والمظيلة وتجهيزها وتهيئتها بشكل يليق بروادها؟
5. إلى متى تبقى مسارح الهواء الطلق بمدن الحوض المنجمي على الوضعية المزرية التي عليها؟

6. ولماذا تخلي وزارة الثقافة مسؤوليتها في هذا الموضوع؟

7. حول مزيد دعم الجمعيات الثقافية وتمكين فناني الجهة من حقهم ونصيبهم من العروض في المهرجانات الصيفية وغيرها من التظاهرات؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع:حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد محمد ماجدي بخصوص عدد من النقاط ذات العلاقة بالشأن الثقافي .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 30 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد محمد ماجدي بخصوص النقاط ذات العلاقة بالشأن الثقافي، أتشرف بموافاتكم، مرفقا لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيد محمد ماجدي

- **الإجابة :**

1. بخصوص مراجعة منظومة دعم المهرجانات ومزيد دعم الجمعيات الثقافية

تحرص وزارة الشؤون الثقافية من خلال المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية على إسناد المهرجانات الوطنية والجهوية والمحلية التي يتم تنظيمها من قبل الجمعيات فنيا وتقنيا وماليا وفقا للإمكانات المتاحة ولبرامج الوزارة وخطط عملها ولا سيما ضمان تنظيم مهرجانات والهيئات ذات جودة وخصوصية ويتم إسناد الدعم استنادا إلى أحكام الأمر 5183 لسنة 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات وهو ما يسمح بإخضاعها لمبادئ الحوكمة والتصرف السليم في الأموال العمومية، حيث يتم إسناد الدعم عن طريق لجان فنية تحدث للغرض وبعضوية ممثلي رئاسة الحكومة (مراقب المصاريف العمومية أو مراقب دولة)كما تخضع التقارير المالية للمهرجانات للتدقيق من قبل مراجعي الحسابات التي يتم إيداعها لدى محكمة المحاسبات، هذا فضلا عن المتابعة والتقييم التي تتكفل بها الأجهزة الرقابية الداخلية للمؤسسات المسندة للدعم .

وسعيا إلى مزيد تنظيم المهرجانات والارتقاء بها تم منذ شهر سبتمبر 2024 وضع برنامج خاص لمراجعتها وحَوْكمتها يقوم أساسا على العناصر التالية :

- تصنيف المهرجانات
- ترشيد الدعم
- الارتقاء بالمضامين
- تأهيل الفضاءات المحتضنة للمهرجانات

وقد أعدت المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية كراس شروط خاص بتصنيف المهرجانات الدولية والوطنية بما من شأنه تكريس التميز الإيجابي والتوزيع العادل للدعم .ويخضع التصنيف إلى منهجيّة تقييم يتمّ فيها إسناد نقاط للمهرجانات المعنيّة وفقا لمعايير أساسيّة يتم بمقتضاها انتقاء التظاهرات المستجيبة لشروط للدعم وتوزيعها بصفة عادلة بما يسمح بمزيد تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لكافة المناطق وإبراز ما تكتنزه من خصوصيات وثراء حضاري وفني وتراثي يعزز إشعاع الجهات ويدعم السياحة الثقافية بها .

2. <u>بخصوص تهيئة دار الثقافة المتلوّي</u> :

<u>معطيات عامة عن المشروع :</u>

تهيئة وصيانة دار الثقافة المتلوي هو مشروع جهوي حسب الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 تحت اشراف المجلس الجهوي ويتعهد بإنجازه (دراسات واشغال) صاحب المشروع المفوض والمتمثل في الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية .

- <u>الكلفة المشروع:</u> 550 أد .
- <u>تقدم الإنجاز:</u> حوالي 30%.
- تمّ إسناد الصفقة المتعلقة ببناء قاعة عروض بدار الثقافة المتلوي إلى المقاولة صاحبة العرض الأدنى بملغ قدره 550.070 أد، وحيث انطلقت الأشغال بتاريخ 02 فيفري ،2015، إلا أنه ومنذ انطلاق الأشغال تم تسجيل عدة عراقيل وإشكاليات ساهمت في تعطل المشروع نذكر منها :

✓ تم توقيف أشغال تهيئة وتوسعة دار الثقافة المتلوي والتعهد بإعداد دراسة فنية لتصريف مياه الامطار المحيطة بحوزة المشروع والإعلان عن استشارة، والتي شهدت بدورها توقفا لاكتشاف قناة تزود بمياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه "SONEDE"اعترضت إنجاز مشروع التصريف، الأمر الذي تتطلب إيقاف الاشغال قصد تغيير القناة المذكورة وتحين الدراسات مع كل المتدخلين .وتم استلامها بتاريخ 17 جانفي2018 .

✓ ظهور عديد العوائق الفنية التي حالت دون التدخل لعملية التهيئة للبناية الداخلية والناتجة عن هدم عدة جدران ساندة للبناية .

✓ تحيين دراسات الهياكل والأمثلة التنفيذية لكل الأقساط (قسط الهندسة المعمارية - قسط الهياكل - قسط الشبكات المختلفة - قسط الكهرباء - قسط السوائل).

✓ تحيين التقديرات المالية اللازمة .

✓ عدم جدية المقاول رغم دعوته في العديد من المناسبات إلى التسريع في استكمال الأشغال.

✓ تأخر مصممي المشروع في تحيين الدراسات و/أو المصادقة عليها تبعا لبعض التغيرات التي طالت المشروع وخاصة منها الإشكاليات المطروحة حول الجدران الساندة وبعض الشقوق التي برزت أثناء الإنجاز .

✓ الأزمة الصحية الحادة خلال سنتي 2021/2020 المتمثلة في انتشار فيروس كورونا وما رافقها من إقرار للحجر الصحي في عدة مناسبات

- أمام هذا التعطل الكبير للمشروع تمت مراسلة السيد والي الجهة قصد إسداء تعليماته إلى المصالح الفنيّة بالإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة بصفتها صاحب مشروع مفوض قصد التسريع بإجراءات فسخ الصفقة ومن ثم الانطلاق مباشرة بتحيين الدراسات وتنزيل طلب العروض في أقرب الآجال لاستكمال بناء قاعة العروض وأشغال التهيئة بدار الثقافة المتلوي وذلك بالتنسيق التام والمباشر مع المصالح الفنية المركزية بالوزارة .

- كما أن الوزارة ستقوم بمتابعة الدراسات بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة وبتحويل الاعتمادات المطلوبة إلى الجهة إثر إتمام جميع مراحل الدراسات والإعلان عن ملف طلب العروض الموكل إليها وموافاتنا بكلفتها ونسخ من العقود أو الاتفاقيات التي ستبرم في الغرض .

3. <u>بخصوص مشروع دار الثقافة سيدي بوبكر :</u>

هو مشروع غير مبرمج بمخطط التنمية 2020/2016 و بالتالي وعملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات المدنية حيث نص الفصل 12 وجوبا بأن يخضع كل مشروع بناية مدنية الى إعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب اداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع، وبالتالي فانّه يتعيّن في مرحلة أولى العمل على توفير عقار وظيفي من حيث الموقع والملكية والمساحة(لا تقل عن2500 م2) ثم اقتراح المشروع ضمن مخطط التنمية 2030/2026 ، و ادراجه بميزانيّة وزارة الشؤون الثقافيّة حتّى يتسنى إنجازه في أيسر الظروف و الآجال .

4. <u>وضعيّة مسارح الهواء الطلق بولاية قفصة :</u>

مشاريع إحداث مسارح الهواء الطلق تبقى شأنا جهويا) المجلس الجهوي، البلدية، الإدارة الجهويّة للتّجهيز بقفصة والمجتمع المدني والنسيج الاقتصادي من حيث إيجاد قطعة الأرض والتّعهد بالدّراسات وإيجاد التمويلات الضرورية ويتمثل دور وزارة الشؤون الثقافيّة أساسا في الإحاطة الفنيّة الخاصّة بالمشروع مع امكانية تمويل جزء من الدراسات في حدود ما تسمح به الميزانيّة شريطة عقد اتفاقيّة بين بلديّة المكان والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافيّة بخصوص الاستغلال المشترك للمشروع .

السؤال الكتابي

للنائب مختار عبد المولى

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: سؤال كتابي حول تعطيل مهرجان "مسرح الحدود بذهيبة" للسنة الثانية على التوالي .

السيدة الوزيرة المحترمة للسنة الثانية على التوالي، يُواجه مهرجان "مسرح الحدود بذهيبة "الإلغاء والتأجيل دون تبرير واضح من وزارة الشؤون الثقافية، رغم ما يحمله من قيمة رمزية وثقافية كبيرة لجهة تعاني من التهميش وغياب الفضاءات الثقافية .مثل هذا المهرجان، منذ انطلاقه مبادرة ثقافية نوعية أطلقتها مجموعة من الفنانين والمثقفين المؤمنين بدور الفن في مقاومة العنف والتطرف، وفي بناء جسور التواصل والتنوير داخل المجتمعات المهمشة وكان يُنظر إليه كأحد المشاريع الثقافية البديلة التي تتأسس على رؤية وطنية وإنسانية .إلا أنّ ما يواجهه المهرجان من تهميش وإقصاء وتجاهل ممنهج، يُعد ضربًا لروح المبادرة، وإجهاضا لمشروع ثقافي واعد، بل وخنقا لصوت الشباب في المناطق الحدودية الذين لم يجدوا في السياسات الثقافية الرسمية ما يعبر عن آمالهم وتطلعاتهم .

وعليه أطرح على سيادتكم السؤال التالي :

- ما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعطيل مهرجان "مسرح الحدود بذهيبة " للسنة الثانية على التوالي؟

- ولماذا يتم تجاهل هذه المبادرة الثقافية بالرغم من رمزيتها وأهميتها بالنسبة للجهة؟

- وماهي السياسة الثقافية التي تعتمدها الوزارة تجاه دعم التظاهرات الثقافية في المناطق الحدودية والمهمشة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد مختار عبد المولى بخصوص تعطيل مهرجان " مسرح الحدود بذهيبة" للسنة الثانية على التوالي .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 18 جويلية 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد مختار عبد المولى بخصوص تعطيل مهرجان "مسرح الحدود بذهيبة" للسنة الثانية على التوالي وبعد التنسيق مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيد مختار عبد المولى

- **السؤال**

بخصوص تعطيل مهرجان "مسرح الحدود بذهيبة" للسنة الثانية على التوالي .

- **الإجابة :**

✓ في إطار تعزيز العمل الثقافي بالجهات الحدودية تم بعث " مسرح الحدود بذهيبة "في نوفمبر 2022 بالشراكة مع جمعية" أمي ذهيبة "وبالتعاون مع دار الشباب ذهيبة وبتمويل مباشر من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتطاوين، وقد خلق المهرجان ديناميكية ثقافية متميزة بالجهة .

✓ بالرغم من الصعوبات الإدارية المتعلقة بالصرف نتيجة تعذر جمعية أمي ذهيبة تنظيم الدورة الثانية لسنة 2023، تولت مصالح المندوبية الجهوية تنظيم الدورة الثانية في أواخر سنة 2023 وفق الظروف والإمكانيات المتاحة، غير أن أشغال التهيئة بمبيت المركب الشبابي ذهيبة حال دون تنظيم دورة 2024 نظرا لغياب وحدات إقامة للضيوف تستجيب للتراتيب الجاري بها العمل .

✓ سيتم تنظيم الدورة الثالثة لهذه التظاهرة المتميزة خلال شهر نوفمبر 2025بعد توفر الظروف اللوجستية المتعقلة بإتمام تهيئة المركب الشبابي بجهة ذهيبة.

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

الموضوع: حول طلب عرض مدعم للمهرجان الصيفي بنفطة .

نظرا لانتظارات جمهور المهرجان الصيفي بنفطة وما تعودت به عروض فنية ذات مستوى جيد في كل التظاهرات السابقة على غرار مهرجان روحانيات والمهرجان الصيفي وغيرهم رغم محدودة الإمكانيات .

ونظرا لارتفاع تكلفة العروض المشطة خاصة لهذه الصائفة، نرجو من سيادتكم دعم المهرجان الصيفي بنفطة بعرض ذو مستوى جيد .

وعليه نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

متى ستوفّر وزارتكم عرضا مدعما للمهرجان الصيفي بنفطة لهذه الصائفة 2025؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النّائب نزار الصديق بخصوص توفير عرض مدعم لفائدة المهرجان الصيفي بنفطة لصائفة سنة 2025.

المرجع: إحالتكم عدد ص 2025-26-3000-0002278 الواردة بتاريخ 18 جويلية 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بالسؤال الكتابي المثار من النائب السيد نزار الصديق بخصوص عرض مدعما لمهرجان الصيفي بنفطة لصائفة سنة2025 ، يشرفني إفادة السيد النائب بأنه تم برمجة عرض موسيقي للفنانة **حنان الزغلامي (نجلاء التونسية)** يوم 3 أوت 2025 لفائدة المهرجان الصيفي بنفطة .

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع :التمييز في التوقيت بين المؤسسات الثقافية وعدم مراعاة خصوصية الجهات

السؤال :

ما هي مبررات فرض نظام الحصتين (من 10:00 إلى 12:00 ثم من 17:00إلى20:30) حصرياً على دور الثقافة والمركبات الثقافية دون سائر المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة، مثل المكتبات العمومية ومعاهد الموسيقى وغيرها التي تعمل بنظام الحصة الواحدة؟

وهل أخذت الوزارة بعين الاعتبار خصوصيات الجهات وظروف الأعوان الاجتماعية والجغرافية خاصة بالنسبة للذين يبعد مقر عملهم أكثر من 10 أو 20 كيلومترًا عن مقر سكناهم، إضافة إلى غياب النقل وضعف الإضاءة الليلية؟

وما هو موقف الوزارة من المطالب النقابية المتكرّرة لمراجعة هذا التوقيت الذي قد يؤثر سلبًا على جودة الخدمات وسير الأنشطة الثقافية، خاصة في الجهات التي تعرف عزوفا عن الأنشطة الليلية في فصل الصيف أو الشتاء؟

مع فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيدة ضحى السالمي بخصوص "التمييز في التوقيت بين المؤسسات الثقافية وعدم مراعاة خصوصية الجهات ".

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 17 جويلية 2025.

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيدة "ضحى السالمي" بخصوص التمييز في التوقيت بين المؤسسات الثقافية وعدم مراعاة خصوصية الجهات أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب

السيدة ضحى السالمي

- **موضوع السؤال**

موقف الوزارة من مسألة مراجعة توقيت المؤسسات العمومية للعمل الثقافي

- **الإجابة :**

✓ يخضع توقيت العمل بدور الثقافة والمركبات الثقافية إلى مقتضيات النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤرخ في 12 ديسمبر 1983وإلى الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012 المتعلق بتوزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وللأمر عدد 424 لسنة 2019المؤرخ في 10 ماي 2019 والمتعلق بالمصادقة على توزيع أوقات وأيام العمل بدور الثقافة والمكتبات العمومية والمركبات الثقافية الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الثقافية وبإحداث منحة مالية لفائدة أصناف الأعوان المعنيين بهذا التوزيع .

✓ تبعا لمخرجات الملتقيات الدراسية لمديري دور الثقافة حسب الأقاليم التي نظمتها الإدارة العامة للعمل الثقافي وفي إطار التفاعل مع مطالب مراجعة التوقيت بما يستجيب لخصوصيات القطاع، تم إحالة مشروع أمر مشترك بين وزيري الشؤون الثقافية والشباب والرياضة يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2021 المتعلق بتوزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

يتضمن تنقيح الفصل 08 منه بحيث تضاف إلى المطة الثانية من الفقرة الأولى عبارات والشباب والرياضة والمؤسسات العمومية للعمل الثقافي على معنى المرسوم عدد 121 لسنة 2011 المؤرخ في 17 نوفمبر 2011تدرج مباشرة قبل عبارة" والهياكل الصحية العمومية "

✓ سيمكن هذا التنقيح من استثناء المؤسسات العمومية للعمل الثقافي من تطبيق أحكام الأمر، وإعداد أمر خاص بتوزيع أوقات العمل لهذه المؤسسات.

السؤال الكتابي

للنائب فخري عبد الخالق

الموضوع: سؤال كتابي حول العناية بالآثار وتجهيز دار الثقافة بالمحمدية.

تحية طيبة وبعد،

كثيراً ما تركزت مشاريع ترميم الآثار في تونس على مناطق بعينها مثل مدينة تونس العتيقة، والقصر الروماني في الجم، أو بعض حصون المدن الساحلية مثل الحمامات والمنستير وسوسة وهو ما يوحي بأن هذه الآثار ذات أولوية مقارنة بتلك المنتشرة في بقية مناطق البلاد، وهي كثيرة من هذه الآثار ما يقع في منطقة المحمدية (12 كيلومتراً جنوب تونس العاصمة) مثل معلم حمام الباي الذي يعود للفترة الحسينية، أو الحنايا وهي قنوات مياه حجرية يعود بعضها للعصر الروماني وبعضها الآخر إلى زمن الدولة الحفصية ، وبقية معالمها تكاد تكون مجهولة كالقشلة و السرايا .

1. ما هو برنامج وزارة الشؤون الثقافية فيما يخص هذه المعالم التاريخية في مدينة المحمدية.

2. متى يتم تركيب الكراسي بقاعة العرض بدار الثقافة بالمحمدية واستغلالها كقاعة عروض سنيمائية ومسرحية لفائدة أبناء الجهة، مع العلم ان هذه القاعة لم يقع استغلالها منذ تاريخ تدشينها سنة 2020.

ختاما وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد فخري عبد الخالق بخصوص استكمال أشغال وتركيب الكراسي الثابتة بدار الثقافة بالمحمدية .

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 30 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد **فخري عبد الخالق بخصوص استكمال أشغال وتركيب الكراسي الثابتة بدار** الثقافة بالمحمدية، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيد فخري عبد الخالق

- **موضوع السؤال**

بخصوص استكمال أشغال وتركيب الكراسي الثابتة بدار الثقافة بالمحمدية .

الإجابة :

- **لمحة عن تقدم الأشغال المبرمجة ضمن ميزانية 2024-2025**

أشغال التجهيزات الثابتة	تاريخ الاستلام	الكلفة
أشغال التعليق الخشبي للركح	2024/09/21	41.940,360
أشغال إزالة الصدى	2024/10/08	68.469,178
أشغال تركيب الستائر الركحية وشاشات العرض	2024/12/09	54.738,215
أشغال التغليف البلاستيكي للأرضية	في طور الإنجاز حاليا	
أشغال اقتناء وتركيب الكراسي الثابتة	طلب عروض (26 قاعة عروض) في طور التقييم والعرض على اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية	

كما نفيدكم أنه في انتظار استكمال بقية أشغال التجهيزات الثابتة وقع استغلال هذه القاعة منذ تدشينها سنة 2020 وتستطيعون الاطلاع على برامجها الثقافية من خلال صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماع "دار الثقافة ابن رشد بالمحمدية."

جواب تكميلي للسيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد **فخري عبد الخالق** بخصوص العناية بالآثار بجهة المحمدية .

المرجع :إحالتكم الواردة بتاريخ 30 ماي 2025

المرفقات: بطاقة إجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد **فخري عبد الخالق** بخصوص العناية بالآثار بجهة المحمدية، أتشرف بموافاتكم مرفقا لهذا ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

والسلام

بطاقة إجابة

عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب

السيد فخري عبد الخالق

السؤال :

بخصوص العناية بالآثار بجهة المحمدية .

الإجابة :

✓ المعالم الأثرية بجهة المحمدية غير مخصصة للمعهد الوطني للتراث ومع ذلك فهي تخضع لمراقبة دورية من قبل المصالح الجهوية للمعهد .

✓ يوجد بكل من معلم القشلة والسرايا فرق عمل وحراس تقوم بعمليات تنظيف وحراسة دورية وأعمال صيانة .

✓ يقع العمل حاليا على برمجة جملة من التدخلات وهي كالاتي :

- **بالنسبة لمعلم السرايا ومعلم القشلة :**

-تم توجيه طلب تخصيصهما والوزارة في انتظار إجابة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

-يعمل المعهد الوطني للتراث حاليا على ترميم بعض الأجزاء التي تشكل خطرا على سلامة المعلم وسلامة المارة .

-تم برمجة رفوعات هندسية قصد إعداد مثال اشغال خاصة ومتفرقة من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري .

- **بالنسبة لمعلم حمام الباي**

-هذا المعلم مخصص لبلدية المحمدية وقد تمت صيانته وترميمه ويقع حاليا استغلاله من قبل جمعيات ونوادي موسيقية.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع: سؤال كتابي

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

حيث اقتصر الملحق عدد 10 المرفق لتقرير مشروع الميزانية لسنة 2025على ذكر نشاط بعض الصناديق الخاصة ولم يشمل جملة موارد بقية الصناديق ونفقاتها بصفة مفصلة حتى في تقارير وميزانية المهمات وبغاية المتابعة والتحقق من جدوى وفاعلية إحداث بعضها وحسن التصرف في مواردها ومدى توجيهها للأهداف التي أحدثت من اجلها فإننا نطلب من سيادتكم مدنا بـ:

1 - جدول لجملة موارد ونفقات الصناديق والحسابات الخاصة وحسابات أموال المشاركة المدرجة بميزانية الدولة ومختلف المهمات لسنوات 2024/2023/2022/2021/2020؟

2- جدول لجملة المبالغ المالية الغير منفقة والمحولة من الصناديق والحسابات الخاصة وحسابات المشاركة لفائدة خزينة الدولة خلال السنوات 2024/2023/2022/2021/2020 ؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال السيد النائب عبد الجليل الهاني حول موارد ونفقات وأرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0001980 بتاريخ 24 جوان 2025.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أنهي إليكم جدولان يتضمنان موارد ونفقات وأرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة وذلك للفترة 2020 - 2024.

وتجدر الإشارة أنه تم إرسال نسخة الكترونية عبر البريد الالكتروني لمجلس نواب الشعب التالي: Suivi.controle@arp.tn

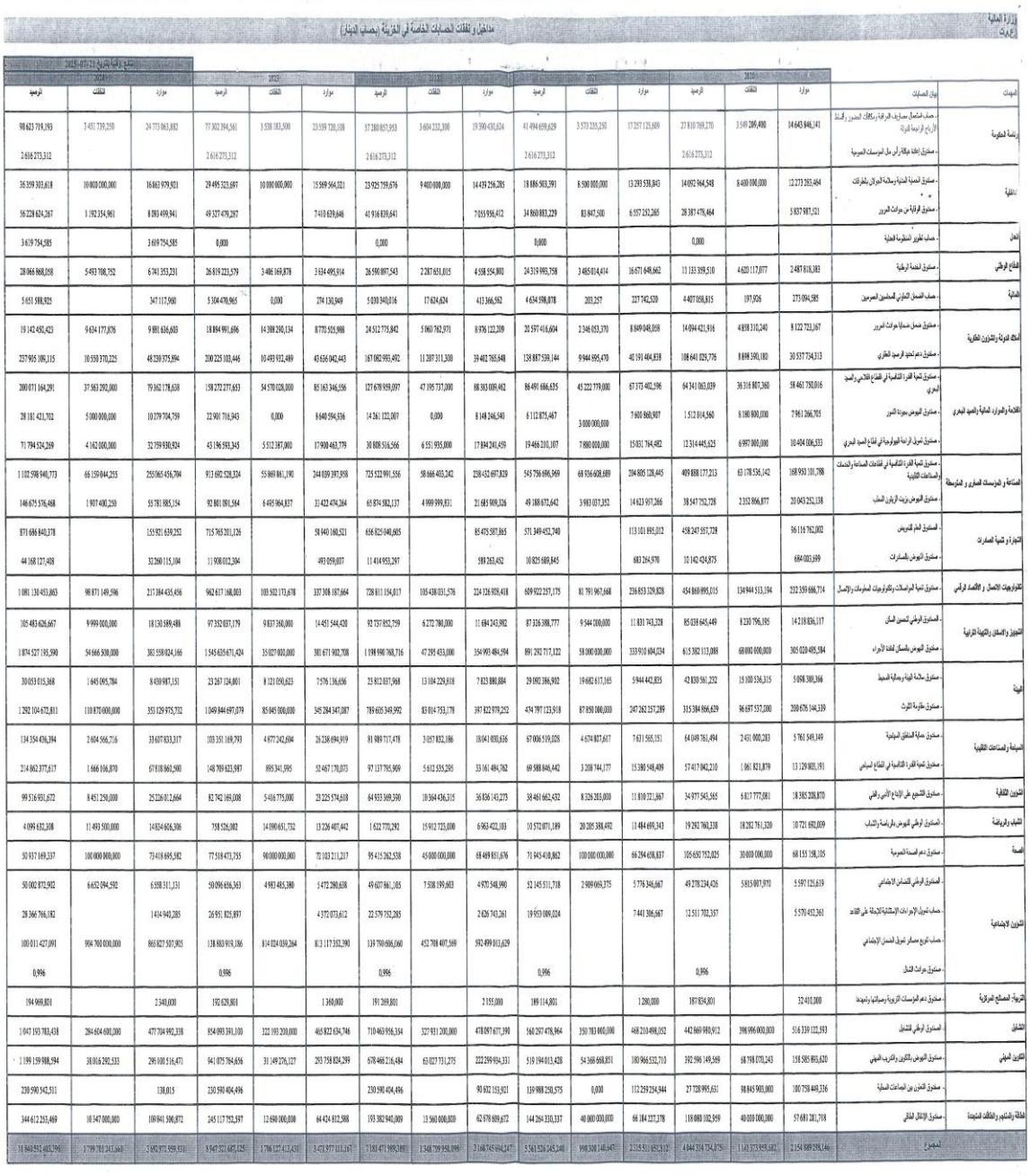

وزارة المالية
مداخيل و نفقات الصناديق الخاصة في الخزينة (حساب الدولة)

المهمات	بيان العمليات	2020			2021			2022			2023			2024			2025-07-21 تاريخ آخر تحيين		
		موارد	نفقات	الرصيد	موارد	نفقات	الرصيد	موارد	نفقات	الرصيد	موارد	نفقات	الرصيد	موارد	نفقات	الرصيد	موارد	نفقات	الرصيد
رئاسة الحكومة	- حساب اعتمادات مصاريف الوزراء وتركيبات السفير وأقساط الإيواء في الإقامة الخارجية	14 643 846,141	3 540 289,400	27 810 709,270	17 257 125,609	3 573 235,250	41 494 659,629	19 590 430,624	3 604 232,300	57 280 857,953	24 773 863,882	3 538 183,500	77 302 394,561	23 559 720,108	5 538 183,500	98 623 719,769	3 451 739,219		102 075 459,550
	- صندوق إعانة هياكل أرباب مل المؤسسات العمومية			2 616 273,312			2 616 273,312			2 616 273,312			2 616 273,312			2 616 273,312			2 616 273,312
الداخلية	- صندوق الحماية المدنية وسلامة التراب بالطرقات	12 273 283,484	8 410 106,000	14 052 964,548	13 293 538,843	6 500 000,000	18 886 503,391	9 400 000,000		23 925 759,676	16 843 979,921	10 000 000,000	29 495 523,697	10 000 000,000	15 569 564,221	35 359 303,618	10 000 000,000	16 863 979,921	28 495 523,697
	- صندوق الوقاية من حوادث المرور	5 837 987,521		28 381 478,464	6 557 252,265	83 847,500	34 860 883,229			41 916 839,641	8 083 499,941		49 327 479,287	7 410 639,646		56 228 624,267	1 192 354,961	8 083 499,941	49 327 479,287
العدل	- حساب تطوير المنظومة العدلية			0,000			0,000			0,000			0,000			3 619 754,585		3 619 754,585	0,000
القطاع الوطني	- صندوق الخدمة الوطنية	2 487 818,383	4 620 117,077	13 135 359,510	16 671 648,662	3 485 014,434	24 319 993,758	4 558 554,802	2 287 651,015	26 590 897,543	3 934 495,914	3 486 169,878	26 819 223,579	3 934 495,914	3 486 169,878	28 066 868,058	5 493 708,752	6 741 353,231	27 314 212,957
الجباية	- حساب الفصل الكهربائي للمكلفين المعسرين	273 094,585	197,926	4 407 058,815	227 742,520	203,257	4 634 598,078	413 366,582	17 624,624	5 020 340,016	274 130,949	0,000	5 304 470,965	0,000	374 130,949	5 651 588,925		347 117,960	5 651 588,925
أملاك الدولة والشؤون العقارية	- صندوق تسيير صيانة عوائد العربات	8 122 723,167	4 838 310,240	14 094 421,916	8 849 048,058	2 346 053,370	20 597 416,604	8 976 122,209	5 960 762,971	24 512 775,842	8 770 505,988	14 388 250,134	18 894 991,696	14 388 250,134	10 493 932,489	19 142 450,423	9 634 177,076	9 881 636,603	18 894 991,696
	- صندوق دعم تحديد الوعود العقاري	30 527 734,313	8 898 590,180	108 641 029,776	40 191 484,858	9 944 495,470	138 887 539,164	19 402 705,648	11 207 311,300	167 082 993,492	43 636 042,643	43 636 042,643	200 225 103,446	10 493 932,489	10 559 370,225	257 905 105,115	10 559 370,225	48 230 375,896	200 225 103,446
الطاقة والموارد المائية والتنمية الجهوية	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	58 461 750,016	36 316 807,360	64 741 063,039	67 373 402,596	45 222 779,000	86 491 686,635	68 303 080,482	47 195 737,000	127 678 959,097	85 163 346,556	54 570 028,000	158 272 277,653	8 640 594,536	47 900 463,779	200 071 164,291	37 563 292,800	79 362 178,638	158 272 277,653
	- صندوق التهوض بجودة التمور	7 961 266,705	8 180 800,000	1 512 014,560	7 600 860,907	3 000 000,000	6 112 875,467	8 148 246,540	6 551 955,000	14 261 122,007	8 640 594,536	0,000	22 901 716,943	5 512 187,000	0,000	28 181 421,702	5 000 000,000	10 279 704,759	22 901 716,943
	- صندوق تمويل الرأسمال المخاطر في قطاع الصيد البحري	10 454 006,533	6 997 900,000	12 514 445,625	15 051 764,482	7 880 000,000	19 466 210,107	17 894 241,459	30 808 516,566	48 702 758,025	17 900 463,779	5 512 187,000	45 196 593,345	17 900 463,779	4 162 000,000	71 794 524,269	4 162 000,000	32 759 930,924	45 196 593,345
الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	168 950 101,788	63 178 536,142	489 688 177,213	284 885 128,445	68 936 608,689	545 756 696,969	258 432 697,829	58 666 403,242	725 522 991,556	264 039 397,958	55 869 861,190	913 692 528,324	244 039 397,958	55 869 861,190	1 102 598 940,773	66 159 044,255	255 065 456,704	913 692 528,324
	- صندوق التهوض وتربية الزبون الصلب	20 043 252,138	2 332 866,877	38 547 752,728	14 623 937,266	3 983 037,352	49 188 672,642	21 685 909,326	4 999 999,831	65 874 582,137	37 422 474,264	6 495 964,837	92 801 091,564	37 422 474,264	6 495 964,837	146 675 576,468	1 907 400,250	55 781 885,154	92 801 091,564
التجارة و تنمية الصادرات	- صندوق دعم القدرتيص	56 116 762,002		458 247 557,728	113 103 895,012		571 349 452,740	85 475 507,865		656 825 040,605	58 940 160,521		715 765 201,126			871 686 840,378		155 921 639,252	715 765 201,126
	- صندوق التهوض بالصادرات	684 003,699		10 142 424,875	683 264,970		10 825 689,845	588 263,452		11 414 953,297	493 059,037		11 908 012,304			44 168 127,498		32 260 115,104	11 908 012,304
تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي	- صندوق تنمية المواصلات والتكنولوجيات المتطورات والاتصال	232 359 666,714	134 944 513,194	654 868 095,015	236 853 329,828	81 791 967,668	609 922 257,175	224 126 929,418	105 438 031,576	728 811 154,017	337 308 187,664	103 502 173,678	962 617 168,003	337 308 187,664	98 871 149,596	1 091 130 453,063	98 871 149,596	217 384 435,456	962 617 168,003
التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	- الصندوق الوطني للسكن الساكن	14 218 836,117	8 230 796,195	85 026 645,449	11 831 743,228	9 544 200,000	87 326 388,777	11 684 243,982	6 272 786,000	92 737 852,759	14 451 544,420	9 837 360,000	97 352 037,179	14 451 544,420	9 999 000,000	105 483 626,667	9 999 000,000	18 130 549,488	97 352 037,179
	- صندوق التهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	305 020 495,584	68 000 000,000	615 302 113,088	333 910 604,034	58 000 000,000	891 292 717,122	364 993 484,594	47 295 453,000	1 198 990 768,716	381 671 902,708	35 027 000,000	1 545 635 671,424	381 671 902,708	54 666 500,000	1 874 527 195,590	54 666 500,000	383 558 024,166	1 545 635 671,424
البيئة	- صندوق حماية الهياه ومحاربة التصحر	5 056 380,366	15 100 536,315	42 830 561,232	5 944 442,855	19 692 617,165	29 092 386,902	7 823 880,884	13 104 229,818	23 812 037,968	9 121 050,633	7 576 136,656	23 267 124,001	9 121 050,633	1 645 095,784	30 053 015,368	1 645 095,784	8 439 987,151	23 267 124,001
	- صندوق مكافحة التلوث	210 676 144,339	96 697 537,200	315 384 866,629	247 262 257,289	87 850 000,000	474 797 123,918	397 822 979,252	83 014 753,778	789 635 349,992	345 284 347,087	85 945 000,000	1 049 844 697,079	345 284 347,087	110 870 000,000	1 292 104 672,811	110 870 000,000	353 129 975,732	1 049 844 697,079
السياحة والصناعات التقليدية	- صندوق تنمية المنتوجات السياحية	5 761 548,149	2 431 000,283	64 049 761,494	7 631 565,151	4 674 027,617	69 006 519,028	18 041 030,636	3 057 832,186	91 989 717,478	26 238 694,919	4 977 242,694	103 351 169,793	26 238 694,919	1 666 106,870	134 354 436,384	2 604 566,716	33 607 833,317	103 351 169,793
	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	13 129 903,191	1 061 821,879	57 417 942,210	15 380 548,499	3 208 744,177	69 588 646,442	33 161 494,762	5 612 535,295	97 137 795,969	32 467 170,073	895 341,595	149 709 623,987	32 467 170,073	1 666 106,870	214 062 377,617	1 666 106,870	67 818 865,500	149 709 623,987
التموين الثقافة	- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	18 585 208,870	6 817 777,081	34 977 543,565	11 810 221,867	8 326 203,000	38 461 662,432	36 856 143,273	10 364 436,315	64 933 369,360	22 225 574,618	5 416 775,000	82 742 168,008	22 225 574,618	8 451 250,000	99 516 931,672	8 451 250,000	25 226 012,664	82 742 168,008
الشباب والرياضة	- الصندوق الوطني للتهوض بالرياضة والشباب	10 721 692,039	18 282 761,320	19 292 760,338	11 484 699,343	20 205 388,492	10 572 071,189	6 963 422,183	1 622 770,292	15 912 725,000	13 226 407,642	14 190 651,732	758 526,092	13 226 407,642	11 493 500,000	4 099 632,208	11 493 500,000	14 854 606,306	758 526,092
الصحة	- صندوق دعم الصحة العمومية	68 155 158,105	30 000 000,000	105 650 752,025	66 294 658,837	100 000 000,000	71 945 410,862	68 469 851,676	45 000 000,000	95 415 262,538	72 033 211,217	90 000 000,000	77 518 473,755	72 033 211,217	100 000 000,000	50 937 169,237	100 000 000,000	73 418 695,582	77 518 473,755
التأمين الاجتماعية	- الصندوق الوطني للتقاعد الاجتماعي	5 597 125,619	5 815 907,970	49 278 234,426	5 776 346,667	2 989 069,375	52 145 511,718	4 970 548,990	7 508 195,603	49 607 861,105	4 372 073,612	4 983 485,380	50 096 616,363	4 372 073,612	6 652 094,592	50 002 072,902	6 652 094,592	6 558 311,151	50 096 616,363
	- حساب تحويل الاموال المستثناة الاجباية على القذف	5 570 432,261		12 511 702,357	7 441 306,667		19 953 089,024	2 626 743,261	452 708 407,569	22 579 752,285	8 137 117 352,390	814 024 039,264	26 951 825,897	904 700 000,000		28 366 796,182		1 434 940,285	26 951 825,897
	- حساب توزيع مساهم تمويل التعمير الإجتماعي							592 499 013,629		139 700 696,060			138 883 919,186			100 011 427,091		865 827 507,905	138 883 919,186
	- صندوق جوائح النقل			0,996			0,996			0,996			0,996			0,996			
التربية: المصالح المركزية	- صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتنميتها	32 410,000		187 834,801	1 200,000		189 114,801	2 155,000		191 269,801	1 340,000		192 629,801			194 969,801		2 340,000	192 629,801
التشغيل	- الصندوق الوطني للتشغيل	516 339 122,593	398 996 000,000	442 669 980,912	468 210 498,052	350 783 000,000	560 257 478,964	478 097 677,390	327 931 200,000	710 463 956,354	405 822 634,746	322 195 200,000	854 093 391,100	405 822 634,746	284 654 600,200	1 047 193 783,438	284 654 600,200	477 704 992,338	854 093 391,100
التكوين المهني	- صندوق التكوين والتدريب المهني	158 585 895,620	68 798 070,243	392 596 149,569	180 966 532,710	54 568 668,851	519 194 013,428	222 299 934,331	65 027 731,275	678 466 216,484	203 758 824,299	31 149 276,127	941 075 764,656	203 758 824,299	38 016 292,533	1 199 159 988,594	38 016 292,533	295 100 516,471	941 075 764,656
	- صندوق التحكين بين الجامعات المالية	180 758 449,336	98 845 900,000	27 728 995,651	112 259 254,944	0,000	139 988 250,595	90 932 153,921		230 590 404,496			230 590 404,496			230 590 542,511		138,015	230 590 404,496
أملاك رؤوس والطاقات المتجددة	- صندوق الانتقال الطاقي	57 681 281,718	40 000 000,000	118 880 102,599	66 184 227,378	40 000 000,000	144 264 330,337	62 978 689,672	13 560 000,000	193 382 940,009	66 424 812,388	12 690 000,000	245 117 752,597	66 424 812,388	10 347 000,000	344 612 253,469	10 347 000,000	100 641 506,872	245 117 752,597
	المجموع	2 154 889 298,146	1 143 373 995,682	4 844 334 734,375	2 318 551 651,512	998 300 148,647	5 161 536 245,240	3 168 745 694,247	1 548 799 952,099	7 181 471 989,388	3 471 977 111,167	1 796 127 413,431	8 947 321 685,125	3 471 977 111,167	1 199 159 988,594	10 940 592 483,396	1 199 159 988,594	5 492 971 959,831	8 947 321 685,125

مداخيل و نفقات أموال المشاركة (بحساب الدينار)

الباب	الفصل	2018			2019			2020			2021			2022			2023			2024		
		ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر	ت.ر	ت.د	ت.ر
مجلس نواب الشعب	حساب دعم النشاط الفكري لمجلس النواب	23 443,435			23 443,435			23 443,435			23 443,435									23 443,435		
رئاسة الجمهورية	حساب مصاريف الهيأة العربية للطبابة الإنسانية لدورة 2019	72 000,000	12 801 744,484	23 546 922,875	-20 000 000,000	893 703,459	2 885 498,606	23 546 922,875	12 801 744,484	-72 000,000	2 696 219,414	893 703,459	-20 000 000,000	726 701,600	-1 852 000,000	1 852 000,000	20 468 150,074	2 885 498,606	23 272 010,000	73 549,481	9 480,800	83 030,280
	حساب الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد			73 549,481			23 272 010,000	73 549,481	9 480,800	83 030,280				13 029 239,642	1 852 000,000		59 857,493			59 857,493		
	حساب مطاعم أعوان أمن وغير القبة والمنشئات الرسمية	59 857,493		59 857,493				59 857,493			59 857,493											
رئاسة الحكومة	حساب نشر وتوزيع مجلة الهيأة	9 154,966		9 154,966				9 154,966			9 154,966									9 154,966		
	حساب تمويل عمليات مكافحة الإرهاب ومصب النفايات المنزلية لفائدة البرنامج والأرض الخير من الشهداء الثانية لإعادات الرقابة	0,000	1 124 000,000	5 399 417,922				5 399 417,922	1 124 000,000	0,000	4 666 417,922	733 000,000		1 856 000,000			2 189 417,922		174 000,000	2 189 417,922		
	حساب هجر الأصوات القانصة عن الأحداث التي شهدتها الفترة من 17 نوفمبر 2010 إلى 28 فبراير 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة		28 800,000	3 202 313,254				3 202 313,254	28 800,000		2 744 389,254	518 000,000		14 400,000			2 716 703,254		100 000,000	2 816 703,254		
	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر المتوسط بتونس 2001			280 241,036				280 241,036			280 241,036									280 241,036		
	حساب نشر وتوزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين			306,000				306,000			306,000									306,000		
الجرائم والجرائم المقارنة و غير ذلك من الجرائم	حساب رسملة قانون الموارد للهوض بالمرأة			789 055,669				789 055,669			789 055,669			527 000,000						262 055,669		
	حساب دعم الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء و الفتيات في الوسط الريفي بتونس			0,000				0,000			0,000			486 834,085	652 200,000					165 365,935		
	حساب المركز الوطني لأعلمية المقاتل			78 718,700				78 719,700			78 718,700									78 718,700		
				45 610,609				45 610,609			45 610,609									45 610,609		
الداخلية	حساب تحرير مطاعم المصالح المشتركة	2 945 895,541	3 072 529,036	1 427 022,747				1 427 022,747	3 072 529,036	2 945 895,541	2 224 543,796	32 200,151	829 818,200	1 507 110,792	5 097 169,600	5 139 679,189	10 954 201,793	511 164,500	938 230,000	11 381 347,295	511 164,500	938 230,000
	حساب الرصيد الوطني لشكاية و العناية بالهية			10 561,050				10 561,050			10 561,050						10 561,050			10 561,050		
	حساب مشروع بناء مقر تمركز الكشوف و دعم الحركوة			215 526,333				215 526,333			215 526,333						215 526,333			215 526,333		
	حساب إلغاء التعويض لفائدة أعوان الأمن الداخلي	1 543 409,591	3 328 574,582	56 492 348,036	15 807 097,277	1 594 585,635		56 492 348,036	3 328 574,582	1 543 409,591	42 199 836,414	15 807 097,277	1 594 585,635	2 028 311,061	6 744 681,772	3 646 685,153	27 833 048,131	18 997 264,512	4 814 343,877	13 648 127,496	18 997 264,512	4 814 343,877
القانون الخارجية	حساب تنظيم المقاومات الوطنية بتونس			2 616 488,523				2 616 488,523			2 616 488,523			1 013 829,868			680 921,515	331 937,150		680 921,515		
المدفوع الوطني	حساب الخدمات المساعدة في قبل الجنوب الوطني	19 420 647,563	13 004 034,200	73 760 590,226	17 980 385,532	48 414 418,321		73 760 590,226	13 004 034,200	19 420 647,563	45 528 937,447	48 414 418,321	17 980 385,532	35 173 555,892	50 259 968,615	63 905 910,753	44 088 882,525	80 229 898,398	63 905 910,753	42 319 056,586	82 248 440,708	80 478 614,769
	حساب معدات الإرشادات الغربية و التجهيز	2 501 833,393	659 793,778	6 526 285,745	7 028 239,899	205 155,793	717 180,949	6 526 285,745	659 793,778	2 501 833,393	7 365 028,780	1 067 224,073	3 148 984,757	3 077 759,613	1 524 787,810	3 148 984,757	5 285 268,096	1 067 224,073	3 148 984,757	7 826 895,992	1 869 022,805	2 329 890,015
	حساب التصرف و صيانة العربات الخاصة بالشرطة	739 093,142	87 448,280	2 648 985,965	67 997,478	103 787,000		2 648 985,965	87 448,280	739 093,142	2 684 695,487			97 300,313	454 273,000	500 020,000	3 388 400,952	1 172 087,222	500 020,000	2 391 218,514	364 908,438	375 726,000
	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي			0,302				0,302			0,302						0,302			0,302		
	حساب دعم القوات المسلحة			1 729 512,470				1 729 512,470			1 729 512,470	237 131 088,527		828 516,660		22 802 251,928	291 617 089,833		22 802 251,928	364 868 463,395	21 524 558,254	94 775 121,596
	حساب التنمية و تجهيز منطقة الصحت والراية قابي			0,000				0,000			0,000	10 980 000,000	5 980 000,000	5 000 000,000		7 400 000,000	12 400 000,000			12 400 000,000		
الداخلية	حساب المصاريف المخصوصة للإدارة العامة للجوازات	2 112 910,000	5 889 953,100	9 226 297,674	1 130 992,600	9 893 804,150		9 226 297,674	5 889 953,100	2 112 910,000	463 485,524	9 893 804,150	1 130 992,600	4 179 656,200	6 627 262,159		16 886 070,838	1 059 474,850	1 272 969,300	16 672 576,300	1 133 391,700	1 828 452,125
	حساب الأوعى العرضية و عرض		1 133 391,700	16 672 576,300	1 272 969,300	1 059 474,850		16 886 070,838	1 133 391,700	1 828 452,125	0,661			1 028 821,650	2 486 923,230		0,661			0,661		
	حساب مشروع دعم إصلاح منظومة الحماية الإجتماعية والدعم			0,661				0,661			1 883 150,274						1 883 150,274			1 883 150,274		
	حساب البطاقات المسلمة			1 883 150,274				1 883 150,274			12 274 814,000						12 274 814,000			12 274 814,000		
	حساب دور الأمور القائمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 10/12/2010 إلى غاية 28/02/2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة			12 274 814,000				12 274 814,000														
أملاك الدولة والشؤون العقارية	حساب تحيين الرسوم العقارية وتنقيحها من الجهة			181 265,260				181 265,260			181 265,260			6 923,895		1 516,783	188 189,065			189 705,048		
	حساب معاينة حق الأولوية			18 800,000				18 800,000			18 800,000						18 800,000			18 800,000		
	حساب تعرية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع الدستوري في رأسمالها			72 098,073				72 098,073			72 098,073						72 098,073			72 098,073		
	حساب مراسم و صيانة بعض المباني الرئيسة للدولة	2 706,721		418 333,697		561,775		418 895,472		2 401,970	418 895,472			20,000			421 317,442			421 317,442		
	حساب إنجاز مشروع تعوية وتهيئة التعمدات السكنية القريبة لمطابقة على ملك الدولة الخاص	3 047 354,332	3 464 086,800	382 367,532	347 354,332			35 013,200			35 013,200			11 240,584			46 261,784			46 261,784		
الكتلة والموارد المالية والصحة البحرية	حساب صيانة الهيئات	1 911 324,578	957 037,541	10 422 262,706	2 012 913,773			12 277 103,098	957 973,379		12 277 103,098			2 753 295,346	2 784 200,600		14 149 256,315			17 489 331,794	271 812,811	1 693 357,678
	حساب مشروع الكتلة الخاصة بالمحافظة بالمنشآت بجزيرة و الجزيرة			0,480				0,480			0,480						0,480			0,480		
	حساب التمثال المحافظة على المعالم وأعمال الأرض (المشروع الثاني)			0,500				0,500			0,500						0,500			0,500		
	حساب المراقبة الجوية البيطرية الجوية	2 495 133,340	1 062 412,200	19 512 577,936	2 085 713,941	1 053 138,128		21 345 153,719		3 272 799,448	21 345 153,719			3 632 951,645			20 985 001,522		5 572 000,035	25 433 915,033	535 236,600	3 393 539,076
	حساب الإعلام الإيقاظية الشرائية من التلقيص في تنمية الثقافة المرتقبة على الترويض الجموعية الإيقاظية			5,000				5,000			5,000						5,000			5,000		
	حساب الصيانة منشآت المؤسسات الجموعية لدى الترويض الجموعين			285 677,289				285 677,289			285 677,289						285 677,289			285 677,289		
الصناعة و الطاقة و المناجم	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا			277 295,209				277 295,209			277 295,209						277 295,209			277 295,209		
التجارة	حساب البرنامج الوطني المتعلق بالرقابة الوطني لقرار السعار الموسم 2023 و 2024			0,000				0,001			0,001						0,000			0,000		
	تحسين شعب القدرات و تطوير مجال الدفاعة			0,000				0,001		1 512 157,555	0,001			1 512 157,555		808 061,350	2 320 218,705		196 535,579	2 477 628,580	109 125,784	27 705 977,800
التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية	حساب بناء الجسور و الطرقات	173 345,508	385 394,065	2 096 998,694	230 223,805	277 030,478		2 143 827,369	262 754,352	304 042,794	2 102 558,807			435 726,349		487 903,650	2 573 285,053	217 136,936	228 517,597	2 543 986,516	57 816,133	
	حساب إنشاء مقاطات مقاومة مطلقة	407 371,000	1 859 939,215	4 021 776,273	1 596 648,653	166 858,498		3 050 069,122			2 622 542,773			563 866,089	599 036,000		2 622 542,773			2 130 225,159	492 037,614	
	حساب صيانة و تعبر بصاع برية	350 974,400	345 841,296	1 289 090,098	442 271,800	311,250		1 354 364,027	376 997,871		1 299 534,718				745,500	329 220,969	1 446 827,169		485 040,800	1 499 840,965	432 547,084	200,000
	حساب إنجاز الدفاعات المنتية و مرقبة الموانئ البحرية	18,000		119 140,687				119 451,937			120 197,437						120 207,437			120 407,437		
	حساب إنجاز الجسور و الطرقات و المسالك	47 697,615	2 904 013,608	9 475 403,741	6 547 240,227	5 406 858,197		8 333 021,711		5 581 817,461	8 873 064,932			4 641 774,240			6 389 059,772	2 484 005,160		4 841 395,120	1 547 664,652	
	حساب جبر الضرر للجماعات الهيأة الأمنية			288 447,049				288 447,049			288 447,049						288 447,049			288 447,049		
البيئة	حساب رسملة الدين البوائي للمحافظة على البيئة بالمال التونسية			1 868 173,487				1 868 173,487			1 868 173,487						1 868 173,487			1 868 173,487		
	حساب حماية البيئة			175 025,570				175 025,570			175 025,570						175 025,570			175 025,570		
	حساب موارد نوع الأعمالات المدارة المسارة عن العمليات المرقبة للمنشآت			1 360 288,750				1 360 288,750			1 360 288,750						1 360 206,750			1 360 288,750		
	حساب التهوض بالأنشطة الداخلي			0,000				0,000			0,000						0,000			0,000		
تكنولوجيات الاتصال و الأنشطة الرقمي	حساب إنجاز مشروع توسعة شبكات الاتصال بجهتي القبلي و جنوبة		2 695 593,892	15 307 899,714	707 491,149			14 600 408,565		368 487,067	14 231 921,478						14 231 921,478			13 730 317,478	581 604,000	
	حساب تهيئة و إنجاز الطريق المزدوجة المركب التكنولوجي للمواصلات			186 474,562				186 474,562			186 474,562						186 474,562			186 474,562		
	حساب دار المسافر			78 016,184				78 016,184			78 016,184						78 016,184			78 016,184		
الشباب و الرياضة	حساب الشباب الموجه لأعالي الشباب			43,700				43,700			43,700						43,700			43,700		
	حساب الصيانة منشآت الموسسات الجموعية لدى الترويض			68 000,000				68 000,000			68 000,000						68 000,000			68 000,000		
التنمية الفلاحية	حساب تهيئة مشاتب بتزرت			1 150 000,000		1 150 000,000		0,000			0,000						0,000			0,000		
	حساب حماية الغابة بتونس	210 036,600		210 036,600				210 036,600		210 000,000	49 025,747						49 025,747			49 025,747		
	حساب تهيئة الغابة و الفلاحي وتدعم الاستثمار الاقتصادي و الاجتماعي للمنشآت بها	1 964 906,280	1 132 467,738	832 438,462		786 849,677	368 240,623	1 251 047,516			1 251 047,516						1 359 779,812		554 202,743	2 314 962,555		

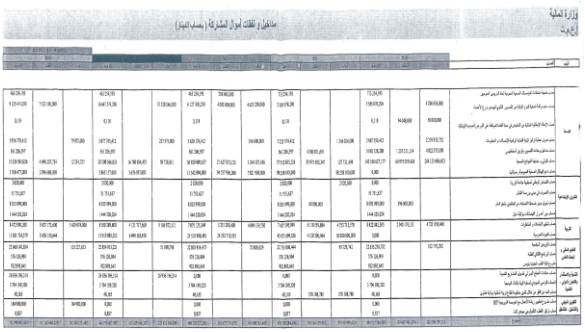

وزارة المالية

إ.ع.م.ت

مداخيل و نفقات أموال المشاركة (بحساب الدينار)

الباب	الحساب	2020		2021			2022			2023			2024		
		الموارد	النفقات	الموارد	النفقات	الرصيد	الموارد	النفقات	الرصيد	الموارد	النفقات	الرصيد	الموارد	النفقات	الرصيد
الصحة	حساب تصفية مخلفات المؤسسات الصحية العمومية تابعة للوزارتين المعنيتين														
	حساب دعم رقمنة تصحية الدور الوقائية من التصوير الكتوي لأمراض نزع الأعضاء														
	حساب الأعلاف الإضافية لمنتجي من التخفيض في نسبة الفائدة المرتفقة على الأوراس العمومية الإيضاحية														
	حساب تمويل عمليات تركيز البنية التحتية الرقمية للإتصالات و المعلومات														
	حساب مداخيل وهدات التصوير بالورق لمتفاوضي														
	حساب الوقاية و معاينة الموانع الصحية														
	حساب دعم الهياكل الصحية العمومية و صيانتها														
التكوين الإجتماعية	حساب التعاضد الوطني لمختلفي متحدة كاروزنا														
	حساب التصرف في مبنى وزارة الشمال														
	حساب تمويل جهز ضحايا الاعتداء من المتقاعس بالجو العام														
	حساب جهز أضرار البيانات بوكالة سنال														
التربية	حساب تنظيم الإشعاعات و المناظرات														
	حساب الهوادة المترسية														
التعاون الدولي و البعث التقني	حساب الأوراس البلدية														
	حساب الرابع الفلاي المثلية														
	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس														
التنمية و الاستثمار والتعاون الدولي - التنمية	حساب عكادات الصالح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية														
	حساب الترميم الميزاني لصحية البنية بالبنك الترشيحة														
	حساب الدعم من القرض من خلال تقص مطلوبة لمقايضة بترية المثلية والبنية تحاربين														
التكوين المهني والتشغيل - التشغيل	حساب مشروع تطوير رياضة الأعمال مع المؤسسة الترويجية BIZ														
	حساب ترميم الطب الشكوى من صحتي ثلاث														
المجموع		262 350 199,116	119 867 391,970	494 517 704,397	195 518 999,623	194 544 419,916	491 792 284,434	549 688 763,693	243 675 774,675	499 725 273,365	227 423 341,330	163 629 184,237	464 918 457,907	341 384 171,493	163 163 668,425

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول سد الشغورات فيما يتعلق بتدريس مادة التربية البدنية .

تحية طيبة وبعد،

حسب النص الترتيبي لتدريس مادة التربية البدنية بالمدارس والإعداديات والمعاهد فاقت الشغورات 3000 شغورا فيما تجاوزت سنوات البطالة 13 سنة ومعدل الأعمار 45 سنة .

ماهي رؤيتكم لوضعية خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية؟

هل سيتم تقسيم الدفعات مجددا؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: سؤال كتابي موجّه من النائب سيرين بوصندل حول سد الشغورات فيما يتعلق بتدريس مادة التربية البدنية .

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2025-26-3000-2189 بتاريخ 11 جويلية 2025.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجّه من طرف النائب السيدة سيرين بوصندل حول سد الشغورات فيما يتعلّق بتدريس مادة التربية البدنية، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

- في إطار اجتماعات متابعة ميزانية مهمة الشباب والرياضة وحسب المعطيات المقدمة من طرف مصالحها، يبلغ عدد خطط الانتداب الضرورية لتعميم تدريس مادة التربية البدنية بالابتدائي والإعدادي والثانوي وبلوغ نسبة تغطية 100% حوالي 2001 اطار تربية بدنية .

- تضبط مناشير اعداد ميزانية الدولة للسنة التوجّهات العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار . وترتكز بالنسبة لقسم نفقات التأجير خاصة على مواصلة برنامج إصلاح الوظيفة العمومية ومزيد التحكّم في كتلة الأجور من خلال ترشيد الانتدابات وتوجيهها حسب الأولويات وحسب القيمة المضافة لبعض القطاعات والاختصاصات المطلوبة .

- تم الترخيص لمصالح مهمة الشباب والرياضة للقيام بانتدابات ضمن برنامج التربية البدنية، تتوزع كما يلي :

  - سنة 2022: انتداب 300 خطة
  - سنة 2024: انتداب 400 خطة
  - سنة 2025: انتداب 500 خطة

- سيتواصل خلال السنوات المقبلة العمل على سدّ الشغورات بالنسبة لتدريس مادة التربية البدنية بالابتدائي والإعدادي والثانوي أخذا بعين الاعتبار لطلبات مهمة الشباب والرياضة من جهة والمحافظة على التوازنات العامة للمالية العمومية من جهة أخرى.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: سؤال كتابي حول بعض العقارات المهملة ببلدية كتانة من معتمدية مارث ولاية قَابس.

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يهمني ان اتوجّه اليكم بالسؤال التالي :

- إلى من تعود ملكية الجامع القديم والزاوية بمنطقة تعرف بـ "القديمة" في عمادة كتانة؟
- إلى من تعود ملكية العقار الذي يوجد في وسط المدينة بالقرب من الجامع والذي كان يستغل في الماضي مقرا للتعاضدية؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة وعريضة السادة نواب الشعب .

المصحوب: عدد 5 بطاقات إجابة .

وبعد، أتشرف بأن أوجه إليكم صحبة هذا عدد 5 بطاقات تتضمن الإجابة على أربعة أسئلة وعريضة تقدم بها نواب الشعب السيدة والسادة منال بديدة وصابر المصمودي وعبد السلام الدحماني وعماد الدين السديري وعادل ضياف بخصوص وضعيات عقارية بكل من ولاية صفاقس، قابس، الكاف وتونس .

وستتم إفادتكم لاحقا بالأجوبة على بقية الأسئلة .

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب

السيد عبد السلام الدحماني

وبعد ، تبعا لسؤالكم حول ملكية بعض العقارات المهملة ببلدية كتانة معتمدية مارث ولاية قابس ، أتشرف بإعلامكم بأن العقار الكائن وسط مدينة كتانة قرب الجامع والمستغل سابقا كمقر للتعاضدية الفلاحية ليس لدينا ما يفيد ملكيته للدولة تبعا لأرشيف الملفات المحفوظة لدى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بقابس وحسب تصريحات بعض المواطنين فإنه يعود بالملكية للتعاضدية الخدمات الفلاحية "السلامة " التي تأسست في بداية الستينات وقد تم حرقها خلال انتفاضة الخبز منتصف ثمانينات القرن الماضي واتلاف الوثائق المتعلقة بها وستتولى الإدارة ادراجه ضمن اعمال لجنة استقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص بولاية قابس للحسم في مرجع ملكيته .

أما بخصوص الجامع القديم والزاوية بكتانة فهي تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية باعتبارها تصنف كملك عمومي للمساجد.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدّستور والفصل 129 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدّم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعيّة أملاك الدولة في معتمديّة بئر علي بن خليفة

تكثر في معتمديّة بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس ظاهرة استيلاء المواطنين على أراضي تابعة للدولة حيث يقوم عدد من المواطنون بالتصرّف في أملاك الدولة سواء بالبناء مثلما ما يحدث في الحيّ السكني سيدي ظاهر 1 الذي تزايدت البناءات حوله بشكل عشوائي و بطريقة أضرّت بسكّان الحيّ فبعض السكان قام ببناء فيلات محاذية للحيّ السكني الذي بنته سنة 1976 الشركة العقارية للبلاد التونسية حارمين بذلك المتساكنين الأصليين من حقّ المرور، والبعض الآخر قام ببناء سياجات ممتدّة تغلق الممرّات أمام المترجّلين والسيارات و البعض الآخر يغرس حقولا من الأشجار والزياتين ويقومون بسقيها من حنفيّات المنازل المخصّص للشرب و التابع للشركة الوطنيّة لاستغلال و توزيع المياه بطريقة عشوائيّة أيضا بالرغم من أنّ الجهة تشكو من شحّ الموارد المائيّة، كما لاحظنا في كلّ العمادات تقريبا صورا مختلفة لاستيلاء المواطنين على أراضي تابعة للدولة سواء بالبناء أو بغراسة الزياتين خاصّة، ويشكّل هذا التصرّف مخالفة للقوانين تضيع أمامه هيبة الدولة أوّلا وثانيا يضع المواطنين أمام لا مساواة في الإستفادة من أملاك الدولة، **فماهو دور وزارة أملاك الدولة في الحفاظ على الأراضي التابعة للدولة وما هي الإجراءات المتّخذة للحدّ من هذه التجاوزات** ؟؟

كما لاحظنا وجود أكرية بلديّة لأكثر من 80 محلاً تابعا لبلديّة بئر علي بن خليفة بقيمة كرائيّة لا تتناسب مع القيمة الحقيقيّة للعقار. **فما هو دور وزارتكم الموقّرة في مراجعة قيمة الأكرية البلديّة**؟؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

<u>الموضوع:</u> حول الإجابة على أسئلة وعريضة السادة نواب الشعب .

<u>المصحوب:</u> عدد 5 بطاقات إجابة .

وبعد، أتشرف بأن أوجه إليكم صحبة هذا عدد 5 بطاقات تتضمن الإجابة على أربعة أسئلة وعريضة تقدم بها نواب الشعب السيدة والسادة منال بديدة وصابر المصمودي وعبد السلام الدحماني وعماد الدين السبري وعادل ضياف بخصوص وضعيات عقارية بكل من ولاية صفاقس، قابس، الكاف وتونس .وستتم إفادتكم لاحقا بالأجوبة على بقية الأسئلة .

بطاقة إجابة

حول السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة منال بديدة

وبعد، تبعا سؤالكم الكتابي المتعلق بوضعية أملاك الدولة في معتمدية بئر علي بن خليفة ولاية صفاقس ودور الوزارة في مراجعة القيم الكرائية للمحلات البلدية، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

- بخصوص الاعتداءات الحاصلة على الحي السكني سيدي الظاهر 1 والمتمثلة في بناءات عشوائية أضرت بمتساكني الحي

إن الحي السكني المذكور تم إحداثه من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب سنة 1976 على جانب من القطعة عدد 34 من مثال الرسم عدد 8192 صفاقس الراجع بالملكية للدولة (الملك الخاص) وقد سبق إدراج هذا الحي ضمن التجمعات السكنية المعنية بالتسوية طبق أحكام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/06/07 المتعلق بتسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص غير أنه لم يقع الشروع في تسوية وضعية هذا الحي باعتباره مقاما على أرض فلاحية غير مغطاة بمثال تهيئة عمرانية.

- أما بالنسبة لبقية الرسم العقاري المذكور: يتمثل في للقطعة عدد 122 وهي قطعة مجاورة للحي السكني المذكور فقد تم اجراء معاينات ميدانية مع السيد معتمد المنطقة للوقوف على هذه الاعتداءات وقد وردت في شأنها عدة طلبات للتسوية بالكراء باعتبار صبغتها الفلاحية وهي بصدد الدرس من قبل الإدارة الجهوية. وهو نفس الاجراء التذي اتخذته الإدارة الجهوية بخصوص الاعتداءات الحاصلة على بعض الرسوم العقارية الكائنة بالمعتمدية وخاصة في عمادة ودران من خلال المعاينات المشتركة مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والسيد المعتمد والتي شرعت على إثرها الإدارة الجهوية في اشهار العقارات الشاغرة للكراء بالمزاد العلني وتسوية وضعية الشاغلين منهم منذ مدة وعن حسن نية ومباشرة رفع قضايا في الخروج بالتنسيق مع السيد المكلف العام بنزاعات الدولة ضد المتلددين منهم.

كما ان الاعتداءات الحاصلة من خلال البناءات العشوائية غير المرخص لها فهي من مشمولات بلدية بئر علي بن خليفة باعتبار أن مطالب رخص البناء المحالة علينا من البلدية لإبداء الرأي تتم الإجابة عليها سلبا في صورة مساسها بملك الدولة .

- دور وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في مراجعة القيم الكرائية للمحلات البلدية :تتولى وزارة أملاك لدولة والشؤون العقارية تحديد القيم الكرائية أو مراجعتها بناء على طلب الهيكل العمومي المتصرف في العقار للاستئناس به طبقا لمقتضيات الفصل 28 من الامر الحكومي عدد 357 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ودليل الإجراءات الخاص بالتصرف في ملفات الاختبار ومكتوب السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية الموجه إلى رئاسة الحكومة تحت عدد 80/51 بتاريخ 30 ماي 2018 المتعلق بتعميم استعمال منظومة الاختبارات الذي يتضمن ضرورة قيام طالب الاختبار بإدراج طلب الاختبار عبر موقع واب الوزارة (خدمات على الخط) .

مع الإشارة إلى أن البلدية المذكورة تقدمت إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025 بـ 15 مطلبا تتعلق بتحديد القيم الكرائية الافتتاحية لمجموع 33 محل بلدي، وتم انجاز الاختبارات ل21 محل منها في حين تعذر على الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية صفاقس بصفاقس انجاز الباقي لعدم استجابة البلدية لطلب استكمال الملفات بالوثائق اللازمة و لم در الطلب على الخط أو بسبب تشييد بعض المحلات على عقار على ملك الدولة الخاص مصنف منطقة خضراء دون تسوية الوضعية .

علما أن آخر القيم الكرائية المقدرة كانت في شهر أوت 2019، وعموما تعتمد الصبغة التجارية والموقع والمساحة والأسعار المعمول

بها في المنطقة في تقدير معلوم الكراء الافتتاحي .أما فيما يتعلق بعدم مراجعة القيم الكرائية مما قد يجعلها لا تتناسب مع القيم الحقيقية للمحلات فإن مصالح الوزارة لا تبادر بالمراجعة إلا بطلب من الجهة المتصرفة ويقتصر دورها على الاستجابة للطلبات في آجال معقولة وتمكين هذه الجهات من القيمة للاستئناس بها.

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي

الموضوع: بخصوص ضعف تغطية شبكة الهاتف الجوال وخدمات الإنترنت بعدد من مناطق معتمدية عقارب - ولاية صفاقس

تحية تقدير واحترام،

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تسارعا غير مسبوق في التحول الرقمي .ويُعتبر فيه النفاذ إلى الإنترنت وخدمات الاتصال إحدى الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنموية تعيش معتمدية عقارب من ولاية صفاقس وضعا مقلقًا يتسم بتردي خدمات الاتصال وضعف البنية التحتية الرقمية، وهو ما *أدى* إلى عزلة رقمية خانقة مست مختلف الشرائح والمجالات الحيوية بالجهة .

عدد كبير من المناطق والعمادات داخل المعتمدية، على غرار زليانة، قرقور بن سهلون الفلاق، المحروقة، التربة . الجبارنة، بولذياب أولاد ،المبروك الصغار، السوالم لقرار العليات الشعاشعة الملاليح، التراكة، إضافة إلى عديد الأحياء وسط المدينة، فضلاً عن المنطقة الصناعية، تعاني من ضعف شديد أو شبه انعدام في تغطية شبكة الهاتف الجوال وخدمات الإنترنت ما ينعكس سلبًا على سير الحياة اليومية، وعلى قدرة المتساكنين والمؤسسات على التفاعل مع متطلبات العصر .

إن هذا الواقع الرقمي المتردي لم يعد مجرد إشكال تقني بل تحوّل إلى حاجز هيكلي يحرم المواطنين من حقوقهم في التعلم والخدمات والتواصل الاجتماعي والمهني ويضع المؤسسات الاقتصادية في وضع تنافسي غير متكافئ .ورغم تثميننا لانطلاق مشروع الألياف البصرية (Fiber Optic) في بعض أجزاء من المعتمدية، إلا أن محدودية نطاقه الجغرافي وعدم شموليته لكامل المناطق، يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في تجاوز هذه الفجوة الرقمية العميقة .وعليه التمس من سيادتكم التفضل بالإجابة على السؤالين التاليين :

- **ما هي الإجراءات الفعلية والعاجلة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتحسين تغطية شبكة الهاتف الجوال وتعزيز جودة خدمات الإنترنت بكامل مناطق معتمدية عقارب؟**
- **هل تم وضع برنامج واضح أو رزنامة تنفيذية لتعزيز البنية التحتية الرقمية بالمناطق المهمشة وغير المغطاة داخل المعتمدية ؟ وإن وُجدت ما مدى تقدم إنجازها وما هي الآجال المقررة لاستكمالها؟**

سيدي الوزير، إن إنصاف المناطق الداخلية ورفع التفاوت الرقمي يُعد اليوم مسؤولية وطنية بامتياز، ونحن على يقين بأن وزارتكم تولي هذا الملف ما يستحقه من اهتمام ونأمل في أن تترجم هذه العناية إلى إجراءات ملموسة تضمن للمواطنين في معتمدية عقارب حقهم المشروع في النفاذ إلى خدمات الاتصالات، على قدم المساواة مع بقية جهات البلاد .

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد شكري بن البحري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 16 جويلية 2025.

وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيّد شكري بن البحري حول مدى تقدم إنجاز شبكة الألياف البصرية بدائرة عقارب ولاية صفاقس، يشرفني إفادتكم بما يلي :

1. **<u>الوضعية الحالية للبنية التحتية الرقمية بالمنطقة</u>**

تشهد منطقة عقارب وعدد من عمادتها تحسنا تدريجيا في مستوى البنية التحتية الرقمية حيث تم تركيز شبكة للهاتف الجوال تضم 7 قاعدية، منها 6 توفر خدمات الجيل الثاني والثالث والرابع (2G/3G/4G) وواحد توفر خدمات الجيل الخامس (5G) كما تم تركيز شبكة للهاتف الجوال تتيح تغطية متفاوتة بخدمات الانترنت عبر تقنيتي XDSL ، انطلاقا من وحدات IPMSN .

وقد بلغ عدد مشتركي خدمات الهاتف القار حاليا حوالي 2040 مشتركا، منهم 1730 مشتركا في خدمة XDSL مع توفر عدد من النقاط بالشبكة قابلة للتوسعة ما يعزز من جاهزية البنية التحتية للمنطقة ويشكل أرضية تقنية للانتقال لاحقا إلى شبكات الألياف البصرية .

ويبرز مخطط التغطية على منظومة على منظومة Google Earth هذا التوجه كما هو موضح في المثال أدناه:

في المثال أدناه:

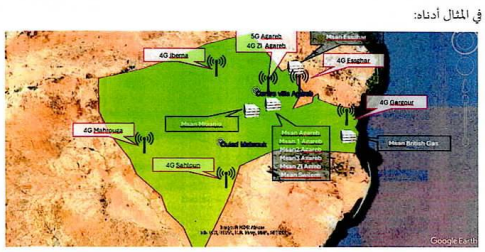

2. **<u>الأشغال المنجزة إلى حد الآن بخصوص السؤال المطروح</u>**

تم الانتهاء من الدراسة الفنية الخاصة بمشروع مد الألياف البصرية بمنطقة عقارب، بما في ذلك عدد من العمادات التابعة لها، على غرار أولاد مبروك، مع إدراج مناطق أخرى قيد التقييم الفني في المرحلة المقبلة، وقد تمّ المرور إلى المرحلة العملية، والمتمثلة في توريد المعدات

والتجهيزات اللازمة استثمار هام مما يعكس التزام المؤسسة بتطوير البنية التحتية الرقمية بالمناطق ذات الأولوية .

3. الافاق المستقبلية والتوقيت التقديري لانطلاق الخدمة بخصوص السؤال المطروح

يتنزل هذا المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والتي تهدف إلى تعميم الربط بالألياف البصرية بمختلف مناطق الجمهورية، ومن المنتظر، إثر استكمال مراحل التنفيذ أن يتم الشروع في ربط الحرفاء بالشبكة تدريجيا انطلاقا من نهاية سنة 2025، وفق روزنامة عمل تأخذ بعين الاعتبار الترتيبات الفنية والتجهيزات المتوفرة .ويتم بالتوازي العمل على إدراج باقي المناطق ذات الحاجيات في برامج التوسعة اللاحقة، بالتنسيق مع المصالح المركزية والجهوية المعنية .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد شكري بن البحري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 16 جويلية2025 .

وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد شكري بن البحري حول إشكاليات تخص التغطية بشبكة الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات بدائرة عقارب ولاية صفاقس يشرفني إفادتكم بما يلي :تولت الهيئة الوطنية للاتصالات اجراء القياسات الميدانية اللازمة لتقييم جودة التغطية بتقنيات الهاتف الجوال من الجيل الثاني الثالث والرابع وخدمات الأنترنات الخاصة بمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالمناطق المعنية في كل من عمادة عقارب، السوالم، التراكة، الشعاشعة، المنطقة الصناعية، بن سحلون، الفلاق بولذياب، أولاد المبروك ،المحروقة العليات لقرار التربة الجبارنة، الملاليح، زيليانة، قرغور، السوغار، وقد أفضت النتائج إلى ما يلي :

- توفر التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال تراوحت عموما بين جيّدة إلى متوسطة مع تسجيل سعة تدفق أنترنات من جيدة إلى متوسطة بالنسبة لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات على مستوى خدمة التحميل والإرسال للأنترنات من الجيلين الثالث والرابع بعمادة عقارب، السوالم، الشعاشعة، العليات، المنطقة الصناعية قرقور الصفّار.

- تسجيل اضطرابات في التغطية خاصة بتقنية الجيل الرابع للهاتف الجوال بمناطق بن سهلون، الفلاق، بولذياب أولاد المبروك المحروقة، لقرار التربة، الجبارنة، الملاليح، زليانة.

أما في خصوص برامج مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لتحسين التغطية بشبكات الاتصالات بالمناطق المعنية فقد تم إدراجها ضمن الجدول المصاحب .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

مشغل شبكة عمومية للاتصالات	برنامج تحسين التغطية للمشغلين أوريدو تونس وأورونج تونس
أوريدو تونس	**عمادة بن سهلون**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقع SFX1147 على كامل العمادة. **منطقة الفلاق**: برمجة إعادة تصميم على الموقعين SFX1159 et SFX1078 . **عمادة المحروقة**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقعين SFX1147 و SFX1224 . **منطقة لقرار**: برمجة إعادة تصميم على الموقعين SFX1231 -SFX1050 . **عمادة بولذياب**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقع SFX1147 على كامل العمادة ولتحسين التغطية بمنطقة أولاد المبروك. **عمادة عقارب**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقع SFX1224 على كامل العمادة. **المنطقة الصناعية**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقعSFX1147 **منطقة الشعاشعة**: تمت برمجة إضافة النطاق الترددي L800 لتحسين التغطية بتقنية الهاتف الجوال من الجيل الرابع على الموقع SFX1224 .
أورونج تونس	**منطقة لقرار من عمادة المحروقة**: برمجة إضافة موقع جديد بعنوان سنة 2027. **منطقة العليات من عمادة المحروقة**: برمجة إضافة موقع جديد بعنوان سنة 2027. **منطقة التربة من عمادة الملاليح**: برمجة إضافة موقع جديد بعنوان سنة 2027.

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تركيز قباضة بريدية بقرية سيدي رابح .

تحية طيبة وبعد،

نظرا لطول المسافة الفاصلة بين قرية سيدي رابح والمركز البريدي بمدينة ساقية سيدي يوسف وباعتبار الطلبات الملحة من مواطني الجهة من أجل تقريب الخدمات البريدية خاصة لكبار السن الذين عانوا الويلات من التنقل للقيام بالعمليات المالية البريدية لاستخلاص مستحقاتهم، فإني أدعوكم السيد الوزير للتسريع في إنجاز الدراسات الشاملة واللازمة حتى يكون هذا المشروع ضمن إما ميزانية الوزارة لسنة 2025 أو ضمن المشاريع التكميلية وذلك تكريسا لمبدأ المساواة بين المواطنين وتقريب المرفق العمومي من متساكني الأرياف بما ينسجم ومقتضيات الفصلين 12 و 51 من دستور 25 جويلية 2022 في علاقة بإرساء العدالة الاجتماعية .

كما نحيطكم علما أن الفضاءات الإدارية متوفرة بالجهة وهي على ملك الدولة وبالإمكان استغلالها للصالح العام .

وفي انتظار ردكم، لكم منا فائق التحية .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد عماد الدين السديري .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 جويلية 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة الواردة على سيادتكم في شكل سؤال كتابي تقدم به السيد عماد الدين السديري عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة ساقية سيدي يوسف وتاجروين وقلعة سنان بخصوص النظر في إمكانية إدراج مشروع إحداث مكتب بريد بقرية سيدي رابح ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2025 أو ضمن المشاريع التكميلية، أتشرف بإحاطتكم علما بأنه في الوقت الحالي غير مبرمج إحداث مكتب بريد بالمنطقة ضمن مشاريع الجهة هذا وسيتم دراسة المقترح طبقا للتراتيب الجاري بها العمل يتم على إثرها اتخاذ قرار الإحداث من عدمه مع العلم وأنه يتم تأمين الخدمات البريدية لمواطني المنطقة بواسطة البريد المتجول بمعدل مرة في الأسبوع وسيتم تعزيز الجهة بسيارة بريد متجول إضافية عند موفى السنة الحالية .

وتفضلوا، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول وضعية مكتب البريد بزرمدين من ولاية المنستير

تحية طيبة،

يعتبر مكتب البريد بزرمدين إحدى أهم المرافق العمومية بالمدينة نظرا للخدمات الهامة التي يوفرها لمتساكني المدينة والعمادات المجاورة لها، إلا أنه عرف في السنوات الأخيرة *عدة* صعوبات لإسداء الخدمات الأساسية نظرا لتقادم البنية التحتية لهذا المكتب وهو ما أثر على الموظفين والمواطنين، كما بلغ لعلم المتساكنين منذ سنوات أنه وقع رصد الاعتمادات اللازمة لإعادة تهيئة هذا المكتب والذي لم ير هذا التدخل النور لحد هذا التاريخ.

وتبعا لكل ما سبق ذكره، **ما هو برنامج الوزارة لإعادة تهيئة مكتب البريد بزرمدين حتى يتسنى التمتع بخدمات البريد التونسي في أفضل الظروف؟**

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي للنائب عمر بن عمر عضو مجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 12 جوان 2025

تحية طيبة وبعد تبعا للمراسلة الواردة على سيادتكم في شكل سؤال كتابي تقدم به السيد عمر بن عمر عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة زرمدين وبني حسان بخصوص تقادم بناية مكتب بريد زرمدين، أتشرف بإعلامكم أنه في إطار السعي الدائم إلى مزيد تحسين البنية التحتية وتعصير الشبكة البريدية تمت برمجة تهيئة المكتب على حساب ميزانية سنة 2026 بكلفة تقديرية تناهز 550 ألف دينار .

وتفضلوا، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول دعم مكتب بريد بوحجلة بالأعوان وإحداث مكتب بريد ثاني بالجهة .

أحيطكم علما أننا قد راسلنا سيادتكم سابقا حول الوضعية المهينة التي يعانيها أهالي معتمدية بوحجلة في علاقة بمكتب البريد بالجهة فيما يتعلق بالنقص في عدد الأعوان في النوافذ وما يترتب عنه من اكتظاظ يولد في أغلب الأحيان احتقان بين المواطنين وخاصة كبار السن منهم .

كما أن حركة الأموال بالمكتب مكثفة تحولت إلى عبء كبير على رئيس المكتب بالتوازي مع حل مشاكل الحرفاء.

لذلك الرجاء إيلاء العناية اللازمة لهذا المكتب المهيكل وتدعيمه بالأعوان للعمل بالنوافذ وبالداخل والذي يبدو أن رئيس المكتب يقوم بمفرده بالعمل في الداخل ولعلمكم أيضا أنه تم الاتفاق سابقا على إحداث مكتب بريد ثاني بالجهة .

- **متى يتم تجاوز هذا الإشكال ودعم المكتب بالأعوان؟**
- **متى يتم إحداث مكتب البريد الثاني ببوحجلة؟**

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي للنائب مختار عيفاوي عضو مجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 12 جوان 2025

تحية طيبة،

وبعد، تبعا للمراسلة الواردة على سيادتكم في شكل سؤال كتابي تقدم به السيد مختار عيفاوي عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة بوحجلة القيروان بخصوص النقص الحاصل في الأعوان بريد بوحجلة والنظر في إمكانية إحداث مكتب بريد ثان بالمنطقة، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التوضيحية التالية:

1. **تعزيز مكتب بريد بوحجلة بالعنصر البشرى**

- سيتم تعزيز المكتب بعوني نافذة وقد تم إدراج الحاجيات ضمن المناظرة الخارجية التي تم الإعلان عنها والمزمع صدور نتائجها قبل موفى سنة2025.

2. **تعزيز التغطية البريدية بمعتمدية بوحجلة**

تمت المصادقة على إحداث مكتب بريد ثان بمعتمدية بوحجلة والبريد التونسي بصدد إتمام إجراءات إقتناء أرض بتقسيم الهدى الراجع بالنظر بالملكية للوكالة العقارية للسكنى وذلك في حدود 50 ألف دينار وهي القيمة الشرائية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي .

تحية طيبة،

وبعد،

حيث وقع برمجة مشروع تغطية حي المندرة هنشير الساسي بشبكة الانترنات fibre optique ولماذا لا يقع إضافة احداث مركز بريد بمدينة زاوية سوسة خاصة وأن مكتب البريد الحالي لا يفي بالغرض، ويمكن اقتراح قطعة أرض على ملك بلدية زاوية سوسة بنهج اليمن أو عقار على ملك الدولة الخاص بحي هنشير الساسي أو على عقار على ملك الدولة الخاص على الطريق الحزامية زاوية سوسة؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتّصال

الإجابة عن السؤال الصادر عن النائب السيد يوسف التومي حول

اجال انطلاق أشغال تغطية حي المندرة هنشير الساسي (زاوية سوسة) بالانترنات

بخصوص تحديد أجال إنطلاق أشغال تغطية حي المندرة هنشير الساسي (زاوية سوسة) بالأنترنات، يشرفني إفادتكم أن الهيئة الوطنية للاتصالات تولت بالتنسيق مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات تقييم وضعية التغطية بتقنيات الهاتف الجوال من الجيل الثاني، الثالث والرابع بالمنطقة المعنية وقد أفضت النتائج إلى ضعف التغطية بشبكات الاتصالات الجوالة والثابتة .

أما في خصوص برامج مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات لتحسين وتدعيم التغطية بشبكات الاتصالات بالمنطقة المعنية فقد تم إدراجها ضمن الجدول المصاحب .

وتقبلوا سيدي فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

المشغل العمومي لشبكات الاتصالات	وبرنامج تحسين التغطية لسنة 2026
إتصالات تونس	- إنجاز دراسة محتملة لتكثيف التغطية الجوالة. - إطلاق مشروع لتزويد المنطقة بتقنية AirPON، والتصميم الفني جاهز وفي طور المصادقة.
أوريدو تونس	- دخول موقع جديد للاتصالات الجوالة حيز الخدمة خلال شهرين (ما لم تظهر عراقيل)
أورونج تونس	- برمجة إدخال موقع جديد للاتصالات الجوالة حيز الاستغلال خلال السداسي الأول من سنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية .

الموضوع: حول الهجمات السيبرانية التي طالت مؤسسات التعليم العالي وقرصنة بيانات الطلبة .

تحية طيبة وبعد،

يؤسفنا إعلامكم أننا تابعنا بانشغال بالغ ما تعرّضت له مؤخراً عديد مؤسسات التعليم العالي من هجمات سيبرانية خطيرة، أسفرت عن قرصنة بيانات ووثائق رسمية لعدد هام من الطلبة (ما يقارب 150 ألف وثيقة حسب عدة مواقع إعلامية)، وهو ما يُعدّ مساساً خطيراً لسلامتهم المعلوماتية ولمعطياتهم الشخصية .

كما لاحظنا في الآونة الأخيرة تكرار هذه الهجمات التي استهدفت أيضاً عدداً من المؤسسات العمومية والخاصة، مما يُؤشر إلى وجود ثغرات حقيقية في منظومة الأمن السيبراني الوطني.

وأمام هذه التطورات المقلقة، نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

ما هي الإجراءات العاجلة التي اتخذتها وزارتكم لمجابهة هذه الهجمات وضمان عدم تكرارها؟

1. **هل تم فتح تحقيق فني لتحديد الجهات المسؤولة عن هذه الهجمات وتقييم الأضرار؟**

2. ما هو مدى تقدّم تفعيل البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للمراكز الإعلامية الوطنية والقطاعية التي انطلقت الوزارة فيه منذ أوائل 2024 خاصة وأن الاعتمادات المالية المرصودة له متوفرة، ويُعدّ هذا المشروع محورياً في حماية المؤسسات الوطنية من التهديدات السيبرانية؟

ننتظر من وزارتكم إجابات واضحة وخطة عمل عاجلة تعكس الوعي بخطورة الوضع وضرورة التحرك السريع

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيدة هالة جاب الله .

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 16 جويلية 2025

وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيّدة هالة جاب الله حول الهجمات السيبرنية التي طالت مؤسسات التعليم العالي، يشرفني إفادتكم بما يلي :

في البداية تجدر الإشارة إلى أنّ الهجمات التي استهدفت بوابات ومواقع واب ترجع بالنظر إلى مؤسسات من التعليم العالي وبعض المؤسسات العمومية والخاصة، استغلت في مجملها ثغرات تخص هذه التطبيقات والخدمات على الخط والمتمثلة أساسا في غياب أليات المصادقة متعددة العوامل (Authentification multifacteur) بالإضافة إلى توفّر ثغرات في حواسيب المستخدمين الخاصة التي تمكن في أغلب الأحيان من جعل هذه المعطيات المستعملة للولوج متوفّرة عبر الواب المظلم في ظل عدم تحسين هذه المعطيات من قبل المستخدمين بصفة دورية وباعتماد كلمات عبور غير قوية استنادا إلى القواعد التي تخص عدد الحروف المتكوّنة منها وتنوع العناصر المعتمدة لتكوينها .وباعتبار أن هذه الفضاءات الخاصة بالمستخدمين تحتوي على معطيات شخصية للمستخدمين على غرار بطاقات الأعداد وصور بطاقات تعريف وطنية ..... إلخ،

فإن الولوج لهذه الفضاءات يمكنه من الحصول على هذه المعطيات الحساسة .

1. ماهي الإجراءات العاجلة المتخذة لمجابهة هذه الهجمات وضمان عدم تكرارها؟

فور صدور هذه الهجمات والتي تم نشرها من قبل الباكر joker 207xوالذي أعلن عن هذه الهجمات تم إشعار المصالح المعنية والمتدخلة في مجال الأمن السيبرني وموافاتها بالمعطيات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المستوجبة في شأنها بالإضافة إلى إشعار مسؤولي السلامة لمختلف الهياكل التي شملتها الهجمات بجملة التوصيات العملية للرفع من مستوى سلامة المنظومات وتفادي هجمات مماثلة في المستقبل وتذكيرهم بضرورة إشعار مصالح الوكالة المختصة فور حصول هجمات وذلك عبر مختلف قنوات التواصل للوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية .

كما سبق مراسلة مختلف الوزارات ومدهم بتوصيات عمليّة لحماية نظمهم ودعوة منظوريهم إلى تطبيق العديد من الإجراءات التي من شأنها أن ترفع من مستوى سلامة منظوماتهم ولتفادي هجمات تستهدف مواقع الواب التابعة لهم والخدمات التي توفرها على الخط .

بالإضافة لكل هذه الإجراءات المتخذة، تقوم الوكالة بحملات تحسيسية متواصلة لفائدة الهياكل الوطنية لتمكينها من الإجراءات العمليّة التي من شأنها أن ترفع من مستوى سلامة نظمها المعلوماتية .

كما تقوم الوكالة بنشر نصائح عمليّة بصفة دورية عبر قنوات التواصل التابعة لها على غرار موقع الواب والصفحات التابعة لها عبر الفايسبوك وشبكات التواصل الاجتماعي وعبر خدمة البريد الإلكتروني لتحذير المواطنين والهياكل الوطنية من المخاطر والتهديدات السيبرنية المستجدة للحد من خطورة هذه التهديدات والهجمات، بالإضافة إلى مداخلات أسبوعية عبر الإذاعات على غرار الإذاعة الوطنية وإذاعة تطاوين (كل يوم أربعاء).

كذلك في إطار مهامها، تقوم الوكالة بالمساندة الفنية لمختلف الهياكل فور رصد هجمات بالتدخل على عين المكان والوقوف على الثغرات المستغلة وتمكينهم من النصائح العملية إلى إزالتهم وحماية نظمهم .

وفي إطار الحرص على حسن تطبيق هذه الإجراءات العملية الهامة لحماية هياكلنا الوطنية من الهجمات السيبرنية يتم بلورة مقترح مشروع منشور عن عناية السيدة رئيسة الحكومة والذي يتضمن جملة من الإجراءات العملية الموجب تطبيقها من قبل هياكلنا الوطنية لحماية نظمهم والمعطيات الخاصة بمستخدميهم .

2. هل تم فتح تحقيق فنّي لتحديد الجهات المسؤولة عن هذه الهجمات وتقدير الأضرار؟

على إثر حدوث هجمات سيبرنية تتولّى الهياكل المعنية على غرار الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية القيام بعمليات تحري فنية للوقوف على مكوّنات الهجمة المنجزة وتمكين الهياكل المعنية بين الأدلة الرقمية حول حيثيات الهجمات المنجزة وخاصة الإجراءات الموجب إتباعها لتفادي هجمات مماثلة وأيضا للوقوف على المسؤولين على هذه الهجمات في اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم .

وباعتبار أن مغلب الهجمات التي تم رصدها في هذا الإطار تخص طرف أجنبي، فإنّه يتم إشعار الجهات المعنيّة المختصة والتي تتولى إجراء اللازم في شأنه عبر القنوات المتاحة وفي إطار الاتفاقيات المبرمة وبناء على معطيات التقصّي المتوفّرة .

3. ماهو مدى تقدم تفعيل البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للمراكز الإعلامية الوطنية والقطاعية التي انطلقت الوزارة فيه منذ أوائل سنة 2024؟

تم منذ سنة 2022 اقتراح البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية لفائدة الهياكل العمومية وذلك لتوفير الدعم المالي والتقني واللوجستي اللازم لمساندتها في إنجاز التدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية .حيث تضمّن هذا المشروع ثلاث مراحل رئيسية، تتمثل المرحلة الأولى في التدقيق في سلامة النظم المعلوماتية، أما المرحلة الثانية فتخص المساندة لتطبيق التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق في حين تشمل المرحلة الثالثة المساندة للحصول على الإشهاد حسب المعايير الدولية للسلامة المعلوماتية ISO270001

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت الموافقة على نسبة من الاعتمادات في مرحلة أولى عوضا عن المبلغ المطلوب أخذا بعين الإعتبار وضعية المالية العمومية والذي مكن من الانطلاق في تنفيذ المرحلة النموذجية من

البرنامج والاقتصار فقط على التدقيق في سلامة النظم المعلوماتية لمراكز الإعلامية الوطنية والقطاعية .وتبعا لنتائج طلب العروض عدد 2024/02لوزارة تكنولوجيات الاتصال، تم إعلان انطلاق عمليات التدقيق منذ تاريخ 20 ماي 2025 لصالح المركز الوطني للإعلامية ومركز الحساب الخوارزمي والإدارات المكلفة بالإعلامية والنظم المعلوماتية بوزارة التربية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .وتقوم حاليا مكاتب التدقيق المختصة بمهامهم لتمكن عند انتهاء عمليات التدقيق، الهياكل المعنية بتقارير التدقيق المنجزة في الغرض.

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة،

يشهد مقر بلدية سيدي علي بن عون تشققات على مستوى الجدران مما يدعو إلى الانشغال ويتطلب تدخلا في أقرب الآجال لتلافي أي ضرر يمكن أن ينجم عنها .

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول وافر الاحترام والتقدير . والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد

النائب" جلال الخدمي"

عن دائرة بئر الحفي- سيدي علي بن عون من

ولاية سيدي بوزيد

ملخص السؤال: " حول طلب التدخل نظرا للتشققات الحاصلة على مستوى جدران مقر بلدية سيدي علي بن عون ."

نص الإجابة:

إن البناءات الإدارية البلدية لا تُدرج بالمخططات الوطنية وهي مشاريع بلدية صرفة يتم برمجة إنجازها وإدراجها بالمخطط البلدي بمبادرة من البلدية المعنيّة وذلك بعد توفير العقار المخصص لإنجاز المشروع ويتم تمويله وفقا لمخطط تمويل يتضمّن تمويل ذاتي وقرض ومساعدة ، علما بأنّ البناية الحالية مشيدة منذ السبعينات، حيث تم خلال سنة 2018 إعداد تقرير من طرف مكتب مراقبة فنيّة في إطار إعداد دراسة فنية لمشروع تهيئة قصر البلدية والذي تم برمجته بالمخطط الاستثماري لسنة 2018 بمبلغ قدره 300 أد وقد أثبت التقرير التدهور الهيكلي للبناية ووجود تشققات عميقة في الجدران وضعف الهيكل الحامل نتيجة تقادم مواد البناء المستعملة ممّا حال دون إنجاز المشروع وتم تحويل الإعتمادات لفائدة مشروع بناء مستودع بلدي .

ونظرا للصعوبات المالية فإنّه لم يتم توفير الإعتمادات الضرورية لتمويل مشروع بناء مقر جديد يتماشى والمعايير الفنية المطلوبة ويوفر ظروف عمل ملائمة للأعوان وإسداء الخدمات الإدارية للمواطنين في أفضل الظروف .

هذا وتسعى وزارة الداخلية إلى مزيد التنسيق مع بلدية المكان والسلط الجهوية لتوفير الإعتمادات الضرورية لتمويل مشروع بناء مقر جديد يستجيب للمعايير والمواصفات المطلوبة.. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالي:

الموضوع: مقر بلدية معتمديه الزهور

بلدية الزهور الآن على وجه الكراء بعد أن غادروا مقرها الأصلي بتعلة أنه آيل للسقوط .اليوم هذا المقر نُهب وأصبح يشكل خطرًا أمنيا على المتساكنين ولم تنطلق البلدية إلى حد اليوم في بناء مقرها الجديد .وعليه نتقدم إليكم بالأسئلة التالية:

- هل أن فعلا المقر القديم آيل للسقوط بناءا على دراسة تقنية؟
- لماذا لم يتم تأمين المقر القديم بعد المغادرة واستغلاله خاصة وأن المعتمدية ينقصها مركز أمن على سبيل الذكر؟
- لماذا لم يتم الشروع في بناء المقر الجديد علما وأنه رُصد مبلغا لهذا المشروع؟ والسلام عليكم

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" حاتم اللباوي"

عن دائرة قصرين الشمالية - الزهور من ولاية القصرين

ملخص السؤال: "حول وضعية مقر بلدية الزهور من ولاية القصرين "

نص الإجابة:

بعد التنسيق في الغرض مع السيد والي القصرين أتشرف بإفادة السيد النائب الكريم أن المقر الحالي لبلدية الزهور يتمثل في بناية على وجه الكراء وقد سعت البلدية لاقتناء هذا العقار نظرا لعدم توفر رصيد عقاري على ملك البلدية لإقامة قصر بلدية.

مع الإشارة إلى أن المقر القديم غير قابل للتوسعة أو الاستغلال نظرا لمحدودية المساحة المقامة عليها.

وحاليا يجري العمل على تسوية الوضعية القانونية للعقار في إنتظار فتح الإعتمادات اللازمة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المجلية.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :الأمر المنظم لسلك العمد

2فيفري 2024 إنعقد مجلسا وزاريا حول مشروع أمر ينظم سلك العمد .

حوالي 2086 عمدة ينتظر هذا الأمر لكن إلى حدود اليوم لم ير النور رغم ما وعد به رئيس الحكومة وقتها .

سيضبط هذا النص المهام وشروط التسمية والتأجير والترقية وتوفير الإمكانيات الضرورية لهذا السلك حتى تتوفّر الظروف الملائمة لحسن أداء العمد لمهامهم والارتقاء بالسلطة المحلية وجودة تقريب الخدمات المسداة للمواطنين .

كما سيخوّل هذا الأمر الجديد للعمدة التعرف على حقوقه وواجباته والإضطلاع بأدواره إزاء المواطنين والسلط المحلية على أكمل وجه .

ولا يعتبر العمدة حسب القانون الحالي موظفا من أعوان الدولة وبالتالي فهو لا يتمتع بحقوق الوظيفة العمومية ما لا يتماشى مع سياسة السيد رئيس الجمهورية في القطع مع التشغيل الهش

وعليه نتقدم بالسؤال التالي :

متى سيصدر الأمر المنظم لسلك العمد؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" حاتم اللباوي"

عن دائرة القصرين الشمالية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/12حول موضوع الأمر المنظم لسلك العمد .

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية موافاة النائب المحترم بالمعطيات التالية بخصوص سؤالكم عن الأمر المنظم لسلك العمد وموعد إصداره:

-عملت مصالح وزارة الداخلية على صياغة مشروع الأمر المتعلق بالعمد ويتضمن 26 فصلا موزعة على 6 أبواب تهم المشمولات الحقوق والواجبات التأجير

-يهدف مشروع هذا الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة في إطار رؤية وطنية مستقبلية لوظيفة مؤسسة العمدة وأهميتها في المقاربة السياسية الاجتماعية والتنموية للدولة حيث أن العمدة حلقة وصل ونواة للتواصل بين المواطن والإدارة على الصيد المحلي.

-وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2024/02/02 وعلى إثره كانت المصادقة على مشروع الأمر وإحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة لإستكمال الإجراءات ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (تحيين صياغة مشروع الأمر تبعا لصدور الأمر عدد 336 المؤرخ في 25 ماي 2024 المتعلق بتعيين عضو بالحكومة وصدور الأمر عدد 465 المؤرخ في 24 أوت 2024 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة).

وتشدد وزارة الداخلية على ضرورة أن يتمتع "العمدة "في تونس بإطار قانوني ينظم واجباته ويضبط حقوقه لما له من تأثير إيجابي على سير المرفق العام من ناحية وخدمة المواطن أينما وجد من ناحية أخرى ووزارة الداخلية على تواصل مستمر مع رئاسة الحكومة من أجل التسريع في نشر الأمر المتعلق بالعمد بالرائد الرسمي.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول دعم المجهودات الأمنية بالقصرين .

نثمن التحسن النسبي للوضع الأمني بمعتمديتي القصرين الشمالية والزهور خاصة بعد التغييرات الأخيرة لكن تبقى المجهودات محدودة بسبب النقص في السيارات وفي عدد الأمنيين الشبان .

العدد الحالي غير كاف ضف إلى ذلك نسبة الأمنيين الذين تجاوزوا سن الخمس وأربعين عاما تعتبر مرتفعة أمام المساحة وأمام صعوبة المهمات الأمنية .

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

متى سترفع وزارتكم في عدد الأمنيين الشبان بالقصرين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع :مراسلاتكم عدد 126-3000-26-2025 بتاريخ 2025/07/11وعدد 21243000-26-2025 بتاريخ 2025/07/03 وعدد2025- 26-3000- 1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد2025-26-3000- 1823بتاريخ 2025/06/12 وعدد2025-26-3000-1525بتاريخ 2025/2/15

-مراسلتكم عدد 1289-2030-26-2025 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال (01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال 01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) و"عماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) ونورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس

حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب" حاتم اللباوي"

عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور

(ولاية القصرين)

ملخص السؤال: "متى سترفع وزارتكم في عدد الأمنيين الشبان بالقصرين؟ "

نص الإجابة :

تقوم جميع وحدات الحرس الوطني بالمنطقة بتغطية كامل مرجع النظر ومجابهة كل الظواهر المخلة بالأمن العام، هذا ويتم دوريا متابعة وتقييم الانتشار والأداء الأمني بالمنطقة وتفقد مدى قدرة الوحدات على تغطيتها وتجلى ذلك من خلال حلول عدد 7500 سائح بمرجع نظر الحرس الوطني بالقصرين خلال سنة 2024 والذين تم تأمينهم بنجاح من قبل وحدات الحرس الوطني منذ دخولهم إلى حين مغادرتهم دون تسجيل أي إشكاليات .

هذا وبخصوص طلب ترفيع عدد الأمنيين الشبان فإنه نظرا لخصوصية العمل بإقليم الحرس الوطني بالقصرين) إقليم حدودي بإمتياز فإنه يتم التعويل في مجال تغطية الشريط الحدودي على الأعوان الذين لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة كما أنه لا توجد إشكاليات متصلة بالتهرم

وتجدر الإشارة إلى أن وحدات الحرس الوطني قد قامت بتعزيز التواجد الأمني بمرجع النظر مقارنة بسنة 2023 وذلك بإضافة 100 حملة أمنية هادفة مما أفرز نجاحات أمنية في مجالي مكافحة الإرهاب وترويج المخدرات، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تبرز النتائج الايجابية المسجلة خلال سنة 2024:

- تراجع منسوب جرائم الاعتداء على الأمن العام خلال سنة 2024بنسبة 37.25% مقارنة بسنة 2023
- تراجع منسوب جرائم العنف بنسبة 8.28% مقارنة بسنة 2023.
- تراجع منسوب جرائم السرقات بما في ذلك البراكاجات بنسبة 29.88% مقارنة بسنة2023 .

كما تبرز مجهودات وحدات الحرس الوطني من خلال برمجة عدد 79 حملة أمنية أسفرت عن الإحتفاظ بعدد 433 مفتش عنهم وحجز 29سيارة و11 دراجة نارية محل تفتيش لفائدة وحدات أمنية وقضائية مختلفة .

وعليه فإن الوضع الأمني مرجع نظر منطقة الامن الوطني بالقصرين يتسم بالإستقرار نتيجة للخطط الإستراتيجية للعمل الأمني الميداني وتعزيز مختلف التشكيلات الأمنية وحسن توظيف الرصيد البشري واتخاذ التعديلات اللازمة من حيث الانتشار الأمني عند الاقتضاء .

مع العلم وأنه سيتم تعزيز إقليم الأمن الوطني بالقصرين بالعنصر البشري إثر تخرج دفعة جديدة من أعوان الأمن المستجدين وفق تحيين حاجيات مختلف الوحدات الأمنية الراجعة بالنظر للإدارة العامة للأمن الوطني.

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع :دعوة لتدخل السلط الجهوية لاستئناف تطبيق محضر الاتفاق الممضى بتاريخ 26 جانفي 2011 لفائدة عمال مجمع مقاولي الشحن بالوسط داخل ميناء سوسة

يعاني مجمع مقاولي الشحن بالوسط بسوسة من وضعية اجتماعية هشة نتيجة تعليق العمل بمحضر الاتفاق الممضى بتاريخ 26جانفي 2011 والذي تم بموجبه تسوية الوضعية المهنية والاجتماعية للعمال العاملين ضمن هذا المجمع وتمكينهم من حقوقهم طبقا للاتفاقيات القطاعية الخاصة بنشاط الشحن والتفريغ البحري داخل ميناء سوسة .

وقد ظل هذا الاتفاق ساري المفعول لسنوات طويلة بالتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، وتم تأكيده رسميًا من جديد خلال جلسة عمل انعقدت بتاريخ 12 أفريل 2016 بمقر وزارة النقل، تحت إشراف رئيس ديوان وزير النقل، وبحضور كافة الأطراف المتدخلة (النقابة الأساسية، المشغلين، وتفقدية الشغل)، مما يعزز الطابع الملزم لهذا الاتفاق ويؤكد استمرارية العمل به إلى حدود الفترة الأخيرة .

غير أن هذا الاتفاق تم التراجع عن تنفيذه بشكل مفاجئ ودون تقديم توضيحات رسمية، مما أثار استياء كبيرًا في صفوف العمال ومثل تهديدًا مباشراً للسلم الاجتماعي داخل الميناء والمنطقة ككل .

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه السلط الجهوية، وخاصة الولاة والمعتمدين في متابعة تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية وضمان احترام القانون على المستوى المحلي والجهوي، فإننا ندعو وزارتكم إلى التدخل العاجل لدى السلط الجهوية المعنية بسوسة، قصد متابعة هذا الملف واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستئناف تطبيق محضر اتفاق 2011، حفاظا على الاستقرار الاجتماعي وضمانًا لحقوق العمال .

كما نرجو منكم مدنا بتوضيحات بخصوص ما إذا كانت مصالح وزارتكم قد تم إعلامها بالتراجع عن تنفيذ الاتفاق، وبالإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتفادي التصعيد الاجتماعي وتفعيل آليات الحوار الجهوي .

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

" سفيان بن حليمة"

عن دائرة حمام سوسة - أكودة

ملخص السؤال: "حول دعوة لتدخل السلط الجهوية لإستئناف تطبيق محضر الاتفاق الممضى بتاريخ 26 جانفي 2011 لفائدة عمال مجمع مقاولي الشحن بالوسط داخل ميناء سوسة ."

نص الإجابة:

تم عقد عديد الجلسات الصلحيّة أمام اللجنة الجهوية للتصالح بسوسة، حيث تمسك الطرف النقابي بوجوب تطبيق محضر الاتفاق الممضى بين الطرف الإداري والطرف النقابي والقاضي بتمتيع أعوان عمال مجمع مقاولي الشحن بالوسط بنفس الوجود والامتيازات الحالية المعمول بها بالشركة التونسية للشحن والترصيف STAM في حين برر الطرف الإداري تراجعه عن تنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق بداية من سنة 2016 بتعلة أن الاتفاق المذكور جاء في ظروف استثنائية) المرحلة الانتقالية بعد الثورة (وأن المؤسسة حاليا تسجل خسائر مادية كما أن شركة STAM هي شركة ذات صبغة تجارية .

وحاليا يجري العمل على فتح مفاوضات بين الغرفة النقابية لمقاولي الشحن والتفريغ ووزارة الشؤون الاجتماعية الشؤون الاجتماعية قصد مراجعة محضر اتفاق 26 جانفي 2011 وبخصوص تنقيح الاتفاقية المشتركة القطاعية للشحن والتفريغ بالموانى البحرية والتجارية .

كما تعهدت الشركة بالالتزام بتطبيق نتائج المفاوضات الجماعية .

والموضوع محل متابعة من قبل مصالح وزارة الداخلية مركزيا وجهويا.

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول حوادث السلب والعنف المتصاعدة بمعتمدية حاسي الفريد

تحية طيبة وبعد،

إزاء ما تتعرض إليه معتمدية حامي الفريد من ولاية القصرين في الأيام الأخيرة من تزايد عمليات السرقة المتعلقة بالدراجات النارية والسيارات والمقاهي والمحلات وأمام ما أصبح يشعر به المتساكنون من خوف على ممتلكاتهم الخاصة وحتى على الممتلكات العمومية، لماذا لا تتواصل الدوريات التي كانت تؤمن في السابق معتمدية حامي الفريد؟ ولماذا لم تبعث وزارة الداخلية فرق تدخل قارة؟

وفي ظل هذا الوضع الأمني المتدهور، نطالب بتغيير صبغة مركز الحرس الوطني بمعتمدية حاسي الفريد إلى مركز استمرارية، ولم لا إحداث مركز شرطة لتعزيز الأمن هناك وحيث تمت إجابتنا في رد على سؤال كتابي سابق بأن إحداث" وحدة أمنية جديدة من شأنه أن يشتت مجهودات الوحدات الأمنية فإن ذلك غير ممكن نظرا لتزايد السرقات والعنف كما سلف بيانه ولضمان الاستقرار والحفاظ على الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة في هذه المعتمدية التي شهدت في السنوات الأخيرة توسعاً عمرانياً كبيراً وارتفاعاً هائلاً في عدد السكان فإن إحداث مركز شرطة أصبح ضرورة ملحة .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتيكما عدد 126-3000-26-2025 بتاريخ 2025/07/11وعدد 1721-3000-26-2025 بتاريخ 2025/05/29.

المصاحيب: بطاقتان .

تحية طيبة وبعد،

على إثر تولي كل من السيدين النائبين" محمد أمين الورغي " عن دائرة الوردية - جبل الجلود) سؤال (01) و" عبد العزيز الشعباني " عن دائرة القصرين الجنوبية - حاسي الفريد) سؤال (01) توجيه أسئلة كتابية إلى وزارة الداخلية وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية لعضو من أعضاء الحكومة حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم بطاقتين تتضمنان إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية المذكورة آنفا

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام الدستور.

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

"عبد العزيز الشعباني"

عن دائرة القصرين الجنوبية - حاسي الفريد

من ولاية القصرين

ملخص السؤال: "بخصوص حوادث السلب والعنف المتصاعدة بمعتمدية حامي الفريد ."

نص الإجابة:

لا تمنع النجاحات الأمنية التي لازالت تحققها مختلف وحداتنا الأمنية بمعتمدية حاسي الفريد خاصة وفي كامل ربوع ولاية القصرين عامة من بذل المزيد من المجهودات الإضافية في سبيل مكافحة الجريمة بجميع أنواعها ومن ضمنها عمليات السرقة والعنف والعمل على تجفيف منابعها للحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العامة والخاصة .

وفي هذا الإطار تمت برمجة حملات أمنية بصفة متواصلة نهارية وليلية بمشاركة جميع الاختصاصات بمعدل عدد 12 حملة أمنية مبرمجة وأخرى استثنائية هادفة يتم من خلالها استهداف العناصر المشبوهة والخطيرة خاصة المتعلقة بهم عدة مناشير تفتيش والأشخاص الضالعين في شبكات التهريب بما فيها تهريب الأفارقة .

ويتجلى ذلك من خلال ما تم تحقيقه من نجاحات أمنية ملموسة في شتى المجالات خاصة في مجالي مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات التي لها وقع إيجابي لدى أهالي الجهة .

كما تمكنت وحدات الحرس الوطني من إلقاء القبض على أبرز العناصر الضالعة في مجال مقاومة ظاهرة الإتجار بالبشر وتهريب الأفارقة جنوب الصحراء بمنطقة حاسي الفريد.

وبخصوص سرقة السيارات بالجهة، فإنه على عكس ما تم ذكره لم يتم تسجيل أي قضية عدلية في هذا الشأن منذ سنة 2023 إلى حدّ التاريخ .

في حين تم تسجيل عدد 10 قضايا عدلية سنة 2024 في مجال سرقة الدراجات النارية، تم الاحتفاظ بعدد 07 أنفار و03 أنفار في حالة فرار.

وفي ذات السياق، تم من بداية سنة 2025 تسجيل عدد 05 قضايا سرقة درجات نارية تم اكتشافها جميعا.

كما يتم العمل على تنفيذ حملات أمنية استثنائية ومبرمجة التي أثبتت فاعليتها في الحد من انتشار المظاهر الإجرامية.

علما وأن أغلب الأطراف الذين يتعرضون للسلب والسرقة والعنف ومختلف القضايا العدلية لا يتولون الإعلام عنها ولا يتقدمون للوحدة الأمنية لتسجيل قضايا وفي صورة تقدم البعض منهم لرفع قضايا يتولون فيما بعد سحب شكاياتهم والتراجع في التتبع العدلي ضد المشتكي بهم مقابل حصولهم على مبالغ مالية متفاوتة مما يسهل تسريح ذوي الشبهة بعد تقديمهم للعدالة مباشرة .

وفيما يتعلق بالنقطة المتمثلة في طلب تغيير نظام العمل بمركز الأمن العمومي للحرس الوطني بحاسي الفريد إلى مركز استمرار، فإن عمل الوحدات الأمنية يكتسي بعض الخصوصية باعتبارها غير مرتبطة من حيث مباشرة القضايا العدلية بفتح باب المركز من عدمه وغير مقتصرة على اختصاص الأمن العمومي فقط .إذ يتم تغطية ومواكبة كل الأحداث واتخاذ ما يتعين في شأنها من تدابير وإجراءات عدلية بصفة مستمرة على مدار 24ساعة .وذلك من خلال الدوريات المتواجدة والمنتشرة بكامل مرجع النظر والتي تعمل ضمن منظومة أمنية مندمجة ومتكاملة تشترك فيها جميع الاختصاصات والوحدات الأمنية، هدفها المحافظة الدائمة على الأمن العام وحماية الممتلكات العامة والخاصة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول فتح المعبر الحدودي سيدي رابح .

تحية طيبة وبعد،

إن الضغط المسلط على المعبر الحدودي ساقية سيدي يوسف وما يميزه من اكتظاظ باعتباره معبرا سياحيا وتجاريا فإنه أصبح من الضروري وجود البدائل للتخفيف من هاته الحدّة لذا المرغوب من سيادتكم القيام بدراسة تفصيليه من أجل السعي لإعادة الروح لمعبر **سيدي** رابح والذي ستكون آثاره السياحية والاقتصادية إيجابية على المناطق الحدودية .

وفي انتظار ردكم، لكم مني فائق التحية.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع - :مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-2126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15.

-مراسلتكم عدد 2025-26-2030-1289 بتاريخ 2025/04/28.

المصاحيب :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) وحاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب **الله** وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال 01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي صادر عن النائب بمجلس نواب الشعب "عماد الدين السديري"

دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف

قلعة سنان - تاجروين

موضوع السؤال الكتابي: "حول إعادة فتح معبر سيدي رابح بساقية سيدي يوسف."

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية إفادتكم فيما يخص موضوع تساؤلكم عن مدى إمكانية إعادة فتح المعبر الحدودي سيدي رابح بمعتمدية ساقية سيدي يوسف بما يلي :

-يشرف الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية على بعث المعابر الحدودية البرية وتحسينها كما يفترض إنشاء معابر حدودية برية جديدة التنسيق المسبق مع الجانب الجزائري من حيث الزامية تواجد معبر جزائري مقابل على غرار جميع المعابر الحدودية البرية الأخرى وبالتالي فان دراسة انشاء معبر حدودي جديد لا يكون بصفة أحادية من الجانب التونسي **دون** تشريك الطرف الجزائري .

-لا وجود قانوني لمعبر حدودي بمنطقة" سيدي رابح " بل إن هذا المعبر هو مقترح شعبي من متساكني الجهة حتى يكون المعبر المذكور على مستوى بلدية" سيدي فرج "من ولاية سوق أهراس الجزائرية وهذا من إختصاص الديوان الوطني للمعابر الحدودية

وعليه فان مقترح انشاء معبر" سيدي رابح "يبقى مقترحا محل إهتمام من جانبنا لما يتوفر عليه من فائدة إقتصادية حيث يمكن من حفز الاستثمار وتحسين البنية التحتية وتهيئة المرافق العمومية ويعزز الحفاظ على السلم الاجتماعي إلى حين توفر الدوافع الملحة والأكيدة لبعثه حسب مخرجات الدراسات التي تنجز في الغرض من قبل الديوان الوطني للمعابر الحدودية وبعد التنسيق مع الجانب الجزائري.

السؤال الكتابي

للنائب كمال الكرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول اتفاقية التوأمة بين كل من بلدية مونتورو بفرنسا Montereauوبلدية السواسي من ولاية المهدية بتونس .

<u>المرفقات</u>: نسخة من مشروع اتفاقية التوأمة .

تحية طيبة وبعد،

نحيطكم علما أن مجموعة من الجالية التونسية المقيمة بمونتورو بفرنسا قد تقدموا

بمشروع اتفاقية توأمة بين كل من بلدية مونتورو بفرنسا وبلدية السواسي من ولاية المهدية

بتونس وترنو هذه الاتفاقية إلى تبادل الخبرات وتوفير التجهيزات الثقيلة والتعريف بالمنتوجات التونسية في الخارج وذلك منذ 27 ماي 2025مع تحديد أجل 23 جوان 2025 كحد أقصى لإمضاء هذه الاتفاقية .

فلم لم تتجاوب وزارة الداخلية مع هذه الاتفاقية إلى حد الآن؟

والسلام

Sujet : Re: Jumelage villes de Montereau-fault-Yonne / Souassi
De : Jendoubi AYYADA <communesouassi.1965@gmail.com>
Date : 27/05/2025, 10:57
Pour : "DOS SANTOS, Fanny" <f.dossantos@ville-montereau77.fr>

Bonjour;
Nous avons envoyé les documents au ministère des affaires étrangères

et au ministère de l'intérieur; nous attendons un avis positif de leurs

part afin de pouvoir signer l'accord.

Cordialement.

Le mer. 21 mai 2025 à 16:33, DOS SANTOS, Fanny <f.dossantos@ville-montereau77.fr> a écri

Bonjour,

Je fais partie du Cabinet du Maire de Montereau-fault-Yonne et je vous contacte de la part de M. le Maire, James CHERON, et M. Sofiane REGUIG, adjoint au Maire et membre du Comité de Jumelage de notre ville.

Suite à leur rencontre avec M. le Secrétaire Général de Souassi,, M. AZOUZ, en octobre dernier en Tunisie, nous souhaitons avancer sur le jumelage entre nos villes afin de pouvoir nouer des liens pérennes.
Notre ville serait ravie de pouvoir concrétiser cette relation d'échanges avec Souassi, d'autant que de nombreux habitants de Montereau sont originaires de votre ville et de ses environs.

Vous trouverez en pièce jointe une proposition d'accord, n'hésitez pas à nous faire vos retours et amendements si vous souhaitez y apporter des modifications. Aussi, nous pouvons organiser prochainement une réunion sous forme de visio conférence avec M. le Maire James CHERON, M. REGUIG, M. AZOUZ ainsi que ses équipes pour en discuter.

Je reste disponible si vous avez des questions, et attend vos retours.

Cordialement,

Fanny Dos Santos

--
Fanny DOS SANTOS
Collaboratrice de Cabinet et Responsable du service Protocole
Mairie de Montereau-fault-Yonne
Tél : 01 64 70 44 47
Mob : 06 66 67 38 94

Montereau
FAULT-YONNE

Serment de jumelage entre la commune de Montereau-fault-Yonne (France) et la commune de Souassi (Tunisie)

Préambule

Les communes de Montereau-fault-Yonne en France et Souassi en Tunisie souhaitent entretenir des liens de coopération technique, décentralisée et développer des liens humains entre leurs communautés, fondés sur l'existence des relations déjà étroites entre les habitants, fruits de l'histoire.

En effet, les représentants des communes souhaitent :

- Encourager et soutenir les échanges entre leurs concitoyens pour développer, par une meilleure compréhension mutuelle et une coopération efficace, le sentiment de la fraternité au service d'un destin commun,
- Agir conjointement, dans le respect de leurs diversités, dans un climat de confiance et dans un esprit de solidarité,
- Promouvoir, à travers les échanges et la coopération, les valeurs universelles de Liberté, d'Egalité, de Fraternité, d'Ordre et de Justice,
- Conjuguer leurs efforts afin d'aider, dans la pleine mesure de leurs moyens, au succès de la paix et du progrès.

La ville de Montereau-fault-Yonne développe de nombreux services publics à destination des habitants de son territoire élargi et dans les domaines de compétences relevant du droit français.

La commune de Souassi porte un ambitieux projet de développement local encouragé par le gouvernement, conduisant à créer de nouveaux équipements et services publics.

Les échanges entre les parties sont d'ordre institutionnel et relèvent de la coopération internationale décentralisée. Ils n'interfèrent pas dans les relations diplomatiques entre les Etats.

Afin de partager leurs expériences au bénéfice des résidents de leurs communes respectives, les deux territoires décident d'établir un partenariat et de convenir des engagements ci-après.

La ville de Montereau-fault-Yonne, représentée par James CHERON, Maire et Vice-président de la Région Île-de-France, dûment habilité par délibération du conseil municipal en date du 3 juillet 2020.

La commune de Souassi, représentée par Azouz AZOUZ, secrétaire général de la commune, dûment habilité par .... en date du .....

Conviennent :

Article 1 – Objet

Les parties s'engagent à œuvrer pour la promotion des actions et stratégies urbaines de coopération de développement dans les domaines suivants :

- L'échange sur les règlementations et pratiques en matière de tri, collecte et traitement des ordures ménagères, de réemploi, de recyclage et d'incinération, Souassi et les communes environnantes souhaitant porter un projet ambitieux et innovant dans le pays
- L'accueil à Souassi de chantiers jeunes lors des saisons de récolte des olives avec un programme mixte agricole (tourné sur la filière oléicale) et culturel
- La création d'un lien entre le festival de musique classique qui se tient chaque été dans le théâtre romain d'El Jem et le Majestic – scène de Montereau
- Le renfort des liens entre nos communautés locales grâce à des échanges éducatifs, périscolaires, culturels et sportifs
- La proposition à la vente dans la Maison du Terroir de Montereau des produits locaux de Souassi et particulièrement de l'huile d'olive.

Les parties s'engagent aussi à développer leurs échanges et à encourager les initiatives dans les domaines économique, industriel, touristique, artisanal, etc.

Article 2 – Moyens

Les parties s'engagent à élaborer conjointement un programme d'échanges et de coopération. Elles s'autorisent la mise en œuvre de tous moyens légaux permettant la réalisation des actions visées.

Les deux collectivités ne s'obligent ni politiquement ni financièrement.

Article 3 – Modalités d'échange

Les parties s'engagent à échanger les informations et expériences relatives à leurs politiques publiques mises en œuvre, leur mode de gestion et à encourager l'enrichissement de chacune d'entre elles dans la limite de leurs champs de compétences.

Les échanges peuvent se faire en distanciel ou lors de visites sur place.

Les parties conviennent d'encourager les acteurs économiques ainsi que leurs organisations (chambres consulaires, ...) des deux territoires, à identifier les opportunités d'investissement réciproques et à promouvoir les échanges commerciaux.

Article 4 – Communication

Chacune des parties peut faire mention dans sa communication des échanges et utiliser le nom ains que le logo de la collectivité partenaire.

Article 5- Période

La prévention convention de coopération décentralisée entre en vigueur à la date de sa signature. Ell est conclue pour une période de trois (3) ans, renouvelable par tacite reconduction pour des période analogues.

Article 6 – Résiliation

Les parties peuvent dénoncer la présente convention par écrit avec un préavis d'au moins trois (mois.

Article 7 – Litige

Tout différend entre les parties pouvant naître de l'interprétation ou de l'application de la présen convention ainsi que toute question ayant trait aux relations entre les parties sont réglés à l'amial par voie de consultation ou de négociation.

Signée le ..... en deux exemplaires originaux en langues arabe et française

Pour la ville de Montereau-fault-Yonne

James CHERON
Maire
Vice-président de la Région Île-de-France

Pour la commune de Souassi

Azouz AZOUZ
Secrétaire général

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب" كمال الكرعاني"

عن دائرة نصر الله - منزل مهيري شراردة من ولاية القيروان

ملخص السؤال: "حول مشروع إتفاقية التوأمة المقترح إبرامها بين بلديتي السواسي و «Montereau - Fault»

نص الإجابة :

وفقا للإجراءات المعمول بها والمتعلقة بإبرام اتفاقيات مع جهات أجنبية تُحال مشاريع إتفاقيات التوأمة والتعاون والشراكة بين البلديات التونسية ونظيراتها الأجنبية إلى كافة الهياكل المعنية بالوزارة للقيام بالإستشارات اللازمة بخصوصها بالتنسيق في ذلك مع البلديات المعنية ليتم لاحقا إحالتها تامة الموجب مرفقة بوثيقة شرح الأسباب إلى وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بخصوصها.

وبشأن اتفاقية الحال، وجب التقيد بجملة من الإجراءات سالفة الذكر وكذلك عرض الإتفاقية وجوبا على موافقة السيد والي المهدية وذلك تطبيقا لمقتضيات المرسوم عدد 9 المؤرخ في 8 مارس 2023 المتعلق بحل المجالس **البلدية .**

مع الإشارة أن الهياكل المعنية بالوزارة أثارت بعض الملاحظات بخصوص عدد من فصول مشروع" قسم توأمة بين بلدية مونتيرو - فولت - يون (فرنسا) وبلدية السواسي (تونس) وتم إعداد الصيغة الجديدة من المشروع بالصيغتين العربية والفرنسية وتم التنسيق في شأنها قصد إحالتها إلى وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج للتعيد تبعا للإختصاص.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين مباركي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية جدليان - ولاية القصرين

تحية طيبة وبعد،

معتمدية جدليان، من المناطق ذات الكثافة السكانية المتصاعدة، وتتميّز كذلك بغطاء غابي هام خاصة بمنطقة عين أم جدور، ما يجعلها عرضة سنويًا لمخاطر الحرائق خلال فصل الصيف، فضلا عن صعوبة التدخل السريع في حوادث المرور أو الكوارث الطبيعية نظرًا لبعد مراكز الحماية المدنية الأخرى .

في ظل هذه الوضعية أطرح الأسئلة التالية :

- هل توجد برمجة رسمية لإحداث مركز حماية مدنية في معتمدية جدليان؟
- وإن لم تكن هناك برمجة، ما هي الأسباب؟ وهل تنوي الوزارة تدارك هذا النقص في أقرب الآجال، خاصة مع اقتراب فصل الصيف وموسم الحرائق؟
- ما هو تقييم الوزارة للمخاطر المناخية والبيئية التي تواجهها المنطقة

مع فائق التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" محمد أمين المباركي"

عن دائرة سبيبة-جدليان-العيون

يتعلق موضوع سؤالكم الموجه إلى مصالحنا بخصوص النظر في إحداث وحدة حماية مدنية بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية الإشارة إلى أن الاحداثات الجديدة من وحدات للحماية المدنية يكون بالاستناد على مخطط وطني لتحليل المخاطر وتغطيتها صلب الديوان الوطني للحماية المدنية وهو دراسة فنية تضبط جملة المؤشرات الواجب أخذها بعين الإعتبار والتي تهدف بالأساس إلى تقريب النجدة من المواطن وإختزال آجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر المحتملة بالجهة المعنية وعلى أساسه يتم ضبط الحاجيات والأولويات.

وعليه فإن مقترح تركيز وحدة حماية مدنية بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين مقترح ذو أهمية إيمانا من وزارة الداخلية وهياكلها الراجعة لها بالنظر بضرورة تقريب الخدمات من المواطن خاصة منها ذات الصبغة الاستعجالية غير أن مقترح إحداث وحدة حماية مدنية بجدليان يعترضه بعض الصعوبات من ناحية إيجاد عقار مناسب قصد استغلاله لبعث الوحدة المذكورة.

وعلى هذا الأساس تعمل وزارة الداخلية على إيجاد الحول اللازمة لهذا الغرض وسيم التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية قصد توفير مقترحات في عقارات أو أراض صالحة للبناء لانجاز المشروع المذكور في أنسب الآجال.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد زياد الماهر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية

الموضوع: حول تطوير الإمكانيات والموارد والوسائل بمرجع نظر دائرة جمال لتصبح متناسبة مع معطيات الميدان والمجال الترابي الواسع

السيد الوزير،

حيث يتبين لسيادتكم إتساع المجال الترابي مرجع النظر لمنطقة الأمن بجمال .

وحيث يتضح عدم تناسب الإمكانيات اللوجستية والبشرية والوسائل المتاحة مع اتساع رقعة التدخل بالنسبة الأعوان الأمن العاملين بمرجع نظر منطقة الأمن بجمال والحرس الوطني .

وحيث تنوعت أشكال الجريمة بصفة عامة والإنحرافات السلوكية والشذوذ الفكري يتجه لتطوير البنية التحتية والموارد والوسائل بمرجع نظر منطقة الأمن بجمال والحرس الوطني وعليه:

1- متى سيتم الشروع في بناء المقر الجديد لمنطقة الأمن بجمال ومقري الشرطة والحرس الوطني مكان المراكز الحالية؟

2- هل سيتم تدعيم الموارد البشرية بمرجع نظر دائرة جمال؟

3- هل سيتم تدعيم أسطول سيارات منطقة الأمن بجمال لستجيب للضغط الكبير والمجال الواسع؟

4- هل سيتم تخصيص مساكن للأمنيين في مشروع البناء الجديد؟

5- هل ستقع الإستجابة لمطالب إعادة التوظيف بين الأسلاك؟

6- هل ستقع الإستجابة لمطالب النقلة بالجهة مراعاة للوضع النفسي والاجتماعي للأعوان والإطارات؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "محمد زياد الماهر"

عن دائرة جمال

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/11حول تطوير الإمكانيات والموارد والوسائل بمرجع النظر دائرة جمال حتى تصبح متناسبة مع معطيات الميدان والمجال الترابي الواسع .

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع الهياكل الأمنية بخصوص موضوع سؤالكم المتعلق بمسائل تهم المرفق الأمني، إفادتكم بالمعطيات التالية :

- **بخصوص مشروع بناء مقر جديد لمنطقة الأمن الوطني ومركز الأمن الوطني بجمال الشمالية:**

تم إدراج المشروع ضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2026 وسيقام على قطعة أرض تضم مساكن آيلة للسقوط مخصصة لفائدة وزارة الداخلية وكائنة خلف المقر الحالي لمركزي الأمن الوطني بجمال الشمالية والجنوبية وذلك حال الانتهاء من تنفيذ قرارات إخلاء المساكن وهدمها .

- **بخصوص تدعيم مرجع نظر دائرة جمال بالموارد البشرية:**

تمت برمجة تدعيم وحدات إقليم الأمن الوطني بالمنستير بالعنصر البشري من أعوان الأمن المستجدين

- **حول تدعيم منطقة الأمن الوطني بجمال بأسطول سيارات:**

تم تمكين منطقة الأمن من سيارات جديدة لفائدة كل من مراكز الأمن الوطني بجمال الجنوبية جمال الشمالية، زرمدين، بني حسان، الفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل فضلا عن السيارات المستغلة من قبل مراكز الأمن الوطني بطوزة، بنبلة وفرقة الطريق العمومي .

- **حول إمكانية تخصيص مساكن للأمنيين في مشروع البناء الجديد:**

إن جل الإطارات والأعوان التابعين للمنطقة أصيلي الجهة والمعتمديات المجاورة ولم يسجل إشكاليات متعلقة بالسكن خاصة من ذوي الوضعيات الاجتماعية وهم محل متابعة وعناية خاصة من حيث الوضعيات العائلية أو المهنية على غرار النقل الاجتماعية..

- **حول الاستجابة لمطالب النقل بالجهة:**

يتم حاليا دراسة الطلبات في إطار حركة النقل الصيفية لسنة 2025.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد زياد الماهر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية

الموضوع: حول تطوير خدمات الشرطة ذات الطابع الإداري .

السيد الوزير،

حيث تكتسي الخدمات الإدارية المسداة بمراكز الشرطة أهمية بالغة لدى المواطن وحيث تعاني أغلب المراكز من نقص في الموارد البشرية المختصة.

وبشكل موضوعي فإن أعوان الأمن العاملين في المجال الجزائي ومجال مكافحة الجريمة يحتاجون فضاء مستقلا بعيدا عن الإحتكاك بالمواطن العادي طالب الخدمة الإدارية.

ومن جهة أخرى فإن طالب الخدمة الإدارية يتطلع لإيجاد إستقبال جيد وخدمات سريعة بعيدا عن فضاء مكافحة الجريمة الذي يتسم أحيانا كثيرة بالضغط والتوتر وهذا أيضا موضوعي ومفهوم .

1- هل توجد خطة وطنية لتطوير الخدمات ذات الطابع الإداري المسداة للمواطنين كاستخراج بطاقة التعريف وجواز السفر وشهادة الإقامة وفصلها عن إدارة المسائل ذات الطابع الجزائي؟

2- هل توجد خطة لتطوير الخدمات ذات الطابع الإداري المسداة بدائرة جمال؟

3- إذا وضعت البلدية مقر الشرطة البيئية سابقا تحت ذمة المصلحة الفنية للشرطة هل توافقون على تسخيره للخدمات ذات الطابع الإداري؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب" زياد الماهر"

عن دائرة جمال- من ولاية المنستير

ملخص السؤال: "حول تطوير خدمات الشرطة ذات الطابع الإداري ومدى إمكانية الموافقة على تسخير مقر الشرطة البيئية سابقا والموضوع على ذمة الشرطة الفنية حاليا لإسداء خدمات ذات طابع إداري" .

نص الإجابة:

تحرص وزارة الداخلية على تطوير أساليب العمل خاصة على مستوى الخدمات ذات الطابع الإداري المسداة للمواطنين والإنخراط الفعال في المسار الوطني لرقمنة الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال جملة من المسارات والمشاريع، حيث يتم حاليا بجميع المراكز الأمنية إعتماد مكاتب إدارية مستقلة منفصلة جزئيا عن بقية المكاتب الخاصة بالأبحاث العدلية أو غيرها، تحت إشراف إطارات ورتباء ذوي خبرة وتكوين في المجال الإداري وحسن استقبال ومعاملة المواطنين وذلك تجسيما للإصلاح المنشود الذي تتطلع له القيادة في شتى مجالات الاهتمام الأمني.

كما يتم العمل حاليا على بعث مشروع مكاتب شباك موحد على مستوى مناطق الأمن الوطني تعنى بإسداء الخدمات الإدارية وذلك في إطار اعتماد اللامركزية في إسداء هذه الخدمات وفصل الخدمات ذات الطابع العدلي مع إمكانية النظر في الإرتقاء بهذه المكاتب الى مكاتب نموذجية يقع من خلالها فصل الخدمات الإدارية عن الخدمات العدلية وهي تجربة لاقت استحسان المواطنين والعموم ولا تزال محل متابعة

في إطار الانخراط في مشروع إرساء علامة مرحبا لجودة الاستقبال صلب مراكز الأمن العمومي وذلك عملا بأحكام منشور رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 16 أكتوبر 2023 حول الإنخراط في علامة" مرحبا " لجودة الإستقبال يتم العمل على تهيئة عدد 14 مركز أمن عمومي للحصول على هذه العلامة .

بالإضافة إلى تركيز خلايا إستمرار بجميع مراكز الأمن العمومي بمناسبة حلول الموسم الصيفي تعمل كامل أيام الأسبوع دون الاقتصار على التوقيت الإداري وذلك ضمانا لاستمرارية تقديم هذه الخدمات للمواطنين في أفضل الظروف .

أما بخصوص مدى إمكانية الموافقة على تسخير مقر الشرطة البيئية سابقا والموضوع على ذمة الشرطة الفنية حاليا لإسداء خدمات ذات طابع إداري، تجدر الإشارة أن كافة مراكز الأمن الوطني مرجع نظر إقليم الأمن الوطني بالمنستير تتولى إحالة ملفات بطاقات التعريف الوطنية وملفات بطاقة السوابق العدلية عدد 03 إلى فرقة الشرطة الفنية والعلمية بالمنستير والتنسيق معها في جميع الخدمات والوضعيات وهي حريصة بدورها على إنجاز الملفات في أجالها المحددة.

هذا ولم يُسجل أي إشكاليات أو عوائق بخصوص ذلك وهو ما لا نرى موجبا في الوقت الحالي إلى تسخير مكتب للشرطة الفنية لإسداء خدمات ذات طابع إداري.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول قائمة في رخص النقل .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد،

أتوجه إليكم بهذا الطلب للحصول على معلومات مهمة تتعلق بقطاع النقل في معتمدية قرمبالية ومعتمدية بوعرقوب . وذلك نظرًا لأهمية النقل الريفي والجماعي والتاكسي ولواج في تسهيل حركة المواطنين وتحسين مستوى الخدمة .

لذا أرجو مدنا بقائمة في مالكي رخص النقل الريفي والنقل الجماعي والتاكسي ولواج مع اضافة سنة الإسناد .

إن الحصول على هذه المعلومات سيساعد في تحقيق رؤية أفضل لمشاريع تطوير النقل في المنطقة، وتعزيز الخدمات المقدمة للمواطنين .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1973 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-3000-1289بتاريخ 2025/04/28.

المصاحيب:عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري" عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و"صالح" الصيادي" عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) ونورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" محمد علي فنيرة"

عن دائرة قرمبالية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/15حول موافاتكم بقائمة في مالكي رخص النقل الريفي والتاكسي واللواج مع إضافة سنة الإسناد .

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية موافاة النائب المحترم بأن الإطلاع على أسماء أصحاب رخص النقل الريفي والتاكسي واللواج بكل من معتمديتي قرمبالية وبوعرقوب، موضوع سؤالكم الكتابي، يتعارض مع أحكام القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

إلا أنه يمكن لكم الإطلاع على القائمة الاسمية بمصالح ولاية نابل أو بالوكالة الفنية للنقل البري إذا ما كانت هنالك ضرورة لذلك.

وتبقى وزارة الداخلية حريصة على التقدم بمنظومة النقل العمومي وغير العمومي بالمنطقة وذلك بتظافر مجهودات مختلف الشركاء من باقي الوزارات والمؤسسات العمومية والخاصة والمواطنين قصد تحقيق نقلة نوعية في خدمات النقل بالجهة.

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

- متى تأذن مصالحكم بإحداث دائرة بلدية بصهيب؟
- متى يتم إحداث دوائر بلدية جديدة بكل من المتلوي أم العرائس الرديف نظرا لتزايد عدد طالبي الخدمات؟
- ما مصير المعبر الحدودي سيدي بوبكر، أم الاقصاب؟
- ما هي خطة الوزارة في تقريب الخدمات من الإدارية المتعلقة باستخراج الوثائق وتسريعها على غرار البطاقة عدد 3 والتي لاحظنا أن العديد من المواطنين تتعطل مصالحهم بالنظر إلى بطء عملية الحصول على هذه الوثيقة وعليه نقترح إيجاد آلية جهوية ومحلية تعوض الإجراءات المركزية؟

وتقبلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "محمد ماجدي"

عن دائرة المتلوي - أم العرائس - المظيلة - الرديف وسيدي بوبكر

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/15حول- :

- مدى إمكانية إحداث دوائر بلدية بكل من منطقة صهيب المتلوي أم العرائس؟

- ما مصير المعبر الحدودي سيدي بوبكر أم الأقصاب بقفصة؟

- ماهي خطة الوزارة في تقريب الخدمات الإدارية وتسريعها على غرار البطاقة عدد 3 وإيجاد آلية جهوية ومحلية تُعوض الإجراءات المركزية؟

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع الهياكل ذات الاختصاص ومع السلط الجهوية والمحلية إفادتكم بالمعطيات التالية :

- **حول إمكانية إحداث دوائر بلدية بكل من مناطق صهيب المتلوي أم العرائس:**

- إحداث دائرة بلدية بعمادة صهيب من معتمدية المظيلة : يعتر احداث الدائرة البلدية بالمنطقة المذكورة مطلبا جهويا لتقريب الخدمات من متساكني منطقة برج العكارمة ولتخفيف الضغط على الإدارة البلدية إلا أن الاشكال في بعث الدائرة هو عدم وجود مقر إضافة إلى إفتقار البلدية إلى موارد بشرية لتأمين السير العادي للعمل .
- إحداث دائرة بلدية بأم العرائس : تم إحداث دائرة بلدية بحي الأمل من قبل المجلس البلدي وبعد قيام البلدية بكراء محل تم العدول عن ذلك البعده عن الشبكات العمومية وحاليا المساعي جارية للبحث عن مقر جديد.
- إحداث دائرة بلدية بالمتلوي :هناك رغبة من بلدية المتلوي في احداث دائرتين بلديتين بكل من حي المزرعة وبحي الأمل نظرا للكثافة السكانية بهما غير أن الإشكال يتمثل في قانونية احداث الدوائر بمقتضى محضر إداري إعتبارا لعدم وجود مجلس بلدي في الوقت الحالي خاصة أن المقرات متوفرة بالمنطقتين المذكورتين .

هذا وتسجل وزارة الداخلية عدة إشكاليات في هذا الخصوص منها العقارية كصعوبة إيجاد مقرات ملائمة ومجهزة أو قانونية كما هو الحال ببلدية المتلوي دون التغافل عن قلة الموارد البشرية لأغلب البلديات بالجهة وعليه تعمل الوزارة على تجاوز مختلف العراقيل وإيجاد الحلول اللازمة لتقريب الخدمات من المواطن والحفاظ على ديمومة المرفق العام واستمرارية إسداء الخدمات .

مع الإشارة إلى أن إحداث المعابر الحدودية هو من إختصاص الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية التي يرجع له الاشراف على بعث المعابر الحدودية البرية وتحسينها .

- **بخصوص تقريب الخدمات الإدارية وتسريعها على غرار البطاقة عدد 3 وإيجاد آلية جهوية ومحلية تُعوض الإجراءات المركزية :** تسعى مصالح وزارة الداخلية إلى الارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمواطن من خلال تقليص الأجال ويتم حاليا العمل على رقمنة مطالب الحصول على بطاقة عدد 3 على مستوى مراكز الأمن والحرس الوطنيين مباشرة والتخلي تدريجيا على المطالب الورقية .

وستعمل الوزارة على إنجاز بطاقة السوابق العدلية الرقمية عن طريق الربط مع الهوية الرقمية Mobile ID وفي نفس السياق تم تعميم منظومة الرسائل القصيرة SMS لإعلام المواطنين بجاهزية البطاقة عدد 3 وبطاقة التعريف الوطنية قصد التوجه إلى مراكز الأمن أو الحرس الوطنيين أين تم إيداع مطالب الخدمة لتسلم الوثيقة.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية .

الموضوع سؤال كتابي حول الأمر المتعلق بالسادة العمد .

تحية وبعد،

السيد وزير الداخلية، اعتبارًا لأهمية الدور الذي يضطلع به السادة العمد في معاضدة العمل الإداري والمحلي، وحرصا على تمكينهم من إطار قانوني يضمن حقوقهم وواجباتهم ويكرس مكانتهم في الهيكل الإداري، وعملاً بما أفادت به وزارتكم سابقا بخصوص الموافقة على مشروع أمر يتعلق بالعُمد خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، أرجو من سيادتكم مدنا بما يلي :

1- متى يتم نشر الأمر المتعلق بالسادة العمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى - ولاية سوسة

ملخص السؤال: "حول نشر الأمر المتعلق بسلك العمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية."

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة أساسا حول المشمولات التسمية، الحقوق والواجبات وعناصر التأجير

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكول للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى .

هذا، وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، وتمت المصادقة عليه خلال مجلس الوزراء المذكور .

علما بأنّه على إثر صدور الأمر عدد 336 لسنة 2024 المؤرخ في 25 ماي 2024 المتعلق بتعيين عضو بالحكومة والأمر عدد 451 المؤرخ في 07أوت 2024 المتعلق بتعيين رئيس الحكومة والأمر عدد 465 لسنة 2024المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة تمت إحالة صيغة محينة لمشروع الأمر المذكور على مصالح رئاسة الحكومة لاستكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية .

الموضوع:حول احداث مركز حرس مرور بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة.

تبعا لتكرر الحوادث المرورية الخطيرة على مستوى الطريق الوطنية رقم 12 التي تعبر معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة، ونظرًا لما تعرفه هذه الطريق من كثافة مرورية متزايدة، فإننا نطلب من سيادتكم النظر في برمجة إحداث مركز حرس مرور قار بسيدي الهاني، يُعنى بمهمة الرقابة المرورية المستمرة والتدخل الفوري عند الاقتضاء، بما يُساهم في تعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث القاتلة التي أصبحت تُهدّد سلامة مستعملي الطريق .

وفي هذا الاطار، نود التوجه الى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1- ماهي الاجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لاحداث مركز حرس مرور بمعتمدية سيدي الهاني؟

2- لماذا لم يتم الى حد الآن تعزيز مركز الحرس الوطني بسيدي الهاني بسيارة اضافية رغم تعهد الوزارة بذلك.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع - :مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-3000-1289 بتاريخ 2025/04/28.

المصاحيب:عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي "(سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) و محمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى (ولاية سوسة)

ملخص السؤال:

- ماهي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لإحداث مركز حرس مرور بمعتمدية سيدي الهاني؟

- .لماذا لم يتم إلى حد الآن تعزيز مركز الحرس الوطني بسيدي الهاني بسيارة إضافية رغم تعهد الوزارة بذلك؟

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع المصالح الأمنية المعنية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- **بالنسبة لإجراءات إحداث مركز حرس المرور بمعتمدية سيدي الهاني** فإن مركز حرس المرور بمعتمدية سيدي الهاني محدث منذ سنة 2024 بمقتضى قرار مؤرخ في 24 نوفمبر 2024 يتعلق بإحداث وتنظيم منطقة جهوية للحرس الوطني بمساكن والذي ينص فصله الثالث (النقطة5) على الهياكل المرتبطة مباشرة برئيس المنطقة ومنها فرقة حرس المرور بمساكن والتي تشتمل على مراكز حرس وطني مكلفة بالمرور بكل من مساكن وسيدي الهاني .

مع الإشارة وأنه وقع تفعيل كل من مركزي حرس المرور ومعاينة الحوادث بمساكن اللذان يقومان حاليا بتغطية كامل مرجع نظر فرقة حرس مرور مساكن وجاري العمل على تفعيل مركز حرس المرور بسيدي الهاني من نفس الفرقة حال توفر مقر أمني والعنصر البشري والوسائل الإدارية اللازمة .

- **أما فيما يخص تعزيز مركز الحرس الوطني بسيدي الهاني بسيارة إضافية** فإن الوحدة المذكورة تتمتع بسيارة جبلية في حالة جيدة نوع "ميتسيبيتشي" عمرها لا يتجاوز 07 سنوات .

هذا وسيتم النظر في إمكانية تدعيمها بوسيلة نقل إضافية عند توفر الإمكانيات في أنسب الأجال إستجابة لتطلعات وإنتظارات الجهة في هذا المجال.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع: بخصوص مشروع مركز الطب الوسيط بمعتمدية سيدي الهاني

تحية طيبة وبعد،

ثعاني معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة من نقص فادح في البنية التحتية الصحية وخاصة على مستوى الخدمات الصحية الاستعجالية، وهو ما تسبب للأسف في تسجيل عدد من الوفايات في صفوف المواطنين، بسبب تأخر التدخلات الطبية خصوصا و أن المنطقة تبعد مسافات طويلة على أقرب الأقسام الاستعجالية بالمستشفيات الجهوية والجامعية وهي تفتقر اليوم الى قسم استعجالي كذلك الى وحدة اسعاف متنقلة SMUR وقد سبق الإعلان عن مشروع إحداث مركز للطب الوسيط بالجهة، غير أن تقدّمه ظلّ بطيئا رغم الحاجة الملحة إليه.

وبناء عليه أتوجه الى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1- متى يتم الاعلان عن طلب العروض الخاص بمشروع مركز طب الوسيط؟

2- فيما يتمثل البرنامج الوظيفي للمشروع وما هو التاريخ المتوقع لبداية انجازه؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-3000-1289 بتاريخ 2025/04/28.

المصاحيب: عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) و محمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها.

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب "محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/11بخصوص مشروع مركز الطب الوسيط بمعتمدية سيدي الهاني

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية موافاة النائب المحترم حول نص سؤاله الكتابي المتعلق بمشروع مركز الطب الوسيط بمعتمدية سيدي الهاني بما يلي :

- الكلفة التقديرية 4.372,683,000 د .
- تم بتاريخ 2013/11/13 إجراء مناظرة وطنية للهندسة المعمارية لاختيار مصمم للمشروع وفاز به كل من المهندسين المعماريين ح.ع و إش .
- تم الإنتهاء من اعداد الدراسات الفنية
- تم الاعلان عن طلب العروض وتم تحديد موعد فتح العروض الموافق ليوم 29 أوت
- 2025 ستتعهد لجنة التقييم بإعداد تقييم العروض وحال الانتهاء منه سيتم عرضه على أنظار اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية
- أبدت وزارة الصحة موافقتها على تخصيص إعتمادات إضافية لانجاز المركز
- حال الحصول على موافقة اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية سيتم التسريع في الإجراءات المتعلقة بإبرام الصفقة وإصدار الإذن في بداية الأشغال التي من المتوقع الانطلاق فيها عندما يتم تحويل الاعتمادات لابرام الصفقة من قبل وزارة الصحة

أما بخصوص سؤالكم عن البرنامج الوظيفي للمشروع فتجدون ضمن الوثيقة المرفقة بهذه البطاقة إجابة عن هذا التساؤل.

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE LA SANTE
DIRECTION DES BATIMENTS/AB-MA

PROJET DE CONSTRUCTION D'UN CENTRE INTERMEDIAIRE A SIDI HENI
GOUVERNORAT DE SOUSSE

Cout MD 2500
Surf Ho/m² 936

I- ADMINISTRATION :

N.O.	DESIGNATION	N.B.	Surf. Utile Unit en m²	Surf. Utile Totale en m²	Observation
1	Hall d'Accueil & attente	1	24	24	A prévoir un point d'eau dans chaque bureau medecin
2	Bureau Inscription	1	12	12	
3	Bureau regisseur	1	9	9	
4	Bureau de surveillant	1	9	9	
5	Fichier Central	1	6	6	
6	Sanitaires (H/F)	2	4	8	
8	Local archives	1	16	16	
TOTAL ADMINISTRATION				84	

II- PLATEAU TECHNIQUE :

II-1 Laboratoire

1	Salle d'attente	1	12	12	A prévoir un point d'eau dans chaque bureau medecin
2	Bureau surveillant	1	12	10	
3	Salle de Prélèvement + reception des échantillons	1	12	12	
4	Salle d'analyse	1	12	12	
5	Labo Biochimie	1	12	12	
6	Laverie Stérilisation	1	4	4	
7	Labo Hémato	1	12	12	
8	Labo Bactériologie	1	6	6	
9	Chambre Froide	1	4	4	
10	Fichier	1	6	6	
11	Vestiaire (H/F)	2	4	8	
12	Sanitaire	2	4	8	
TOTAL				106	

II-2 Radiologie :

1	Salle de radio avec déshabilloire	1	24	24	Prévoir un traitemen de Plomb
2	Attente	1	9	9	
3	Salle d'échographie	1	12	12	
TOTAL				45	
TOTAL Plateau Technique				235	

III- CONSULTATIONS EXTERNES :

III-1 Consultation Pédiatrie & Gynécologie

1	Bureau medecin	2	12	24	A prévoir un point d'eau dans chaque bureau medecin
2	Bureau sage femme	1	12	12	
3	Salle d'attente	1	16	16	
4	Salle de soins	1	12	12	
5	Fichier	1	6	6	
TOTAL				70	

Unité Dentaire:

1	Salle Stomato	2	14	28	A prévoir un point d'eau dans chaque bureau medecin
2	Attente	1	12	12	
3	Bureau de Medecin	1	10	10	
4	Local Compresseur	2	2	4	
5	Local stérilisation	1	6	6	
6	Fichier	1	6	6	
TOTAL				66	

III-3 Medecine générale & Spécialité

1	Bureau de Medecin	3	9	27	Aprévoir un point d'eau dans chaque bureau medecin
2	Ophtalmologie	1	24	24	
3	Salle ECG	1	6	6	
4	Attente	1	12	12	
5	Fichier	1	6	6	
TOTAL.				75	
TOTAL Consultations Externes				211	

IV- PHARMACIE :

1	Pharmacie	1	12	12	
2	Dépôt	1	18	18	
TOTAL PHARMACIE				30	

V- LOCAUX COMMUNS :

1	Bloc Sanitaires malades (H/F)	4	4	16	
2	Vestiaires/Sanitaires Personnels (H/F)	2	6	12	
4	Local Ménage	1	4	4	
5	Hall d'Attente	1	24	24	
TOTAL LOCAUX COMMUNS				56	

RECAPUTILATIF

DESIGNATION	S.U Tot/m²
I- ADMINISTRATION	84
II- PLATEAU TECHNIQUE	235
III- CONSULTATIONS EXTERNES	211
IV- PHARMACIE	30
V- LOCAUX COMMUNS	56
Surface Utile TOTAL/m²	616
Surface H O TOTAL/m²	985,6

ESTIMATION

DESIGNATION	SUPARFICIE	COUT/M²	Total
Genie Civil	986	1350	1330560
Electricité/ Transformateur& GE& SI		450	443520
Fluides		340	335104
VRD		140	137984
Sous Total			2247168
	Frais d'études 8%	179773	
	Gaz Médicaux	70000	
Total		2496941	

Le Total est arrodis à la Somme de (2500,MDT) Deux million Cinq cent mille dinars,

Le 12/2021
Ministère de la Santé
Direction Générale des Services Communs
Le Directeur des Bâtiments
Signé: Sahir Mehdi

السؤال الكتابي الرابع

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي الى السيد وزير الداخلية

الموضوع: بخصوص طلب إحداث سوق يومية بلدية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا لمشاغل ومتطلبات مواطني معتمدية سيدي الهاني بولاية سوسة وحرصنا الدائم على تعزيز التنمية المحلية والارتقاء بمستوى معيشة السكان، نتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب من أجل دعم مشروع احداث سوق يومية بلدية بسيدي الهاني . فبالرغم من المكانة الفلاحية والتجارية المتميزة التي تحظى بها المنطقة، فهي تعاني من غياب فضاء منظم وملائم لهذا الغرض، ما يضطر المواطنين والتجار إلى قطع مسافات طويلة نحو معتمديات مجاورة لتلبية حاجياتهم أو تسويق منتجاتهم، وهو أمر يشكل عبئا إضافيا ويحد من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة .

وبناء عليه أتوجه الى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1- متى سيتم احداث سوق يومية بلدية بمعتمدية سيدي الهاني على غرار بقية المناطق؟

2- لماذا لا يتم دعم بلدية سيدي الهاني في إطار برامج دعم العمل البلدي من أجل احداث هذا المشروع؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم مع ما تقدمنا به، لكم منا كل الاحترام والتقدير وكلنا أمل في العمل سويا من أجل إيجاد الحول لكل ما طرحناه، تلبية لمطالب المواطنين خدمة للمصلحة العليا للوطن .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

"محمود العامري"

عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى من ولاية سوسة

ملخص السؤال: "حول طلب إحداث سوق يومية بلدية بمعتمدية سيدي الهاني ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المختصة بوزارة الداخلية في المجال أتشرف بإفادتكم أن الأسواق اليومية لا تُدرج بالمخططات الوطنية وهي مشاريع بلدية صرفة ذات صبغة اقتصادية يتم برمجة إنجازها وإدراجها بالمخطط البلدي بمبادرة من البلدية المعنية وذلك بعد توفير العقار المخصص لإنجاز المشروع ويتم تمويله وفقا لمخطط تمويل يتضمّن تمويل ذاتي وقرض ومساعدة.

هذا وتجدر الإشـارة أن حجم اعتمادات التنميـة غير المستهلكـة والمرصودة بميزانية البلدية المعنية لسنة 2025 بلغـت 1.266.775,000د .

السؤال الكتابي الأول

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع :سؤال كتابي حول متابعة المشاريع المعطلة في ولاية تطاوين .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

الرجاء التفضل بمدنا بقائمة مفصلة في المشاريع المعطلة تحت إشراف المجلس الجهوي بولاية تطاوين والإجراءات التي تم إتخاذها لحلحة هذه المشاريع .

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

"مصطفى البوبكري"

عن دائرة تطاوين الجنوبية - بنر- الأحمر غمراسن -ولاية تطاوين.

ملخص السؤال: "حول طلب قائمة مفصلة في المشاريع المعطلة تحت إشراف المجلس الجهوي بولاية تطاوين والإجراءات التي تم إتخاذها لحلحلة هذه المشاريع ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السيد والي تطاوين أتشرف أن أحيل عليكم عدد 17بطاقة مشروع معطل بولاية تطاوين والمراحل التي مرت بها هذه المشاريع.

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	تهيئة و توسيع المعبر الحدودي بذهيبة
عناصر المشروع	تهيئة و توسيع المعبر و تجهيزه بجميع المرافق
مدة المشروع	
التكلفة	14 مليون دينار

التمويل	الاجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
ميزانية الدولة			

الإنجازات الرئيسية	انجاز ممرات خاصة بالمسافرين و بالسلع انجاز مقرات ادارية
الخطوات المبرمجة	استكمال الاشغال التي ناهزت 85 %
الإشكاليات والمخاطر	تعطل الإنجاز و تم فسخ الصفقة تم الإعلان على طلب العروض لإستكمال الأشغال حدد اخر اجل يوم 19 نوفمبر 2024
الإجراءات المقترحة	- السعي الى التدخل لحل الإشكاليات و إتمام المشروع - تم عرض المشروع على اللجنة الجهوية لتسريع المشاريع بتاريخ 13 نوفمبر 2024 تمت مراسلة السيدة وزيرة التجهيز تحت عدد 8025 بتاريخ 03 ديسمبر 2024 - تم عرض المشروع على اللجنة الجهوية لتسريع المشاريع بتاريخ 25 ديسمبر 2024 - تم الإتصال هاتفيا بالسيد المدير العام للبنايات المدنية بوزارة التجهيز لمتابعة المشروع يوم الإثنين 03 فيفري 2025 حيث افادنا بانه سيتم فتح طلب العروض يوم 11 فيفري 2025.

الولايــة تطاويــن

جذاذة متــابعة مشروع

المشروع	إحداث قطب واحات ومناطق سقوية جديدة ببرج بورقيبة ووادي زار على مساحة 1000 هكتار بولاية تطاوين			
عناصر المشروع	• تعبيد طريق كمبوت برج بورقيبة في طول 32 كلم • إحداث 26 بئر عميقة • بناء خزان ماء سعة 1000 م^3 و 8 خزانات سعة 50 م^3 • تركيز الشبكة المائية : قنوات الدفع والتوزيع الرئيسية و التوزيع الداخلي والري قطرة قطرة في طول 495 كلم • تسوية الأراضي على مساحة 1220 هكتار • بناء قرى سكنية وربطها بالمرافق الضرورية إضافة إلى إحداث مدرسة ابتدائية ومستوصف ومسجد ومركز بريد • اقتناء وغرس 254 ألف شتلة نخيل • اقتناء وغرس 175 ألف شتلة أشجار مثمرة مختلفة			
مدة المشروع	16 سنة (192 شهر) مفصلة على 3 مراحل:			
التكلفة	178 مليون دينار تونسي			
التمويل	التمويل	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	• ميزانية الدولة • الصندوق السعودي للتنمية	16 سنة	• 65 مليون دينار • 113 مليون دينار	
الانجازات الرئيسية	• الانطلاق في انجاز 4 آبار • بصدد إعداد كراس الشروط وطلبات العروض حسب نموذج الممول على أن يتم الإعلان عنها بمجرد إمضاء اتفاقية القرض والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب			
الخطوات المبرمجة	• تركيز البنى التحتيتية والشبكة المائية • اقتناء وتركيز الغراسات • الدعم المؤسساتي للمشروع والإجراءات المصاحبة			
الإشكاليات والمخاطر	• ارتفاع الكلفة والتمديد في فترة تنفيذ المشروع			

وزارة الداخلية
ولاية تطاوين

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	محطة انتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية ببني مهيرة (50 ميغاوات)			
عناصر المشروع	انجاز محطة لتوليد الكهرباء بواسطة استغلال الطاقة الشمسية			
مدة المشروع				
التكلفة	125 مليون دينار			
التمويل	التمويل	الاجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
الإنجازات الرئيسية	وضع أراضي اشتراكية على ذمة المشروع الانطلاق في الدراسات الفنية للمشروع			
الخطوات المبرمجة	مد شبكة الضغط العالي انجاز محطة فطوضوئية			
الإشكاليات والمخاطر	عدم رصد الاعتمادات المطلوبة من طرف الشركة التونسية للكهرباء و الغاز			

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	احداث منطقة صناعية بونمشة خاصة للجبس بتطاوين الشمالية			
عناصر المشروع	انجاز منطقة صناعية خاصة بالجبس على مساحة 50 هك الربط بالكهرباء الربط بالماء الصالح للشرب			
مدة المشروع				
التكلفة	21.9 مليون دينار			
التمويل	التمويل	الاجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
الإنجازات الرئيسية	اقتناء القسط الأول (25هك) مد شبكة الكهرباء و الماء الصالح للشراب			
الخطوات المبرمجة	اقتناء بقية الأرض (25هك) و تهيئتها			
الإشكاليات والمخاطر	عدم رصد الاعتمادات المطلوبة من طرف الوكالة العقارية الصناعية			
الإجراءات المقترحة	دعوة الوكالة العقارية الصناعية للإسراع بالشروع في أشغال التهيئة - تم عرض المشروع على أنظار اللجنة الجهوية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية بتاريخ 19 نوفمبر 2024 - تمت مراسلة السيد وزير الصناعة و المناجم و الطاقة تحت عدد 8023 بتاريخ 10 ديسمبر 2024			

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	بناء معهد ثانوي بالمزطورية			
عناصر المشروع	بناء معهد ثانوي متكامل و تجهيزه			
مدة المشروع				
التكلفة	2.75 مليون دينار			
التمويل	**التمويل**	**الاجال التعاقدية**	**المبلغ**	**نسبة السحب**
الإنجازات الرئيسية	تجاوز الاشكال العقاري و انتزاع قطعة الأرض موضوع الخلاف			
الخطوات المبرمجة	إعلان طلب العروض			
الإشكاليات والمخاطر				
الإجراءات المقترحة	التسريع بإنطلاق الدراسات و إنجاز المشروع تمت مراسلة السيد وزير التربية تحت عدد 8024 بتاريخ 03 ديسمبر 2024			

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	احداث مركز قطاعي للتكوين المهني في الطاقة و المواد الانشائية بتطاوين			
عناصر المشروع	احداث مركز تكوين مهني قطاعي في اختصاصات الطاقة و المواد الانشائية و تجهيزه			
مدة المشروع				
التكلفة	19.5 مليون دينار			
التمويل	التمويل	الاجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
الإنجازات الرئيسية	وضع قطعة ارض على ذمة المشروع تحديد الاختصاصات و مجالات التدريس			
الخطوات المبرمجة	انجاز مركز قطاعي للتكوين المهني و تجهيزه			
الإشكاليات والمخاطر	عدم رصد الاعتمادات لانجاز المشروع			
الإجراءات المقترحة	دعوة وزارة التكوين المهني و التشغيل لفتح الاعتمادات الخاصة بالمشروع -تم عرض المشروع على لجنة التسريع في إنجاز المشاريع العمومية بتاريخ 19 نوفمبر 2024 -تمت مراسلة السيد وزير التكوين المهني حول المشروع تحت عدد 8022 بتاريخ 03 ديسمبر 2024			

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	تدعيم الموارد المائية لتزويد مدينة تطاوين و احوازها بالماء			
عناصر المشروع	حفر أبار و مد قنوات جلب من بئر عمير لتوفير موارد إضافية لتغطية الطلب			
مدة المشروع				
التكلفة	48مليون دينار			
التمويل	**التمويل**	**الاجال التعاقدية**	**المبلغ**	**نسبة السحب**
الإنجازات الرئيسية	احداث 2 ابار عميقة ببئر عمير			
الخطوات المبرمجة	احداث خزانات و محطات الضخ ومد قنوات الجلب			
الإشكاليات والمخاطر	تم اقتراح تمويل المشروع على ميزانية صندوق التنمية الخاص بالولاية والمقدر ب 80مليون دينار			
الإجراءات المقترحة	المصادقة من طرف وزارة الإقتصاد و المالية على المقترح الجهوي لتمويل المشروع على موارد صندوق التنمية الخاص بالجهة			

وزارة الداخلية
ولاية تطاوين

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	فتح مطار رمادة للطيران المدني			
عناصر المشروع	تهيئة المطار العسكري برمادة و احداث جناح مدني			
مدة المشروع				
التكلفة	28.6 مليون دينار			
التمويل	**التمويل**	**الاجال التعاقدية**	**المبلغ**	**نسبة السحب**
الإنجازات الرئيسية	انجاز الطريق من طرف وزارة الدفاع الوطني بكلفة تناهز 10 مليون دينار			
الخطوات المبرمجة	احداث محطة للمسافرين			
الإشكاليات والمخاطر	تعطل إتمام المشروع			
الإجراءات المقترحة	دعوة الديوان الوطني للموانئ الجوية لانجاز محطة المسافرين و تفعيل المشروع - تم عرض المشروع على انظار اللجنة الجهوية للتسريع بإنجاز المشاريع العمومية بتاريخ 19 نوفمبر 2024 - تمت مراسلة الديوان الوطني للطيران المدني تحت عدد 7976 بتاريخ 29 نوفمبر 2024			

الولاية:تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع:إحداث مسلخ بلدي بالصمار			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: - فضاء لحجز الحيوانات(espace d'estabilisation) -قاعة ذبح -2 مكاتب(بيطري + إدارة) -مجموعة صحية -فضاء لتجميع الفضلات -غرفة تبريد			
مدّة المشروع				
الكلفة	650ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	المندوبية العامة للتنمية المندمجة			
الانجازات الرئيسية	تم إنجاز اختبار فني للبناية الموجودة وقد أكد مكتب المراقبة على هدم البناية القديمة وإعادة بناءها نظرا للحالة المتردية للهيكل			
الخطوات المبرمجة	إنجاز دراسة تأثير على المحيط			
الاشكاليات والمخاطر	مشروع متواجد بمنطقة سكنية			
الاجراءات المقترحة	النظر في مقترح بديل للمشروع			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع بناء مقر معتمدية و مسكن وظيفي ببني مهيرة			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: -مقر معتمدية بالطابق الأول - مسكن وظيفي بالطابق الأول			
مدّة المشروع				
الكلفة	1078ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة	330يوم		
الانجازات الرئيسية	وافقت لجنة الصفقات على إسناد الصفقة مع الإرجاء الى حين توفر الإعتمادات			
الخطوات المبرمجة				
الاشكاليات والمخاطر	بطء في فتح الإعتمادات			
الاجراءات المقترحة	تم عرضه على لجنة الصفقات العمومية يوم 2025/02/13 سيتم إعادة طلب العروض			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع إحداث مضمار اصطناعي لألعاب القوى بتطاوين قسط 2			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: -مركز التأهيل الرياضي - حجرات الملابس			
مدة المشروع				
الكلفة	5018 ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة			
الانجازات الرئيسية	تم إعداد دراسة تمهيدية معمقة تامة الموجب وإحالتها للمصالح المركزية لوزارة الشباب والرياضة تم إعلان طلب العروض			
الخطوات المبرمجة	بصدد القيام بتقرير فرز العروض في انتظار الإعتمادات الإضافية			
الإشكاليات والمخاطر				
الإجراءات المقترحة	في انتظار إنطلاق الأشغال			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع بناء مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بتطاوين الجنوبية			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: -بناية ذو طابق R+1 - 9 مكاتب -مجموعة صحية مكتب أرشيف مرآب للسيارات قاعة إستقبال			
مدة المشروع				
الكلفة	500ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة			
الانجازات الرئيسية	تم إعداد الدراسة الأولية المعمقة و ملف طلب العروض			
الخطوات المبرمجة	البت في مكان المشروع من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية لإتمام الدراسات			
الاشكاليات والمخاطر				
الاجراءات المقترحة	دعوة وزارة الشؤون الاجتماعية لمدنا برأيها حول مواصلة الدراسات أو تغيير الموقع			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع توسعة مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بتطاوين الشمالية			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: -قاعة إجتماعات - 4 مكاتب -مجموعة صحية			
مدة المشروع				
الكلفة	340ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة			
الانجازات الرئيسية	تم إعداد الدراسة الأولية الموجزة			
الخطوات المبرمجة	إستكمال الدراسات الخاصة بالمشروع			
الاشكاليات والمخاطر	عدم تطابق بين البرنامج الوظيفي المقترح ومكونات البناية الحالية وحاجيات الإدارة			
الاجراءات المقترحة	مدنا ببرنامج وظيفي محين و الإذن لنا لإتمام بقية مراحل الدراسة			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	توسعة مقر الإدارة الجهوية لمراقبة الأداءات بتطاوين			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع: -6 مكاتب - مكتب أرشيف -مجموعة صحية			
مدّة المشروع				
الكلفة	340ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة			
الانجازات الرئيسية	تم الإعلان عن طلب العروض			
الخطوات المبرمجة	تسجيل كراسات الصفقة و الإنطلاق في الأشغال			
الاشكاليات والمخاطر				
الاجراءات المقترحة	الإنطلاق في الأشغال			

وزارة الداخلية
ولاية تطاوين

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع بناء مسلخ عصري بتطاوين			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع locaux de stabilisation2 Aire d'abattage 2 annexe d'abattage 2 Administration + atelier de coupe			
مدّة المشروع				
الكلفة	5900ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	بصدد البحث عن تمويل			
الانجازات الرئيسية	تم إنجاز مناظرة معمارية و إستكمال الدراسات الخاصة بالمشروع			
الخطوات المبرمجة	الإعلان عن طلب العروض			
الاشكاليات والمخاطر	عدم توفر الإعتمادات			
الاجراءات المقترحة	البحث عن تمويل للمشروع			

الولاية: تطاوين

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	مشروع إحداث ملعب بلدي ببني مهيرة			
عناصر المشروع	يحتوي المشروع ملعب بلدي			
مدّة المشروع				
الكلفة	100ألف دينار			
التمويل	الممول	الآجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	ميزانية الدولة			
الانجازات الرئيسية	تمت موافقة الإدارة العامة للتعمير على مقترح تغيير صبغة الأرض			
الخطوات المبرمجة	الإنطلاق في الدراسة			
الاشكاليات والمخاطر	عدم فتح الإعتمادات			
الاجراءات المقترحة	إتمام إجراءات تغيير صبغة الأرض و الإنطلاق في الدراسة			

الولايــة تطاويــن

جذاذة متابعة مشروع

المشروع	ربط ولاية تطاوين بالغاز الطبيعي قسط 2 * 20 بار			
عناصر المشروع	- مد قنوات الغاز ضغط متوسط بطول 13 كلم - بناء عدد 2 محطات توزيع الغاز			
مدة المشروع	سنة			
التكلفة	32 مليون دينار			
التمويل	التمويل	الاجال التعاقدية	المبلغ	نسبة السحب
	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	360 يوم	32 مليون دينار	*
الإنجازات الرئيسية	تم إنجاز مد قنوات الغاز من محطة الضخ بالقرضاب الى محطة التوزيع بتطاوين الجديدة و منها الى المحطة التوزيع الثانية بحي عباس (نسبة الإنجاز 100 %)			
الخطوات المبرمجة	- إستكمال تجهيز و إجراء اللحامات الازمة بمحطة التوزيع بتطاوين الجديدة - إجراء الإختبارات و القياسات التجريبية لمستوى الضغط.			
الإشكاليات والمخاطر	- إشكال مع المقاول الذي لم يتمكن من مواصلة إنجاز المشروع بعد التقدم بنسبة أكثر من 85 %.			
الإجراءات المقترحة	- تم تجاوز الإشكال مع المقاول دون تمكينه من مواصلة المشروع ودون اللجوء الى إلغاء الصفقة و ذالك بالإعتماد على موارد الشركة التونسية للكهرباء و الغاز. - الشركة بصدد إستكمال ما بقي من الأشغال و نتوقع الإنتهاء منها في غضون شهرين.			

السؤال الكتابي الثاني

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: سؤال كتابي حول تقرير لميزانية بلديات، غمراسن، بئر الأحمر وتطاوين الجنوبية .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالية :

تحية طيبة وبعد،

التفضل بمدنا بتقرير شامل لميزانية بلديات، غمراسن البئر *الأحمر* وتطاوين الجنوبية لسنوات2023-2024-2025

تقبلوا أسمى عبارات *الشكر* والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-2030-1289 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب: عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و"هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و"ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال 01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة (01) وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

" مصطفى البوبكري"

عن دائرة تطاوين الجنوبية - بئر الأحمر - غمراسن ولاية تطاوين

ملخص السؤال :" طلب تقرير شامل لميزانية بلديات غمراسن، بئر الأحمر وتطاوين الجنوبية لسنة : 2023 - 2024-2025

نص الإجابة:

تبعا لتساؤل السيد النائب مصطفى البوبكري عن دائرة تطاوين الجنوبية - بئر الأحمر - غمراسن من ولاية تطاوين الموجه إلى وزارة الداخلية بتاريخ 16 جوان 2025 والمؤشر عليه من قبل السيد رئيس مجلس نواب الشعب والمتعلق بطلب موافاته بتقرير شامل لميزانية بلديات ،غمراسن، بئر الأحمر وتطاوين الجنوبية لسنوات 2023-2024-2025.

وجوابا عن ذلك، وبعد التنسيق مع السيد والي تطاوين، أتشرف بأن أحيل عليكم عدد 03 تقارير حول الميزانيات الخاصة ببلديات تطاوين الجنوبية غمراسن البئر الأحمر لسنوات 2023-2024-2025.

وذلك كالآتي :

-تقرير حول ميزانية بلدية غمراسن لسنوات 2023-2024-2025.

-تقرير تحليلي لميزانية بلدية البئر الأحمر لسنوات 2022-2023-2024

-تقرير ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية لسنوات 2023-2024-2025

تقرير حول ميزانية بلدية غمراسن

السنوات 2023-2024-2025

بالرغم من محدودية ميزانية بلدية غمراسن التي ترتكز أساسا على المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية وفي ضل غياب المشاريع الاستثمارية بالمنطقة و التي تساهم بشكل كبير في تحسين الموارد الذاتية للبلدية وبالرغم من ذلك فإن ميزانية التصرف تشهد تطورا بفضل تضافر مجهودات جميع المصالح البلدية حيث قدرت ميزانية التصرف لسنة 2023 بالعنوان الأول 1771.122.025 في حين تم تحقيق 2149.440.845و كذلك سنة 2024 حيث قدرت ميزانية التصرف بالعنوان الأول 1913.128.640 في حين تم تحقيق 2040.254.416.أما خلال سنة 2025 فإنه من المؤمل تحقيق 2042.286.542حيث بلغت ميزانية التصرف بالعنوان الأول لسنة 2025خلال السداسي الأول 1.151.015.510

هذا التطور بالميزانية بالرغم أنه يعتبر ضعيفا إلا أن مصالح البلدية تعمل على برمجة مشاريع تنموية لغرض تحسين مستوى عيش المواطنين بالمدينة خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية (صيانة الطرقات، التنوير العمومي، تحسين خدمات النظافة ...) بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بمناطق التوسع والممولة عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

والمعروض عليكم حوصلة لميزانية البلدية لسنوات: 2023-2024 و2025

* **ميزانية البلدية المحققة خلال سنة 2023**:

بلغت مقابيض الميزانية لسنة 2023 بعنوان الأول 2.149.845.000مقابل ذلك تم صرف 1.690.146.958 حيث بلغت كتلة الأجور 1018.018.269 : أي بنسبة 60% من النفقات المنجزة بعنوان ميزانية سنة 2023 وبالعنوان الثاني من ميزانية التصرف لسنة 2023فقد تم صرف 609.828.635 خصصت لخلاص المشاريع البلدية التي بصدد الإنجاز لسنة 2023 حيث بلغت الإعتمادات المستهلكة بالنسبة للمشاريع خلال سنة 507.121.969 :2023 موزعة كما يلي:

-خلاص مستحقات مقاولات مشروع التنوير العمومي لمناطق التوسع بمبلغ قدره 226.913.726 حيث بلغت كلفة إنجاز المشروع 303أد

-خلاص مستحقات مقاولات مشروع صيانة شبكة التنوير العمومي بمبلغ قدره 196.134.908 حيث بلغت كلفة إنجاز المشروع 320أد

-خلاص مستحقات مقاولات مشروع تجميل المدخل الغربي لمدينة غمراسن 47.369.140 حيث بلغت كلفة إنجاز هذا المشروع 83.906.900

-خلاص مستحقات مكتب الدراسات المتعهد بمراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة قرماسة من مدينة غمراسن بكلفة جملية تقدر بـ33.597.500

-خلاص مستحقات المقاول المتعلقة بالكشف النهائي لأشغال بناء الحائط الواقي بحي الواحة بغمر اسن 20.355.943 : هذا بالإضافة لخلاص بعض الدراسات لمكاتب دراسات وإنجاز بعض الأشغال بالملعب البلدي ومستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لخلاص أقساط القروض المبرمة مع الصندوق وذلك في بمبلغ 102.706.666

* **ميزانية البلدية المحققة خلال سنة 2024:**

بلغت مقابيض العنوان الأول بميزانية البلدية لسنة : 2024 2.040.254.416تم صرف إعتمادات بهذا العنوان 1.755.245.106 :

كما تم إستهلاك إعتمادات لكتلة الأجور لسنة : 2024 1.037.567.342أي بنسبة % 59 من مجموع النفقات المنجزة بالعنوان الأول من ميزانية البلدية لسنة 2024 وتأتي بقية الإعتمادت المنجزة لخلاص وسائل المصالح من خلاص الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمحروقات والماء الصالح للشراب وتمويل الجمعيات الناشطة بالمنطقة

إضافة لخلاص صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في الجانب المتعلق بفوائد الدين الموظفة على القروض المسندة من طرف الصندوق لفائدة البلدية.

أما بخصوص العنوان الثاني بميزانية بلدية غمراسن لسنة 2024 فقدتم صرف 436.052.586 خصص منه مبلغ 326.362.908 لخلاص المشاريع البلدية المتواصلة والتي هي بصدد الإنجاز والمتمثلة في :

-خلاص مستحقات مكتب الدراسات المعهد له إنجاز دراسة مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة غمراسن بملغ قدره 19.190.000من كلفة إنجاز الدراسة والتي تبلغ 76.760 أد

-خلاص مستحقات مكاتب دراسات عهدت لها إنجاز دراسات فنية لفائدة بلدية غمر اسن بمبلغ جملي قدره71.325.498

-خلاص مستحقات مقاولات مشروع التنوير العمومي لمناطق التوسع بمبلغ 53.621.269 : (خلاص باقي الأقساط المنجزة في إطار المشروع)

-خلاص مستحقات المقاولة المعهد لها إنجاز مشروع صيانة شبكة التنوير العمومي لمدينة غمراسن بمبلغ 91.405.566

-خلاص مستحقات الشركة المقاولة المعهد لها صيانة الطرقات بمبلغ 24.127.400

-خلاص مستحقات الشركة التي عهد لها تهيئة المناطق الخضراء بالمدينة بمبلغ قدره 28.280.000 : (تهيئة الفضاءات بألعاب للأطفال ومقاعد للجلوس)

- خلاص مستحقات الشركة التي عهد لها تركيز كاميرات مراقبة بالمستودع البلدي بغمر اسن بمبلغ 16.171.505

-خلاص مستحقات المقاولة التي عهد لها إنجاز أشغال تهيئة المسلخ البلدي بمبلغ 29.369.200

هذا بالإضافة لخلاص بعض المستحقات الخاصة بمعدات إعلامية لفائدة البلدية في حدود ألفي دينار ومستحقات صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية والبالغة 109.689.678

* **ميزانية البلدية خلال سنة 2025**:

بلغت مقابيض العنوان الأول بميزانية البلدية خلال السداسية الأولى لسنة 2025: 1.151.015.510مقارنة بالتقديرات المقدرة خلال سنة 2025: 1.925.134.000حيث تم صرف إعتمادات جملية مستهلكة بهذا العنوان خلال النصف الأول من سنة 2025: 822.084.887

أما بخصوص العنوان الثاني بميزانية بلدية غمراسن لحد السداسي الأول لسنة 2025 فقد تم صرف 415.308.391 خصصت لخلاص المشاريع البلدية المتواصلة والتي هي بصدد الإنجاز والمتمثلة في :

-خلاص الشركة التي عهد لها أشغال تهيئة الفضاء الخارجي لمقر البلدية بمبلغ قدره – 34.454.501 :

-خلاص مستحقات الشركة التي تم التزود منها بالحواجز الحديدية لفائدة البلدية بمبلغ 14.280.000 :

-خلاص مكتب الدراسات الذي عهد له إعداد الدراسة الفنية لمشروع التنوير العمومي بمناطق التوسع بمبلغ 4.165.000 :

-خلاص مستحقات الشركة التي عهد لها إقتناء وتركيز الرفوف بالأرشيف والمغازة بالمستودع البلدي بمبلغ قدره 10.774.260

-خلاص مستحقات المقاولة التي عهد لها إنجاز مشروع التنوير العمومي لمناطق التوسع ببلدية غمراسن بعنوان سنة 2024 بمبلغ : 293.058.355والمقدر كلفة إنجاز المشروع 332 أد وهو مشروع بصدد الإنجاز

-خلاص مستحقات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بملغ قدره 58.576.275.

والسلام

تقرير ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية

لسنة 2023

مقدمة:

تمت المصادقة على ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية لسنة 2023 من طرف المجلس البلدي بتاريخ 03 ديسمبر 2022 بمبلغ جملي قـــدره 725أد وانطلق تنفيذها وتحصيل مواردها وتسديد نفقاتها المبرمجة في غرة جانفي . 2023 وفي ما يلي تقييم الموارد والنفقات

1-موارد العنوان الأول:

تعتبر موارد العنوان الأول الوجه الحقيقي لاستخلاصات موارد الميزانية والتي تعكس مسار الاستخلاصات اليومية وجدوى تنفيذ القرارات والأوامر المنظمة لذلك، وقد حققت البلدية نسبة استخلاصات العنوان الأول 83% من تقديرات الميزانية.

2-موارد العنوان الثاني:

تم تحصيل مبلغ 592069.741د في موارد العنوان الثاني لميزانية 2023وهي مبالغ متأتية أساسا من منح موظفة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لمشاريع المخطط الخصوصي التنموي للبلدية.

3-النفقات:

أ -العنوان الأول :

	التأجير	وسائل المصالح	التدخل العمومي
المبلغ	259055.518	197320.114	314.000
النسبة%	56.7	43.2	0.1

ب- نفقات العنوان الثاني:

بلغت نفقات العنوان الثاني 659716.938 د وتمثلت أساسا في :

-اقتناء معدات نظافة وطرقات) حاويات (بمبلغ جملي 57205.374د

-خلاص قسط من مشروع دراسات مشاريع التنوير 1.500 د

-خلاص -قسط من مشروع التنوير العمومي 141558.630 د

-مشروع تجميل المدينة بانجاز وتهيئة منتزه قصر أولاد دباب 95 أد

اقتناء شاحنة ضاغطة16 م3 بمبلغ 384130.000 د

تقرير ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية

لسنة 2024

مقدمة:

تمت المصادقة على ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية لسنة 2024 من السيد الوالي بتاريخ 04 بمبلغ جملي قدره 730.180 أد وانطلق تنفيذها وتحصيل مواردها وتسديد نفقاتها المبرمجة في غرة جانفي 2024.وفي ما يلي تقييم الموارد والنفقات

1-موارد العنوان الأول

حققت البلدية على مستوى موارد العنوان الأول نسبة 97% من التقديرات المبرمجة بالميزانية

2-موارد العنوان الثاني:

تم تحصيل مبلغ 784804,063 د في موارد العنوان الثاني لميزانية 2024منها 110 أد منحة من وزارة الداخلية لمشروع تهيئة مقر الحالة المدنية و 316482.903 فواضل السنة الفارطة أما الباقي فهي موارد السنة من المنح الموظفة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لمشاريع المخطط الخصوصي التنموي للبلدية .

3-النفقات

أ- نفقات العنوان الأول :

	التأجير	وسائل المصالح	التدخل العمومي
المبلغ	355878.393	277758.753	9564.525
النسبة%	55.3	43.1	1.6

ب -نفقات العنوان الثاني :

بلغت نفقات العنوان الثاني480128.0.35 د وتمثلت أساسا في :

خلاص قسط من مشروع دراسات تعبيد الطرقات 3685.000 د

خلاص قسط من مشروع تعبيد الطرقات 262982.115 د

-خلاص القسط الأخير من مشروع التنوير العموم50109.070 د

-مشروع تهيئة مقر الحالة المدنية 109 أد

-اقتناء حاويات بمبلغ 14492.000 د

تقرير ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية

لسنة 2025

مقدمة:

تمت المصادقة على ميزانية بلدية تطاوين الجنوبية لسنة 2025 من السيد الوالي بتاريخ 20 ديسمبر 2024 بمبلغ جملي قدره 800 أد وانطلق تنفيذها وتحصيل مواردها وتسديد نفقاتها المبرمجة في غرة جانفي 2025 وفي ما يلي تقييم الموارد والنفقات

1-موارد العنوان الأول:

تم تحصيل مبلغ 521014.411 د إلى حد شهر جوان 2025 منها 96.500أد منح استثنائية من وزارة الداخلية وزعت كما يلي :

- 86 أد لتغذية فصل تعهد وصيانة وسائل النقل الإصلاح وسائل النقل واقتناء العجلات المطاطية .

- 2أد للاعتناء بالطرقات والأرصفة وذلك لاقتناء مواد الدهن

- 5.5 أد لاقتناء معدات صغيرة وصيانتها لمصلحة النظافة بالبلدية

أما المبلغ الباقي يمثـل مناب البلديـة من الدعـم السنـوي ويقدر ب 199.535 أد وفواضـل ميزانيـة 2024 في العنـوان الأول ويقـدر ب 90.212 أد

2-موارد العنوان الثاني:

بلغت موارد العنوان الثاني من سنة 2025 مبلغ565846.963 د في موارد العنوان الثاني مقسمة بين فواضل السنة الفارطة وموارد السنة

من المنح الموظفة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لمشروع بناء قصر البلدية وأيضا 41 أد منحة استثنائية من الوزارة لاقتناء 50 حاوية حديدية سعة 770 ل التي ستتسلمها البلدية في شهر جويلية الجاري .

3-المنفقات:

أ نفقات العنوان الأول :

	التأجير	وسائل المصالح	التدخل العمومي
المبلغ	173800.576	133985.753	14070.000
النسبة%	54	41	5

ب- نفقات العنوان الثاني:

بلغت الاعتمادات المنجزة في العنوان الثاني 220374.017 أد وتمثلت أساسا في :

-خلاص القسط الأخير من مشروع دراسات مشروع التنوير العمومي 1500,000 د

-خلاص قسطين من مشروع بناء قصر البلدية بمبلغ جملي 218874.017د

تقرير تحليلي لميزانية بلدية البئر الاحمر لسنة 2024

تم الانطلاق في اعداد الميزانية منذ شهر ماي 2023 بتوالي الجلسات الادارية للنظر في التراتيب العامة والتوصيات الواردة في منشور السيد وزير الداخلية عدد 02 لسنة 2023 المتعلق بمواصلة تنفيذ الميزانية الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية واعداد ميزانية السنة المقبلة والمصادقة عليها وتامين السير العادي للمرفق البلدي . وعلى المنشور عدد 03 لسنة 2023 المتعلق بتاطير اهم الجوانب المتعلقة باستلزام المعاليم الراجعة للبلديات داخل الاسواق والمسالخ البلدية .وطبعا بالاستئناس بقانون الميزانية والقانون الاساسي عدد 29 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يخص اعداد الميزانية

- **المـــوارد:**

من اهم التوصيات التي صدرت عن هذه الجلسات اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على التوازنات المالية للبلدية والسعي الجاد والحازم في تنمية الموارد خصوصا وان اهداف الاستخلاص التي وقع ضبطها قابلة للتحقق وكفيلة بتامين سير المرفق البلدي في احسن الظروف، وبالجودة والنجاعة المطلوبة في اطار عيش كريم ورفاهة للمواطن بالرغم من النقص الكبير في الاطار البشري سواء اطار العملة او الاطار الفني مع العمل على حوكمة التصرف في الموارد البشرية المتاحة واستغلال ما يتوفر من عملة البستنة والتعاقد مع 05 عملة مع الدعوة الى الضغط على نفقات التصرف وترشيد استهلاك الطاقة والعمل على دعم المشاريع وانجازها حتى تعود بالفائدة على موارد البلدية علما واننا نامل ان تكون سنة 2024 سنة الانطلاق نحو التقليص في المديونية على خلفية دخول وحدة صناعية جديدة بالمنطقة حيز الانتاج واحداث مركز للشرطة البلدية بالبئر الاحمر بعد الغاء جهاز الشرطة البيئية .

في اخر جلسة ادارية وبعد نقاش مشروع اولي للميزانية قدمته الإدارة، تم الاتفاق على ان لا تتجاوز نسبة تطور الميزانية دخلا وصرفا حدود (03) من ميزانية سنة 2023 مع الحرص على تنمية الموارد الذاتية وليس الدعم المتأتي من الدولة مع التوصية وبقدر الامكان ان لا يتم تضخيم الميزانية .حيث تضمن مشروع ميزانية 2024 موارد العنوان الاول بمليون ومائة وثلاثة وثمانون الفا ومائة وعشرون دينارا 1183120,000)د اي بنسبة نمو على السنة السابقة تقدر بـ(0,26% اذ نجد في صنف الاداء على العقارات المبنية و غير المبنية 33000 د نظرا لكون الطاقة الجبائية كبيرة) متخلدات الاداء على العقارات المبنية وغير) المبنية وغير مستخلصة نامل في اطار تعميم برنامج التصرف في موارد الميزانية (GRB) استخلاص كامل مبلغ التقديرات مع البعض من باقي المتخلدات وما يتطلبه ذلك من سعي دؤوب ومتواصل من اعوان البلدية على مدار السنة للتحسيس و تبليغ الاعلامات وايضا وفي مرحلة اخيرة التتبع والزجر اذ يبلغ اجمالي عائدات المعاليم على العقارات والانشطة والمعاليم الجبائية الاخرى (الجزء الاول 160300,000)د .

في حين بلغت الرسوم والحقوق ومختلف معاليم الرخص والموجبات الإدارية والإتاوات مقابل إسداء خدمات119700,000 د. وفي اطار حوكمة التصرف في الاملاك تم نشر اعلان بتة السوق البلدي للمرة الثانية في انتظار استكمال دخول المسلخ البلدي حيز الاستغلال مما سيمكن من تعبئة موارد اضافية للبلدية وهو ما سينعكس ايجابيا على جودة المرفق العام وتامين خدمات ترتقي الى ما يطمح اليه متساكنو بلدية البئر الاحمر ايضا سيكون للمصادقة على مثال التهيئة دور هام في تطور معاليم رخص البناء و التراخيص العمرانية والربط بمختلف الشبكات العمومية ولعل الهدف الابرز من المثال هو التصدي والحد من ظاهرة البناء الفوضوي وكثرة مخالفات تراتيب العمران وهو ما يؤكد الحاجة الملحة والضرورية لإحداث فريق للشرطة البلدية يساهم في فرض القانون واحترام التراتيب العامة للصحة والسلامة والتصدي للانتصاب الفوضوي ودعم تطور النشاط الاقتصادي بالمنطقة .اما مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتها ومداخيل مختلفة بلغت التقديرات32000,000 د، وللعلم فقد تم الاعلان عن صفقة باجراءات مبسطة لمشروع توسعة قصر البلدية مما سيمكن مع بداية الصيف القادم من مداخيل اضافية بمناسبة ابرام عقود الزواج .ويبقى الحدث الاهم والذي نعتقد ان يكون له الاثر الطيب وكبير على ميزانية البلدية هو دخول وحدة صناعية خاصة بانتاج الاسمدة العضوية مخصصة للتصدير مما سيساهم في خلق ديناميكية في سوق الشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة على امل ان يواصل احداث مشاريع اخرى في نفس المنطقة خاصة اذا تم ايصال الغاز الطبيعي اليها ناهيك وان المسافة الفاصلة بين موقع الانتاج ومحطة القرضاب لا تتعدى 12 كلم مما سيعجل ايضا باعادة فتح وحدات صنع الاجر بالبئر الاحمر .مع الاشارة الى تقلص طلب التمويل عن طريق تحويلات الدولة بعنوان التسيير حيث بلغت التقديرات لميزانية (2868120,000 2024 اي بتراجع قدره . (19,82%) ويمكن تلخيص نمو موارد العنوان الاول لسنة 2024 كما يلي :

(د ت)

الصنف وبيانه	2023	2024	نسبة التطور
الصنف 1: المداخيل الجبائية بعنوان الأداءات على العقارات والانشطة	108300	128300	%18.46

الصنف 2: المداخيل الجبائية الأخرى	27000	32000	%18.51
الصنف 3: الرسوم والحقوق ومختلف معاليم الرخص والموجبات الإدارية مقابل إسداء خدمات	120500	119700	%0.006 -
الصنف 4: مداخيل اشغال واستعمال أملاك الجماعة وفضاءاتها واستلزام مرافقها وأملاكها المختلفة	3089.900	3000	%2.9 -
الصنف 5: مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتها ومداخيل مختلفة	81000	32000	%60.49 -
الصنف 6: تحويلات الدولة بعنوان التسيير	1082820	868120	%11.07-

ملاحظة: تراجع الجزء الخامس نظرا لوجود اقتراح بيع اثاث زال الانتفاع به سنة2023 .

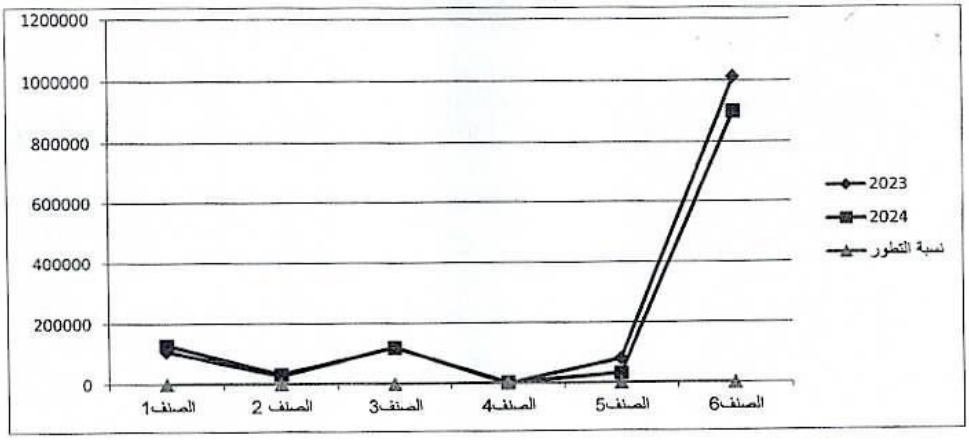

اما بخصوص موارد العنوان الثاني، فان الامر يقتصر على مواصلة انجاز المشاريع المبرمجة والتي لم تنطلق بعد، مع اعادة توظيف الاعتمادات التي لم تستهلك في اطار تحقيق طموحات المواطنين في التمتع باطار عيش كريم وجودة الخدمات يرتقيان الى ما نامل ان نراه في وطننا العزيز . علما وان برامج تهذيب الاحياء الشعبية والذي يشمل حيين اثنين (حي السند وحي القرار) ببلدية البئر الاحمر لم ينطلقا بعد، كذلك سنسعى مع المتدخلين العموميين لتحسين واصلاح اماكن تدخلاتهم على البنية الاساسية.

❖النفقات:

على مستوى النفقات وبالعنوان الاول يبقى التوازن على مستوى التاجير مختلا رغم ان كتلة الاجور شهدت تقلصا نسبيا (6 %) للاسباب التالية:

*حل المجالس البلدية وما انجر عنها من وقف تاجير رئيس البلدية،

*احالة (03) اعوان على التقاعد .

حيث اشتمل مشروع الميزانية لسنة 2024 المعروض على الانظار كتلة اجور اجمالية تبلغ (737400,000 د) بما فيها اقتراح حلول لمعضلة الموارد البشرية، ذلك ان الاطار البلدي يشكوا نقصا كبيرا خاصة في الاطار التقني والعملة مما اثر سلبا على سير العمل البلدي، ومن المنتظر احالة اعوان اخرين على التقاعد خلال سنة 2024 حيث راسلنا سلطة الاشراف للترخيص لنا في التعاقد مع تقني وانتداب (03) عملة وهما مطلبان ملحان حتى يتواصل المرفق العام وبالجودة المطلوبة.

اما على مستوى وسائل المصالح فان المبلغ المقترح (391770,000 د) لتامين تغطية نفقات الطاقة استهلاكا ومتخلدات (200000,000د) والوقود (45000,000د) جراء ارتفاع تكلفة المحروقات وايضا كثرة التدخل و توسع التراب البلدي وما يتطلبه من خدمة جمع الفضلات وايضا ردم المصب والحملات المكثفة مع اعوان الامن الوطني في قنص الكلاب السائبة والحيوانات الشاردة، وخلاص متخلدات الخواص (20000,000د)، ومصاريف التدخل العمومي ب(38100,000د) في حين بلغت فوائد الدين مع صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (15850,000د).ويمكن تلخيص اقسام النفقات في العنوان الاول لميزانية 2024 كما يلي:

القسم وبيانه	2023	2024	النسبة
القسم 1: التاجير العمومي	817300	737400	%9.79-
القسم 2: وسائل المصالح	465547	391770	%15.84-
القسم 3: التدخل العمومي	44500	38100	%14.38-
القسم 4: نفقات التصرف الطارئة	00	00	00
القسم 5: فوائد الدين	25435	15850	% 37.88

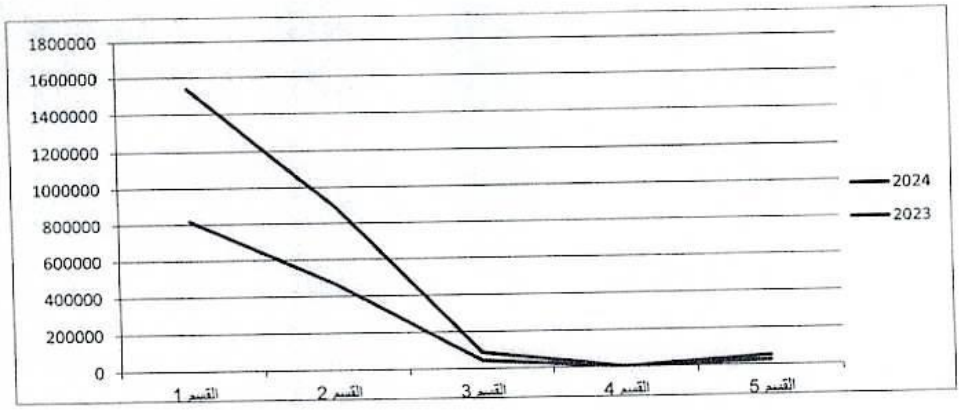

اما بخصوص نفقات العنوان الثاني سيتم صرف كل الاعتمادات المتوفرة والتي لها تأثير على حياة المواطنين ولها مردودية على موارد البلدية. وحتى نقترب من نسبة انجاز ترتقي لما نبذله من مجهودات مع عديد الشركاء كإطارات صندوق القروض واطارات البلديات المجاورة و اطارات الادارة الجهوية للتجهيز واطارات مندوبية الفلاحة والبستنة ولا ننسى اطارات مكتب العمل الدولي علما وان موضوع البنية التحتية يتطلب تخصيص اعتمادات ضخمة تمس خاصة الطرقات بالخرسانة الاسفلتية وتجميل المدينة (الانارة التجميلية و التبليط بالجليز ...) والاعتناء بالحدائق.

وفي الختام، إن مشروع ميزانية بلدية البئر الاحمر لسنة 2024، وإن يشكو من ضعف توازن بين الموارد الذاتية والمصاريف الوجوبية الناجمة عن الظرف الاقتصادي العالمي الصعب جراء ازمة الطاقة و الغذاء والتقلبات المناخية وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على المستوى الوطني جراء غلاء الاسعار وارتفاع نسبة التضخم وتقلص حجم الانشطة وبالتالي تراجع وتقلص حجم مداخيل البلدية مع عزوف المواطن على أداء واجبه الجبائي. ومحدودية الموارد، فإنه يحدونا عزم كبير على تحقيق هذه التقديرات بتظافر جهود كل من أعوان البلدية واعوان قباضة المالية، وكافة اجهزة الدولة واطاراتها من اعوان الامن و الشرطة البلدية، والتي نامل ان يقع فتح مركز خاص ببلدية البئر الاحمر. وتقديم افضل الخدمات. والله ولي التوفيق.

تقرير تحليلي لميزانية البلدية لسنة 2023

أنطلق إعداد ميزانية البلدية لسنة 2023 لبلدية البئر الأحمر طبق الآجال التي ضبطها القانون عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية وحسب ما جاء في منشور السيد وزير الداخلية عدد 04 المؤرخ في 21 مارس 2022 المتعلق بمرافقة البلديات في مسار اعداد ميزانياتها والمصادقة عليها .وايضا المنشور عدد 07 لسنة 2022 المؤرخ في 02 جوان ، 2022حول الحفاظ على التوازنات المالية العامة للبلديات وسلامة مؤشراتها خلال الفترة المتبقية من النيابة الحالية للمجالس البلدية وحيث لم تقدم لجان المجلس البلدي مقترحا في اي تدابير او اجراءات من شانها الترفيع في موارد البلدية او اقتراح بنفقة او تدخل باستثناء لجنة النظافة والصحة والمحيط التي اقترحت وبكل الحاح ضرورة انتداب العملة لتغطية النقص الحاصل في الاعوان جراء الاحالة على التقاعد لعدد من العملة ووضع مخطط لذلك يمتد على ثلاث سنوات .تم إعداد مشروع الميزانية لسنة 2023 والاقتصار على الأخذ بالتدابير والإجراءات العامة وخاصة قانون الميزانية عدد 35 لسنة 1975 المتعلق بإعداد ميزانيات البلديات ومجلة المحاسبة العمومية والامر المتعلق بتبويب ميزانية الجماعات المحلية والمناشير المشار اليها اعلاه

الظرف الاقتصادي انعكس مباشرة وبشكل كبير على الانشطة الاقتصادية المحلية، رغم ان الادارة البلدية كانت عازمة على ان تجعل من سنة 2022 سنة مرجعية في تطور نسب الاستخلاصات وتنمية الموارد للتخلص من ارتهانات المديونية وتحقيق التوازنات اللازمة وتقديم أفضل الخدمات وتواصل المرفق العام بالجودة المطلوبة . فللسنة الثالثة على التوالي تعرف المالية العمومية صعوبات عدة، حيث لم تتحصل بلديتنا على منابها من منح التنفيل والتعديل والتسوية خاصة وأن بلديتنا بها عديد المناطق الريفية الوعرة والشاسعة التي شملتهم التوسعة، وما يترتب عنها من مصاريف .ولم تتمتع بلديتنا من الدعم الازم لبلوغ التوازن المالي والاستقلالية الادارية والمالية الفعلية بواسطة تخصيص استثمارات و تحويل اعتمادات تعديل خصوصية وذلك حسب ما نص عليه الفصل 38 من مجلة الجماعات المحلية . تواصل غياب الاستثمار بالجهة رغم المطالبة بإحداث منطقة صناعية لدعم الاستثمار وجلب المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتي تساهم بشكل كبير في دعم موارد البلدية وايضا ارتفاع اسعار مواد البناء ساهم في تراجع عديد المقاولين لتنفيذ مشاريع البلدية والذي سبب في تأخر الانجاز والذي بدوره سيساهم في تأخر الاستغلال ايضا .إرتفاع نسبة التضخم والترفيع في فاتورة الطاقة وكتلة الاجور مما يزيد الوضع صعوبة إضافية تثقل كاهل البلدية ونأمل أن يأخذ هذا المعطى بعين الإعتبار عن مناقشة مشروع الميزانية سنة2023

1) **<u>المـــــــوارد :</u>**

- **موارد العنوان الأول:**

بلغت تقديرات مشروع ميزانية البلدية البئر الاحمر لسنة 2023 مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون الفا وسبعمائة وواحد وثمانون دينارا وتسعمائة مليم(1352781,9) دت (أي بزيادة عن تقديرات سنة 2022 بحوالي 6 بمبلغ 81000 دت حيث يشمل المشروع الترفيع في الموارد الذاتية للبلدية، اعتبارا لما سجل من نتائج تبشر بتعافي الاستخلاص وتطور الوضعية المالية ، قد اتبع المجلس منهجية الاستغلال المباشر لسوق الاسبوعي و الذي شهد تحسن في نسبة الاستخلاص و اضفاء حركية كبيرة على السوق الذي من شأنه ان يرفع من قيمته ، والسعي الى استغلال المسلخ البلدي خلال هذه السنة والعمل على حسن التصرف فيه .ايضا برمجة بيع معدات زال الانتفاع بها ضمن برنامج تأهيل المستودعات البلدية والرفع من جاهزية المعدات وتعصيرها ونعمل على ان يكون المنتزه العائلي المنجز من قبل مكتب العمل الدولي جاهز للاستغلال في السنة المقبلة لدعم موارد البلدية ايضا العمل على احداث مجموعة من الاكشاك نأمل ان تكون حيز الاستغلال السنة المقبلة. بالإضافة الى دعم الدولة في خلاص مستحقات المؤسسات العمومية حسب منشور سنة 2017 والحصول على اصناف جديدة من منح الدعم والتعديل والتسوية ب200.000 دت في انتظار الحصول على منابات أخرى كمنحة التنفيل الخاصة بالمناطق الريفية، ومنح الدعم الاستثنائي ونأمل في أن يتحسن الوضع الاقتصادي وتتطور الأنشطة مما يسمح بتحصيل الموارد المبرمجة بعد الانطلاق في انشاء وحدة صناعية بالمنطقة والعمل على إستخلاص ما هو متخلد من التثقيلات في مجال الأداءات على العقارات المبنية والغير المبنية. وهو ما يستدعي القيام بمجهودات إضافية في الإتصال وتبليغ الإعلامات والتوعية بضرورة إنخراط المواطن في دعم جهود، البلدية فلا يمكن الحديث عن تنمية وجودة الحياة إلا بمساهمة المواطن ودفعه لما عليه من واجب جبائي وخلاص معاليم الخدمات التي يحصل عليها ايضا العمل على تكثيف حملات المراقبة والمعاينة من قبل الشرطة البلدية والشرطة البيئية .بالإضافة إلى العمل على حسن إستغلال المجهودات في مجال الاستقبال وجودة الخدمة الإدارية مما يسمح بتحقيق إرتفاع في مداخيل الواجبات الإدارية والرخص خصوصا أن مثال التهيئة سيصبح باتا والسعي إلى مزيد تدعيم الجهود المبذولة خصوصا بحسن استغلال منظومة " GRB " بكل مكوناتها والدعوة ملحة لرفع الخلل التقني لهذه المنظومة رغم توفير البلدية لكل مستلزمات العمل والربط بين البلدية وقباضة المالية .ايضا وحسب الفصلين 129 و152 من مجلة الجماعات المحلية يجب توفير كل الظروف وبذل العناية لاستخلاص معاليم الاداء على العقارات المبنية وغير المبنية .ومزيد الدعم على ان تكون الموارد الذاتية للبلدية تمثل النصيب الاهم في ميزانية البلدية وذلك بالتشجيع على الاستثمار في المنطقة مشاريع ذات مردودية اقتصادية للبلدية، والدعوة الملحة لتفعيل الفصل 154 من م .ج.م الخاص بالتسبقة على الديون الجبائية المثقلة ولم يعترض عليها رغم مرور سنة أو أكثر ولم تستخلص .وبذلك تكون تقديرات ميزانية لسنة 2023 بناءا على معدل نمو تقديرات موارد العنوان الأول للسنوات الثلاث الأخيرة وما تم تحقيقه الى غاية شهر اوت من سنة 2022 كالآتي :

الصنف وبيانه	المبلغ (د)
الصنف 1:مداخيل جبائية بعنوان أداء على العقارات والانشطة	108300
الصنف2 :مداخيل جبائية اخرى	27000
الصنف 3:الرسوم والحقوق والمعاليم ... مقابل اسداء خدمات	120500
الصنف 4: مداخيل اشغال واستعمال أملاك	3089.900
الصنف 5: مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتهاومداخيل مختلفة	81000
الصنف 6: تحويلات الدولة بعنوان التسيير	1012892

❖ <u>موارد العنوان الثاني</u> :

أما فيما يخص موارد العنوان الثاني فسيتم إدراج الإعتمادات التى وظفت للسنوات السابقة والتي لم يتم استهلاكها بعد، والبالغة حوالي ثمانمائة الف دينار (800000دت) حيث توصلنا الى اقتناء الة جارفة صغيرة بكلفة (120286 د.ت) وصيانة الساعة بوسط المدينة باعتمادات (8900 د.ت) واشغال التنوير العمومي بكلفة (115000 د.ت) و السعي لانجاز استشارات اخرى ضمن برنامج الاستثمار التشاركي. وسيتم إدراج قيمة المساعدة غير الموظفة الخاصة لسنة 2022 بعد تحويلها من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغة (262.800 د.ت) والتي لم تحول بعد، وكذلك مبلغ المساعدة غير الموظفة لسنة 2023 والمرتبطة بالنتيجة النهائية لتقييم الاداء لسنة 2021، **(54) نقطة** ما يعني الحصول على ما قيمته 60% او اكثر بعد طلب مراجعة الاعداد المسندة في تقييم الاداء، من مبلغ المساعدة غير الموظفة (المقدرة ب 292.000)والتي سيتم إدراجها لاحقا بعد المصادقة على مخطط الاستثمار السنوي(2023) وبذلك تكون تقديرات العنوان الثاني طبقا لبيانات الجدول التالي:

الجزء	المبلغ
الجزء الثالث: الموارد الذاتية المخصصة للتنمية بعنوان سنة 2023 (مؤملة)	233.6
الجزء الرابع: موارد الاقتراض	00
الجزء الخامس: الاعتمادات المحالة	00

2 / النفقات:

❖ **نفقات العنوان الاول:**

تشهد نفقات التصرف خلال الثلاث سنوات الإخيرة تطورا بنسق كبير جدا ناجم عن إرتفاع كتلة الأجور بالأساس مما يكبل البلدية وهو ناجم عن الزيادة في الأجور وخاصة انتداب مهندس معماري خلال هذه السنة وعدد عملة لتعويض من وقع تسريحهم لبلوغ سن التقاعد لضمان تواصل مرفق النظافة. ايضا محدودية الموارد وضعف الاستخلاص وكذلك تسديد النفقات الوجوبية كإستهلاك الطاقة والماء والهاتف...، حيث يؤكد المنشور عدد 04 لسنة 2022 المؤرخ في 21 مارس 2022 على اولوية ترسيم كامل مبلغ الاستهلاك بعنوان سنة 2023 وقسط المتخلدات المجدولة ... أيضا فإن المديونية تجاه المؤسسات العمومية ماإنفكت تتفاقم على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز والديوان الوطني لإتصالات تونس وصندوق القروض والمركز الوطني للإعلامية... وبذلك تكون نفقات القسم الثاني مرتفعة جراء تفاقم مديونية هذه المؤسسات وتضخم فاتورة الإستهلاك ،حيث شهدت تسعيرة الكهرباء زيادات تعديلية عديد المرات وكذلك الشأن بالنسبة للوقود والمحروقات. وهذا ما ضخم في مصاريف البلدية بنسبة كبيرة رغم العمل على حوكمة وترشيد الإنفاق العام. هذا بإضافة إلى تحويل الجانب الإجتماعي وإحاطة بالأعوان والعملة نظرا لتعميم البرنامج الإجتماعي حسب المنشور عدد 8 لسنة 2021 والمتعلق بإسناد المنح والمساعدات الاجتماعية حسب منشور عدد 37 لسنة 2017.هذا دون التغافل على صيانة المعدات والمقرات وأيضا الاعتناء بالإنارة العمومية والبنية التحتية عموما وتسديد فوائد القروض. حيث قدرت جملة نفقات العنوان الأول في جزئها الأول ب(1327346.900د.ت) مفصلة طبقا لبيانات الجدول التالي:

القسم وبيانه	التقديرات(دت)
القسم 1 التأجير العمومي	817300
القسم 2 وسائل المصالح	465546.9
القسم 3 التدخل العمومي	44500
القسم 4 نفقات التصرف الطارئة	00
القسم 5 فؤائد القروض	25435

2 نفقات العنوان الثاني: نفقات التنمية

إن برنامج الإستثمار البلدي ،منذ اعتماد مبدأ التشاركية في تحديد الأولويات حسب ما جاء في برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية منذ سنة 2016 حيث يتم إعداد برنامج سنوي يتم فيه تشريك المواطن وتبويب إقتراحاته ومشاغله وكذلك مشاريع المهيكلة أو الإدارية .فالنفقات تتم حسب المخططات السنوية المتواصلة والجديدة لذا فإنه ونظرا لعدم انطلاق إعداد برنامج الإستثمار السنوي لسنة 2023 فإن ترسيم النفقات سيتم إعتماد على نقل الإعتمادات المرسمة ومواصلة إنجاز المشاريع حيث من المؤمل الحصول سنة 2023 على حوالي (230000 د ت) .ترغب الإدارة البلدية في صرفها في مشاريع مهيكلة من شأنها أن ترفع موارد البلدية

وتضيف دخلا قارا في قادم الأعوام. لذلك ستكون اعتمادات العنوان الثاني ضمن جلسة تنقيح ميزانية التنمية لاحقا ومع بداية السنة.

ختاما إن مشروع ميزانية 2023 وإن يشكو من ضعف توازن بين الموارد الذاتية والمصاريف الوجوبية الناجمة عن الظرف الإقتصادي الصعب الذي يشهده العالم جراء ازمة الطاقة و الغذاء وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على المستوى الوطني جراء غلاء الاسعار وارتفاع نسبة التضخم و تقلص حجم الانشطة وبالتالي تراجع وتقلص حجم مداخيل البلدية مع عزوف المواطن على أداء واجبه الجبائي وصعوبة تحقيق الإستخلاص ومحدودية الموارد، وتضخم في كلفة التدخل ناهيك عن الإستهلاك؛ فإنه يحدونا عزم كبير على تحقيق هذه التقديرات بتظافر جهود كل من أعوان البلدية واعوان الشرطة البيئية و الشرطة البلدية، و التي نامل ان يقع فتح مركز خاص ببلدية البئر الاحمر، وقابض المالية وأعضاء المجلس البلدي في ترفيع الإستخلاص وتقديم افضل الخدمات. والله ولي التوفيق.

تقرير تحليلي لميزانية البلدية 2022

عرف إعداد ميزانية البلدية لسنة 2022 عديد التعطيلات .راجعة أساسا لتأخر عقد جلسة ختم الحساب المالي لسنة 2020 وحتى عندما عقدت الجلسة صادق الحاضرون من المجلس بالرفض على غلق ميزانية 2020 مما حدى بالإدارة البلدية بالتوجه إلى محكمة المحاسبات الدائرة (الإبتدائية بقابس) حيث أحيل عليهم ملف ختم الحساب المالي يوم 2021/09/17 والتمسنا منها استعجال النظر فيه حتى يتسنى إعداد الميزانية لسنة القادمة في آجال فضلى . وحيث تم إصدار الحكم من طرف الدائرة الإبتدائية لمحكمة المحاسبات بقابس يوم 20 أكتوبر .2021 وقضت فيه بصحة الحساب المالي لسنة 2021 وأذنت بختم ميزانية 2020 لبلدية البئر الأحمر فإن الآجال التى ضبطها القانون عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية وخاصة بالفصل عدد 169 والفصل 170 فإن الإدارة البلدية راسلت كل السادة رؤساء اللجان واستعجلتهم لتقديم مقترحاتهم حتى يتم إدراجها في الميزانية وحيث لم تتصل الإدارة ومقترح من إي لجنة بالمجلس تم إعداد مشروع الميزانية لسنة 2022 والاقتصار على الأخذ بالتدابير والإجراءات العامة وخاصة قانون الميزانية عدد 35 لسنة 1975المنقح وقانون عدد 2018 ومنشور عدد 2021/02 الصادر عن السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة المتعلق بإعداد ميزانيات البلديات ومجلة المحاسبة العمومية والامر المتعلق بتبويب الميزانية

إن الطرف الاقتصادي لم يتعاف بالكامل جراء جائحة كورونا حيث لسنة الثالثة على التوالي تسجل الأنشطة تراجعا ملحوظا مما ينعكس سلبا موارد البلدية حيث جرت العادة ظاهرة موسمية (أن يتم تسجيل طفرة في الإستخلاصات جراء عودة المهاجرين وكثرة المناسبات والأفراح العائلية وما يترتب عنها من كثرة استهلاك ولكن وبكل أسف لم يسجل أي تحسين حيث وفي ذروة الموسم الصيفي يتم فرض الحجر الصحي الشامل كامل شهر جويلية 2021 حيث عرفت ولاية تطاوين أعلى معدلات الإصابة والوفايات . وهو حال المالية العمومية في كل البلاد حيث لم تتحصل بلديتنا على عديد المنابات من منح التنفيل والتعديل والتسوية خاصة وأن بلديتنا بها عديد المناطق الريفية الوعرة وما يترتب عنها من مصاريف زد على ذلك إرتفاع كلفة الأجور وارتفاع نسبة التضخم مما يزيد الوضع صعوبة إضافية تثقل كاهل البلدية ونأمل أن يحضى هذا المعطى بعين الإعتبار عن مناقشة مشروع الميزانية

1) <u>المـــوارد:</u>

موارد العنوان الأول:

بلغت تقديرات ميزانية البلدية البئر الاحمر لسنة 2023 مليون ومائة الف دينار 1.100.000 د أي بترجع عن تقديرات سنة 2022 بمبلغ175000 د أي بنسبة حوالي 14 حيث شمل التخفيض في في مناب البلدية من الدعم السنوي أي بزيادة 52.545.000 وأيضا منح التعديل والتسوية ب 200.000

في إنتظار الحصول على منابات أخرى كمنحة التنفيل الخاصة بالمناطق الريفية والتسبقات على التدخلات ونأمل في أن يتحسن الوضع الصحي وتتطور الأنشطة مما يسمح بتحصيل الموارد المبرمجة ولما لا إستخلاص ما هو متخلد من التثقيلات في مجال الأداءات على العقارات المبنية والغير المبنية . وهو ما يستدعي القيام بمجهودات إضافية في الإتصال وتبليغ الإعلامات والتوعية بضرورة إنخراط المواطن في دعم جهود البلدية فلا يمكن الحديث عن تنمية وجودة الحياة إلا بمساهمة المواطن ودفعه لما عليه من واجب جبائي وخلاص معاليم الخدمات التي يحصل عليها بالإضافة إلى العمل على حسن إستغلال المجهودات في مجال الإستقبال وجودة الخدمة الإدارية مما يسمح بتحقيق إرتفاع في مداخيل الواجبات الإدارية والرخص خصوصا أن مثال التهيئة سيصبح باتا والسعي إلى مزيد تدعيم الجهود المبذولة خصوصا بحسن استغلال منظومة " GRB " بكل مكوناتها . وبذلك تكون تقديرات ميزانية لسنة 2023 بناءا على معدل نمو تقديرات موارد العنوان الأول للسنوات الثلاث الأخيرة وما تم تحقيقه الى غاية شهر اوت من سنة 2022 كالاتي :

الصنف والبيانات	التقديرات
الصنف 1	116.250
الصنف 2	24.000
الصنف 3	133.650
الصنف 4	3000
الصنف 5	29.000
الصنف 6	781.945

-موارد العنوان الثاني:

أما فيما يخص موارد العنوان الثاني فتم إدراج الاعتمادات التي وظفت للسنة السابقة وما قبله والبالغة 413.000 وسيتم إدراج قيمة المساعدة غير الموظفة الخاصة لسنة 2021 بعد تحسين قيمتها إثر الحصول على نتيجة تقييم الإداء لسنة 2019 والبالغة 77 نقطة ما وهو يعني الحصول على ما قيمته 80% من مبلغ المساعدة غير الموظفة القدرة ب292.000 والتي سيتم إدراجها لاحقا بعد المصادقة على مخطط الاستثمار السنوي (2022) وبذلك تكون تقديرات العنوان الثاني طبقا لبيانات الجدول التالي:

2) **<u>النفقـــات:</u>**

- نفقات العنوان الأول:

تشهد نفقات التصرف خلال الثلاث سنوات الأخيرة تطورا بنسق كبير جدا ناجم عن إرتفاع كتلة الأجور بالأساس مما يكبل البلدية وهو ناجم عن الزيادة في الأجور ومحدودية الموارد وضعف الاستخلاص وكذلك تسدد النفقات الوجوبية كاستهلاك الطاقة والماء وصندوق القروض أيضا فإن المديونية المؤسسات العمومية ما انفكت تتفاقم على غرار الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه و الشركة التونسية للكهرباء والغاز وإتصالات تونس وصندوق القروض وبذلك تكون نفقات القسم الثاني مرتفعة جراء تفاقم مديونية هذه المؤسسات وتضخم فاتورة الاستهلاك ، حيث شهدت فاتورة الكهرباء زيادة مرتين وكذلك فاتورة استهلاك الطاقة مع ارتفاع نسبة التضخم بالاقتصاد الوطني لحدود 7% وهو ما يعني تضخم في مصاريف البلدية بنسبة أكثر من ذلك حيث أن التسارع يكون إكبر في المؤسسات العمومية رغم العمل على حوكمة وتلرشيد الإنفاق العام . هذا بإضافة إلى تحول الجانب الاجتماعي وإحاطة بالأعوان والعملة نظرا لتقييم البرنامج الاجتماعي حسب المنشور عدد 8 لسنة 2021 والمتعلق بإسناد المنح والمساعدات الاجتماعية حسب منشور عدد 37 لسنة 2017 هذا دون التغافل على صيانة المعدات والمقرات وايضا الاعتناء بالإنارة العمومية والبنية التحتية عموما وتسديد فوائد القروض .حيث قدرت جملة

نفقات العنوان الأول في جزءها الأول ب 1069.207.806 مفصلة طبقا لبيانات الجدول التالي:

القسم وبيانه	التقديرات
القسم 1 : التأجير العمومي	796.847.051
القسم 2: وسائل المصالح	227.560.755
القسم 3 : التدخل العمومي	44.800.000
القسم 4 : نفقات التصرف الطارئة	00
القسم 5 : فوائد القروض	18.637.194

2- نفقات العنوان الثاني :

- نفقات التنمية

إن برنامج الاستثمار البلدي ، منذ اعتماد مبدأ التشاركية في تحديد الأولويات حسب ما جاء في برنامج التنمية المحلية والحوكمة منذ سنة 2016 حيث يتم إعداد برنامج سنوس يتم فيه تشريك المواطن وتبويب اقتراحاته ومشاغله وكذلك مشاريع الهيكلية أو الإدارية فالنفقات تتم حسب المخططات السنوية المتواصلة والجديدة لذا فإنه ونظرا لعدم انتهاء من إعداد برنامج الاستثمار السنوي لسنة 2022فإن ترسيم النفقات تم اعتماد على نقل الاعتمادات المرسمة ومواصلة إنجاز المشاريع حيث من المؤمل الحصول على 262.800 ترغب الإدارة البلدية في صرفها في مشاريع مهيكلة من شأنها أن ترفع موارد البلدية وتضيف دخلا قارا في قادم الأعوام .

الفصل وبيانه	التقديرات
صنف 7	262.800
صنف 8	413.000

حتما فإن هذا المشروع وإن يشكو من ضعف توازن بين الموارد الذاتية والمصاريف الوجوبية ناجم عن الظرف الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد جراء تفشي فيروس كورونا ومالها من تأثير سلبي على الحياة الناس وبالتالي تراجع وتقلص حجم مداخيل البلدية مع عزوف المواطن على أداء واجبه الجبائي وصعوبة تحقيق الاستخلاص ومحدودية الموارد يقابله تضخم في المطلبية وتضخم في كلفة التدخل ناهيك عن الاستهلاك، فإنه يحونا عزم كبير على تحقيق هذه التقديرات بتظافر جهود كل من أعوان البلدية وقايض المالية وأعضاء المجلس البلدى فى التحسين والمتابعة والدفع بعملية الاستخلاص .

السؤال الكتابي الأول

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

في إطار الحد من تنامي ظاهرة الانتصاب الفوضوي واكتساح الأرصفة وتفعيل الدور الرقابي :

- متى تطبق قرارات منع الانتصاب الفوضوي من طرف بلديات السبيخة والوسلاتية وعين جلولة؟
- هل يمكن إدراج برنامج صيفي استثنائي لمقاومة الظاهرة وترتيب الانتصاب وفق ما يقتضيه القانون؟
- متى يتم تركيز جهاز رقابي وإداري بلدي يتولى مهمة التأطير القانوني للانتصاب الظرفي؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب" نبيل الحامدي" عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة من ولاية القيروان

ملخص السؤال: "حول تطبيق قرارات منع الانتصاب الفوضوي من طرف بلديات السبيخة والوسلاتية وعين جلولة "

نص الإجابة:

بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحليّة، أتشرف بإفادتكم أنه تبعا للقرار البلدي المتعلق بمنع الانتصاب خارج سوق الخضر والغلال بالوسلاتية، يتم بصفة يومية التنسيق مع السيد رئيس مركز الشرطة البلدية بالوسلاتية والقيام بحملة مراقبة وزيارة ميدانية للحد من ظاهرة الإنتصاب الفوضوي وتم في مرحلة أولى التنبيه على كل مخالف، ثم مخالفة كل من لم يمتثل للقرار .

مع الإشارة وأن البلدية قامت بتهيئة سوق الخضر والغلال بالوسلاتية خلال سنة 2022 بتكلفة جملية بحوالي مليون ومائة دينارا للقضاء على ظاهرة الإنتصاب الفوضوي وقامت بحملة مكثفة بالتنسيق مع المصالح الأمنية لإدخال كافة الباعة والتجار إلى السوق المنظم والمجهز بكافة التجهيزات الأساسية من التيار الكهربائي الماء الصالح للشراب، دورتي المياه ...

ومن جهتها قامت بلدية عين جلولة بالتنسيق مع فرقة الحرس البلدي بحفوز بحملة لمنع الانتصاب الفوضوي داخل الأنهج والشوارع الرئيسية وتم دعوة المنتصبين للانتصاب بالأماكن المخصصة لذلك السوق الأسبوعية بعين جلولة الذي تم تهيئته وتغطيته على مساحة تقارب800 م 2وذلك للقضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضوي وقد تم الاستجابة من طرف الباعة خاصة وأن الفضاء يستجيب لكل شروط الانتصاب .

هذا وبالتنسيق مع الجهات الأمنية المتداخلة تعمل مصالح بلدية السبيخة على تنفيذ عديد القرارات الإدارية التي يتم إستصدارها في الغرض ويتم العمل على دراسة جملة من الإجراءات والمقترحات بالتنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية لتسهيل المهمات في تطبيق التراتيب العمرانية والصحية ومقاومة هذه الظواهر وإنفاذ القانون .

أما في ما يخص تركيز جهاز رقابي وإداري وبلدي فإن بلدية الوسلاتية وبلدية عين جلولة حريصتان كل الحرص على تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية بالتنسيق سواء مع السيد رئيس مركز الشرطة البلدية أو رئيس فرقة الحرس البلدي بحفوز للحد من ظاهرة الانتصاب الفوضوي والحفاظ على جمالية المدينة والقيام بحملات

مكثفة دورية ويومية للتصدي لهذه الظاهرة ومخالفة كل من يتعمد الإخلال بالنظام والانتصاب خارج السوق المهيئة

هذا وتعمل وزارة الداخلية بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بكامل تراب الجمهورية على القضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضوي التي استفحلت في عديد المجالات والمناطق وذلك بإنفاذ القانون من جهة والبحث عن أماكن وفضاءات منظمة للانتصاب من جهة أخرى.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

في إطار الحد من التفاوت البيني وتنمية المناطق الداخلية وخاصة التي تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة للسير العادي والطبيعي للمرافق الحياتية وخاصة بمناطق التوسع يندرج سؤالي:

- حول إمكانية توفير دعم مالي استثنائي لفك العزلة على منطقة الشو ايحية وبودبوس عمادة سرديانا بمعتمدية السبيخة وذلك بتوفير اعتمادات إضافية لاستكمال مكونات مشروع تعبيد الطرقات بمبلغ 500 ألف دينار كتمويل إضافي للمشروع البلدي القائم وعدم حرمان الأهالي من بنية تحتية؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع - :مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-2030-1289 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) و محمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسي

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب" نبيل الحامدي"

عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (ولاية القيروان)

ملخص السؤال: "حول توفير دعم مالي استثنائي لفك العزلة عن منطقة الشوايحية وبودبوس عمادة سرديانا بمعتمدية السبيخة" .

نص الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بأنّ التراتيب المعمول بها في مثل هذه الوضعيات تقتضي توجيه مطلب في الغرض من البلدية المعنية يتضمن مكونات المشروع وكلفته ومدى تقدم إنجاز المشروع الأصلي وتحديد مبلغ الدعم المطلوب بكل دقة ومجالات استعماله حتى يتسنى عرضه على صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لدرسه وإبداء الرأي فيه واتخاذ القرار المناسب في شأنه.

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، اتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية .

تحية طيبة وبعد،

1- ضرورة رصد اعتمادات مالية اضافية لفائدة بلدية زانوش المحدثة، نظرًا لتوسع المجال العمراني للمعتمدية وخاصة داخل الفضاء البلدي وتزايد احتياجات المواطنين في علاقة برفع الفضلات والنظافة وتوفير التجهيزات ودعم البلدية بالموارد البشرية والانتدابات لتحسين الخدمات.

2- ضرورة توفير سيارات ادارية لدعم المجهودات الأمنية لمركز حرس معتمدية زانوش نظرا للنقص الكبير في الأسطول وتقادمه

ولكم جزيل الشكر

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيد النائب" نجيب عكرمي"

عن دائرة قفصة الشمالية - زانوش - سيدي عيش

من ولاية قفصة

ملخص السؤال: "حول طلب رصد اعتمادات مالية إضافية لفائدة بلدية" زانوش ."

"ضرورة توفير سيارات إدارية لدعم المجهودات الأمنية المركز حرس معتمدية" زانوش "نظرا للنقص الكبير في الأسطول وتقادمه".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية بخصوص طلب رصد اعتمادات مالية إضافية لفائدة بلدية زانوش أتشرف بإفادتكم أن التراتيب المعمول بها تقتضي توجيه مطلب في الغرض من بلدية زانوش يتضمن برنامج التدخل وتحديد مبلغ الدعم المطلوب بكل دقة ومجالات إستعماله حتى يتسنى درسه واتخاذ القرار المناسب في شأنه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية .

علما وأنه تم إسناد دعم مالي إستثنائي لبلدية زانوش بعنوان سنة 2025بناء على طلبها بمبلغ قدره 50 أ.د سيخصص لصيانة معدات النظافة

أما بخصوص الدعم بموارد بشرية فيتم بمبادرة من البلدية عن طريق فتح مناظرة وفقا للتشريع الجاري به العمل وشهادة في توفر ورصد الاعتمادات اللازمة بميزانيتها لسنة الانتداب .

وفيما يتعلق بطلب توفير سيارات إدارية لمركز الحرس الوطني بزانوش، أتشرف بإعلامكم أن مركز الحرس الوطني بزانوش التابع لمنطقة الحرس الوطني بقفصة يتمتع بسيارة جبالية رباعية الدفع نوع "طيوطا لاندكروزر " تعمل بالوحدة وسيتم النظر في تعزيز الوحدة الأمنية بسيارة أخرى عند توفر الإمكانيات.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم السيادتكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع إحداث مركز حرس وطني بمنطقتي الشواشي والسرجة حاجب العيون القيروان

أحيطكم علما أن الامتداد الجغرافي وارتفاع عدد السكان بعمادتي الشواشي والسرجة يقتضي إحداث مركز حرس وطني خاصة وأنها منطقة بلدية وبها عديد المؤسسات مما يتطلب توفير الخدمات الأمنية على عين المكان علما وأن المقرّ متوفّر .

لذلك نطلب من سيادتكم إحداث مركز حرس وطني بهذه الجهة .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب

" وليد الحاجي"

عن دائرة العلا حاجب العيون من ولاية القيروان

ملخص السؤال: "حول إحداث مركز حرس وطني بمنطقتي الشواشي والسرجة حاجب العيون القيروان" .

نص الإجابة:

يقوم مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بحاجب العيون يقوم بتغطية مرجع نظره على الوجه الأكمل بما في ذلك منطقتي الشواشي والسرجة من معتمدية حاجب العيون كما يتم إسداء جميع الخدمات الإدارية لفائدة المتساكنين القاطنين بمرجع النظر في أفضل الظروف دون تسجيل أي تذمرات في الغرض .

وعليه، لا نرى جدوى في الوقت الحالي من إحداث مركز أمن عمومي للحرس الوطني بالمعتمدية المذكورة.

السؤال الكتابي

للنائبين هالة جاب الله وحسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وبإحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة،

في إطار سياسة تواصل عمل الدولة كان السيد وزير الداخلية السابق تعهد في الجلسة العامة المخصصة للنظر في مهمة وزارة الداخلية والمنعقدة برحاب مجلس نواب الشعب تاريخ 21 نوفمبر 2023بأن الوزارة ستعمل على تجديد 10 آلاف رخصة بندقية صيد بالنسبة إلى رخص تجديد بنادق الصيد وتسوية وضعيات الإحالة والارث والتنازل ومنح 500 رخصة بالنسبة للرخص الجديدة سنويا، إلا أن بعد مرور ما يزيد عن 21 شهرا لم يتم الوفاء هذا التعهد

فماهي الأسباب التي حالت دون وفاء الوزارة بتعهداتها وما هو برنامجها لمعالجة هذا الملف في القريب العاجل.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع - :مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-30000-1937بتاريخ 2025/06/19 وعدد02025-26-3000--1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525 بتاريخ2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-3000-1289 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب: عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال (01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و" مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) و محمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس

حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسي

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبين بمجلس نواب الشعب

" هالة جاب الله "و" حسن الجربوعي"

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/12حول ملف إسناد رخص بنادق الصيد

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع مصالحها ذات الاختصاص حول تساؤلكم عن ملف رخص بنادق الصيد) تجديد ، إسناد رخص جديدة تسوية وضعيات الإحالة والإرث والتنازل إفادتكم بالمعطيات التالية :

يتم النظر في المطالب المقدمة بخصوص رخص مسك بنادق الصيد استنادا إلى أحكام القانون عدد 33 لسنة 1969 المؤرخ في 12 جوان 1969 المتعلق بضبط توريد الأسلحة والإتجار فيها ومسكها وحملها ونصوصه التطبيقية حيث أوجب جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب الرخصة

أما بخصوص تساؤلكم عن الأسباب التي حالت دون وفاء مصالح الوزارة بتعهداتها بخصوص إسناد الرخص أو تسوية وضعيات الإحالة والإرث والتنازل فإن هذا التقييم مجانب للصواب ذلك أن مصالح الوزارة تتولى دراسة الملفات الواردة عليها من حيث استيفاء الطلب للوثائق القانونية المستوجبة والتأكد من إنتفاء الموانع القانونية والأمنية في طالب الرخصة

وأمام العدد المرتفع لمطالب الحصول على رخص بنادق الصيد أو تسوية الوضعيات وما يتطلبه الأمر من إجراءات متبعة قبل الاسناد فقد شرعت المصالح المعنية بوزارة الداخلية على مراحل في البت في عدد من المطالب الجاهزة بعد استيفاء الإجراءات المستوجبة في شأنها وتم إعلام أصحابها بالقرار من حيث الموافقة من عدمها على أن يقع مرحليا عرض بقية المطالب بمجرد استكمال الإجراءات في شأنها وذلك وفقا لما تقتضيه القوانين والتراتيب النافذة في مجال إسناد رخص مسك بنادق الصيد. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سنياء بن المبروك

الموضوع: حول تجاوزات بمنطقة حدائق قرطاج) دائرة الكرم .

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدّم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

السيد الوزير، تحيّة واحتراما

أتشرف بأن ألفت نظركم إلى جملة من التجاوزات التي تشهدها منطقة حدائق قرطاج (دائرة الكرم) من بينها :

- الاستغلال العشوائي والمفرط للأرصفة في خرق واضح للتراتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بالملك العمومي البلدي

- القيادة المتهوّرة لأصحاب الدراجات النارية خاصة بالشوارع الرئيسية نتيجة غياب مخفضات السرعة وعدم توفّر العلامات المرورية الضرورية.

- غياب العناية بالمناطق الخضراء

- قطع الأشجار وخاصة النّخيل من قبل أصحاب المحلات التجارية بهدف احتلال الأرصفة

- إلقاء فضلات البناء بصفة ملفتة للانتباه كثرة الكلاب السائبة

مع العلم وأنّه سبق لي توجيه ملف شامل وموثق إلى السيد وزير الداخلية السابق يتضمن معاينات ميدانية وصورا توثيقية لهذه التجاوزات .

- فهل للوزارة خطة تدخل واضحة للتصدّي لهذه الإخلالات التي تمس بالنظام العام، وتهدد سلامة المواطنين، وتنعكس سلبا على جمالية المنطقة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب

"سنية بن مبروك"

عن دائرة الكرم - ولاية تونس

ملخص العريضة: حول " تجاوزات بمنطقة حدائق قرطاج دائرة الكرم ."

نص الإجابة:

تم إيلاء الملف أهمية بالغة، وتم التنسيق في الغرض مع مصالحنا الجهوية والمحلية المعنية وتم القيام بالمعاينات الضرورية اللازمة للوقوف على الإخلالات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة .

بخصوص النقطة المتعلقة بالاستغلال العشوائي والمفرط للرصيف، التجاوزات المسجلة هي تصرفات فردية من أصحاب بعض المحلات التي خرقت التراتيب وفي إطار ردع هذه التجاوزات تولت المصالح البلدية بواسطة أعوانها التنبيه على المخالفين وتم تحرير مخالفات مالية ضدهم .

وتجدر الإشارة أن المصالح البلدية ضبطت شروط الترخيص في استغلال الرصيف بعدة وثائق أهمها مثال هندسي يوضح المساحة المطلوبة يتم معاينته ميدانيا من قبل المصالح الفنية للتأكد من عدم عرقلة حركة المرور أو التعدي على حق المترجل وهو ما تم احترامه في إسناد التراخيص .

ومن جهة أخرى، تم التنسيق مع مصالحنا المختصة) الشرطة البلدية في عدة مناسبات وموافاتهم بقوائم تفصيلية في المخالفات لاستغلال الطريق العام قصد إتمام عمليات التفقد اللازمة .كما تم حجز المعدات والمعروضات المتواجدة على الرصيف .

وفي نطاق التوازن بين المصلحة الاقتصادية واحترام الفضاء العام، انعقدت بتاريخ 02 جويلية 2025 جلسة عمل إدارية بمقر بلدية الكرم قصد النظر في الإشكاليات المطروحة خاصة تلك التي تتعلق بغلق مساحات من الرصيف بهياكل خفيفة أو مواد صلبة (مقاهي ، مطاعم ...) . حيث تم اقتراح توجيه تنبيهات فردية الى المخالفين قصد إزالة الإحداثات في حدود المساحات المتجاوزة للقيام بذلك وتسوية وضعياتهم وفي صورة عدم الاستجابة تتولى البلدية وعلى نفقة المخالفين إزالة هذه الإحداثات وتغريم أصحابها .

بخصوص النقطة المتعلقة بغياب مخفضات السرعة وعدم توفر العلامات المرورية الضرورية، تقدمت المصالح البلدية بمقترح لتركيز مخفضات السرعة ببعض شوارع المنطقة على غرار شارع صدر بعل بحدائق قرطاج وتمت مراسلة اللجنة الجهوية للسلامة المرورية بتاريخ 07 مارس 2024 وتمت المعاينة بتاريخ 18 ماي 2024 غير انه قوبل بالرفض بتاريخ 20 نوفمبر 2024 وذلك بسبب وجود عدد 02 مفترقات على إثر عملية الجرد للعلامات المرورية بالمنطقة البلدية، تم ضبط الحاجيات المرورية لكامل المنطقة بما في ذلك حدائق قرطاج وعليه تم الإعلان عن استشارة بتاريخ 02 جويلية 2025 وذلك للتزود بالعلامات وهي في مرحلة الفرز .

أما بالنسبة للمساحات الخضراء وغياب العناية بها، تم إرسال ملف الصفقة بإجراءات مبسطة الى مراقب المصاريف قصد التأشير وإتمام إجراءات إبرامها وتم القيام بإبرام اتفاقيات مع أصحاب الشركات والمحلات المفتوحة للعموم في إطار الرعاية الخضراء.

تم القيام بدراسة أولية تحدد التصور العام في كيفية استغلال المساحات الخضراء والعناية بها واستلزامها لاحقا بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة وتم القيام بزيارة ميدانية من المصالح المختصة لأملاك الدولة - الإدارة العامة للاختبارات آخرها بتاريخ 17 جويلية 2025 بالنسبة للقسط الأول ستتسلمه البلدية قريبا من الوكالة العقارية للسكنى .

بخصوص قطع أشجار النخيل، تعتبر بلدية الكرم من البلديات السباقة في مجابهة آفة سوسة النخيل وتم إتخاذ جميع الإجراءات للمحافظة على أشجار النخيل بالمنطقة وللحد من اتساع رقعة الإصابات بسوسة النخيل وعدم تسرب العدوى من شجرة الى أخرى حيث تم تكوين فريق مختص تحت إشراف ممثلي وزارة الفلاحة كما تم عقد ملتقى تكويني بتاريخ 16 جانفي 2025 تحت إشراف السيدة المعتمدة الأولى بولاية تونس وبحضور جميع المعتمدين وممثلي بلديات ولاية تونس وتمت الدعوة إلى وضع خطط دقيقة وجادة لمنع تسرب هذه الآفة إلى أشجار أخرى .تم تشريك المجتمع المدني وبعض التجار والتدخل بالطرق الإيجابية وبالتنسيق المسبق مع المصالح البلدية وذلك مثل ما تم بشارع البيئة بمنطقة حدائق قرطاج .

بالنسبة لظاهرة إلقاء فضلات البناء، تجدر الإشارة أن تقسيم الوكالة العقارية للسكنى به ثلاث أقساط، بالنسبة للقسط الأول تم استكمال البناء بنسبة 80% وتم التنسيق مع الوكالة قصد إتمام أشغال التهيئة والتنظيف والتشجير واستلامه نهائيا من طرف المصالح البلدية ولقد انطلقت الوكالة فعليا في أشغال التهيئة للقسط الأول .أما القسطين الثاني والثالث مازالا في عهدة الوكالة العقارية للسكنى الى أن يتم تهيئتها

.بالنسبة لمقاومة ظاهرة الكلاب السائبة، فإن بلدية الكرم أبرمت اتفاقية مع قناص قصد تأمين عدد 02 عملية قنص أسبوعيا بمرافقة المصالح الأمنية لتأمين العملية .

ولتعزيز مقاومة الظاهرة والحد منها، تم التنسيق مؤخرا مع بلدية حلق الوادي لتدعيم بلدية المكان بفريق مسك الكلاب السائبة بواسطة الشباك .

وأمام مختلف الإشكاليات المطروحة من قبل السيدة النائب وجب تظافر جميع الجهود لمعاضدة العمل البلدي وتشريك المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالمنطقة البلدية وذلك قصد النهوض بالمنطقة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سنياء بن المبروك

<u>الموضوع</u>: حول تخصيص قطعة أرض على ملك بلدية الكرم لفائدة وزارة المالية لإحداث مقر جديد للقباضة المالية .

عملا بالفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

السيد الوزير، تحيّة واحتراما

إن الوضعيّة الحالية لمقرّ القباضة الماليّة بالكرم لا تستجيب للشروط الضرورية للعمل والاستقبال الملائم للمواطنين نظرا لضيق مساحته وتردّي حالته البنيوية بالإضافة إلى أنّه مستغلاً على وجه الكراء منذ سنوات عديدة .

- فهل تعتزم الوزارة النظر في إمكانية تخصيص عقار من الأملاك البلدية لفائدة وزارة المالية لإحداث مقر جديد للقباضة المالية بالكرم يستجيب للمعايير الوظيفية الحديثة ومتطلبات المواطنين بالجهة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>بطاقة</u>

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" سنياء بن مبروك"

عن دائرة الكرم

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/18حول تخصيص قطعة أرض على ملك بلدية الكرم لفائدة وزارة المالية لإحداث مقر جديد للقباضة المالية .

<u>نص الإجابة:</u>

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية تونس حول تساؤلكم بخصوص تخصيص عقار من الأملاك البلدية لفائدة وزارة المالية لاحداث مقر جديد يخصص للقباضة المالية بالكرم بأن بلدية الكرم تفتقر لرصيد عقاري يمكنها من تخصيصه لفائدة إدارات أخرى وإنجاز مشاريع ترتقي بالمنطقة مع العلم بأن بلدية المكان تعمل في الوقت الحاضر على إسترجاع العقارات

الراجعة بالنظر لملك الدولة الخاص (ملك التجمع المنحل) وهو ما من شأنه أن يوفر خيارات إضافية لتخصيص عقارات لفائدة الإدارات العمومية.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

تحية طيبة،

كنتم قد افدتمونا سابقا ان وزارة الداخلية تولت صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على 26 فصل ويتضمن 6 أبواب موزعة اساسا حول المشمولات التسمية الحقوق والواجبات وعناصر التأجير وقد تم تضمين مشروع الامر ضمن جدول اعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2 فيفري 2024 بقصر الحكومة وتمت المصادقة على المشروع برمته دون تحفظات الآن وبعد مرور أكثر من سنة متى سيمر هذا الأمر للختم والنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال: حول موعد نشر النظام الأساسي لسلك العمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" سيرين مرابط"

عن دائرة السيجومي- ولاية تونس

نص الإجابة:

تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة أساسا حول المشمولات التسمية الحقوق والواجبات وعناصر التأجير

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكول للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى .

هذا وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 فيفري 2024 بقصر الحكومة بالقصبة، وتمت المصادقة عليه خلال مجلس الوزراء المذكور .

علما بأنه على إثر صدور الأمر عدد 336 لسنة 2024 المؤرخ في 25 ماي 2024 المتعلق بتعيين عضو بالحكومة والأمر عدد 451 المؤرخ في 07أوت 2024 المتعلق بتعيين رئيس الحكومة والأمر عدد 465 لسنة 2024المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة تمت إحالة صيغة محينة لمشروع الأمر المذكور على مصالح رئاسة الحكومة لاستكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سيرين مرابط

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف ان أحيل اليكم سؤالا كتابيا

في البداية نود أن نثمن تجاوبكم مع مجلس نواب الشعب في إطار الإجابات عن الأسئلة الكتابية أو الشفاهية، وفي هذا الصدد كنت قد قدمت لكم سؤال كتابي بتاريخ 18 أفريل 2025 حول إعادة تقييم منحة الخطر المسندة لأعوان قوات الأمن الداخلي ومراجعتها كذلك نفس الأمر بالنسبة للمنح العائلية الشهرية للأطفال في الكفالة، إلا أنه وردنا الردّ بتاريخ 15 ماي 2025 من مصالحكم المختصة وكنتم قد أفدتمونا أن مقدار المنحة العائلية تتم مراجعتها بصفة شاملة ضمن توجه عام لإصلاح قطاع الوظيفة العمومية وهو ما سيكون ضمن أولى الملفات التي سنقوم بطرحها على أنظار السيدة رئيسة الحكومة .

ولكن بالنسبة لمنحة الخطر لم أجد جوابا إذ عمدت مصالحكم المختصة على تفصيل هذه المنحة وذكر أصنافها وقيمتها كما ذكرتنا بتواريخ المراجعات السابقة ولا يخفاكم سيدي الوزير أن نائب الشعب مدرك لهذه الجزئيات وهذه المعلومات ولكن سؤالي كان متى سنتم مراجعة منحة الخطر؟

فالرجاء مدنا بالإجابة الشافية وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "سيرين مرابط"

عن دائرة السيجومي - الزهروني (ولاية تونس)

ملخص السؤال: حول إعادة تقييم منحة الخطر المسندة لأعوان قوات الأمن الداخلي.

نص الإجابة:

تبعا لتساؤلكم الموجه بتاريخ 27 ماي 2025 إلى وزارة الداخلية حول إعادة تقييم منحة الخطر المسندة لأعوان قوات الأمن الداخلي التابعين لها،

أتشرف بإفادتكم سيدتي النائبة أن الوزارة شرعت في مراجعة شاملة للنصوص القانونية والترتيبية المنظمة الأسلاك قوات الأمن الداخلي (القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي، الأنظمة الأساسية الخاصة للأسلاك وأمر التكوين).

هذا وسيتم فور الانتهاء من مراجعة النصوص القانونية السالفة الذكر، المرور إلى مراجعة منظومة التأجير الخاصة بأعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي بما في ذلك المنح المخولة لهم على غرار منحة الخطر المسندة لهم وذلك في إطار رؤية إصلاحية شاملة وموحدة بين مختلف الأسلاك تهم القطاع.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع: بخصوص قرار منع العربات رباعية الدفع من دخول الشواطئ والغابات

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بمخاطبتكم في إطار دوري الرقابي كنائبة عن الشعب، وبناء على التظلمات التي وردتني من عدد من المواطنين والعائلات

المالكة لعربات رباعية الدفع، الذين عبروا عن قلقهم الشديد إزاء القرار الأخير القاضي بمنع هذه العربات من دخول الشواطئ والغابات .

وقد أشار المواطنون إلى أن هذا القرار تزامن مع بداية الموسم الصيفي، ما يحرم آلاف العائلات من ممارسة أنشطة ترفيهية وثقافية وسياحية، دون وجود نص قانوني صريح يُجرّم هذا النشاط . كما أكدوا أن الغالبية منهم ملتزمة باحترام الطبيعة والقانون، وأن التجاوزات الفردية لا تبرر التعميم أو المنع الكلي .

وعليه ألتمس من سيادتكم التفضل بـ:

1- توضيح الأساس القانوني المعتمد في هذا القرار، ومدى انسجامه مع التشريعات الجاري بها العمل (وخاصة فصول مجلة الغابات ومجلة الطرقات)

2- التنسيق مع الوزارات المعنية (البيئة التجهيز ...) لإعداد إطار تنظيمي واضح وعادل يُنظم هذه الأنشطة في كنف احترام المحيط والبيئة .

3- دراسة إمكانية تخصيص مناطق محددة لأنشطة العربات رباعية الدفع بشروط مضبوطة، بدل المنع الكلي الذي لا يستند إلى تشريع واضح وقد يُثير جدلاً قانونيا واجتماعيًا .

وفي انتظار تفاعلكم مع هذا المطلب المشروع، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

<u>الموضوع</u>: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

<u>المرجع</u>: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-30000-1289 بتاريخ 2025/04/28

<u>المصاحيب</u> :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) وحاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و"هالة جاب الله " عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و"محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و" ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و"صالح الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) ونورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة (01) وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

<u>بطاقة</u>

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة" ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الانف - حمام الشط (ولاية بن عروس)

<u>ملخص السؤال</u>: حول قرار منع العربات رباعية الدفع من دخول الشواطئ والغابات .

<u>نص الإجابة</u>:

إن منع العربات رباعية الدفع من دخول الشواطئ والغابات هو إجراء يتأسس على جملة من النصوص القانونية الجاري بها العمل كالآتي :

-القانون عدد 20 لسنة 1988 المؤرخ في 13 أفريل 1988 المتعلق بمجلة الغابات والتي تمنع فصولها أي نشاط من شأنه إتلاف الغطاء النباتي أو تلويثه أو المساس بالوسط الطبيعي .

-القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 والمتعلق بمجلة التهيئة الترابية والتعمير والتي تخول للسلطات المحلية وضع ترتيبات تنظيمية لحماية المناطق الحساسة .

أما بالنسبة للولايات فإن السادة الولاة لديهم الصلاحيات بموجب الأمر عدد 400 لسنة 1993 المؤرخ في 13 فيفري 1993 المتعلق بصلاحيات الوالي في مجالات الأمن والنظام العام، مما يمكنهم من إتخاذ قرارات ظرفية لمنع العربات حفاظا على النظام البيئي أو سلامة المصطافين.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ضحى السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

<u>الموضوع</u>: حول تدهور البنية التحتية في أحياء برج السدرية .

سيدي الوزير،

تواجه أحياء برج السدرية وضعا مترديًا للغاية على مستوى البنية التحتية .

فالشوارع تعاني من الحفر والتشققات وطرقات المشاة غير مهيأة، كما أن شبكات الصرف الصحي متهالكة وتسبب فيضانات في مواسم الأمطار، ما يهدد صحة السكان وسلامتهم .هذا الوضع يؤثر سلبا على جودة حياة المواطنين ويزيد من معاناتهم اليومية، ويحد من فرص التنمية المحلية .

على ضوء ذلك، نسألكم

1- ما هي الخطط العاجلة التي تعتمدونها لمعالجة تدهور البنية التحتية في أحياء برج السدرية؟

2- هل هناك ميزانيات مخصصة وبرامج زمنية واضحة لإصلاح وتحسين شبكات الطرق والصرف الصحي؟

3- كيف تضمن الوزارة إشراك السكان المحليين في تحديد أولويات التدخلات، وضمان شفافية الإنجاز؟ نأمل من سيادتكم اتخاذ الإجراءات الفورية واللازمة لتحسين البنية التحتية وضمان حقوق السكان في بيئة سليمة وآمنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب "ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الأنف حمام الشط

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/03حول تدهور البنية التحتية في أحياء برج السدرية

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية بن عروس حول تساؤلكم عن تدهور البنية التحتية ببرج السدرية موافاتكم بما يلي :

- حظيت عمادة برج السدرية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية ما بين 2016 و2025 فقد استأثرت العمادة بما يناهز 50% إلى 60% من اعتمادات التنمية ومن جملة مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات المنجزة نذكر:

- تعشيب الملعب البلدي بكلفة مالية قدرها 500 أ.د سنة2015)
- بناء وتجهيز قاعة الرياضة بكلفة بلغت 2000 أ.د سنة2000)،
- صيانة الدائرة البلدية بكلفة مالية بلغت 80 أ.د سنة2015)
- تهيئة محطة التاكسي الجماعي مدخل المدينة ...

- **بالنسبة للطرقات**: تم التدخل من طرف بلدية حمام الشط لتعبيد الطرقات ومد الأرصفة ومد قنوات التطهير وتصريف مياه الأمطار خلال العشرية الأخيرة (2025-2016) إذ تمّ تعبيد حي محمد علي الفالح بقيمة 1000 أ.د ومداخل الأحياء مثل شارع أحمد التليلي وشارع محمد علي الحامي وجزء من شارع الشباب وأهم الطرقات الرئيسية...

- **بالنسبة للأرصفة**: تمّ تبليط أكثر من 2000 م 2 وصيانة شبكات التنوير العمومي من الأرصفة بكل من شوارع أحمد التليلي ومحمد علي الحامي والشباب وطرقات حي 18 جانفي وحي سعيد السعداوي وحي 20 مارس وحي المستقبل ...

- **بالنسبة للربط بشبكة التطهير**: تم العمل على ربط أحياء علي الفالح والمستقبل ومراكش بشبكة التطهير في إطار برامج تطهير الأحياء الشعبية بالشراكة مع الديوان الوطني للتطهير والمجلس الجهوي بالولاية سنة 2016 بكلفة تناهز 900 أ.د (3 مشاريع).

- **بالنسبة للربط بشبكة تصريف مياه الأمطار**: تمّ التدخل لمدّ شبكات التصرف في مياه الأمطار بأحياء برج السدرية في إطار حمايتها من الفيضانات بالشراكة مع إدارة المياه العمرانية بما قيمته 1500أ.د .

وستعمل السلط الجهوية مستقبلا على مواصلة تحسين شبكة الطرقات بالأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتوسيع شبكة التطهير لتشمل المناطق المستحدثة وغير المهيكلة إلى جانب بعث فضاءات خضراء وملاعب أحياء لخلق متنفسات حضرية بالإضافة إلى إطلاق برامج تشاركية مع المجتمع المدني لتعزيز الشفافية ومتابعة المشاريع التنموية.

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة ضحى السالمي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع: الإهمال البيئي في مدخل حي الكعبي 2

تحية طيبة،

يعاني مدخل حي الكعبي 2 وتحديدا على مستوى شارع الهواء الطلق الموازي للطريق السريعة من حالة تدهور بيئي متواصلة، بسبب الانتشار الكثيف للأعشاب الطفيلية التي تحولت في عدة نقاط إلى أشجار، مما تسبب في تشويه المنظر العام وتعطيل الرؤية، وخلق بيئة غير صحية ومهملة لا تليق بمدخل حي سكني في معتمدية كبرى مثل حمام الشط .

وعليه، أرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية :

1. هل تم تخصيص اعتمادات أو برنامج تدخل لتنظيف مداخل الأحياء في حمام الشط، وبالخصوص هذا المدخل الذي أصبح نقطة سوداء بينيًا وبصريا؟

2. ما أسباب تأخر التدخل رغم التنبيهات المتكررة من المواطنين والسلطة المحلية؟

3. ما هي الإجراءات العاجلة التي تعتزم الوزارة اتخاذها لتدارك هذه الوضعية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-30000-1289 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب:عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال01) و حاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال01) و" هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال01) و"محمود العامري "عن دائرة

سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و"ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين02) و"صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي" (سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال (01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" ضحى السالمي"

عن دائرة حمام الأنف - حمام الشط

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/11بخصوص الإهمال البيئي بمدخل حي الكعبي 2 التابع لمعتمدية حمام الشط .

نص الإجابة :

يهم وزارة الداخلية إفادتكم بعد التنسيق مع مصالح ولاية بن عروس وبلدية المكان بخصوص الوضع البيئي ببرج السدرية وخاصة حي الكعبي 2 بأنه تمّ وضع برنامج عمل متكامل لتنفيذ التدخلات الاستثنائية للنظافة في المجالات التالية

* النقاط السوداء والحملات لإزالة النقاط السوداء .

* رفع الفضلات المنزلية وتنظيف محيط الحاويات

ويصلكم رفقة هذه البطاقة تقريرا مفصلا للتدخلات الاستثنائية في مجال النظافة والعناية بالبيئة التي تم تنفيذها من طرف بلدية حمام الشط مرفقا بصور مدعمة للمجهودات المبذولة في الغرض.

تقرير التدخلات الاستثنائية

في مجال النظافة ببعض المناطق

في إطار العناية التي توليها بلدية حمام الشط لمجال النظافة والعناية بالبيئة، وبهدف تحسين مؤشرات النظافة ودعم استدامتها وجمالية المحيط والحرص على جودة الحياة للفرد والمجموعة وتوفير بيئة سليمة وضعت البلدية حمام الشط برنامج عمل متكامل لتنفيذ التدخلات الاستثنائية للنظافة في المجالات التالية

* النقاط السوداء والحملات الاستثنائية لإزالة النقاط السوداء

* رفع الفضلات المنزلية وتنظيف محيط الحاويات التقرير يتضمن صور توثيقية قبل وبعد التدخل في بعض المناطق .

I - النقاط السوداء:

تسخر البلدية عدد 01 آلة" تركس وعدد 01 آلة شحن صغيرة الحجم وتستعمل في المناطق الضيقة والتي يصعب الوصول إليها وذلك لتغطية كامل المنطقة من رفع للأتربة وفضلات الحدائق وعدد 02 شاحنة سعة5 م ويتم التدخل بمعدل مرتين في الأسبوع بكل المنطقة البلدية:

*ببئر الباي حمام الشط الأمل - برج السدرية - نزهة السلطان حمام الشط الصنوبر

وذلك حسب برنامج شهري يتم إعداده مسبقا من طرف مصالح الفنية وحسب أولويات الظرف .كما يتم التدخل لرفع فواضل الأجنة من أمام المنازل المستخلصة بمعلوم.

كما أن هذه النقاط السوداء كانت نتيجة الإلقاء العشوائي بمحيط الحاويات لفواضل الحدائق والأثاث القديم وفواصل البناء والأتربة .

1- التدخلات الاستثنائية:

في إطار الحرص على الحد من مظاهر التلوث البيئي الناتج عن عملية الإلقاء العشوائي للفضلات الأتربة والحدائق وفضلات البناء والهدم بالمناطق البيضاء والفضاءات المفتوحة بالمنطقة البلدية تكثيف التدخلات الاستثنائية في مجال النظافة تم بتاريخ 2025/07/21التدخل لحمام الشط مع بالمناطق التالية:

* شارع الشباب ببرج السدرية بالقرب من المدرسة الابتدائية ببرج السدرية .

* حي الرياض (حي الكعبي2) شارع الهواء الطلق

* طريق المقبرة الألمانية ببرج السدرية

* مدخل حي المستقبل (حي الكعبي1)

II - رفع الفضلات المنزلية و تنظيف محيط الحاويات:

تتم عملية رفع الفضلات المنزلية و التجارية ببلدية حمام الشط بصفة منتظمة وذلك باستعمال محكم للطاقات البشرية والمعدات والتجهيزات من شاحنات ضاغطة و جرارات ومجرورات وعربات بدوية حيث يتم رفع حوالي 40 طن يوميا، مع احترام تام لتوقيت الرفع اليومي لحاويات الفضلات المنزلية كبيرة الحجم باستعمال الشاحنات الضاغطة أو بطريقة (منزل– منزل) باستعمال الجرارات و المجرورات داخل الأنهج الضيقة لتغطية كامل المنطقة البلدية مع القيام بحملات تحسيسية و توعوية لدفع المتساكنين إلى المساهمة في المجهودات للعناية بالبيئة والمحفظة على المحيط مع القيام بتذكير دوري لتوقيت رفع الفضلات المنزلية من خلال إعلامهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو ملصقات جداريه أو توزيع إعلانات . كما يتم القيام بدورة تفقدية بكامل المنطقة خلال الحصة الصباحية لرفع وتنظيف الفضلات من محيط الحاويات جراء الإلقاء العشوائي للفضلات .

صور توثيقية

قبل وبعد التدخل حسب المناطق

منطقة برج السدرية /شارع الشباب
بالقرب من المدرسة الابتدائية

قبل التدخل

أثناء التدخل

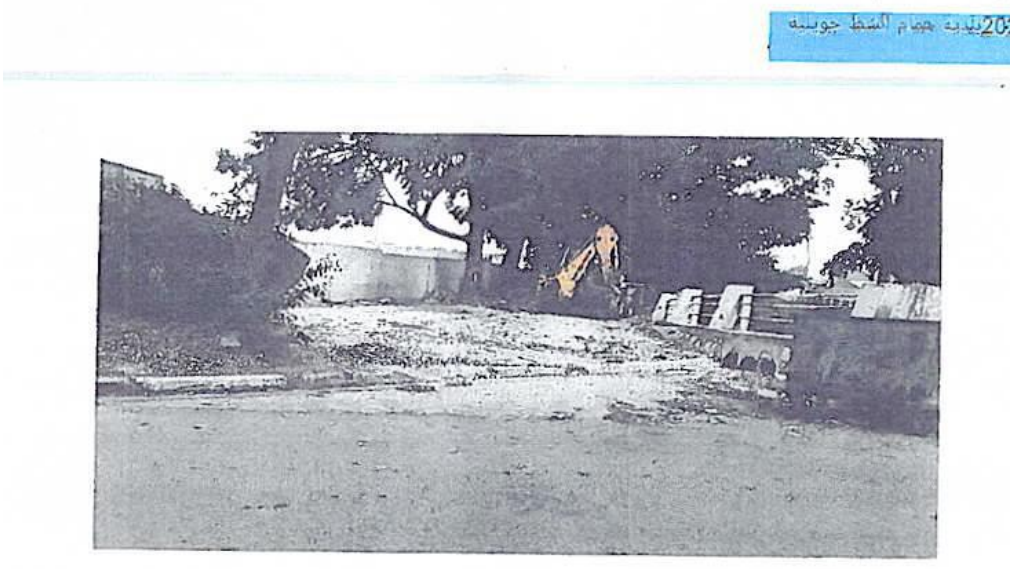

بعد التدخل

20بلدية حمام الشط جويلية

(حي الرياض (حي الكعبي

شارع الهواء الطلق

قبل التدخل

2025بلدية حمام الشط جويلية

أثناء التدخل

20بلدية حمام الضلعة جوينية

بعد التدخل

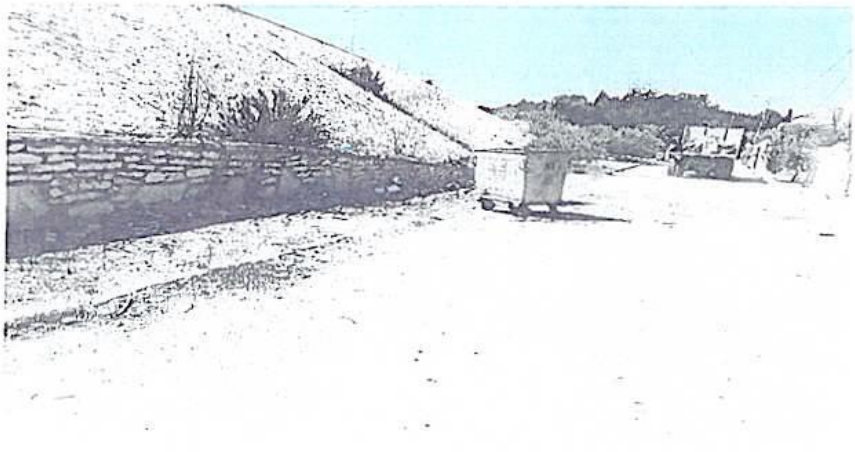

2025بلدية حمام الشط جوبلية

(حي الرياض (حي الكعبي

على القنطرة الطريق السريعة

بين حي الرياض و حي بوقمرة

قبل التدخل

بعد التدخل

2025بلدية حمام الشط جويلية

طريق المقبرة الألمانية ببرج السدرية

قبل التدخل

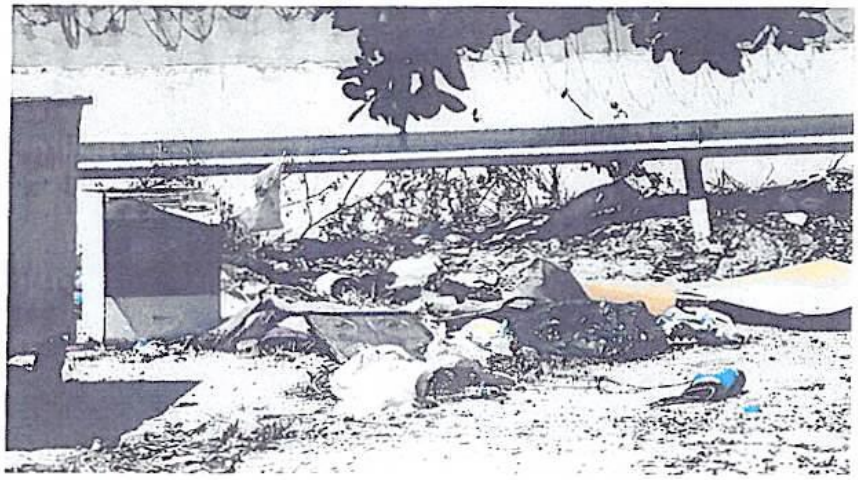

بعد التدخل

(2 حي المستقبل (حي الكعبي

قبل التدخل

بعد التدخل

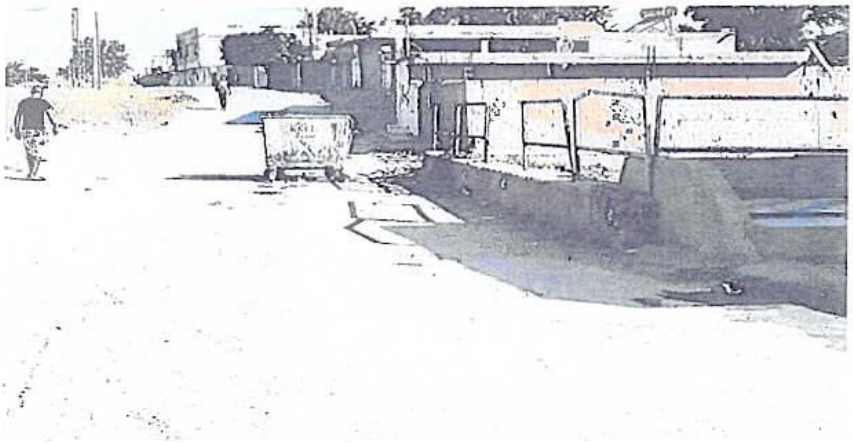

2025بلدية حمام الشط جديدة

قبل التدخل

بعد التدخل

السؤال الكتابي الأول

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية تيبار ولاية باجة .

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما سيدي الوزير، بعدم تمتع معتمدية تيبار من ولاية باجة بمركز للحماية المدنية في ظل تفاقم الكوارث الطبيعية والحرائق في السنوات الأخيرة .ولحماية المواطنين والمحاصيل الزراعية، أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

متى يتم إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية تيبار بولاية باجة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب " عواطف الشنيتي"

عن دائرة تبرسق- تيبار-باجة الجنوبية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/05/15حول مقترح إحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية تيبار من ولاية باجة

نص الإجابة :

تعد الاحداثات الجديدة لفرق أو نقاط للحماية المدنية من صلب إختصاص الديوان الوطني للحماية المدنية ويكون ذلك في إطار المخطط الوطني لتحليل المخاطر وتغطيتها وهو دراسة فنية تضبط مجموعة المؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تهدف أساسا إلى تقريب النجدة للمواطن واختزال أجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر المحتملة بالجهة المعنية .

أما حول مقترحكم المتعلق بإحداث مركز للحماية المدنية بمعتمدية تيبار من ولاية باجة وجب إفادتكم بأنه يتم حاليا تغطية كافة خدمات التدخل من طرف فرقة الحماية المدنية بتبرسق.

وبخصوص إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية تيبار فإنه لم يتم توفير عقار مناسب قصد الاستغلال لبعث المركز المذكور .

وتبقى وزارة الداخلية على استعداد لتقريب المرافق العمومية والخدمات من المواطن وتنفيذ هذا المقترح عمليا بتوفر جميع أركان الاحداث على غرار توفر العقار، توفر الإطار البشري والمعدات والضرورة القصوى لبعث المشروع في حال عدم قدرة فرقة تبرسق للحماية المدنية على الاستجابة لكثافة التدخلات بالجهة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول إحداث مركز حرس وطني بمنطقة سيدي إسماعيل من ولاية باجة .

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علما سيدي الوزير، بعدم تمتع منطقة سيدي إسماعيل من ولاية باجة بمركز حرس وطني في ظل تفاقم مظاهر العنف وبعد مراكز الأمن عن المنطقة المذكورة .

وفي سبيل تعزيز الأمن ونشر الطمأنينة في صفوف المواطنين . أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

* متى يتم إحداث مركز حرس وطني بمنطقة سيدي إسماعيل من ولاية باجة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب

"عواطف الشنيتي"

عن دائرة تبرسق - تيبار - باجة الجنوبية.

ملخص السؤال: "حول إحداث مركز حرس وطني بمنطقة سيدي إسماعيل من ولاية باجة ."

نص الإجابة:

العمادة المذكورة تابعة لمعتمدية باجة الجنوبية وترابيا مرجع نفوذ مركز الأمن العمومي للحرس الوطني باجة الجنوبية الكائن مقره بحي الوكالة العقارية للسكنى بباجة) مرجع نظر الأمن الوطني ويبعد حوالي 12كم عن قرية سيدي إسماعيل التي تتوفر بها مختلف وسائل النقل العمومي وتتميز بنمو ديمغرافي ضعيف حيث تعد حوالي 5000 ساكن وتتميز بالطابع الفلاحي وتفتقر الى تواجد مشاريع كبرى ومنشآت حساسة .

أما بخصوص الوضع الأمني بالجهة فإن مركز الأمن العمومي بباجة الجنوبية يتولى إسداء الخدمات الإدارية والقيام بالمهام الأمنية الموكولة له في ظروف عادية ودون تسجيل أية إخلالات تُذكر كما أن نسبة الجريمة غير مرتفعة مقارنة ببقية العمادات ويتم تأمينها من طرف مختلف الاختصاصات التابعة لإقليم الحرس الوطني بباجة من خلال برمجة العديد من الحملات الهادفة والموجهة.

وعليه لا نرى جدوى في الوقت الحالي من إحداث مركز أمن عمومي للحرس الوطني بالعمادة المذكورة.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول عدم استخلاص المعاليم البلدية لبلديتي بئرو بئر علي الشمالية .

تحية طيبة وبعد،

تشكو بلديتي بئر علي وبئر علي الشمالية من ضعف الميزانية وهي غير قادرة على الإيفاء بواجباتها تجاه المواطنين بسبب نقص الموارد وبالرغم من ذلك وفي إطار القيام بدورنا الرقابي لاحظنا وجود معاليم

بلدية دون استخلاص كانت ستوظف لتنفيذ بعض المشاريع كصيانة المسلخ البلدي الذي يشكو من حالة كارثية أو تهيئة السوء الأسبوعيّة لمحاربة الانتصاب الفوضوي الذي أخل بجمالية مركز المدينة أو القيام بحملات نظافة بصفة دورية حيث يشكو المواطنون من تراكم الأوساخ في كافة أرجاء المدينة، وتتوزع المعاليم غير المستخلصة كالآتي :

بلدية بئر علي:

- المعلوم على العقارات المبنية 643 ألف دينار .
- المعلوم على العقارات الغير مبنية 369 ألف دينار .
- الأكرية التجارية 686 ألف دينار .
- الأكرية المهنية 97 ألف دينار .
- الأسواق 220 ألف دينار .

بلدية بئر علي الشمالية:

- المعلوم على العقارات المبنية 174 ألف دينار .
- المعلوم على العقارات الغير مبنية 26 ألف دينار
- الأسواق 4 آلاف دينار .

إنّ بقاء هذه المبالغ دون استخلاص قد فوّت على البلدية موارد مالية لتنفيذ مشاريع ضرورية للمواطن فماهو دور وزارة الداخليّة لضمان استخلاص كل المعاليم البلدية؟ كما لاحظنا وجود كراءات بمبالغ مالية لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للعقار موضوع التسويغ كما يقوم بعض المتسوّغون بكراء المحل لأطراف أخرى بطريقة مخالفة للقانون، كما لاحظنا وجود محلات مسوّغة وهي مغلقة و غير مستغلة لمدة أكثر من 10 سنوات كان من الأجدر صيانتها وعرضها للكراء للإستفادة منها، فهل تقوم وزارة الداخلية بمتابعة ملفّ الأكرية البلدية خاصة ببلدية بئر علي التي تفوق 80 محلاً؟؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للسيدة النائب

" منال بديدة"

عن دائرة بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس.

ملخص السؤال: "حول عدم استخلاص المعاليم البلدية لبلديتي بئر علي بن خليفة وبئر علي الشمالية ."

نص الإجابة:

جوابا على تساؤل السيدة النائب، أتشرف بأن نعرض عليكم بعض المجهودات التي تم إتخاذها من قبل مصالحنا المحلية المختصة قصد إستخلاص المعاليم البلدية المستوجبة بكل من بلدية بئر علي بن خليفة وبئر علي الشمالية حيث تم إيلاء ملف إستخلاص المعاليم البلدية أهمية بالغة من قبل المصالح المعنية ببلدية بئر علي الشمالية خاصة فيما يخص المعلوم على العقارات المبنية والغير المبنية منذ سنة 2021، تقوم البلدية بعملية الإحصاء والتحيين السنوي وإدراج كل العقارات على أراضيها البلدية بمنظومة التصرف في العقارات GRB .Taxes

وفي إطار رقمنة وتحيين الخدمات الإعلامية لتسهيل الإستخلاصات البلدية، تم ربط الشبكة الإعلامية للبلدية بالقباضة المالية ببئر على بن خليفة من خلال إرساء منظومة -GRB-Recettes منذ شهر مارس 2023 كما تم القيام بحملات تحسيسية عن طريق الصفحة الرسمية للبلدية، الموقع الرسمي للبلدية واللافتات التحسيسية المعلقة بمدخل المعتمدية بجانب مقر البلدية وبجانب مقر القباضة المالية .تُسجل التصاريح المقدمة من قبل المواطنين في إطار إسناد الخدمات البلدية يوميا مع التثبت من العقارات المصرح بها ومساحتها .

أما بالنسبة للأسواق المستلزمة فإن بلدية بئر علي الشمالية لها سوق واحد بسيدي ظاهر يتم إستلزامه من مستلزم أسواق بمعدل 750د وهو مبلغ بسيط نسبيا نظرا للحجم الصغير للسوق ومردوديته المالية الضعيفة للمستلزمين .

وتجدر الإشارة أن البلدية لا تملك على ذمتها إلى حد التاريخ أي محلات أكرية تجارية أو مهنية ولا تملك مستودعا بلديا ولا مسلخا بلديا مما يحد من مواردها المالية.

كما أن النقص في الموارد البشرية للبلدية يحد من التحسيس الميداني الدوري لتوزيع اعلامات الإستخلاص على المالكين بعناوينهم الشخصية.

ورغم الإجتهاد الدائم يبقى عزوف المواطنين على استخلاص المعاليم البلدية لعقاراتهم عائقا حقيقيا لزيادة موارد البلدية رغم إيتاح فرص العفو الجبائي العام خلال سنتي 2024 و2025 والحملات التحسيسية بالخصوص.

أما بالنسبة لبلدية بئر علي بن خليفة وفي إطار تطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2024 و2025 وحتّ المواطنين للإنخراط بالعفو الجبائي للسنتين المذكورتين بخصوص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية وغير المبنية، حيث تم إتخاذ عديد الإجراءات في الغرض من قبل مصالح البلدية على غرار تعليق بلاغات بالأماكن العمومية المفتوحة وبالمؤسسات العمومية توزيع مطويات على المتساكنين خاصة يوم السوق الأسبوعي تخصيص عوني استخلاص يقومان بإعلام المتساكنين والاتصال مباشرة بهم بمحلاتهم à bouche " ".oreilleإعارة سيارة بمضخم صوتي من الإدارة المحلية للفلاحة والجولان بها بكل الأحياء السكنية .وتجدر الإشارة أن إستخلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية شهد تطورا ملحوظا من سنة 2020إلى سنة 2024 بنسب تقدر تباعا بـ276.12% و153.27 % .

وفي إطار حرص البلدية على استخلاص المعاليم المثقلة بعنوان المعلوم على الكراءات، تم تكليف عوني استخلاص يقومون بتبليغ التنابيه الأولية في مرحلة أولى مسجلة بدفتر خاص ومرقم يمضي فيه المستلم تعاد ثلاث مرات اعتماد وسيلة المراسلات العادية عبر البريد على إثر وسيلة الاتصال المباشر بالمتسوغين تم إبرام عدد 35 إلتزام خلاص حسب رزنامة، وجهت البلدية اعلامات مضمونة الوصول للمتخلفين عن الخلاص .

كما قامت البلدية بتحديد قائمات إسمية في 26 متسوغ الذين تجاوزت مبالغ ديونهم 3 أ.د وإتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة .

بالنسبة للمحلات المغلقة قام أعوان الاستخلاص بالمعاينات الميدانية اللازمة وتبليغ تنابيه للمتسوغين وحثهم على فتح المحلات ومباشرة النشاط المذكور في العقد أو تسليم المحل .كما قامت البلدية وعلى إثر محاضر المعاينة بمراسلة بعض المتسوغين لتبليغهم قرار فسخ العقود وإعادة تسويغهم عبر بتة عمومية وتم للغرض عقد جلسات للجنة التصرف في الملك البلدي .

هذا وتسعى البلديتان المذكورتان إلى تحسين استخلاص المعاليم البلدية الراجعة لها بالنظر لمزيد تعبئة مواردها المالية خدمة للصالح العام بالجهة.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول طلب تمكين بلدية منزل الحبيب من منحة استثنائية .

- ما مدى إمكانية التسريع في تمكين بلدية منزل الحبيب من منحة استثنائية تقدر بـ120 ألف دينار ستخصص للرفع من مؤشرات النظافة والعناية بالبيئة وسلامة المحيط من خلال القيام بعمليات الصيانة اللازمة للوسائل والمعدات المخصصة للغرض؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للسيدة النائب

نور الهدى سبائطي

عن دائرة غنوش - المطوية - وذرف - منزل الحبيب

من ولاية قابس

ملخص السؤال: "حول طلب تمكين بلدية منزل الحبيب من منحة استثنائية ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية بخصوص طلب تمكين بلدية منزل الحبيب من دعم مالي استثنائي بقيمة 120 أ.د يُخصص لرفع مؤشرات النظافة والعناية بالبيئة وسلامة المحيط، أتشرف بإفادتكم أن التراتيب المعمول بها تقتضي توجيه مطلب في الغرض من البلدية المعنية يتضمن برنامج التدخل وتحديد مبلغ الدعم المطلوب بكل دقة ومجالات استعماله حتى يتسنى درسه واتخاذ القرار المناسب في شأنه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية .

علما وأنه تم إسناد دعم مالي استثنائي لبلدية منزل الحبيب بعنوان تغطية العجز بميزانيتها لسنة 2024 بمبلغ قدره 100 أ.د كما تم تمكينها بناء عن طلبها خلال سنة 2025 من دعم مالي إضافي بمبلغ قدره 120 أ.د سيخصص لصيانة معدات النظافة (60 أ.د) وصيانة وتهيئة المستودع البلدي (60أ.د).

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي، حول إعادة فتح وإستغلال المسلخ البلدي بقربة

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

تتميز معتمدية قربة بخصوصياتها الفلاحية وانتاجاتها المتنوعة سواء في مجال الفلاحة الموسمية أو الزراعات السقوية كما تتميز بالإنتاج الحيواني وخاصة اللحوم الحمراء ومنذ عدة سنوات تراجعت كفاءة المسلخ البلدي بقربة بسبب جملة من النقائص وبالتالي لم يعد يستجيب للمواصفات الصحية والبيئية وقد تم رصد اعتمادات بميزانية بلدية قربة لتدارك الاشكاليات بصفة مرحلية الا انه تم الاسراع باتخاذ قرار غلق المسلخ عوضا عن الشروع في تدارك النقائص.

ومنذ تاريخ غلقه أصبح القصابين يتنقلون للذبح بمسالخ بمدن مجاورة .ويعتبر هذا الإجراء غير مراع المميزات معتمدية قربة التي ارتبطت خصوصياتها منذ زمن طويل باللحوم الحمراء والإنتاج الفلاحي مثل الطماطم والفلفل والفرا ولو حتى اصبحت تعرف بالمدينة الحمراء وكانت تزود اغلب المناطق التونسية بهذه المواد الفلاحية . فعوضا عن تعزيز هذا التميز وتطويره يتم اللجوء إلى حرمان المعتمدية من مسلخ بلدي دون التفكير في اعادة فتحه أو برمجة مسلخ عصري بالمواصفات الصحية والبيئية المعتمدة رسميا.

وتبعا لما سبق ذكره يشرفني السيد وزير الداخلية أن أتقدم اليكم بطلب اعطاء الاذن للتدخل العاجل بإدخال الاصلاحات الضرورية على المسلخ البلدي وتدارك النقائص لإعادة فتحه من جديد .تقبلوا السيد الوزير فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: -مراسلاتكم عدد 126-3000-26-2025 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2124-3000-26-2025 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 1937-3000-26-2025 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 26-2025-1823-3000 بتاريخ 2025/06/12وعدد1525-3000-26-2025بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 1289-30000-26-2025 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال 01) وحاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال 01) و"هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال 01) و"محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين 02) و"ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين 02) و"صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) ونورة الشبراك عن دائرة قرية (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي " (سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال 01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129

من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب" نورة الشبراك"

عن دائرة قربة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/06/12حول فتح واستغلال المسلخ البلدي بقربة

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية موافاة النائبة المحترمة بالمعطيات التالية بعد التنسيق مع المصالح الجهوية والمحلية:

- تم منذ جانفي 2023 غلق المسلخ البلدي الكائن بطريق ديار الحجاج بقربة باعتباره لا يحترم المواصفات الفنية والصحية المطلوبة
- تم إدراج بلدية قربة ضمن الإحداثات الجديدة لبعث مسلخ بلدي طبقا للأمر عدد 360 لسنة 2010 المؤرخ في 2010/03/01 المتعلق بالمصادقة على المخطط المديري للمسالخ،
- لم تتمكن البلدية من إنشاء مسلخ جديد حيث أن كلفة إنجازه تتجاوز حاليا 07 مليون دينار وتتطلب دراسات جدوى وتمويلات كبرى وحسب المعطيات المتوفرة فإن هذا المشروع غير ذي جدوى اقتصادية حسب تقييم السلط المحلية بالجهة،
- تم تخصيص اعتمادات بقيمة 200 ألف دينار من بلدية المكان قصد تأهيل المسلخ البلدي بقربة إلا أنه لم يتم الانطلاق في عملية التأهيل نظرا لكون المسلخ المعني بالتأهيل لم يكن ضمن المسالخ القابلة للتأهيل،
- لم يتم إعادة فتح المسلخ الحالي نظرا لأنه غير مدرج ببرنامج تأهيل وبالتالي لا يمكن للبلدية إنجاز أشغال تهيئة بالمسلخ المغلق.

هذا وتبقى وزارة الداخلية بمصالحها الخارجية الجهوية والمحلية على استعداد تام للتقدم بمشروع بعث مسلخ بلدي جديد أو صيانة وتهيئة المسلخ الحالي حالما تتوفر الاعتمادات الضرورية.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :حول إحداث مركز أمن خاص بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل .

تحية طيبة

في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وتماشيا مع التزامات الدولية الوطنية والدولية لحماية المرأة والطفل وتحقيقا للمحور الاستراتيجي من مهمة ميزانية وزارة الداخلية والمتعلق بالمساهمة في المجهود الوطني للقضاء على العنف ضد المرأة والطفل وتقليص الفوارق بين المرأة والرجل .

نتساءل عن إمكانية إحداث مركز أمن مختص بالمقسم الإداري عدد E8 بالرياض الثاني والمخصص على ملك وزارة الداخلية والذي تشمل مساحته تقريبا1123 م ، لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل ومستقل عن المقر الحالي لمركز أمن حي الرياض إذ أن مركز الأمن الحالي لا يمكن أن يستجيب لخصوصية قضايا العنف ضدّ المرأة والطفل ولا يمكنه استقبالهم والانصات إليهم في مكان يحفظ كرامتهم ويحترم مكانة المرأة التونسية ويراعي الظروف النفسية والصحية والاجتماعية للمرأة والطفل ولا يمكن الأعوان من العمل في ظروف ملائمة إذ يقتصر المركز على مكتبين مهترئي البنية التحتية وسط مركز أمن يعج بمختلف القضايا مع توافد عدد هائل من المواطنين والمتهمين؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول الاجابة على أسئلة كتابية وعريضة

المرجع: - مراسلاتكم عدد 2025-26-3000-126 بتاريخ 2025/07/11وعدد 2025-26-3000-2124 بتاريخ 2025/07/03 وعدد 2025-26-3000-1937 بتاريخ 2025/06/19 وعدد 2025-26-3000-1823 بتاريخ 2025/06/12 وعدد 2025-26-3000-1525بتاريخ 2025/05/15

-مراسلتكم عدد 2025-26-30000-1289 بتاريخ 2025/04/28

المصاحيب :عدد 14 بطاقة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بأسئلة كتابية وعريضة توجه بها كل من السادة النواب" نبيل الحامدي " عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة (سؤال 01) وحاتم اللباوي "عن دائرة القصرين الشمالية - الزهور (سؤال 01) و"هالة جاب الله "عن دائرة سوسة - الرياض (سؤال 01) و" محمود العامري "عن دائرة سيدي الهاني القلعة الصغرى (سؤالين02) و"ضحى السالمي عن دائرة حمام الأنف حمام الشط (سؤالين 02) و" صالح" الصيادي "عن دائرة المنستير 2 (سؤال 01) وعماد الدين السديري "عن دائرة نبر - الطويرف - ساقية سيدي يوسف - قلعة سنان - تاجروين (سؤال 01) و نورة الشبراك عن دائرة قربة (سؤال 01) وهالة جاب الله وحسن الجربوعي "(سؤال 01 مشترك) و"مصطفي بوبكري "عن دائرة تطاوين الجنوبية البئر الأحمر - غمراسن (سؤال 01) ومحمد علي فنيرة عن دائرة قرمبالية (سؤال 01) ومهى عامر عن دائرة المنهلة (عريضة 01)وذلك عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب التي تمنح لأعضاء المجلس حق توجيه أسئلة كتابية وعرائض لعضو من أعضاء الحكومة، حول مواضيع مختلفة تهم الجهات المنتمين إليها،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم عدد 14 بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية عن الأسئلة الكتابية والعريضة المذكورة أنفا .

للتفضل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية والعرائض الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور الجمهورية التونسية.

والسلام

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب " هالة جاب الله"

عن دائرة سوسة - الرياض (ولاية سوسة)

ملخص السؤال: "حول إحداث مركز أمن خاص بمكافحة العنف ضد المرأة .

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل الأمنية المعنية تبيّن أنه سبق أن تم النظر في وضعية المقر الحالي للفرقة المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل بمنطقة الأمن الوطني بسوسة التابع لمركز الأمن الوطني بحي الرياض، حيث استقر الرأي بعد المعاينات الميدانية اللازمة على تخصيص الطابق الأول للبناية الجديدة المزمع استغلالها كمركز للأمن الوطني بالقصيبة مقرا مستقلا لهذه الفرقة بما يتماشى مع خصوصيتها وحرصا على توفير كل الظروف الملائمة لحسن أدائها .

مع العلم وأنه تم رفض استغلال المقسم E8 بالرياض 2 لبناء مقر لمركز الأمن الوطني بالرياض لاعتبارات أمنية أهمها تواجده بحي شعبي يضم العديد من العناصر المنحرفة والمتشدّدة.

السؤال الكتابي

للنواب محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي

وبسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

- حول إسناد والي سليانة مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين لمندوبية الثقافة بسليانة .

تحية طيبة،

كيف تفسر وزارة الداخلية الإجراء الذي اتخذه والي سليانة المتمثل في إسناد مهرجاني مكثر وسليانة لمندوبية الثقافة بسليانة حيث ضرب عرض الحائط كل القوانين الجاري بها العمل في اختيار الجمعية التي تشرف على المهرجانات إذ أنّه في سابقة لم يقدم عليها أي والي أسند إلى المندوبية الجهوية للثقافة بسليانة مهمة الإشراف على هذه المهرجانات الدولية وهذا ما نعتبره تداخلا صريحا في المصالح .

كما نبلغكم رفض الأهالي والمجتمع المدني والجمعيات المعنية لهذا الإجراء المتعسف .

فالرجاء مراجعة هذا الإجراء والعودة إلى ما تنص عليه القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي المشترك للنواب بمجلس نواب الشعب

"محمد الهادي العلاني رشيد الرويسي-بسمة الهمامي "

عن ولاية سليانة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 2025/07/11حول مراجعة إسناد مهرجاني مكثر وسليانة الدوليين إلى المندوبية الجهوية للثقافة بسليانة .

نص الإجابة:

يهم وزارة الداخلية وبعد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية بسليانة إفادتكم بالمعطيات التالية :

- في إطار الحرص على حسن تنظيم المهرجانات الصيفية والتظاهرات الثقافية بالجهة فقد تم توفير كافة الوسائل اللوجستية والتنظيمية والأمنية لانجاحها وتلافي مختلف الاخلالات والنقائص كما تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية يوم 2025/03/26 للتحضير لمهرجان سليانة الدولي وتمت مراسلة جمعية مهرجان سليانة الدولي" اقاعات زامة " وجمعية مهرجان مكتريس الدولي من طرف مندوبية الثقافة بتاريخ 2025/04/02 للمشاركة في تنظيم المهرجان وذلك بعد إصدار بلاغ في الغرض بتاريخ 2025/03/27 إلى حدود 2025/04/30 حيث تم تسجيل مشاركة 7 جمعيات مترشحة وخلال عملية الفرز للملفات تبين أن جميع الملفات المترشحة منقوصة من عدد من الوثائق القانونية وعليه تم فتح باب المشاركة من جديد والاعلان عن بلاغ المشاركة الذي يمتد من 2025/05/08 إلى 2025/05/22 وقد أفرزت عملية الفرز والتدقيق عن استكمال مختلف الجمعيات المترشحة سابقا وثائقها اللازمة مع وجود مترشح ثان بالنسبة لمهرجان مكثر الدولي تقدمت به جمعية مكتريس للفروسية والمحافظة على التراث " والتي يشكوا ملفها من غياب عدة وثائق علاوة على أن الجمعية في نزاع قانوني مع وزارة الشؤون الثقافية وقد عممت مصالحها وثيقة تفيد بعدم التعامل مع الجمعية المذكورة من طرف أي مانح عمومي تابع للوزارة ،

- بالنظر لمختلف هذه التحفظات حول الجمعيات التي تقدمت لتنظيم المهرجانين ونظرا لعدم إيفائهما بتعهداتهما السابقة تجاه جميع المشاركين خاصة خلاص المستحقات المالية لأعوان الأمن والحرس الوطنيين ومصالح الحماية المدنية المشاركين في عملية تأمين الدورات السابقة للمهرجانين بالإضافة إلى عدم الالتزام بالمحافظة على الموقع الأثري بمكثر وذلك بخصوص جمعية مهرجان مكتريس الدولي وحيث وردت على مصالح ولاية سليانة عدة تشكيات منها ما يمس من نزاهة الإدارة حيث تم إحالة بعضها إلى الجهات القضائية وأخرى للبحث الإداري

وعليه تم الاتفاق خلال جلسة عمل انعقدت بمقر الولاية بتاريخ 2025/07/03على تكليف المندوبية الجهوية للثقافة بسليانة بمباشرة تنظيم المهرجان الدولي بسليانة ومهرجان مكثر الدولي وذلك حفاظا على النزاهة والشفافية والمسؤولية والتحلي بالقيم الوطنية عند تنظيم مختلف التظاهرات الثقافية بالجهة.

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي

الموضوع: طلب تفسير رسمي لمضمون الفصل الخامس من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022.

سيدي وزير الشؤون الدينية،

عملاً بأحكام النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي، بخصوص مضمون الفصل الخامس من دستور الجمهورية التونسية لسنة2022 ، والذي ينص على ما يلي :

" تونس جزء من الأمة الإسلامية، وعلى الدولة وحدها أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية ."

واعتبارًا لغياب المحكمة الدستورية وفي ظل ما لوزارة الشؤون الدينية من صفة دستورية وسياسية باعتبارها الجهة الحكومية الرسمية المعنية بالشأن الديني في تونس، أطلب من سيادتكم تقديم توضيح رسمي بشأن فهم وتأويل وزارتكم لهذا الفصل، وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة التالية :

- كيف تفهم وزارتكم عبارة" مقاصد الإسلام الحنيف " الواردة في هذا الفصل؟ وهل تعتمدون في هذا الفهم على مرجعيات فقهية محدّدة، أو على اجتهادات مؤسسية وطنية؟
- ما هو التأويل الرسمي المعتمد لعبارة" الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية"؟ وهل تعتبرون أن هذه المقاصد لها انعكاسات مباشرة على المجالات التشريعية أو السياسات العمومية للدولة؟
- ما هو الدور العملي الذي تضطلع به وزارتكم في إطار تحقيق هذه المقاصد؟ وهل تم إعداد سياسة دينية واضحة تستند إلى هذا المقتضى الدستوري؟
- بما أن الفصل ينص صراحة على أن الدولة وحدها - دون غيرها - هي المكلفة بتحقيق هذه المقاصد، كيف تقيمون تدخل بعض الأطراف غير الرسمية (من جمعيات أو أفراد أو منظمات) في تفسير هذه المقاصد أو في احتكار الخطاب الديني؟
- هل ترى وزارتكم أن مقتضيات هذا الفصل ترتب التزامات واضحة ومباشرة على الحكومة وسائر الوزارات، خصوصًا فيما يتعلق بحماية الحريات الفردية والدينية داخل إطار المرجعية الإسلامية للدولة؟
- وفي هذا الإطار، نلفت نظر سيادتكم إلى تصاعد مؤشرات محاولات نشر أفكار وممارسات مذهبية دخيلة على المرجعية الزيتونية السنية في تونس، وعلى رأسها المد الشيعي العقائدي، وذلك عبر شبكات غير رسمية محلية أو خارجية
- هل تعتبر وزارتكم أن هذه الظواهر تندرج ضمن ما يجب على الدولة التصدي له بموجب الفصل الخامس؟ وما هي آليات المتابعة والرصد والرقابة المعتمدة لدى وزارتكم بخصوص هذا النوع من الاختراقات؟ راجية من سيادتكم التفضل بالإجابة في الآجال القانونية،

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-0002188 بتاريخ 14 جويلية 2025.

المصاحيب: إجابة عن سؤال النائبة السيدة فاطمة المسدّي .

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلبكم الإجابة عن سؤال النائبة السيدة فاطمة المسدّي بشأن الفصل الخامس من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 يشرفني موافاتكم بالمطلوب طي الوثائق المصاحبة .

تفسير لمضمون الفصل الخامس من دستور الجمهورية التونسية لسنة2022 تبعا لسؤال النائبة السيدة فاطمة المسدي

السؤال الأول :

كيف تفهم وزارة الشؤون الدينية عبارة "مقاصد الإسلام الحنيف" الوارد في الفصل الخامس من الدستور؟ وهل تعتمدون في هذا الفهم على مرجعيات فقهيّة محددة، أو على اجتهادات مؤسسية وطنية؟

الجواب: تفهم وزارة الشؤون الدينية عبارة" مقاصد الإسلام الحنيف "الوارد في الفصل الخامس من الدستور على أنها الغايات الأساسية والأهداف المركزية التي جاء بها الإسلام لتفعيلها في حياة المسلمين وتحقيقها على أرض الواقع الذي يعيشونه .وهي المسماة بـ "الكليات الخمس"، أو ما يُعرف بـ" :حفظ الضرورات الخمس "التي حظ الإسلام على صونها وحثّ على وقايتها من الاندثار والتلاشي وهي كالآتي :حفظ النف والعرض والمال والدين والعقل .

أما حفظ النّفس: فالمراد به حمايتها من القتل والعنف والاعتداء الجسدي واحترام حقوق الإنسان وضمان حرياته وكرامته .

وقد أقرت هياكل الدولة ومؤسساتها الوطنية الراجعة إليها بالنظر قوانين تمنع إلحاق الأذى بالنفس البشرية، وتُعاقب زجرا وتأديبا كل المخالفين لذلك، وهو قانون مستنبط من نصوص شرعيّة كثيرة، منها قوله تعالى" :**وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء29) : وقوله جل شأنه" :**وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا"** (المائدة34).

أما حفظ العرض: يُرادُ به كلُّ ما يؤدّي إلى سلامة شرف النّاس من الطعن فيه، لأن المجتمع السليم يكمن في الأسر السليمة المبرأة أركانها من الوقوع في الشبهات الطاعنة في الأعراض من نحو التشهير والتشويه والنصوص التأسيسية تمنع عن المسلم القذف والشتم والسب وتدعو إلى سائر الآداب العامة والفضائل الحسنة .

والتشريعات القانونية تُعاضد هذه المرجعية القرآنية والسُّنيّة من خلال سنّها لعدة قوانين تحمي الأعراض والأخلاق

وعدم الاهتمام بهذه الكلّيّة يُورث التصدّع والشقاق في المجتمع .

أما حفظ المال: فمعناه حفظه من الإسراف والتبذير لكون المال قوام الأعمال، ووسيلةً أساسيّةً من وسائل جلب الثروات، ومصدرًا من مصادر جلب القُوت والرزق، إذ لا حياة ولا نمؤ من غير مال

أمّا حفظ الدين: فيُراد به الحفاظ على العقيدة الصحيحة والعبادات والشعائر، بتنقيتها من كل ما هو بدع وضلال وشرك، صونا لجوهر هذا الدين وحماية له من كل المؤثرات الخارجية وذلك بالحوار البناء والردّ على الشبهات .

وأما حفظ العقل: فمقصود به حفظه من كلّ ما يُغيّب صاحبه عن الوعي، باعتباره وسيلة التلقي والفهم، ومناط التكليف، ومحل الخطاب

وقد دعا الشرع إلى الحفاظ على العقل من كلّ ما يضره، ضرورة كونه أساس التفكير الذي به يحقق الإنسان كينونيته، فضلا عن كونه مناط التكليف وتقوم عليه أهلية الإنسان في كل سلوكياته ومعاملاته.

وتعتمد وزارة الشؤون الدّينيّة في هذا الفهم على مرجعيّات فقهيّة محدّدة، وعلى اجتهادات مؤسسات وطنيّة، وذلك من عدة وجوه كالآتي :

- استئناس بلادنا بالمدرسة التونسية المسمّاة منذ عهدها الأول بمدرسة جامع الزيتونة الأعظم الذي تخرج منه علماءُ أفذاذ تونسيون كبارٌ في شتّى المعارف والثقافات الإسلامية، والعلوم القرآنية والفقهيّة والأصولية واللغوية والمقاصدية وغيرها وذلك من نحو الأئمة الأعلام : **"علي النوري الصفاقسي"، و"محمد بن الرايس التّونسي" و "محمد بن بالوشة" الشريف"، وصولا إلى" سالم بوحاجب "و"الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وابنه محمد الفاضل ابن عاشور**، وغيرهم كثر .

- اعتماد وزارتنا على المؤسسات الوطنيّة للدّولة في تأصيل المسائل الفقهية واعتماد نتائجها ومن هذه المؤسسات الدينية ديوان الإفتاء، وجامعة الزيتونة والمجلس الإسلامي الأعلى، والمعهد الأعلى للشريعة والمعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان ، علما وأن بلادنا رائدة في مجال مقاصد الشريعة فهي التي كان بها طباعة كتاب الموافقات للإمام الشاطبي لأول مرة في العالم الإسلامي كما اعتني علماء الزيتونة بالمنهج المقاصدي ومنهم على سبيل الذكر الإمام **الخضر بن الحسين** الذي آلت إليه مشيخة الأزهر الشريف بمصر وقد أبان منهجه من خلال محاضرته الشهيرة ببنزرت أوائل القرن الماضي والتي أبرز فيها لأول مرة مقصدا شرعيا لم يقع الحديث عنه من قبل ألا وهو مقصد الحرية .

ونذكر أيضا شيخ المقاصديين سماحة **الإمام محمد الطاهر ابن عاشور** وكتابه مقاصد الشريعة الذي صار مرجعا لكل من أراد البحث في هذا الفن وقد أتى فيه بما لم يسبقه إليه أحد .

كما اتجهت عناية الوزارة الهيكل المسؤول عن الشأن الديني إلى التكثيف من البرامج التوعوية لصدّ كلّ فكر متطرّف ومُنغلق متأتٍ من الداخل أو من الخارج، وقد سخّرت لهذا الغرض كل التدابير والإجراءات اللوجستية والمضمونيّة والمادية لأجل نشر الفكر الزيتوني الوسطي المعتدل لدى كل الفئات، حتى لا يزيغوا عن حقيقة الدين الإسلامي الحنيف، فيتأثروا ويؤثروا سلبا .

السؤال الثاني: ما هو التأويل الرسمي المعتمد لعبارة " الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحريّة" ؟ وهل تعتبرون أنّ هذه المقاصد لها انعكاسات مباشرة على المجالات التشريعية أو السياسات العمومية للدولة؟

الجواب: يمكن اعتبار أنّ هذه المقاصد لها انعكاسات مباشرة على المجالات التشريعية أو السياسات العمومية للدولة، لأنّ من بين هذه المقاصد ما تعتمده التشريعات القانونية ببلادنا في نظمها، وتستمد منه شرعيته من ذلك مثلا تطبيقها القانون على المخالفين المتعدّين على النفس البشرية والأعراض والعقول بشتى أنواع الفساد والهلاك والضرر، وغير ذلك، هذا وإن مجلة الأحوال الشخصية أغلب أحكامها منبثقة من الفقه الإسلامي.

السؤال الثالث: ما هو الدور العملي الذي تضطلع به وزارتكم في إطار تحقيق هذه المقاصد؟ وهل تم إعداد سياسة دينية واضحة تستند إلى هذا المقتضى الدستوري؟

الجواب :يكمن الدور العملي الذي تضطلع به وزارة الشؤون الدّينيّة في إطار تحقيق هذه المقاصد في دعوة منظوريها الوعاظ والأئمة في مختلف جهات البلاد إلى تكريس هذه المعاني في منابرهم الخطابية والدعوية، وتبصير النّاس بها حتى يُؤمِنوا سلامة عيشهم في وسط بيني سليم يحترم الآخر، ويُراعي اختلاف الأديان والثقافات دون زيغ أو انبتات وذلك من خلال خطاب ديني مستنير معتدل يُوانم بين البعد الروحي والبعد المادي بالحكمة والموعظة الحسنة .

وقد اعتمدت الوزارة لتفعيل هذه المقاصد على خُطط منهجيّة مُحْكَمَةٍ وسياسات دينية ترمي إلى ضمان النجاح في تحقيق برامجها التوعوية في هذا المجال، ومن ذلك:

- التكثيف من الندوات التأطيرية للتمكن من مقتضيات المقاصد الشرعية المذكورة بتشريك جميع الفئات المستهدفة .

- الإكثار من عقد الأيام الدراسية محليا وجهويا ومركزيًا لتفعيل وتكريس هذا الغرض تقديم البرامج الإعلامية الهادفة في هذا الشأن .

- عقد اللقاءات التكوينية في كلّ ما له علاقة بنشر القيم والأخلاق والتكوين المستمر في سائر المجالات العلميّة والقراءات المقاصدية للدين الحنيف، وغيرها .

ويضطلع بهذه المهام الدينية السامية المعهد الأعلى للشريعة الراجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية ومعهد العلوم الإسلامية بالقيروان الراجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم العالي .

- قيام الإدارة العامة للدراسات والتوعية والتكوين الديني بمركز الوزارة بنشر كل ما له صلة بالبحث العلمي، ولها برامج خاصة تسعى الوزارة من خلالها إلى نشر مقاصد الإسلام بروح وسطية معتدلة تنبذ الغلو والتطرف .

السؤال الرابع :بما أنّ الفصل المذكور ينصّ على أنّ الدولة وحدها دون غيرها- هي المكلفة بتحقيق هذه المقاصد، فكيف تقيمون تدخل بعض الأطراف غير الرسميّة من جمعيات أو أفراد أو منظمات في تفسير هذه المقاصد أو في احتكار الخطاب الديني؟

الجواب: الأصل أن الدولة هي المكلّفة وحدها بتحقيق هذه المقاصد، وإن منشأتها ومؤسساتها ترعى نشر الدين القيم بالبلاد،

وتراقب هياكلها المختلفة الخطاب الديني الذي يقدمه أناس متخصصون، ولكن نجد بعض الجمعيات أو الأفراد أو المنظمات يتدخل كلٌّ منهم في تفسير هذه المقاصد ومحاولة احتكار الخطاب الديني .وفي هذا الإطار، نجد أن الدولة بصفتها الراعية الأولى لهذا الأمر، تسن قوانين وسياسات ردعيّة للمخالفين الذين يضطلعون بمهام لا شرعيّة، ولا حق لهم في ممارستها .

ومن ذلك رصدها لنماذج كثيرة في هذا المجال ممن خالفوا سياسة الدولة فكان مالهم الزجر والردع وكان الفيصل بينهم وبين الدولة هو القانون باعتبار أن الدولة دولة قانون.

ولذلك تعمل الوزارة على الارتقاء بالمستوى المعرفي في تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم وذلك بتكوين الأئمة والوعاظ والمدرّسين حتى يتمكنوا من تأدية رسالتهم على الوجه الأكمل وعدم ترك فراغ تشغله عدة أطراف تعمل جاهدة على نشر أفكار مخالفة للمرجعية التونسية.

كما أن الوزارة معهود إليها تكوين منظوريها في مقاصد الشريعة والاجتهاد المقاصدي حتى يمكن لهم أن يفهموا الأحكام، ويُحسنوا تنزيلها وتطبيقها على الواقع .

وقد فعلت الدولة قرارها بالانفراد بتحقيق المقاصد الدينية المذكورة، بالتصدي لجمعيات كثيرة غير مرخص لها في تعاطي أي نشاط ديني فأغلقت مراكزها، وتصدّت لكل خطيب لا قرار رسمي له من الوزارة وشدّدت على المخالفين وأوكلت أمر المتابعة والتفقد إلى منظوريها من الوعاظ والمتفقدين بالوزارة والولايات قصد التصدّي لكلّ من يحتكر الخطاب في إطار غير قانوني وضد كل جمعية غير قانونية .

وللوزارة إدارة عامة للتفقد تضطلع بتنفيذ وظائف عدة، منها متابعة الوضعيات غير القانونية ومحاسبة أصحابها بالتنسيق مع متفقديها ووعاظها، ومع مصالح وزارة الداخلية ووزارة العدل .

السؤال الخامس :هل ترى وزارتُكم أنّ مقتضيات هذا الفصل ترتب التزامات واضحة ومباشرة على الحكومة وسائر الوزارات، خصوصا فيما يتعلق بحماية الحريات الفردية والدينية داخل إطار المرجعية الإسلامية للدولة؟

الجواب :ترتب مقتضيات هذا الفصل التزامات واضحة ومباشرة على الحكومة وسائر الوزارات خصوصا فيما يتعلق بحماية الحُرّيّات الفرديّة والدينية داخل إطار المرجعية الإسلامية للدولة، ولكن في ظل القانون وعدم التعدي على الآخرين ودون المساس بمعتقدنا الإسلامي، واحترام الأديان والتسامح مع معتنقيها، لأن ديننا الإسلامي الحنيف دين يدعو إلى التسامح وينبذ التطرف والإرهاب بجميع أشكاله بجميع أشكاله وقد سنّت الدولة تشريعات عدة، مفادها حماية الأفراد الأجانب وضمان عيش كريم لهم في البلاد التي يختارون العيش فيها أو زيارتها دون التدخل في خصوصيات انتمائهم العقدي،

السؤال السادس: هل تعتبر وزارة الشؤون الدّينيّة أنّ هذه الظواهر (مؤشرات نشر أفكار وممارسات مذهبيّة دخيلة على المرجعية الزيتونية السنيّة في تونس وعلى رأسها المد الشيعي العقائدي وذلك عبر شبكات غير رسميّة محلّيّة أو خارجيّة) تندرج ضمن ما يجب على الدولة التصدّي له بموجب الفصل الخامس؟ وما هي آليات المتابعة والرصد والمراقبة المعتمدة لدى وزارتكم بخصوص هذا النوع من الاختراقات؟

الجواب: الأصل أنّ كلّ فرد أو مجموعة هم أحرار فيما يعتقدونه أو يمارسونه، ولكن شريطة أن لا يُكرهوا على ذلك أحدا بأي نوع من أنواع الإكراه، لأنه لا إكراه في الدين،

كما أن الأصل أن يحترم كل صاحب دين أو صاحب فكر معيّن مذهبه، دون استعمال وسائل التأثير على الآخرين بتوعية النّاس بأهمية الدين الإسلامي الوسطي والمعتدل عن طريق الأئمة الخطباء الراجعين بالنظر إلى وزارة الشؤون الدّينيّة، وذلك ضمن خطبهم المنبرية ودروسهم التوعوية.

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: تسوية وضعية الدكاترة أبناء المؤسسة العسكرية وتمكينهم من الإدماج الفعلي والاستفادة من خبراتهم الأكاديمية والعلمية .

تحية طيبة وبعد

في ظل ما تشهده مؤسسات الدولة من توجه نحو ترشيد النفقات وتثمين الكفاءات الوطنية، لاحظنا استمرار وزارة الدفاع الوطني في العمل بلجان الانتداب رغم ما يطرحه ذلك من تعقيدات إدارية وتضارب مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

وفي هذا السياق، ونظرا إلى الوضعية المهنية الغامضة التي يعيشها عدد من الدكاترة في صفوف الجيش الوطني التونسي، أتوجه إليكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- لماذا لم يتم التخلي إلى حد الآن عن لجان الانتداب، رغم محدودية نتائجها وكثرة ما أفرزته من تظلمات؟
- لماذا لا يتم اعتماد خطة واضحة لإدماج الدكاترة صلب المؤسسات العسكرية بشكل رسمي، خاصة وأنهم يمثلون طاقة علمية وطنية يمكن توظيفها لخدمة المؤسسة العسكرية؟
- هل لدى الوزارة نية واضحة لتسوية وضعية الدكاترة العاملين في المؤسسة العسكرية، وتمكينهم من الإدماج الفعلي والاستفادة من خبراتهم الأكاديمية والعلمية؟
- في ظل تواصل انتداب أساتذة من خارج المؤسسة العسكرية، ألا يمثل ذلك عبئا إضافية على ميزانية الدولة في حين أن المؤسسة تزخر بكفاءات علمية يمكن استثمارها بفاعلية؟ علما أن تمويل بعض الخطط تكون مرصودة من وزارة المالية، ويقترح لها مترشحون مناسبون، لكن لجنة الانتداب ترفضهم مما يتسبب في تعطيل الانتداب وعدم الاستفادة من الميزانية المخصصة؟
- هل تم عرض هذا الملف على رئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية في إطار إيجاد حلول عادلة وشاملة تنهي هذا الوضع المزمن؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مكتوبكم عدد 2025- 0002184-3000-26بتاريخ 14 جويلية 2025.

المصاحيب: إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقية .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجّه به السيد مختار عيفاوي، عضو مجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا برد وزارة الدفاع الوطني في هذا الخصوص .

هذا، وتجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب .

أولا: بخصوص الاستفسار حول عدم التخلي عن لجان الانتداب:

- إن تحقيق الانتدابات في الخطط المرخص فيها يتم عموما في مختلف الوزارات والهياكل عبر آلية المناظرة وتشرف على عملية فرز الملفات وانتقاء المترشحين وترتيبهم لجان تحدث للغرض .

- تتم عملية انتداب الأساتذة المساعدين للتعليم العالي العسكري من الضباط المتحصلين على شهادة الدكتوراه تحت إشراف اللجنة الإستشارية للتعليم العالي العسكري المنصوص عليها بالفصل 4 من القرار الجمهوري عدد 6 لسنة 2014 المؤرخ في 3 جانفي 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بهيئة الضباط المدرسين الباحثين للتعليم العالي العسكري .وقد تولت تحقيق جميع الانتدابات في الخطط المرخص فيها من قبل وزارة المالية وذلك منذ صدور القرار الجمهوري المشار إليه أعلاه .

- يُعتبر اخضاع عملية الانتداب إلى لجنة مُحدثة ومضبوطة المهام بمقتضى القانون، إضافة إلى تركيبتها الجماعية (Composition Collégiale)ضمانة في حد ذاتها للمترشحين وذوي الحقوق عموما .

← لذا وتبعا لما سبق ذكره، **فإنّه لا يمكن التخلي عن لجنة الانتداب تكريسا لمبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة والمساواة والموضوعية والحياد إزاء جميع المترشحين دون محسوبية أو محاباة فضلا عن أنها آلية تخوّل مبدئيا انتقاء المترشح الأكفأ والأجدر بالخطة ضمانا لجودة التكوين**، مع الإشارة إلى أنّ النصوص الجاري بها العمل تتيح للمترشحين التظلم لدى وزارة الدفاع الوطني بخصوص كافة مراحل ومجريات المناظرات التي تشرف عليها اللجنة .

ثانيا: بخصوص اعتماد خطة واضحة لإدماج الدكاترة صلب المؤسسات العسكرية :

يتم انتداب الضباط العسكريين للتدريس بمؤسسات التعليم العالي العسكري من بين المتحصلين على شهادة الدكتوراه عن طريق مناظرة بالاختبارات ودراسة الملفات طبقا لعدد الخطط المرخص فيها من قبل وزارة المالية والاختصاصات المطلوبة .وبالتالي لا يمكن الاعتماد على عملية الإدماج الآلي لمخالفتها للقانون من جهة ولعدم احترامها لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين الذين تتوفر لديهم شروط الترشح والعمل صلب المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، علما وأنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعتمد نفس الاجراءات المذكورة.

ثالثا: حول برنامج الوزارة لتسوية وضعية الدكاترة العاملين في المؤسسة العسكرية:

عموما، يخضع العسكريون بمختلف أصنافهم واختصاصاتهم ورتبهم فيما يتعلق بمسارهم المهني إلى أحكام الأمر عدد 380 لسنة 1972المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص للعسكريين الذي يضبط بدقة ووضوح الشروط القانونية المستوجبة للتدرج في كل رتبة والترقية إلى كل منها .

وإن كان السؤال متعلقا بالاستفسار بخصوص بعض العسكريين الذين تحصلوا **بعد انتدابهم** على شهادة الدكتوراه (في اختصاصات مختلفة بعد الترخيص لهم بمواصلة مزاولة تعليمهم الجامعي)، فإنّ ما يجب التأكيد عليه هو أنّ الوزارة تكفل لهم الحق في المشاركة في مناظرات الإنتداب بهيئة الضباط المدرسين الباحثين للتعليم العالي العسكري التي يتم الإعلان عنها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بحسب الاختصاصات المضبوطة وعدد الخطط الممنوحة في إطار الميزانية السنوية لمهمة الدفاع الوطني وذلك **على قدم المساواة ووفق نفس الحظوظ مع المترشحين الخارجيّين للمناظرة** وذلك التزاما بمبدأ المساواة من جهة وتثمينا لمبدأ الجدارة والكفاءة في الانتداب من جهة ثانية .

رابعا: حول سؤالكم المتعلق بتواصل انتداب أساتذة من خارج المؤسسة العسكرية:

يدرّس بمؤسسات التعليم العالي العسكري **صنفان من الأساتذة** الصنف الأول إطارات تدريس مدنيون تابعون لسلك الموظفين المدنيين للتعليم العالي العسكري (النواة الأولى للتعليم العالي العسكري) وهم خاضعون لأحكام الأمر عدد 108 لسنة 1989 المؤرخ في 11 جانفي 1989المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالموظفين المدنيين للتعليم العالي العسكري .في حين يضمّ **الصّنف الثاني** أساتذة تابعين لسلك العسكريين وتحديدا لهيئة الضباط المدرسين الباحثين للتعليم العالي العسكري الخاضعين لأحكام القرار الجمهوري عدد 6 لسنة 2014المؤرخ في 3 جانفي 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بهيئة الضباط المدرسين الباحثين للتعليم العالي العسكري . **ورغم هذه الازدواجية، فإنّ منتسبي كلا الصنفين خاضعون لنفس شروط الانتداب والتدرج والترقية في الرتب العلمية كما أنّهم مطالبون - في إطار وظيفتهم - بنفس الواجبات والمهام .**

يتم انتداب الأساتذة المدنيين والعسكريين وفقا لحاجيات مؤسسات التعليم العالي العسكري وطبقا لعدد الخطط المرخص فيها ضمن الميزانية السنوية لمهمة الدفاع الوطني، **حسب الاختصاصات المتوفرة في كلا الصنفين وفي حدود العدد المطلوب**، مع الإشارة إلى أنّ الخطط المرخص فيها (بهيئتي التدريس) من طرف وزارة المالية وغير المحققة يتم تحويلها من سنة مالية إلى أخرى حسب الإجراءات المعمول بها في الغرض ليتسنى تحقيقها لاحقا .إضافة إلى أنّ انتداب الضباط العسكريين الذين تحصلوا على شهادة الدكتوراه للتدريس بمؤسسات التعليم العالي العسكري يتطلب سد الشغور في خططهم واختصاصاتهم الأصلية عبر انتدابات جديدة وبالتالي تحميل ميزانية الدولة أعباء إضافية .

جدير بالإشارة في هذا الخصوص أنّه ليس لوزارة الدفاع الوطني توجه مسبق للاقتصار على تحقيق حاجياتها من انتدابات الأساتذة من خارج المؤسسة العسكرية .إذ يتم اتاحة المشاركة في المناظرات سالفة الذكر لجميع من تتوفر فيه الشروط المستوجبة سواء كان مباشرا بوزارة الدفاع الوطني أو متعاقدا أو غير ذلك . كما أنّ الفيصل في عملية الانتقاء والاختيار هو الجدارة وحاصل النتائج في مختلف مراحل المناظرات التي يتم تنظيمها للغرض .

خامسا: حول سؤالكم المتعلق بعرض الملف على رئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية :

مسألة انتداب الدكاترة المباشرين بالمؤسسة العسكرية تجري بصفة تلقائية وطبقا للضوابط والضمانات التي حددها التشريع الجاري به العمل ووفقا لمبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين المنصوص عليه بالفصل 23 من الدستور من جهة كما أنّها محكومة بمبدأ الإنصاف والكفاءة المنصوص عليها بالفصل 46 منه،

← من هذا المنطلق، فإنّه لا موجب لعرض الملف على رئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية .هذا ويظل تصوّر الحلول لتشغيل حاملي شهائد الدكتوراه - بقطع النظر عن اختصاصاتهم - إشكالا قائما، تعكف الوزارات والهياكل العمومية ذات النظر وعلى رأسها الوزارة المكلفة بالتعليم العالي على بلورة الحلول المناسبة له في إطار مقاربة شاملة تستوعب العدد المعتبر لخريجي الجامعات التونسية من حاملي الشهائد العليا المذكورة .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المسح العقاري في ولاية نابل

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية طيبة وبعد،

-الرجاء مدي بأسماء القرى التي شملها المسح العقاري في ولاية نابل .

-الرجاء مدي ببرنامج المسح للأراضي التي لم يشملها المسح .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير العدل

مذكرة رد على سؤال كتابي موجه وفقا

لأحكام الفصل 114 من الدستور

سؤال النائب السيد محمد علي فنيرة: ينقسم سؤال السيد النائب إلى جزأين: الأول يتعلق بأسماء القرى التي شملها المسح الإجباري في ولاية نابل، والثاني ببرنامج المسح المتعلق بالأراضي التي لم يشملها المسح العقاري الإجباري .وسيتم الرد على الجزأين وفقا لما يلي :

الجزء الأول من السؤال: ما هي أسماء القرى التي شملها المسح العقاري في ولاية نابل؟

الجواب: منذ انطلاق مشروع المسح العقاري في تونس خلال ستينات القرن الماضي، شملت عمليات المسح الجغرافي والهندسي كامل تراب ولاية نابل دون استثناء، وذلك ضمن رؤية وطنية تهدف إلى تثبيت الحقوق العقارية وتحديث الخرائط الطبوغرافية .وقد عملت فرق المسح على تغطية جميع المعتمدات، بما في ذلك القرى والمناطق الريفية والتجمعات السكانية الصغرى ضماناً لتكريس مبدأ العدالة العقارية وتوفير أرضية قانونية واضحة للتصرف في الملكيات الفردية والعامة .

ويُعد هذا التمشي دليلاً على التزام الدولة بإرساء منظومة عقارية متماسكة تشمل حتى المناطق الأقل كثافة سكانية، وذلك خدمة للتنمية المستدامة وترسيخا للشفافية في المعاملات العقارية .

أما في ما يتعلق بتحديد قائمة القرى التي شملها المسح العقاري فإن الجهة المخول لها مدكم بهذه المعلومة هو ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري الراجع بالنظر الوزارة التجهيز والإسكان .

الجزء الثاني من السؤال :ما هو برنامج المسح للأراضي التي لم يشملها المسح؟

الجواب: بحسب المعطيات الرسمية المتوفرة، فإن ولاية نابل تعد من بين الولايات التي شملها المسح العقاري منذ انطلاق البرنامج الوطني للتسجيل العقاري في ستينات القرن الماضي .وقد أفضى ذلك إلى تسجيل أغلب الأراضي الواقعة ضمن تراب هذه الولاية وتثبيت وضعيتها العقارية وفق الإجراءات القانونية المعتمدة، بما يجعلها خارج نطاق برامج المسح الموجهة عادة للأراضي ذات الوضعيات القانونية غير المستقرة أو غير المسجلة .

وبالتالي، فإنه لا يوجد حاليا برنامج خاص موجه لمسح الأراضي غير المسجلة في نابل بالنظر لأن جل العقارات بها مسجلة ، ويستثنى من ذلك بعض الحالات المحدودة المرتبطة بإشكاليات في التحديد أو النزاعات الخاصة، والتي تعالج بشكل فردي من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية أو القضاء العقاري المختص .